



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:

رقم السلسلة:

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

التنمية الريفية في شمال الشرق الجزائري عوائق وأفاق

إشراف أ/د
صلاح الدين شراد

إعداد الطالبة:
سلطانة كتفي

لجنة المناقشة

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة</u>	<u>الصفة</u>	<u>الجامعة</u>
أ.د بوالصوف رابح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
أ.د شراد صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
أ.د لكحل عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
د. زرايب صالح	أستاذ محاضراً	ممتحنا	جامعة باتنة 1
د. بوطكوك نهى	أستاذ محاضراً	ممتحنا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
د. بوزحج فؤاد	أستاذ محاضراً	ممتحنا	جامعة صالح بونيندر قسنطينة 3

شكر

الله الحمد والمني على أن وفقني لإنجاز هذه الأطروحة أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى
البروفيسور المشرف: "أ.د. صلاح الدين شراد" الذي أشرف على هذا العمل بنصائحه
وتوجيهاته

فله خالص الامتنان وفائق الاحترام والتقدير

كما نشكر كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل:

- مديريات محافظة الغابات لولايات الدراسة
 - مديريات المصالح الفلاحية لولايات الدراسة
- وإلى الأساتذة الذين سوف يتفضلون لمناقشة هذه الأطروحة

الإهداء:

إلى روح ابن أختي أيمن
الطاهرة

قائمة المختصرات:

OMC : Organisation mondiale du commerce

PNDA : Plan National De développment Agricole

PNDAR : Plan National De développment Agricole et Rural

PCD : Plan communale de développement

PSD : Programme sectoriel déconcentré

PPDR : Projet De proximité de développement rural

PPDRI : Projet de proximité de développement rural intégré

RA : Le Renouveau agricole

RR : Le Renouveau Rural

FNRDA : Fonds National de Régulation et de Développement Agricole

BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rurale

مقدمة

مقدمة عامة:

اتبعت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال عدة سياسات وبرامج للنهوض بالريف وتنميته، في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية، حيث شهد الوسط الريفي منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا تدخلات عمومية عديدة. ومع بداية التسعينات عاشت الدولة الجزائرية فترة حرجة في تاريخها بسبب دخولها أزمة أمنية حادة، كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية أدت بها إلى التخلي عن هذه الإصلاحات. ونتيجة لغياب استراتيجية واضحة المعالم في تسيير القطاع الفلاحي، شهدت الفلاحة ركودا وتخلفا، كان لها أثر كبير على الريف الجزائري، الذي تضرر كثيرا نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك، حيث عرفت الكثير من الأقاليم نزوحا ريفيا كبيرا لسببين رئيسيين أولهما غياب الأمن والثاني تدهور الأوضاع المعيشية جراء الفقر والتهميش، وبالتالي عودة ظاهرة النزوح الريفي والتركيز الفوضوي على حواف المراكز الحضرية. وما يمكن قوله عن هذه الفترة هي فترة خالية من السياسات الفلاحية، وفترة للركود السياسي والإقتصادي والاجتماعي وغياب تنمية ريفية، كانت آثارها وخيمة على الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة والريف الجزائري بصفة عامة.

وأمام هذه الوضعية، وفي سنة (1999) بادرت الدولة بسياسة جديدة تهدف إلى التقليل من حدة النزوح الريفي من جهة، ونثيبت سكان الأرياف من جهة ثانية، واستغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة والواقعة على السفوح في إطار "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" mise en valeur des terres par la concession وهي محاولة من الدولة لإعادة تنظيم المجال الريفي وبعث الحياة الريفية والفلاحية، وقد مست هذه العملية المجالات الهامشية خاصة أراضي الدولة الواقعة على سفوح الجبال والقابلة للاستصلاح الفلاحي.

بعد تجاوز الجزائر للمرحلة الحرجة التي عاشتها، وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها بدخولها الإقتصاد الحر والرأسمالية، وفي ظل التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي، انتهجت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الإقتصاد الوطني، فبادرت في سبتمبر (2000م) بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وبذلك فهي اول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل خاصة المستثمرات والوحدات الإنتاجية، ويهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات

وتطويرها، واستغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية والإمكانات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الإستثمار وإعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات والقروض. وقد تضمن هذا المخطط كل النشاطات الفلاحية وتدعيم الوسائل اللازمة لتطوير وترقية الفلاحة على اختلاف وتنوع خصوصيات المجال الجزائري، مع إعطاء الأولوية للمجالات ذات المؤهلات الكبيرة قصد رفع الإنتاج الفلاحي وتطوير التقنيات لعصرنة الفلاحة، مع إهمال شبه كلي للمجالات الريفية التي بها مؤهلات فلاحية ضعيفة، خاصة الواقعة على الهوامش.

قد أولت الجزائر اهتماما خاصا بتنمية المناطق الريفية، من خلال عدة سياسات متعاقبة، فمما لا شك فيه أن التنمية الريفية والتنمية الفلاحية تشكلان حجرا الزاوية في التنمية الإقتصادية الشاملة، فتأمين الغذاء يتم من خلال هذه التنمية وبالتالي فهي عامل هام لتحقيق النمو الإقتصادي، وتأمين فرص العمل للفلاحين ومنع الهجرة إلى المدن، مما يساعد في نهاية المطاف على تحقيق التنمية الريفية.

وعليه يأتي موضوع هذا البحث حول التنمية الريفية وواقع المجالات الريفية في ظل السياسات التي انتهجتها الدولة في العشرين سنة الأخيرة، وفي هذه السياق اخترنا ثلاث ولايات كمقطع شمال جنوب، من ولاية سكيكدة، مروراً بقسنطينة إلى ولاية أم البواقي، يبلغ عدد سكانهم ومساحتهم كما يلي:¹

- ولاية سكيكدة، تتربع على مساحة تقدر بـ 4118 كم²، وقدر عدد سكانها سنة 2008 بـ 898676 نسمة.

- ولاية قسنطينة، تتربع على مساحة تقدر بـ 2291 كم²، وقدر عدد سكانها سنة 2008 بـ 938474 نسمة.

- ولاية أم البواقي، تتربع على مساحة تقدر بـ 6117 كم²، وقدر عدد سكانها سنة 2008 بـ 621611 نسمة.

الإشكالية:

يعتبر موضوع التنمية الفلاحية والريفية من الموضوعات الهامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكثير من المفكرين كل حسب تخصصه سواء اقتصاديين، اجتماعيين أو جغرافيين وحتى السياسيين وصناع القرار.

¹الإحصاء العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء.

وتعد مسألة التنمية الريفية في الجزائر من الأولويات حيث أن أكثر من (50%) من بلدياتها ريفية حسب التعداد الأخير للسكن والسكان سنة 2008. تصنف بلديات الوطن (1541 بلدية)، بالتميز بين البلديات ذات النمط الحضري وهي 562 بلدية، والبلديات ذات النمط الريفي وهي 979 بلدية.²

وبما أن المناطق الريفية تعتبر وعاء ديمغرافي هام وتمتلك خصوصية وأهمية كبيرة في خلق الثروة، كمت تعتبر وعاء ديموغرافي هام، فإن تخلف الريف أو تدهور الوسط به سواء اقتصاديا أو اجتماعيا ستكون له حتما انعكاسات وآثار سلبية على التوازنات المجالية وعلى المدن الحضرية، وعليه ارتأينا دراسة هذا الموضوع من زاوية نركز فيها على مختلف المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجه ترقية المناطق الريفية عموما، حيث اخترنا نموذجا للدراسة يتمثل في ثلاث ولايات في الشمال الشرقي للجزائر، بغية الوقوف على مؤهلات وعوائق الوسط بهدة المجالات، واسقاط السياسات التنموية العمومية التي صبت في إطار التنمية الفلاحية والريفية، وصولا إلى تقييمها وتقديم مختلف الحلول والاقتراحات الكفيلة بتطوير هذه المناطق، وتحسين جوانب الحياة فيها. تلك هي أهم الجوانب التي تكوّن إشكالية البحث.

لقد عانى العالم الريفي من غياب سياسة تنموية ريفية بشكل حاد وقد ظل في وضعية أصبحت فيها مخاطر الاحساس بالإقصاء والتهميش لدى الريفيين تنذر بالتفاقم، وتبرز أن فكرة التنمية لم تعد بالإمكان أن نتصورها فقط من زاوية توفير مبالغ من الاموال العمومية والمنجزات في الهياكل القاعدية والاجتماعية او التجهيزات العمومية. وعليه فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول خصوصيات المجالات الريفية ومدى مواكبة السياسات التنموية لواقع هذه المجالات، ضف إلى ذلك مدى قدرة هذه المجالات على الإدماج في الإقتصاد الوطني. ومنه جاء السؤال الجوهرى لإشكاليتنا كالتالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسات التنموية الموجهة للريف الجزائري في تلبية حاجيات سكان المناطق الهشة لتحقق البعد الإقتصادي، الاجتماعي والبيئي في الوسط الريفي، وبناء قطاع فلاحي مهيكّل ومنتج يساهم في الإقتصاد الوطني العام خاصة في المناطق ذات المؤهلات الكبيرة؟

ومنه يمكن تفصيل هذه الإشكالية في جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التنمية التي يحتاج إليها الريف والأدوات التي تستند إليها؟ وفي أي إطار تتدرج؟
- ماهي المؤهلات والعوائق الطبيعية والبشرية في ولايات الدراسة؟

²التعداد العام للسكان والسكان 2008، الديون الوطني للإحصاء.

- كيف كان تطبيق برامج التنمية، وكيف كانت النتائج في ولايات الدراسة؟
- هل كانت هذه النتائج تصب في إطار التنمية الإجتماعية أو التنمية الإقتصادية؟
- لماذا سياسة التجديد الريفي؟ وماهي المجالات المستهدفة، وكيف كان تطبيقها ونتائجها؟
- إذا كانت سياسات التنمية الريفية والفلاحية تحت غطاء السياسات القطاعية، كيف كان دور الجماعات المحلية في تنفيذ هذه السياسات؟

1- دوافع اختيار الموضوع:

موضوع التنمية الريفية يهدف للكشف عن جوانب مهمة في الوسط الريفي واكتشاف نقاط القوة والضعف ومدى تأثيرها على سير عملية التنمية، والوقوف على مستوى التجهيز والانشطة والاختلالات، والوصول إلى النهوض بالمجال الريفي ورسم استراتيجية لتحسين إطار الحياة والارتقاء بسبل العيش المستدام للريفيين.

2- أسباب اختيار ولايات الدراسة:

لدراسة هذه الاشكالية تم اختيار ثلاث ولايات من الشمال الشرقي للجزائر وهي : ولاية سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- التباين في الوسط الطبيعي، والخصائص الجغرافية (ساحل، تل، سهول عليا)
- الاختلاف من حيث المساحة وعدد السكان
- الاختلاف في الاستغلال الفلاحي
- تعدد وتنوع تدخلات في إطار التنمية الريفية حسب طبيعة كل منطقة.

3- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إعداد دراسة شاملة تحليلية للبلديات الريفية بثلاث ولايات مختارة هي سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي من أجل فهم عمق الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين السكان.
- الوقوف على عوامل القوة والضعف في التركيبة السكانية والإقتصادية للبلديات المعنية، والإلمام بالبرامج التنموية.

- فهم معوقات تنفيذ البرامج التنموية، وتأثير المشاريع في النهوض بالريف.

4-فرضيات البحث:

انطلاقا من التساؤلات العديدة التي جاءت في إشكاليتنا، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- حققت الدولة من خلال سياستها القطاعية، نتائج ساهمت في تحقيق التنمية الفلاحية، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في الريف الجزائري.
- رغم السياسات المتعاقبة الموجهة للريف الجزائري، وللقطاع الفلاحي خاصة بعد سنة 2000 إلا أن النتائج لم ترقى إلى المستوى الذي تبرز من خلاله الجهود والمبالغ المالية المستثمرة في هذه المشاريع أو البرامج.
- واكبت الجماعات المحلية السياسات القطاعية الموجهة للتنمية الفلاحية والريفية من خلال مساهمتها في تسيير وتمويل هذه البرامج.

5-منهجية وأساليب البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الكمي الذي يستخدم في عرض الحقائق العلمية مع تبسيط الأرقام والنسب المئوية بشكل سردي مفهوم يحقق الفهم السريع في إطار وصفي كمي بعد جمع بيانات الدراسة ومعالجتها وفق مجموعة من الإجراءات والخطوات لرصد التنمية الريفية في شمال الشرق الجزائري عوائق وآفاق (في ولايات الدراسة) خلال الفترة (2000-2021)، فضلا عن استخدامنا للمنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والأرقام من مصادرها المختلفة ثم عرضها بالأساليب الإحصائية لغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة، حيث كلا المنهجين يخدمان الموضوع، ويجعلان الغامض واضح فيه.

6-الدراسات السابقة:

إستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، لها أهمية كبيرة للباحث لأنه يستطيع بذلك تحديد مشكلته البحثية بدقة على ضوء الدراسات السابقة التي تناولها، كما يمكنه التعرف بشكل علمي على مختلف الأدوات والمنهجية الأمثل التي تساعد في انطلاقته البحثية سواء من الناحية النظرية أو العملية، لأن أي بحث أو دراسة علمية ما هي إلا لبنة في بنيان الهيكل المعرفي، لهذا فالدراسات السابقة هي الرصيد المعرفي للباحث للانطلاق بشكل سليم ومنهجي في موضوع بحثه الجديد.

وفيما يلي نتطرق إلى أهمية تحديد ومراجعة الدراسات السابقة في مجموعة من الفوائد أهمها3:

³ سعيد إسماعيل الصيني: قواعد أساسية في البحث العلمي، موسوعة العراق، ط2، 2010، ص.155.

1. توفير الخلفية العلمية والمناخ المناسب والمصادر اللازمة لإجراء البحث الجديد.
2. تكشف عن جذور المشكلة وتؤدي إلى فهم ما تم بخصوصها في الفترات السابقة.
3. تبرز الجوانب التي تم دراستها من قبل وهذا يؤدي إلى بحوث جديدة.
4. توضح مناهج الباحثين السابقين في مجال البحث والدراسات.
5. تكشف عن أي تداخلات بين البحوث وتوارد أفكار الباحثين.
6. تساعد الباحث على إجراء مقارنات بين نتائجه ونتائج الدراسات السابقة.
7. تساعد الباحث على التوصل إلى صياغة دقيقة ومحددة لأهداف وطبيعة بحثه.

بعد إطلاعنا على العديد من الدراسات التي تناولت التنمية الريفية كل بمنظوره الخاص الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، ويمكن ذكر أهمها:

- دراسة مارك كوت بعنوان: Mutations rurales dans les hautes plaines dans l'est Algérien في سنة 1978 طرح الباحث مشكلة التنمية الريفية في إقليم السهول العليا الشرقية بالجزائر والعوائق الكبرى التي يمكن إزالتها من مسار التنمية، كما استعرض الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للإقليم ودرس تطور السياسات الفلاحية الاقتصادية عامة وانعكاساتها على الإقليم، انتهى الباحث بنظرة تقابل مفادها أن المجال الريفي بعد مدة سوف يقدم صورة مختلفة اختلافا جذريا عما كان عليه في السابق.

- رسالة دكتوراه شراد صلاح الدين سنة 1987 بعنوان: Problématique de l'aménagement de l'espace en Algérie: analyse du discours, pratique et perspectives تناول فيها الباحث بالتحليل تطور الخطاب السياسي باتجاه المجال الريفي والفوارق الجهوية والمحلية بين البلديات، كما حاول الباحث صياغة سيناريوهات عملية حول التنمية محدد المضمون والوسائل الواجب توفيرها وفلسفة الفعل التنموي لمختلف الفاعلين مؤكدا على أن هناك مسافة كبيرة بين الصورة التي نطمح لها وبين صورة الأعمال المحققة، فإعادة قراءة الشمال الشرقي الجزائري تقوم على مخطط يتضمن في محوره الجوهري مفاهيم ديناميكية المجال، التقطيع الإقليمي والفوارق.

إن الانقطاعات (Les discontinuités) التي لوحظت، مصدرها الانسان أكثر مما هي حتمية جغرافية رغم الأثر الكبير لهذا العامل في ذلك، كما أكد على أن عنصر العمران والصناعة كان لهما الأثر الكبير في تطوير أو تراجع المجالات الجغرافية، كان الخطاب (Le discours) مبني على ثلاثة

محاور: إدراك الواقع، برنامج العمل ثم صورة المستقبل، وأكد على وجوب تجاوز بعض التناقضات للتمكن من فهم الفعل البشري ودوافعه في تهيئة عالم الريف.

7- مراحل البحث:

اتبعنا ثلاث مراحل لإنجاز هذا البحث تمثلت في:

أ- مرحلة البحث النظري:

تم فيها الإلمام بالإطار النظري والمفاهيم للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر، من خلال السياسات المتابعة، ومطالعة بعض المراجع المتعلقة بالموضوع كأدبيات الدراسة المتمثلة في الكتب، رسائل دكتوراه وماجستير، ومقالات.

ب- المرحلة الميدانية:

خلال هذه المرحلة قمنا:

بجمع المعطيات الإحصائية لدى المصالح الإدارية، حيث قمنا بالاتصال بمختلف المصالح التقنية من أجل جمع أكبر عدد من الإحصائيات المتعلقة ببحثنا وهي:

- المديرية الفلاحية لكل من ولايات سكيكدة قسنطينة وأم البواقي.
- محافظات الغابات لكل من ولايات سكيكدة قسنطينة وأم البواقي.
- مديريات التخطيط لكل من ولايات سكيكدة قسنطينة وأم البواقي.
- مديريات الري لكل من ولايات سكيكدة قسنطينة وأم البواقي.
- الديوان الوطني للإحصاء السكن والسكان.
- المديرية الفلاحية الفرعية لكل من ولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي.

ت- مرحلة التشخيص والتحليل:

تم فيها تشخيص الإطار العام لولايات الدراسة من إمكانيات وعوائق طبيعية، بشرية وإقتصادية، ثم تحليل مختلف المعطيات المستسقاء من مختلف المصالح الادارية والتقنية ومن العمل الميداني وتدوينها في جداول وخرائط. والذي جاء في الخطة التالية:

8- هيكله الاطروحة:

يتكون البحث من أربعة أبواب بالإضافة إلى مقدمة عامة و خلاصة عامة وقد جاء ترتيب هذه الأبواب بناء على منهجية البحث المتبعة حيث تكون الباب الأول من فصلين، نهدف من خلالهما تكوين خلفية نظرية حول التنمية الريفية ومختلف السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر، اما الجانب التطبيقي فتكون من ثلاث ابواب للوقوف على تطبيق وتحليل نتائج السياسات المنتهجة في ولايات الدراسة سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، هادفين من خلاله الي التعريف بالمؤهلات وعوائق التنمية بالولايات التي تتميز بالتنوع المجالي، وفي ما يلي عرض لتفاصيل محتوى هذه الدراسة:

مقدمة عامة:

تضمنت الإشكالية وفرضيتها واهدافها والتطرق إلى أهمية الدراسة الحالية، كما قمنا بعرض لمنهجية البحث والادوات المستعملة والصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة.

الباب الأول: تطرقنا فيه عبر فصلين إلى تحديد أهم المفاهيم والأطر النظرية للدراسة في الفصل الأول، أما الفصل الثاني خصصناه لتشخيص ولايات الدراسة.

الباب الثاني: نتائج تطبيق السياسات الفلاحية والريفية في الولايات

خصصناه لدراسة والوقوف على نتائج تطبيق السياسات الفلاحية والريفية في مجال الدراسة.

الباب الثالث: مقومات التنمية في البلديات الريفية في ولايت الدراسة

الباب الرابع: نتائج تطبيق السياسات الفلاحية والريفية في الولايات

9- صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في البحث هي:

- شساعة مجال الدراسة، حيث احتوت الولايات على 79 بلدية، وما ميز هذه البلديات هو التباعد والتباين في خصائصها المجالية.

- صعوبة الحصول على بعض المعطيات، خاصة المتعلقة بالجانب المالي لإستثمارات البرامج.

- تعدد البرامج التنموية جعل التحليل صعب وتطلب وقت كبير، مما دفعنا للإعتماد على عدة مؤشرات في الدراسة للمساعدة على فهم واقع التنمية الفلاحية والريفية في الولايات.

ورغم هذه الصعوبات التي واجهتنا، ولتجاوزها وظفنا كل ما بوسعنا حتى نصل إلى أهداف الدراسة،

أي الوقوف على حقيقة التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

**الباب الأول: عوائق وإمكانيات التنمية الريفية في
الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي**

مقدمة الباب:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالوسط الريفي من خلال مختلف استراتيجياتها وبرامجها وسياساتها للتنمية الريفية، هذه الاخيرة كان لها الحيز الأكبر من البرامج الحكومية، بحيث كانت تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة لجميع الاقاليم الريفية.

توجت جهود الدولة للنهوض بعالم الريف وقطاع الفلاحة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA متبني 2000_2002، وبإدراج شق التنمية الريفية أصبح يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR الذي يهتم بمختلف الشرائح القاطنة في الريف، وقد مرت التنمية الريفية بمراحل هي:

المرحلة الأولى: ينظم المشاريع الجوارية من الناحية القانونية المقرران:

- المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14، يحدد شروط التأهيل على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب، مستويات التدعيم وكذلك كفاءات دفعه¹.
- المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14، يحدد شروط التأهيل للاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ومستويات الدعم وكفاءات دفعه².

المرحلة الثانية: سياسة برنامج التجديد الفلاحي والريفي الممتدة من سنة (2007-2014).

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008³، ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع المحلي والدولي. احتوى هذا الباب على فصلين:

¹المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14.

²المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14.

³قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008.

الفصل الأول: استعراض بعض المصطلحات والسياسات التنموية لإبراز أهم المفاهيم والأطر القانونية لهذه السياسات.

الفصل الثاني: تقديم وتشخيص الوضع القائم في ولايات الدراسة، للتمكن من التعرف على الإمكانيات والعوائق الجغرافية والطبيعية، وكذا التعرف بشيء من التفصيل على السكان باعتبارهم المحرك الرئيسي للتنمية من حيث الحجم، والتوزيع بين الريف والحضر باعتبار السكن من متطلبات الحياة من جهة ولإعادة التوازن في الريف وتثبيتهم من جهة أخرى، وهذا من خلال التوزيع الجغرافي للمساكن عبر البلديات الريفية في الولايات، درجة التجهيز بمختلف الشبكات (الكهرباء، الغاز والصرف الصحي... الخ)

كما يمتد هذا الباب إلى دراسة البنية الإقتصادية والقوى العاملة، وكذا تحليل الأنشطة الإقتصادية السائدة وخاصة الاستغلال الفلاحي.

الفصل الأول: التنمية الريفية في إطار التنمية العامة

مقدمة الفصل:

إن تحديد مفهوم الريف، يتطلب الإلمام بجوانب تعريفية من جهة والتنمية الريفية والعامّة من جهة أخرى، لا سيما ما تعلق بأهم الأسس التي تعتمد عليها، وكذلك خصوصيات الريف ومكوناته، من سكان، وسط طبيعي، ...، وفي هذا السياق تأتي سياسات تنموية تهدف إلى النهوض وتحقيق التطور في الريف، وهذه السياسات تحددها قوانين وأطر تشريعية وإجرائية حتى يتسنى توفير الظروف الملائمة لتطبيقها من تسيير، تمويل وتنفيذ، وعليه فإن هذا الفصل يأتي كإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة وأهم مصطلحاتها، ضف إلى ذلك التعريف بمختلف السياسات التي سنتطرق لواقع تطبيقها لاحقا.

1-الريف : مفهوم، أهداف وأركان

1- مفهوم الريف:

اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد للريف، حيث يمكن تصنيف المجال والمجتمع الريفي في دولة ما، وغير ذلك في دولة اخرى، وهذا راجع إلى معايير تصنيف المجال والمجتمع الريفي، من دولة الأخرى، وقد تم وضع عدة معايير لتصنيف الريف تتمثل أساسا في:

- ✓ تعريف الريف على الأساس الإحصائي: كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث تعتبر المناطق التي بها أقل من 2500 نسمة في تجمع المناطق الريفية، حتى ولو كان نشاطها الرئيسي غير فلاحي
- ✓ تعريف الريف على الأساس المهن: حيث أن المجتمعات التي يكون نشاطها الإقتصادي متمثل في الفلاحة تصنف مباشرة على أنها مجتمعات ريفية.
- ✓ تعريف الريف على الأساس إداري: مثلا في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصاء يقسم مجال البلدية إلى تجمع المركز الحضري الرئيسي، التجمعات الحضرية الثانوية، والمناطق المبعثرة، هذه المناطق تصنف مباشرة على أنها مجالات ريفية، وكذلك بعض التجمعات الثانوية.

جدول رقم 1: بعض معايير التريف والتحضر ومفهومهما في بعض دول العالم

الدولة	المعيار	تعريف الريف والحضر
امريكا	المعيار السكاني (حجم السكان)	المجتمعات الريفية هي التي يقل عدد سكانها عن 2500 نسمة، اما المجتمعات الحضرية فهي المجتمعات التي يبلغ عدد سكانها حوالي 2500 نسمة فأكثر، بالإضافة إلى المناطق ام المراكز الحضرية التي يبلغ عدد السكان بها حوالي 15 الاف نسمة فأكثر، والتجمعات الحضرية التي يتراوح عدد السكان بها على الاقل 2500 نسمة وقل من 50 ألف نسمة
الدنمارك	حجم السكان	يعتبر المجتمع ريفيا إذا قل حجم سكانه عن 250 نسمة فقط
فرنسا	حجم السكان	المجتمع الحضري هو الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 2000 نسمة فأكثر ويعشون في منازل، ولا يوجد أكثر من 200 متر ما بين الوحدات السكنية، وعدا ذلك فهو مجتمع ريفي
المملكة المتحدة	حجم السكان	المجتمعات الريفية هي التي يقل حجم سكانها عن 10 الاف نسمة وذلك حسب مكتب الاحصاءات القومية للمملكة المتحدة، ومن قبل كان يستخدم معيار الكثافة السكانية حيث كان يعتبر المجتمع ريفيا إذا قلت كثافة السكان عن 10 نسمة في الايكر
كوريا	حجم السكان	يعتبر المجتمع المحلي ريفيا إذا قل عدد سكانه عن 40 ألف نسمة
كندا	حجم السكان والكثافة السكانية	المجتمع الحضري هو التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1000 نسمة فأكثر، وتمثل الكثافة السكانية حوالي 400 نسمة في يعتبر المجتمع ريفيا اذا، وعدا ذلك يكون المجتمع ريفيا
ايطاليا	المهنة	يعتبر المجتمع ريفيا اذا بلغت نسبة الممتهين للزراعة 50% او اكثر
الليبان	حجم السكان والمهنة	يعتبر المجتمع ريفيا اذا قلت كثافته السكانية عن 4000 نسمة في كلم ² وفي نفس الوقت يقل عدد سكانه عن 50 نسمة. ويبدو انه تم تعديل التعريف حديثا ليكون المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 50 الف نسمة فاكتر، وحوالي 60% من سكانها يمارسون انشطة غير زراعية
روسيا	حجم السكان والمهنة	المجتمعات الحضرية تضم المدن والمحليات التي تتميز بصفاتنا الحضرية طبقا للمعايير والخصائص الحضرية التي تتلخص في الآتي : عدد السكان حيازة الاراضي الزراعية ومساحتها وعدد العمال المشتغلين في أنشطة غير زراعية بعوائلهم
مصر	المعيار الاداري	يعتبر المجتمع، اي اية بلدة معينة ريفيا إذا لم يكن حضريا، والمجتمع الحضري هو عواصم المراكز والمحافظات والمدن، والمدن ليست عواصم ولكن اعتبرها الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء بناء على رأي الخبراء الاجتماعيين مدنا لتطورها واتسامها بخصائص المجتمعات الحضرية .
الصين	الكثافة السكانية	السكان الحضريون هم مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت ادارة المدن والبلديات والتي يبلغ كثافة السكان بها حوالي 1500 نسمة في كلم ²

المصدر: محمد نبيل جامع: علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية، جامعة الإسكندرية، 2019

2- مفهوم التنمية الريفية:

عرف مفهوم التنمية الريفية تطور تاريخيا عبر عدة مراحل، من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الإجتماعية في المجتمعات المحلية، إلى مفهوم التنمية المتكاملة، وصولا إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز في الآونة الأخيرة والذي يهدف إلى دعم الريف من كافة الفاعلين في التنمية.

يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها: عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الإقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان.

بينما تعرف من طرف منظمة الفاو واليونسكو، بأنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.¹

وتعرفها منظمة الاسكوا: بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الإجتماعية، الثقافية والإقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.²

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الريفية هي عملية مشتركة بين السكان والسلطات، تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات وعوائق الوسط الطبيعي، وتبنى وفق متطلبات وحاجيات السكان، أو بصيغة أخرى هي عملية تهيئة عوامل التقدم الإقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمة أفراد المجتمع ومنظماته واستغلال طاقاته وإمكانيته.

3- أهداف التنمية الريفية:

تتنوع أهداف التنمية الريفية بين الأهداف المحلية، الجهوية والوطنية متعددة وفي بعض الأحيان متناقضة ومتشابهة، ومن أهم هذه الأهداف إيجاد السبل لتحسين الحياة الريفية، بمشاركة سكان الريف

¹ UNESCO et Fao : L'éducation pour le développement rurale ; vers des orientations nouvelles;(étude conjointe); 2005; P21

²هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر 2013-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، ص 20

أنفسهم، وذلك لإشباع حاجاتهم ورفع مستوى معيشتهم، والعمل على التقليل من حدة الفقر في الأرياف، وتوفير الخدمات الأساسية في الريف والعمل على القضاء التدريجي على الأمية بين سكانه. وتتلخص أهم الأهداف فيما يلي:

- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية التي تقدم الدعم للتنمية الريفية.

- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان في المناطق الريفية، ورفع مستوى معيشتهم.
- المساهمة في توفير الدعم الإقتصادي للريف والذي يساعد على تقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات العامة في المناطق الريفية والتي تساهم في القضاء على الأمية.

4- أركان التنمية الريفية:

يشير الخبراء أن للتنمية الريفية أركان أساسية هي:

الركن الأول: الزيادة المضطربة في الإنتاج، أي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زيادة متوسط إنتاج الفرد الواحد أو الدخل السنوي الحقيقي للفرد.

الركن الثاني: تكوين القدرات البشرية من تعليم وصحة، والقضاء على سوء التغذية وخاصة بين الأطفال دون الخامسة، وذلك في إطار من التوازن الاجتماعي في توفير الخدمات للفرد في الريف والحضر.

الركن الثالث: عدالة توزيع الدخل وتضييق الفجوة بين مختلف شرائح المجتمع لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

الركن الرابع: المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية، ومنها عمليات تنمية المجتمع المحلي.

الركن الخامس: الاعتماد على دراسات ميدانية ثم تسجيل البيانات دوريا لقياس التغيرات التي تحدث على فترات زمنية وذلك للتأكد من سير عملية التنمية في الاتجاه المنشود.

الركن السادس: تدريب الموظفين القائمين بالعمل وكذلك القادة المحليين.

5- آليات تفعيل التنمية الريفية:

يقترح الخبراء جملة من آليات تفعيل التنمية الريفية، ومن هذه الآليات:

- تفعيل دور الدولة في مجال التنمية الريفية.

- تفعيل المشاركة الشعبية في الإدارة، وتمثيل سكان الريف في مؤسسات التنمية الريفية.
- تمويل التنمية الريفية من موازنة الدولة والموارد المحلية.
- العمل على تحرير مؤسسات التنمية الريفية من الإجراءات الإدارية.
- دعم الهيئات الأهلية في التنمية الريفية.

II- سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر : الاصلاحات الجديدة من سنة 2000 إلى 2014:

يشكل القطاع الفلاحي أهم مرتكزات ودعائم الإقتصاد الوطني وقد حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته، وهو ما ترجمه تلك الإنجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية، حيث مكنت السياسة الفلاحية من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة فقد شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدته الدولة حوافز وتشجيعات كان لها الأثر الإيجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية ولو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة.

تعاقب على القطاع الفلاحي على مدى ثلاث عقود سلسلة من الاصلاحات التي لم تعرف كلها النجاح، إلا أنها جاءت لتؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني.

هذه الإصلاحات رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف فكل اصطلاح جاء بتغييرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي، سوف نركز في هذا العنصر على الاصلاحات الجديدة من سنة 2000 إلى 2014.

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2002):

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها، وفي ظل التحولات التي عرفتها بدخولها اقتصاد السوق، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة فبادرت في سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي.

ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتقد على الخواص والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية.

1-1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني في الموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستقلال الأفضل للقدرات الموجودة.

1-2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين والمتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:
 - الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
 - الإدماج في الإقتصاد الوطني
 - التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
 - تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي
 - تحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين.
 - تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين.
 - تصريف وتكثيف الإنتاج.
 - ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي.
 - تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي
- ولتحقيق هذه الأهداف حدد لهذا المخطط محورين:

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعضوية المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي ويتضمن البرامج التالية:

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج والإنتاجية.
 - ✓ برنامج تكييف أساليب الإنتاج
 - ✓ برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكثيف التهوية، النقل، التخزين...)
 - ✓ برنامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية (من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي).
- المحور الثاني:** برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة، وذلك عن طريق التشجير الإقتصادي والنافع، تهيئة أحواض السيلان في المناطق الجبلية وفتح المجال أمام المساهمة الايجابية والفعالة للسكان المجاورين لهذه الأحواض، إعادة الاعتبار والتدعيم الفعال لإنشاء المشاتل وإنتاج البذور والحسنة.

✓ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ومهمته توسيع المساحة الصالحة للزراعة وإنشاء مناصب شغل دائمة ومؤقتة.

✓ برنامج لحماية وتنمية المناطق السهمية.

✓ برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.

- تحضير الفلاحة الجزائرية للإندماج في الإقتصاد الدولي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.³

2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2002_2003:

2-1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والنفسية والتنظيمية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا أو في تدهور الموارد الطبيعية وفي إقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

كما يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الاستدلالات الفلاحية والوحدات الإقتصادية والقاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الإقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية وخصوصياتها.

³ OMC : Organisation Mondial du Commerce.

بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت طرق تنمية مكيفة مع تنوع الأوساط ومع مؤهلاتها ومعوقاتنا الخاصة، تم وضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي، التي تعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقاً من تدعيم أنشطتهم الإقتصادية والأساسية (أنشطة فلاحية، غابية ورعوية) وتوسعها إلى أنشطة أخرى (رد الاعتبار للمهن وخلق أنشطة اقتصادية أخرى... الخ)، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

2-2- الجهاز المالي:

يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم أساساً على:

2-3- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

صدر هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الإستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الإستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

ولقد تم لهذا الغرض إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملية في

شكله الجديد:

المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد للكيفيات تسيير الصندوق.

المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات

للصندوق.

مقدر وزاري رقم 599 المؤرخ في 018 جويلية 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستعادة من

الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

2-4- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق

الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المشغلة SAU، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية.

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم العامة للامتيازات الفلاحية".⁴

وأصبح في عام 2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بمقدار من وزارات الفلاحة الصادر في 30 سبتمبر 2002 حدد فيه شروط الاستفادة من هذا الصندوق ويستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الإقتصاديين الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

2-5- القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية:

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الإستثمار، انطلق عمليا بداية الموسم الفلاحي 2000_2001، يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بمهام أساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة أبعاد وهي هيئة للاقتراض، والتأمين الإقتصادي، ومحاسب لصناديق العمومية.

3- سياسة التجديد الفلاحي 2007-2013:

تقوم سياسة التجديد الفلاحي على ثلاث محاور أساسية هي:⁵

- إطلاق برامج تهدف إلى التثقيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول، البطاطا، زراعة الزيتون، الطماطم الصناعية، النخيل واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

- تطبيق نظام ضبط دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC) (والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتنشيط عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيتون والبطاطا)، وحماية مداخل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين، يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط كأماكن لتخزين المنتجات الفلاحية وتوفير المذابح.

⁴ والجزائر وزارة الفلاحة، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2008، المتضمن.

⁵ MADAR : novembre 2001 ; la politique de renouveau agricole et rural en Algérie p 02.

- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقروض الرفيق لشراء معدات والآلات الفلاحية، ووضع تأميمات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعااضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية. ويمكن تحديد إطار التجديد الإقتصادي الفلاحي فيما يلي:

نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع «syr-palag»	برامج للتكيف «programmes d'intensifications»	محيط محفز « Un environnement incitatif »
تأمين واستقرار أسواق المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب الحليب، اللحوم، البطاطس، الطماطم)، حماية مداخيل الفلاحين، تدعيم الأجهزة اللازمة للضبط والقدرات الوطنية لتخزين المنتجات الفلاحية، مذابح الحيوانات والتبريد.	الحبوب /البقول الجافة / الحليب/البطاطس /زراعة الزيتون /اللحوم (الحمراء والبيضاء) / زراع /النخيل / البذور والشتائل /اقتصاد الماء /قطب فلاحية مندمجة.	قرض بدون فائدة "RRI"، تدعيم القرض leasing للمكننة الفلاحية، إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمدخلات (LFC2008)، جهاز مأمّن وفعال ضد نقص المردود والكوارث الفلاحية «FGCA» تدعيم التعااضدية الريفية الجوارية. عصرنة التأميمات، تدعيم المنظمات المهنية وما بين المهن.

4- عقود الناجعة:

عقد يربط بين وزير الفلاحة والتنمية الفلاحية بصفته ممثلاً للحكومة، وبين كل والي ممثلاً للسلطات المحلية للولاية، في إطار تنفيذ تجديد الإقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي 2010_2014، وهو يترجم الشعور بالوعي والتحدي فيما يخص مسألة الأمن الغذائي للبلاد، ويهدف هذا العقد إلى تجنيد وإشراك كافة القدرات البشرية والمادية والطبيعية للولاية.

تمنح في إطار هذه العقود قروض استثمارية لمدة ثمانية سنوات، تتحمل الدولة خلال ثلاث سنوات الأولى الفوائد، وابتداء من السنة الرابعة حتى السنة الخامسة تسدد نسبة 1% من قيمة القرض، وخلال السنتين الباقيتين أي السادسة والسابعة، تسدد نسبة 3% من قيمة القرض، أما بعد السنة السابعة فيسدد كل المبلغ.

5- سياسة التجديد الريفي 2007-2014:

5-1- الإطار العام لسياسة التجديد الريفي:

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية وتستمد هذه السياسة أسسها من:⁶

متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية الاجتماعية والإقليمية القائمة بالفعل تاريخيا من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها يعيدون عنها.

إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا ليدنا لا يمكن تصورها جميعا بدون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذين كانوا على مر الزمن الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.

تطلع سكان الريف القوي والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشته على مستوى أقاليمه.

التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشته منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.

فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة محكم فيه من خلال ترقية الريف ليصبح مهبا لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لإنفاق الشركة مع الاتحاد الأوروبي وكذا منظمة التجارة العالمية.

⁶ مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث: مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد، تشريعية وزارية، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 60.

5-2- مراحل ظهور سياسة التجديد الريفي:

مر برنامج التجديد الريفي بعدة فترات ومراحل من سنة 2002 إلى غاية 2009 وهي فترة تعميم السياسة.

● **المرحلة الأولى 2000_2003:** تعرف هذه المرحلة بمرحلة التشخيص، حيث اعتمدت على الدراسات الميدانية، سير الآراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وآمال السكان، وفي الأخير تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

● **المرحلة الثانية 2003_2004:** تم في هذه المرحلة صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

● **المرحلة الثالثة 2004_2005:**

- التنفيذ على أساس تجريبي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.
- إنجاز الولايات لاستراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة.
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

● **المرحلة الرابعة 2006:**

- عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات المقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والبرمجة).
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و 48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.
- ندوة الحكومة والولاية جوان 2006.
- إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

● **المرحلة الخامسة 1 أكتوبر 2006:**

المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعلقه الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعته في أقرب الآجال إذ تمت صياغة سياسة التجديد الريفي، وتدعيم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005_2015، كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الاستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين، الأولى جويلية 2003 لعرض أسسها، والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية.

وبعد فترة تجريبية 2003_2005، تم فيها اختبار طرقها ومناهجها ومدى ناجعتها عبر 48 ولاية، وخصم ذلك فامن كل ولاية بإعداد استراتيجيتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

تتمركز محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية حول أربعة محاور هي:

- إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية.
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية جديدة.
- تامين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الإقليم وتراثه.
- تضافر القوى الإقتصادية والإجتماعية وتنسيق العمليات.

5-3- الرزنامة العملية لبرنامج التجديد الريفي:

بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الريفي، التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب إلى جانب المعنين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2007_2014، وقد وضعت الشروط لإنجاح هذه السياسة.

- تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي.
 - توسيع سياسة اللامركزية.
 - دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد.
- هذه السياسة تم إعدادها عبر ثلاث مراحل هي:

أ- المرحلة النموذجية أو التحضيرية 2007:

تم فيها تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الإدماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كفاءات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

ب-مرحلة الترسخ بداية من سنة 2008:

تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008_2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجماعات المحلية ومراكز التكوين والخبراء وكذا الفاعلين الرائدون في مجال التنمية.

ت-مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الريفي 2009_2014:

تم في هذه المرحلة إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRي والتي تعد أدوات التهيئة الفعالة للأقاليم الريفية.

ث-تعريف سياسة التجديد الريفي:

يمكن تعريف سياسة التجديد الريفي من خلال الخصائص التي تتميز بها وهي:

تعتبر سياسة التجديد الريفي سياسة إقليمية، أي تبنى بهذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي، الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الإجتماعية والإقتصادية للمناطق الريفية، أو التي بها عوائق طبيعية رافعة شعار: "لا توجد أقاليم بلا مستقبل...، توجد فقط أقاليم بدون مشاريع".

وتتدرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، وهذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

سياسة التجديد الريفي تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي.

ترقية الفلاحة قائمة على المؤسسة مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا قائمة على المستثمرات الفلاحية من جهة وتنمية ريفية مدمجة بتنظيم تضافر الجهود الإقتصادية والبيئية والإجتماعية من أجل تحفيز التشغيل وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش للأقاليم الريفية من جهة ثانية.

سياسة التجديد الريفي تأخذ بعين الاعتبار تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستوى العالمي، حيث يتزايد الاعتراف العالمي بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه، أو بسبب مساهمته الإقتصادية أو أهمية الإجتماعية والبيئية للأقاليم، ويبرهن التحليل المقارن للسياسات العالمية الفلاحية والريفية في مختلف مناطق العالم على الترابط الموجود بين هذين الجانبين.

4-5- أهداف سياسة التجديد الريفي:

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية هي:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحسين ظروف الحياة وتسيير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا يأتي من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الإقتصاد الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي وقطاع السياحة.

5-5- محاور سياسة التجديد الريفي:

تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية وهي:

- أ- **المحور الأول:** تحديث القرى والمداشر (KSOR) من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير مستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، المياه الصالحة للشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والهاتف... الخ.
- ب- **المحور الثاني:** التطوير والتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، وتثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- ت- **المحور الثالث:** حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الولايات الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
- ث- **المحور الرابع:** حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

5-6- برامج التجديد الريفي وأدوات تنفيذ السياسة:

تعتمد سياسة التجديد الريفي على أربعة برامج رئيسية وهي:

- برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف 2513 خط في 30 ولاية.
 - معالجة الأحواض المائية، والتي تستهدف 78 حوض مائي في 30 ولاية بمساحة 2.9 مليون هكتار.
 - تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ 556 خط في 37 ولاية بمساحة 500 ألف هكتار.
 - حماية النظام البيئي الطبيعي والذي يستهدف 75 خط في 17 ولاية.
 - ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية، وهي:
 - النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.
 - نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.
 - وسيلة المتابعة لعقود النجاعة للتجديد الفلاحي والريفي.
- 5-7- التعريف بالمشروع الجوّاري للتنمية الريفية:**

يقصد بمشاريع التنمية الريفية، كل مشروع يتضمن أعمالاً تقوم بها المجموعات الريفية، من أجل القيام بما يلي:

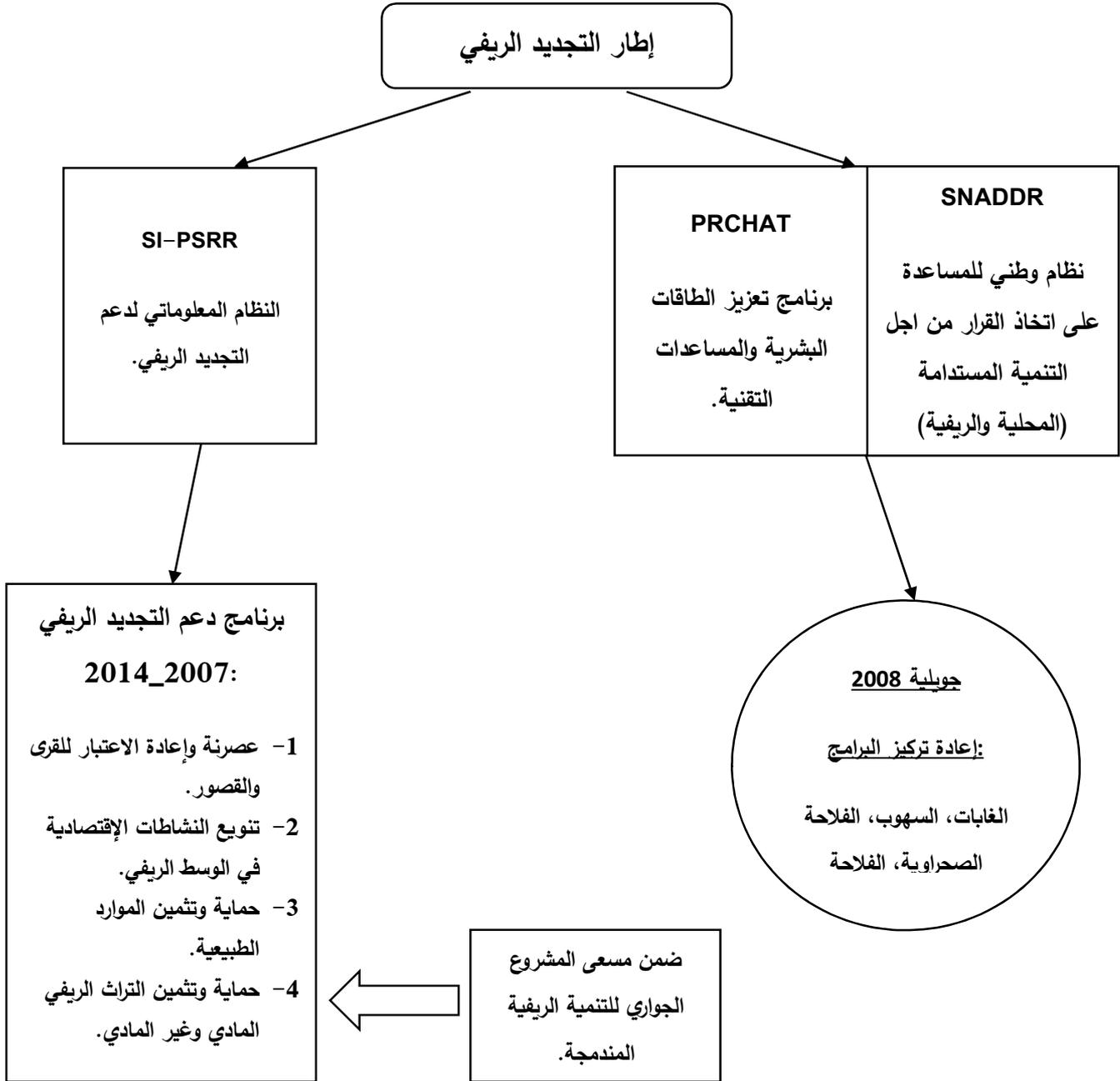
- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
 - ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.
 - ترقية المنشآت والتجهيزات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
 - تحسين الأمن الغذائي للأسر.
 - تعزيز وتدعيم النشاطات الإقتصادية الأساسية "الفلاحية، الغابية الرعوية".
 - ترقية النشاطات الدائمة تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.
- يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف لاسيما على المستوى التقني، التنظيمي والمالي في مجهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الإقتصادية دائمة جالبة للمداخيل المستديمة، ومن شأنه أن يضمن لهم أمناً غذائياً أفضل وظروف معيشة أحسن.

5-8- المعنين بهذا المشروع:

إن المعنين بهذا المشروع مجموعة من الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في العودة إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، الممول المشروع عن طريق مختلف المواد العمومية، الميزانيات

القطاعية الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية والدعم (القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة إلى جانب المساهمات الشخصية لأعضاء المجموعات).

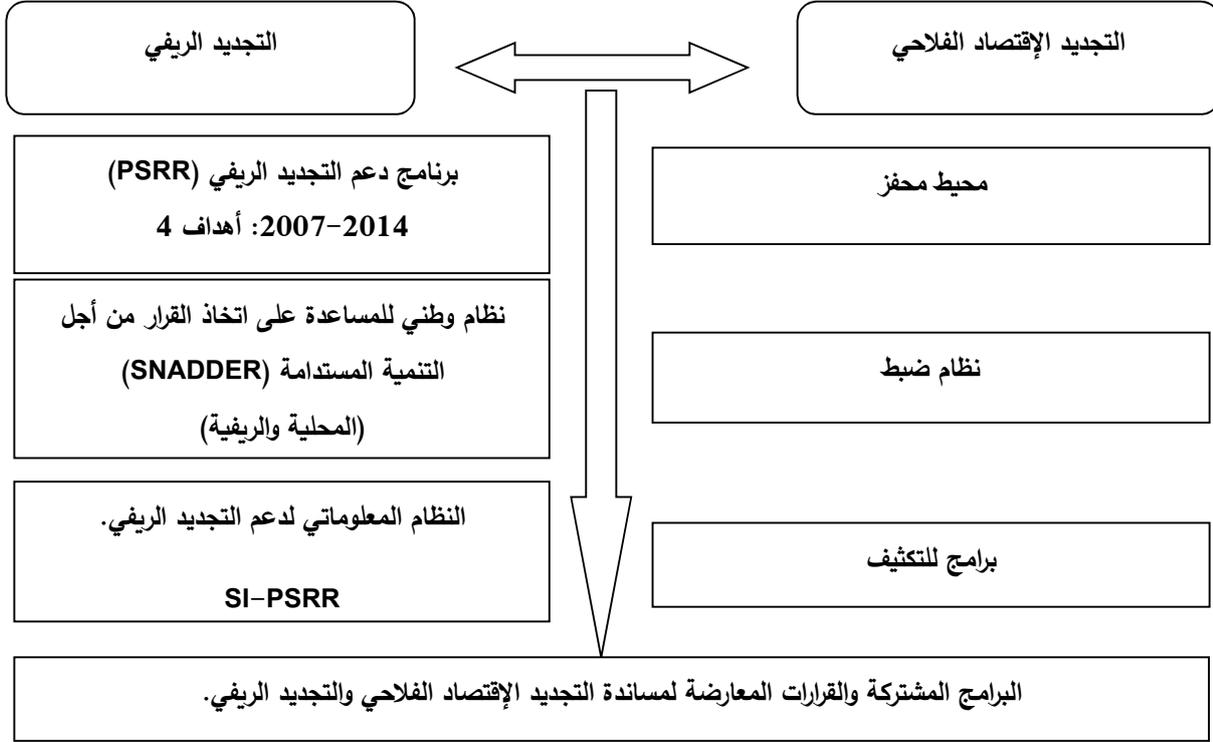
مخطط رقم 1: سياسة التجديد الريفي وأهداف التنفيذ



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ماي 2012

مخطط رقم 2: مخطط توضيحي للعلاقة بين تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي

إطار التجديد الاقتصادي الفلاحي والتجديد الريفي



نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع:

العقار الفلاحي، قطب فلاحية مندمجة، تقنيات اقتصاد الماء، حماية الصندوق الوطني التعاضدي الفلاحي، برنامج تعزيز الطاقات البشرية والمساعدة التقنية.

تدعيم مصالح المراقبة والحماية، البيطرية، الصحة النباتية، مكافحة حرائق الغابات.

ديناميكية التكوين، الإعلام، الاتصال، الإرشاد، البحث، التحليل.

عصرنة الإدارة

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ماي 2012

خلاصة الفصل الأول:

إن البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية التي انطلقت منذ سنة 2000، جاءت من أجل هدف أساسي، وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلد وخلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية، وذلك من خلال توفير مناصب شغل في الوسط الريفي، وبالتالي التأكيد على أنه لا يمكن الفصل بين الظروف الإجتماعية للريف والظروف الإقتصادية للفلاحة، حيث أن هذه السياسة تراعي كافة العوائق التي يعاني منها الريف على العموم والفلاحة على الخصوص، وكذلك جاءت لترقى بكافة النشاطات الفلاحية وحتى الحرف اليدوية المساندة له، وبالتالي يعطي حيوية للوسط الريفي، وقد أعدت الحكومة مخططا خماسيا يجمع بين كل من وزارات الفلاحة، السكن، الداخلية، الأشغال العمومية، الموارد المالية في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 لتدعيم وإنعاش واستمرار سياسة التجديد الريفي، وقسمت الحكومة أموال الدعم إلى عدة مجالات، أولها التجديد الفلاحي الذي يعني النشاطات الفلاحية المباشرة: دعم إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، القروض الفلاحية الميسرة، مسح ديون الفلاحين، ويتعلق الأمر إذن بمتابعة الجهد المسجل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

ويتعلق الشق الثاني بالتجديد الريفي وهو الشق الذي انطلق سنة 2008، يهدف إلى تطوير المناطق الريفية والهضاب، التي بقيت مشتتة ومعزولة وأغلبها عبارة عن مساحات بدون سند ملكية، ومساحات عادة ما تكون في شكل منحدرات، مع عجز في البني التحتية والتجهيزات العمومية مثل المصحات والمدارس ومراكز التسلية، ومنشآت المياه والكهرباء، كما أن أغلب هذه المناطق تضررت كثيرا من مرحلة الإرهاب بين 1993 و2002، التي سرّعت من ظاهرة النزوح الريفي الإجباري لعدة آلاف من سكان تلك المناطق نحو المراكز الحضرية، لقد تضررت كثيرا تلك الفضاءات الريفية التي عرفت اشتداد ظاهرة الفقر والنزوح الريفي.

الفصل الثاني: الدراسة الشخصية
لولايات الدراسة (سكيدة، قسنطينة، وأم
البواقي)

مقدمة:

يعتبر تشخيص ولايات الدراسة من مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية، ذو أهمية في الدراسات الجغرافية والمجالية، لاسيما ما تعلق بالتنمية الريفية والفلاحية، باعتبار أن النشاطات الإقتصادية خاصة في الريف تحدد بمؤهلات الوسط، تتمثل خاصة في سهولة الاستغلال، المساحات الفلاحية، خصوبة التربة، المناخ الملائم، وفرة المصادر المائية، وبالتالي المجالات ذات المؤهلات العالية، تعتبر مجالات ذات قيمة اقتصادية هامة، وبالعكس اذا كانت بيها عوائق طبيعية خاصة التضاريس، وقلة الترب الخصبة، فان تنميتها تتطلب البديل خارج الفلاحة. بالإضافة إلى العنصر البشري الذي يساهم في اعداد وتحضير أي مشروع تنموي، حيث يعتبر العنصر الديموغرافي هو وسيلة في المجال وغايته في الوقت ذاته، مما يدفعنا إلى دراسته وتحليل عدة مؤشرات، حجم السكان، تطور السكان، الكثافة السكانية، السكن، القطاعات الإقتصادية، والتجهيزات

I- الإطار الطبيعي:

تكتسي الدراسة الطبيعية أهمية كبيرة في عملية التنمية، فالمجال الطبيعي يعتبر عنصر ذو تأثير واستقطاب السكان ومختلف النشاطات الإقتصادية (فلاحة، صناعة، سياحة...الخ)، فدراسة هذا العنصر يساعدنا على معرفة المؤهلات والعوائق الطبيعية، وتحديدتها للتوصل إلى ايجاد حلول للنهوض بالمجال.

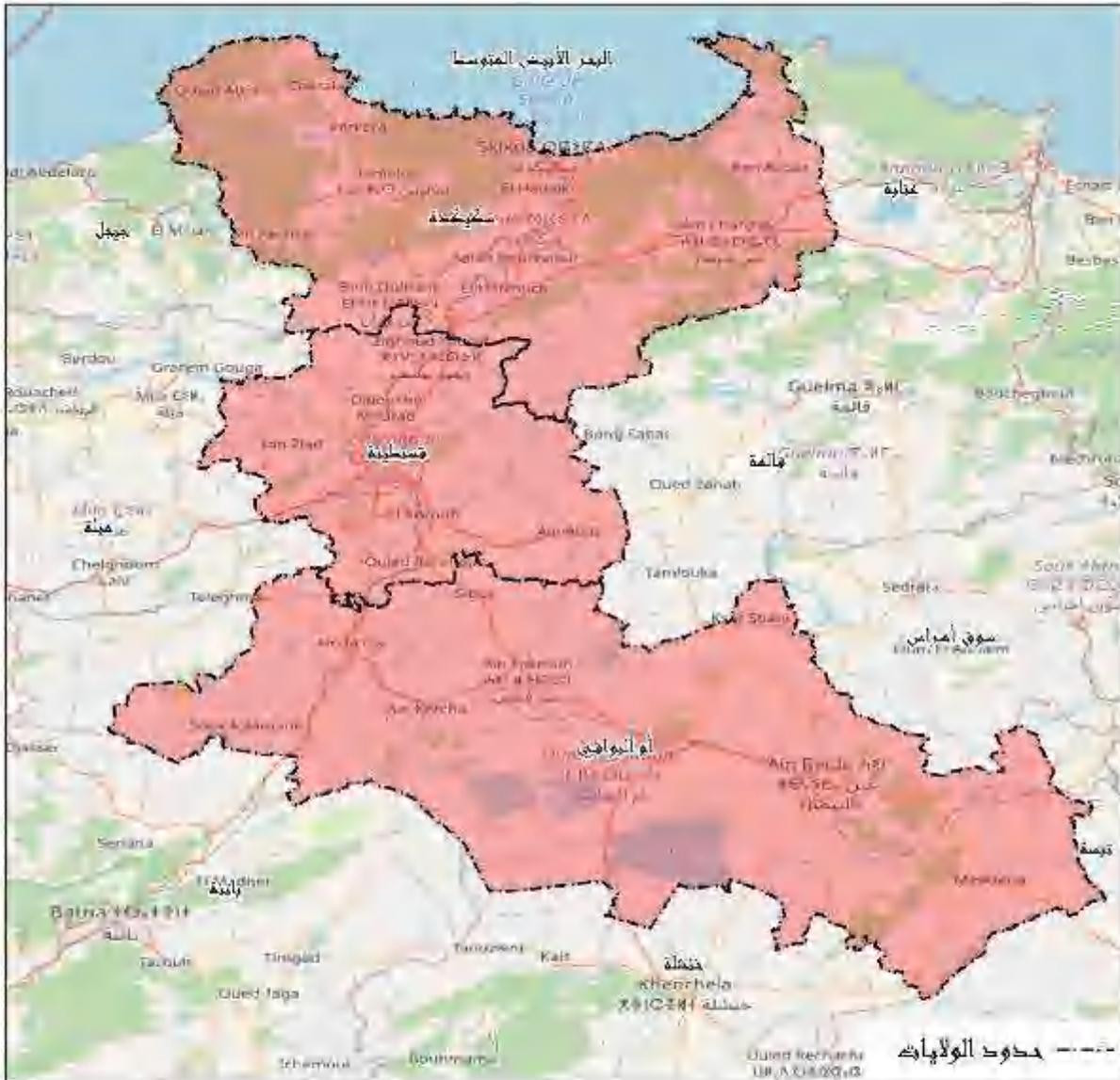
1- موقع ولايات الدراسة :

1-1- الموقع الجغرافي:

تقع ولايات الدراسة والتي تضم ثلاث ولايات (ولاية سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي) بالشمال الشرق الجزائر الخريطة رقم (1) يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط، من الشرق ولاية عنابة، قلمة وولاية سوق أهراس ومن الغرب ولاية جيجل وولاية ميلة ومن الجنوب ولاية خنشلة وولاية باتنة.

خريطة رقم: 01

ولايات: سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي: الموقع



الجزائر: موقع ولايات سكيكدة
قسنطينة، أم البواقي



المصدر: خريطة أسامي + معالجة البانحة

1-2- التقسيم الإداري لولايات الدراسة:

تتنمي ولايات الدراسة (سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي) إلى ولايات الشرق الجزائري، حيث أن هذه الولايات تمثل مقطع شمال جنوب، انطلاقا من المنطقة الساحلية (ولاية سكيكدة)، مرورا بالمنطقة الداخلية (ولاية قسنطينة)، وصولا إلى منطقة السهول العليا (ولاية أم البواقي).

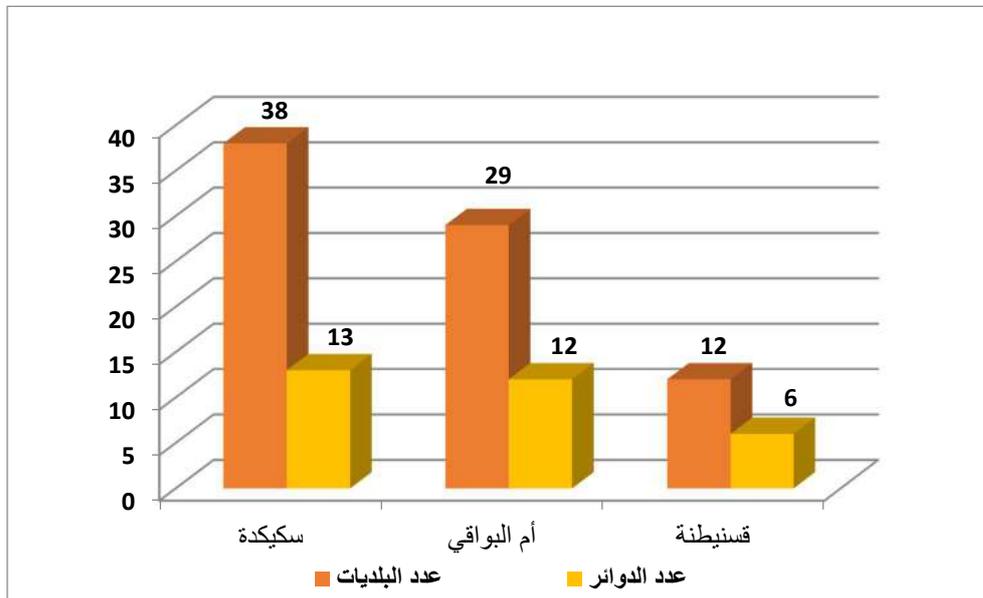
تضم ولايات الدراسة 79 بلدية مجمعين في 31 دائرة، كما هو موضح في الجدول رقم (2)، والخريطة رقم (02)

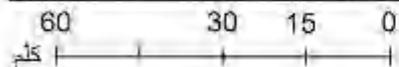
جدول رقم 2: ولايات الدراسة: التقسيم الإداري للولايات

الولايات	عدد البلديات	عدد الدوائر
ولاية سكيكدة	38	13
ولاية قسنطينة	12	6
ولاية أم البواقي	29	12
منطقة الدراسة	79	31

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم 1: التركيبة الإدارية لولايات الدراسة





- محدود ولايات
- ولديات
- ولاية سكيكدة
- ولاية قسنطينة
- ولاية أم البواقي

مصادر البيانات: خريطة أساسي csm + معالجة الباطنة

1-3- تصنيف البلديات الحضرية والريفية بولايات الدراسة:

حسب الهيكلية الحضرية لسنة 2008 ثم تصنيف البلديات إلى حضرية وريفية، ومنها استخرجنا البلديات الريفية والحضرية بولايات دراسة كما يمثلها الجدول رقم (3) والخريطة رقم (3).

جدول رقم 3: ولايات الدراسة تصنيف البلديات إلى ريفية وحضرية

البلديات الحضرية وشبه الحضرية		البلديات الريفية والشبه ريفية		طابع البلدية الولاية
البلديات المختلطة	البلديات يغلب عليها الطابع الحضري	البلديات الريفية بالكامل	البلديات يغلب عليها الطابع الريفي	
15	05	16	02	سكيكدة
04	06	02	0	قسنطينة
06	08	14	1	أم البواقي
25	19	32	03	مجموع الولايات

المصدر: الهيكلية الحضرية 2008

تم تصنيف أربع انماط للبلديات:

- البلديات يغلب عليها الطابع الحضري: إذا كانت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية يفوق 75%.

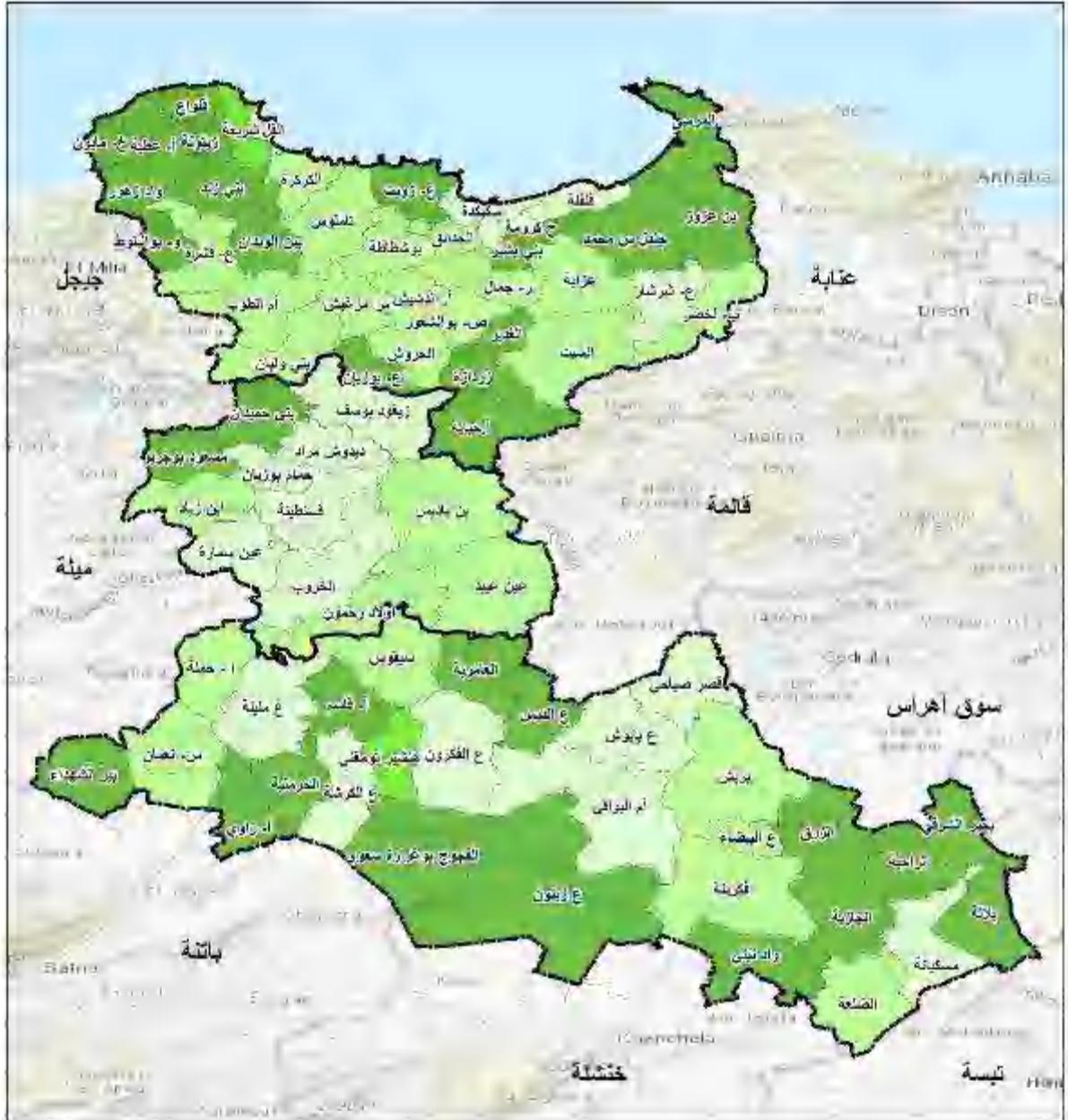
- البلديات يغلب عليها الطابع الريفي: إذا كانت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أقل من 55%.

- البلديات المختلطة: إذا كانت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بين 45% و 75%.

- البلديات الريفية بالكامل: إذا كانت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أقل من 80% او 75%.

ولايات، سكيكدة، قسنطينة، أم البواقي، تصنيف البلديات

خريطة رقم 03



حدود الولايات

بلديات

ريفية والكامل

بغليج عليها الطابع الريفي

متخلطة

بغليج عليها الطابع الحضري

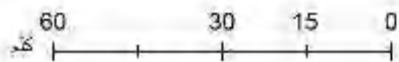
مصادر البيانات: خريطة أساس OSM + معالجة الجانحة

2 - المكونات الطبيعية:

وتتمثل في:

2-1- البنية التضاريسية: تباين في الأوساط الفيزيائية

تنتهي ولايات الدراسة إلى نطاقات طبيعية متباينة، حيث تمتد من النطاق الساحلي ابتداء من سكيكدة نحو الداخل لولاية قسنطينة التي تمثل منطقة انتقالية بين الاطلس التلي والسهول العليا، وتنتهي حدود ولايات الدراسة عند ولاية أم البواقي التي تمثل امتداد طبيعي للسهول العليا القسنطينية، ومن هنا يتضح لنا ان كل ولاية من ولايات الدراسة. تتميز بخصائص طبيعية مختلفة عن بعضها البعض كما توضحه الخريطة رقم (4).



- سهول
- تلال
- جبال
- حدود الولايات
- جبال
- أودية
- قنوات، سدود، شطوط

مصادر البيانات: خريطة أَسْم + معالجة الـ OSM

أ- الجبال:

تعتبر المنطقة الشمالية للجزائر منطقة متباينة في التضاريس بين جبال، سهول، أحواض...، وتشغل الجبال جزء مهم من تضاريس هذه المنطقة، وبالرجوع لمجال ولايات الدراسة، نجد أن المجال به كتل جبلية هامة ممثلة في سلسلة الأطلسي التلي في الشمال الممتد من الشرق إلى الغرب، أهمها الكتلة القلية في الشمال الغربي لولاية سكيكدة، الكتلة النوميديية في شمال قسنطينة، وسيدي رغييس في شمال أم البواقي (الخريطة رقم 04).

وبالرجوع إلى توزيع الجبال، نجد أن ولاية سكيكدة بها كتل جبلية كبيرة وهامة، أهمها جبال القل في الغرب والتي تمتاز بالارتفاع والانحدارات الشديدة، كما تنتشر الجبال في جنوب الولاية على غرار جبل التومييات في بلدية عين بوزيان.

أما في ولاية قسنطينة، فنجد ان شمال الولاية محدود بكتلة جبلية كبيرة، تتمثل في الكتلة النوميديية، التي تمتد من الغرب إلى الشرق بارتفاعات كبيرة يبلغ متوسطها 1400 م على سطح البحر وهذا شمال بلديات زيغود يوسف، بني حميدان، ومسعود بوجريو، وفي الجهة الشرقية امتدادا لجنوب الولاية، توجد كتلة جبلية كبيرة أيضا تتمثل في كتلة جبل الوحش شمال شرق بلدية قسنطينة، وشمال ابن باديس، أما في الغرب توجد كتلة جبلية تمتد نحو الجنوب الغربي، تتمثل في جبل قرقور جنوب بلدية ابن زياد.

وفي ولاية أم البواقي يقل مظهر الجبال في المجال مقارنة بولايتي سكيكدة وقسنطينة، حيث توجد كتلة مهمة تتمثل في جبل غريس في شمال بلدية أم البواقي، وجبل قريون في غرب الولاية، اما المظهر العام فيستمر بغياب التضاريس وكثرة الانبساط.

ب- السهول:

تحتل الجزء الجنوبي من ولاية قسنطينة وولاية أم البواقي، تمثل وحدة طبيعية واضحة المعالم، تتميز بالانبساط نظرا لتباعد التلال، حيث يصبح المجال أكثر اتساعا، مما ساعد على قيام الزراعات الواسعة (الحبوب)، نجد هذا النوع من التضاريس في ولاية أم البواقي وجنوب ولاية قسنطينة. باعتبار النطاق الطبيعي الذي تقع فيه هذين الولايتين هو نطاق السهول العليا.

وتتميز سهول ولاية أم البواقي بكونها عبارة عن أحواض واسعة ومتصلة وتضم مناطق استغلال زراعي كثيف ومختلف المراكز العمرانية سواء كانت رئيسية أو ثانوية ويعتبر سهل عين مليلة بمثابة حوض مفعرة

واقعة بين سلسلتين محددتين هما قريون ونيف النسر، ويضم هذا المجال كذلك سهل أولاد حملة جنوب مدينة عين مليلة.

كما نجد أن هذه السهول تتحصر وتأخذ شكل رواق ضيق يمتد باتجاه شمال جنوب في بلدية أولاد قاسم على طول امتداد واد فزقية، وفي أقصى الشرق نجد سهل سيقوس الذي يحيط به من الشمال والشرق جبال قليلة الارتفاع وتضم في شماله التجمعات العمرانية التالية: عين البرج، العامرية أولاد قاسم ومدينة سيقوس.

أما في ولاية قسنطينة فأهم السهول بها نجد: كل من سهل الخروب وسهل عين أعبيد بولاية قسنطينة، وسهول عين مليلة بولاية أم البواقي.

أما في ولاية سكيكدة شمالا، فنجد أن الولاية بها سهل يمتد من الجنوب إلى الشمال يتمثل في سهل عزابه، وهو سهل فيضي.

ت - الأحواض:

تشغل الأحواض مساحة معتبرة من ولايات الدراسة، وتتوزع هذه الأحواض في كل من الولايات الثلاث، حيث نجد في ولاية أم البواقي حوض قرعني فليق وعنف الجبل: هو حوض بيضوي الشكل يتخذ اتجاه شرق غرب، وهو تقريبا نفس اتجاه السلاسل الجبلية المحيطة به والمشكلة له إذ يحيط به من الجنوب جبل الفجوج وكاف قريرات، ومن الشرق جبل الطرف، ومن الشمال جبل قلق وأم كشريد ومن الغرب جبل المغزل واتمم مركز سكاوي بهذا الحوض هو بوغرة السعودي.

-حوض سبخة الزمول وشط تنسلت: وتقع إلى الشمال الغربي من الحوض السابق يحيط به من الجنوب جبل تازيانت والحانوت الكبير، أما من الشمال الشرقي فان الحوض مفتوح على سهل عين كرشة ويحيط به من الشمال الغربي جبل نيف النسر وجبل حمودة.

-حوض أولاد سلام: يقع على الغرب من الحوض السابق ويحده من الجنوب جبل فدهان ومن الشمال جبل قلعة أولاد سلام ومن الشمال الشرقي جبل قارواو وأما من الشرق فيحيط به جبل حمودة، ويتوسط هذا الحوض تجمع سوق نعمان.

-حوض وادي مسكيانة: في أقصى الجنوب الشرقي للولاية نجد حوض طوليا يتخذ اتجاه شمال شرق جنوب غرب وهو نفس اتجاه السلاسل الجبلية يبلغ طوله في الولاية 75 كلم، ومن أهم المراكز العمرانية بهذا الحوض مركزي مسكيانة والضلعة.

تكونت هذه الأحواض من وجود سفوح شديدة الانحدار بين السلسلة الشمالية والجنوبية وتتميز هذه الأحواض بمتوسط ارتفاع أقل من 400م وشبكة هيدروغرافية متنوعة لكنها ذات تصريف خارجي (نصب كلها في وادي الرمال الكبير) تتشكل هذه المجموعة من حوض عين السمارة، مسعود بوجريو، زيغود يوسف وابن زياد وحامة بوزيان

3-الانحدارات:

تتحكم الانحدارات في مدى تطور النسيج الترابي وكذا استقراره، كما يمكن من خلالها معرفة وتحديد نوعية الاستغلال الزراعي وامكانية استخدام المكننة وايضا اختيار انظمة الري المناسبة، هي كذلك عبارة عن عنصر هام يحدد حتى النشاطات التي يقوم بها الانسان ونوعيتها.

ومن الخريطة رقم (4) للانحدارات لولايات الدراسة يمكننا تميز 4 فئات للانحدار:

الفئة الأولى من 0-3 %: وهي الفئة السائدة بولايات الدراسة وتمثل الانحدارات الضعيفة بمساحة 809827 هكتار اي 64.05%، من اجمالي مساحة ولايات الدراسة 1264300هكتار اما على مستوى الولايات نجد هذه الفئة تشغل أكبر مساحة بولاية أم البواقي ب 88، 09% وهي متناسبة مع الطبيعة الطبوغرافية للولاية (السهول العليا).

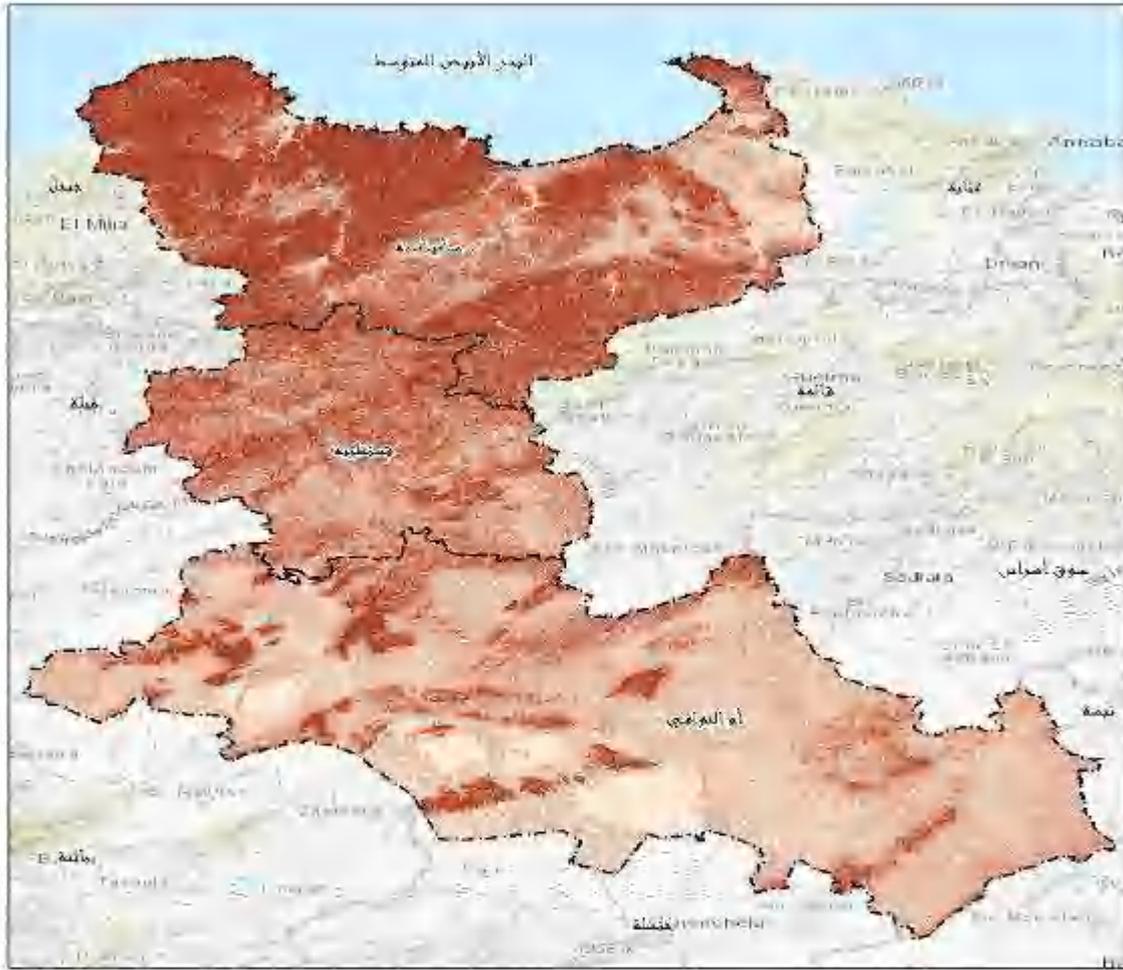
-**الفئة الثانية من 3-12%:** تمثل نسبة 18,54 % من اجمالي ولايات الدراسة، ونجد اعلى نسبة بولاية قسنطينة بنسبة 30.71% تتناسب مع المنطقة التلية.

-**الفئة من 12-25%:** تسيطر هذه الفئة في ولاية سكيكدة ب 32.55% مما يفسر التضرس الذي يميز الولاية.

-**الفئة+25%:** تشغل مساحة قدرها 16043 هكتار أي 1.27% من اجمالي ولايات الدراسة، اما على مستوى الولايات تمثل نسب ضئيلة.

خريطة رقم: 05

ولايات مسيحية، قسنطينة، أم البواقي، الأندلس



60 30 15 0
كم

--- حدود الولايات

نسبة الانحدار (%)

3 - 0

12 - 3

25 - 12

25 <

موقع صيغة المساحة الأمريكية الجيولوجية usgs + معالجة الباحث

البيانات المستعملة: نموذج ارتفاعات رقمي للمنطقة dem

4- التربة:

تتحكم التربة في توزيع مختلف الأنواع مثلها مثل الماء، الهواء، الحرارة، وتلعب التركيبة البيولوجية للتربة دورا هاما في استقرار الوسط وكذا طريقه ونوعية استغلاله، يحتوي مجال الدراسة على انواع مختلفة من التربة.

أ- ولاية سكيكدة:

تصنف التربة كما يلي:

-**التربة المتطورة:** من بين خصائصها أنها عبارة عن تجمع رملي تشكلت في المناطق التي عرفنا رطوبة عالية منذ العصور الجيولوجية القديمة، وهي رملية ذات تصديق جيد للماء مما يعطي تربة عميقة وهي من أجود التربة وتشتغل في الزراعات الكثيفة والمسقية.

-**تربة كالسي مغنيسيك:** تعرف هذه التربة بوجود الأيونات الثنائية ($Ca^{++}-MG^{++}$) وهي تعد بذلك من أغنى التربة التي تساعد على نمو عدد كبير من انواع النباتات.

-**تربة غنية بأكسيد الحديد:** وهي تربة جد متطورة ذات لون احمد وأسمر قائم ونسيج رملي طيني وهي غير مغسولة غنية بالمواد المعدنية تتكون من رسوبيات قديمة بالإضافة إلى الحجر الرملي وتوجد خاصة على ضفاف الأودية.

تربة قليلة التطور: بنيتها غير متماسكة ناتجة عن حمولة الواد ولذلك نجدها تتوضح على أطراف الاودية، وهي ذات نسيج رملي طيني فقيدة للمواد العضوية والمعدنية ويعد هذا النوع من التربة ذو أهمية زراعية ضعيفة فهي غير مستغلة زراعيًا خاصة في فصل الشتاء بسبب جرف الواد لها.

كما نجد التربة الثقيلة النهرية وهي تربة عميقة عموماً عبارة عن نسيج بين العري والطين وتتواجد خاصة بواد الصفصاف سهل القد، سهل عزابة، وهي تربة تغطي 80% من المساحة الإجمالية للولاية.

ب- ولاية قسنطينة:

يحتوي مجال الدراسة على أنواع التربة التالية:

-**التربة الطينية:** تنتشر تقريباً عبر كامل مجال الولاية لكنها متمركزة بشكل خاص في القسم الشمالي وهي تربة صالحة للزراعة تشمل مساحة تقدر بحوالي 101030 هكتار دي 45.32% من المساحة الإجمالية للولاية (222910 هكتار).

-**التربة المائية:** تتواجد بشكل كبير في جنوب الولاية وهي على العموم صالحة للزراعة، تحتل مساحة تقدر بحوالي 49700 هكتار أي ما يعادل 22.29 من مساحة الولاية.

التربة الطينية الغربية: تظهر في القسم الجنوبي للولاية وبالأخص في هضبة عين الباب وسهل عين أعبيد وهي تربة صالحة للزراعة تحتل مساحة تقدر بـ 2383 هكتار أي 10.69% من إجمالي مساحة الولاية.

-**التربة الصخرية:** وهي تربة ضعيفة ورقيقة السمك، فقيرة من حيث المواد العضوية تتواجد فوق الطبقات الكلسية المكونة للجبال وتظهر بوضوح في منطقة "بن باديس" هي غير صالحة للزراعة ما عدا الزراعة الشعير أو الرعي، تحتل مساحة تقدر بـ 30230 هكتار أي 13.56% من مساحة الولاية.

-**التربة الغابية:** تربة غنية نوعاً ما، تتواجد على أقدام الجبال تنمو عليها غابات مثل غاية شطابة بالإضافة إلى بعض النباتات والأشجار التي تكون على شكل أدغا (ma puis) تشمل مساحة تقدر بـ 6760 هكتار أي 3.03% من مساحة الولاية.

-**ترب الترسبات النهرية والرصرصة:** تظهر بشكل محدود خاصة على ضفاف الوديان أما الرصرصة فتظهر بشكل محدود في بلدية الحامة بوزيان وهي ترب غنية بالمواد العضوية تحتل مساحة 11360 هكتار أي 5.09% من مساحة الولاية.

ت- ولاية أم البواقي:

الترب في ولاية أم البواقي جزء لا يتجزأ من التوسعات النهائية لترب مجال الهضاب والسهول العليا لقسنطينة وتتميز الولاية يتواجد الترب التالية:

-**التربة البيضاء:** تربة رقية السمك وكثيرة الضعف يغلب على سطحها قشرة كلسية وتعد بحد ذاتها تربة خشنة غير صالحة للزراعة وذلك لفقرها وفكة تواجد المواد الدقيقة بها، نجد التربة البيضاء في الانحدارات وأقدام الجبال خاصة.

- التربة الحمراء:

تربة مارنية طينية ممزوجة بالكلس وغنية بالفوسفات مع وجود بعض الحصى ومواد متوسطة السمك، ويحتوي في أغلبها مواد دقيقة ويتوضع عادة هذا النوع من التربة في حدود أطراف السهل وأسفل الانحدارات.

كما نجدها في بعض المناطق خالية من الكلس كما تتعدم بها المواد الخشنة وهذه التربة ذات طبقات سميقة مائلة للون البني.

- التربة السمراء :

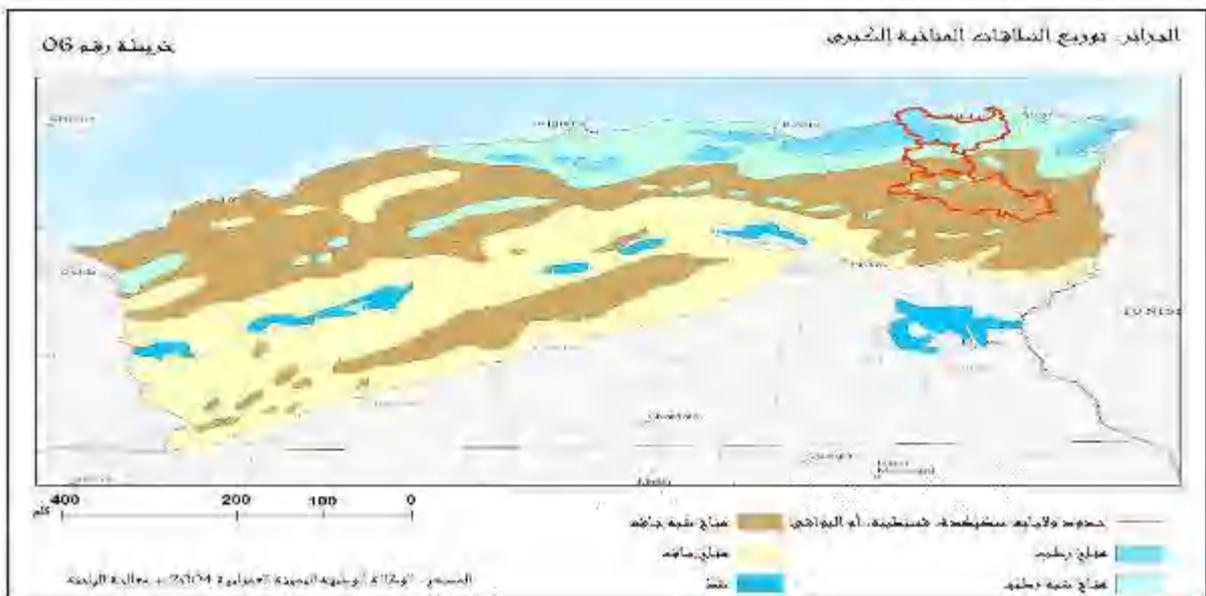
تربة من اجود وأخصب الترب لاحتوائها على مواد دقيقة جدا ومتكونة من الطمي، الرمل والطين كما تتميز بخفتها وهي ناتجة من توضعات الأنهار وتكون على شكل مصاطب مشبعة بالمياه، ويغلب تواجدها في قلب السهل مثل سهل عين مليلة، عين كرشة وسهل مسكيانة.

-**التربة المالحة:** ترب مشبعة بكلوريد الكالسيوم وراجع ذلك لتشبعها بمياه السبخات والقرعات ذات الملوحة الشديدة والمتواجدة أقصى جنوب الولاية حيث نجد سبخة الزمول وقرعة قليق، قرعة الطرف وغيرها من القرعات وتتميز هذه المناطق بأنها غير صالحة للزراعة.

5- النظام المناخي:

تباين في المناخ بين البحر الابيض المتوسط والمناخ القاري

تعرف ولايات الدراسة تباين في المناخ من الشمال إلى الجنوب، يسود ولاية سكيكدة مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط والذي يتميز بشتاء دافئ ممطر، وبصيف حار جاف. وولاية أم البواقي يسدها مناخ قاري، بارد وممطر شتاء حار وجاف صيفا ويتبين من الخريطة رقم-06- ولايات الدراسة تتحصر بين ثلاث نطاقات مناخية مناخ رطب أين تتواجد الجبال (الجهة الشمالية الغربية لولاية سكيكدة)، وشبه رطب، ونطاق شبه جاف.



5-1- التساقط:

معطيات التساقط المسجلة في ولايات الدراسة للفترة الممتدة ما بين (1990-2012) توضح لنا أن هناك تباين في تزويد بالأمطار بين الولايات، حيث يقدر متوسط التساقط السنوي بولاية سكيكدة بـ 751 مم، وفي ولايتي قسنطينة وأم البواقي بمتوسط سنوي قدر بـ 509 مم و 432 مم على التوالي. كما هو موضح في الجدول رقم (4)

جدول رقم 4: ولايات الدراسة: المتوسطات الشهرية للتساقط (مم) لفترة (1990-2012)

المجموع	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	الأشهر المحطات
751	13	2	12	38	64	66	87	110	152	86	70	51	سكيكدة (محطة الحرش)
509	12	4	16	43	57	50	56	65	75	56	36	39	قسنطينة (محطة عين الباي)
432	19	5.8	26.0	59.1	49.8	47.28	25	46.6	53.6	41.6	21.7	36.2	أم البواقي (محطة)
432	19	5.8	26.0	59.1	49.8	47.28	25	46.6	53.6	41.6	21.7	36.2	أم البواقي (محطة سيقوس)

المصدر: الديوان الجهوي للأرصاء الجوية 2013

تبين من الجدول أن شهر ديسمبر هو الأكثر مطرا في جميع المحطات بـ 152 مم، و 75 مم و 53.6 مم على التوالي في سكيكدة قسنطينة وأم البواقي، أما الشهر الأقل مطر فهو شهر جويلية في كل المحطات بـ 2 مم بولاية سكيكدة، 4 مم بولاية قسنطينة و 5.8 مم بولاية أم البواقي.

5-2- التوزيع الفصلي للتساقط:

من التوزيع الفصلي للأمطار هناك تباين بمحطات ولايات الدراسة حيث يسود المعامل الفصلي ممن نوعه (شتاء، ربيع، خريف، صيف) بكل من محطة قسنطينة وأم البواقي، بينما محطة سكيكدة نجد المعامل من نوع (شتاء، خريف، ربيع، صيف) وهذا التوزيع له آثارا كبيرة على استخدام الأرض وعلى النشاط الفلاحي، فأمطار الخريف ضرورية لتسهيل عملية الجري، وأمطار الشتاء لتوفير احتياطي من الرطوبة الكافية، أما أمطار الربيع خاصة شهري أفريل وماي فهي أساسية بالنسبة للحبوب (خاصة بولاية قسنطينة وأم البواقي).

جدول رقم 5: ولايات الدراسة: التوزيع الفصلي للتساقط لفترة (1990-2012)

المحطات	الخريف		الشتاء		الربيع		الصيف		المجموع	م/ الفصلي
	التساقط (مم)	%								
سكيكدة	207	27	349	46	168	22	27	3	751	ش، خ، ر، ص
قسنطينة	131	25	196	38	150	29	32	6	509	ش، ر، خ، ص
أم البواقي	99	23	125	28	156	36	50	11	432	ش، ر، خ، ص
	5	03	2	98	18	15	8	76		

المصدر: الديوان الجهوي للأرصاء الجوية 2013

5-3- الحرارة:

تتميز ولايات منطقة الدراسة بفوارق حرارية هامة خاصة بين الساحل والداخل وحسب الجدول رقم (5) القيم القصوى تسجل عادة في شهري جويلية وأوت بـ 34.7 و 33.7 درجة مئوية (ولاية أم البواقي) و 34.37 و 34.41 درجة مئوية (ولاية قسنطينة) سمت المناخ القاري، أما ولاية سكيكدة بـ 28.45 و 29.64 درجة مئوية (تأكيد مناخ البحر الأبيض المتوسط).

جدول رقم 6: ولايات الدراسة: توزيع المتوسطات الحرارة لفترة (1990-2012)

المحطات	الأشهر												المجموع
	أوت	جويلية	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفبر	أكتوبر	سنتمبر	
محطة سكيكدة	المتوسط	14، 24	15، 24	16، 21	17، 25	18، 28	19، 34	20، 41	21، 46	22، 51	23، 56	24، 61	25، 66
	القصوى	15، 24	16، 25	17، 26	18، 27	19، 28	20، 29	21، 30	22، 31	23، 32	24، 33	25، 34	26، 35
	الدنيا	16، 65	17، 88	18، 88	19، 88	20، 88	21، 88	22، 88	23، 88	24، 88	25، 88	26، 88	27، 88
محطة قسنطينة	المتوسط	14.8	17.8	15.2	11.0	6.4	4.6	1.6	1.4	2.4	5.5	11.0	14.8
	القصوى	28.4	34.7	30.7	25.1	19.0	16.8	12.8	11.3	12.0	17.0	23.5	28.4
	الدنيا	21.3	26.5	23.1	18.0	12.5	10.5	7.0	5.9	6.9	10.7	16.9	21.3
محطة أم البواقي	المتوسط	9.1	17.9	17.8	11.0	6.4	4.6	1.6	1.4	2.4	5.5	11.0	14.8
	القصوى	22.1	33.7	30.7	25.1	19.0	16.8	12.8	11.3	12.0	17.0	23.5	28.4
	الدنيا	15.4	25.8	23.1	18.0	12.5	10.5	7.0	5.9	6.9	10.7	16.9	21.3

المصدر: الديوان الجهوي للأرصاء الجوية 2013

4-5- الرطوبة:

تعرف نسبة الرطوبة بولايات الدراسة تباين ومن الجدول رقم (7) نميز ثلاث نسب :

جدول رقم 7: ولايات الدراسة: متوسط الرطوبة النسبية الشهرية (1990-2012)

المتوسط السنوي	الأشهر												
	أوت	جويلية	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	الولايات
71	69	72	72	72	68	73	70	72	70	69	70	71	سكيدة
64	46	45	51	63	69	71	73	78	77	73	65	60	قسنطينة
57	52	47	52	63	68	65	67	75	77	71	53	64	أم البواقي

المصدر: الديوان الجهوي للأرصاء الجوية 2013

نسبة جد مرتفعة بولاية سكيدة اذ لاتقل عن 69 وتمتد من شهر سبتمبر إلى شهر ماي نسبة مرتفعة ونجدها بولاية قسنطينة بـ 64 وتمتد من شهر اكتوبر حتى شهر أفريل نسبة متوسطة : سجلت هذه النسبة بولاية أم البواقي بـ 57 وهي متذبذبة بين أشهر السنة وتمتد من شهر نوفمبر حتى أفريل.

5-5- الرياح:

تلعب الرياح دورا فعلا في عملية التكاثر ونمو النبات وتخفيف اثار الحرارة المرتفعة، خاصة الرطبة

منها.

جدول رقم 8: ولايات الدراسة: السرعة المتوسطة للرياح (1990-2012)

المحطات	الأشهر												
	أوت	جويلية	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	الولايات
محطة سكيدة	7,2	7,2	8,2	8,2	2,3	2,3	5,3	6,3	9,3	3,3	0,3	9,2	السرعة المتوسطة
محطة قسنطينة	2,2	3,2	4,2	3,2	6,2	5,2	6,2	3,2	6,2	4,2	0,2	1,2	السرعة المتوسطة
محطة أم البواقي	1.9	2.3	2.1	1.9	2.5	2.1	2.2	2.0	2.1	1.9	1.8	2.1	السرعة المتوسطة

المصدر: الديوان الجهوي للأرصاء الجوية 2013

6- الشبكة الهيدروغرافية:

تشكل الثروة المائية العامل الرئيسي الذي يساعد على القيام بأي نشاط الفلاحي وكذا استقرار السكان ومجال الدراسة يتميز بشبكة هيدروغرافية بنوعها السطحية.

6-1- شبكة المياه السطحية:

يتضح أن الشبكة الهيدروغرافية على كامل تراب ولايات الدراسة هي في معظمها متكونة من أدوية دائمة الجريان وأخرى مؤقتة وشعاب ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم التساقط، صف إلى هذا كثافة هذه الشبكة من الشمال ولايات الدراسة المتمثل في ولاية سكيكدة مقارنة بجنوب ولاية أم البواقي وهذا ما يمكن تقيده من خلال التباين الواضح بين الشمال والجنوب من حيث عامل التساقط لذا سوف نتطرق إلى هذا العنصر كل ولاية على حدى.

أ- ولاية سكيكدة: شبكة المياه الجارية تمثلها الوديان ذات الجريان الدائم وهي:

واد قبلي: ينبع من أعالي جبال سيدي إدريس ويعتبر أهم مورد مائي للفلاحة في غرب الولاية، يصب في حوض سيدي مزغيش أم الطوب تمالوس وسهل القل، وتقدر مساحة حوضه التجميعي بـ 988 كلم².

واد الكبير: ينبع من أعالي جبال قالمة، يعتبر أهم مورد مائي للفلاحة بشرق الولاية تبلغ مساحة حوضه التجميعي 300 كلم².

واد الصفصاف: ينبع من شمال شرق زردازة يمر على أهم البلديات الفلاحية بالولاية الحروش، صالح بوالشعير، رمضان جمال، سهول سكيكدة، يعتبر من أهم الموارد المائية بالولاية، تبلغ مساحة حوضه التجميعي 340 كلم².



ب- ولاية قسنطينة:

شبكة المياه الجارية تمثلها المجاري المؤقتة، حيث توجد مجاري مائية هامة ودائمة الجريان، أهمها واد الرمال، وواد بومرزوق وواد سمندو.

واد الرمال: هو مجرى ذو تصريف خارجي تصب فيه عدة أودية أهمها واد بومرزوق بحيث يلتقيان جنوب مدينة قسنطينة.

واد بومرزوق: تصب فيه عدة أودية ثانوية منها واد باردة الذي يتواجد بالجنوب الشرقي للولاية وكذلك واد حميمية الذي منبعه الأصلي منطقة المريج وواد ملاح.

واد السمندو: ذو الاتجاه شمال شرق شمال غرب فيلتي بواد الرمال في منطقة دار الواد شمال بلدية مسعود بوجريو.

تشغل مياه هاته الأودية من طرف الفلاحين لسقي مزارعهم وتعد المساحة المسقية من خلال الأودية بـ 645 هكتار (حسب مديرية الري في ولاية قسنطينة).



ولاية أم البواقي:

أهم الوديان التي تعبر مجال الولاية هي:

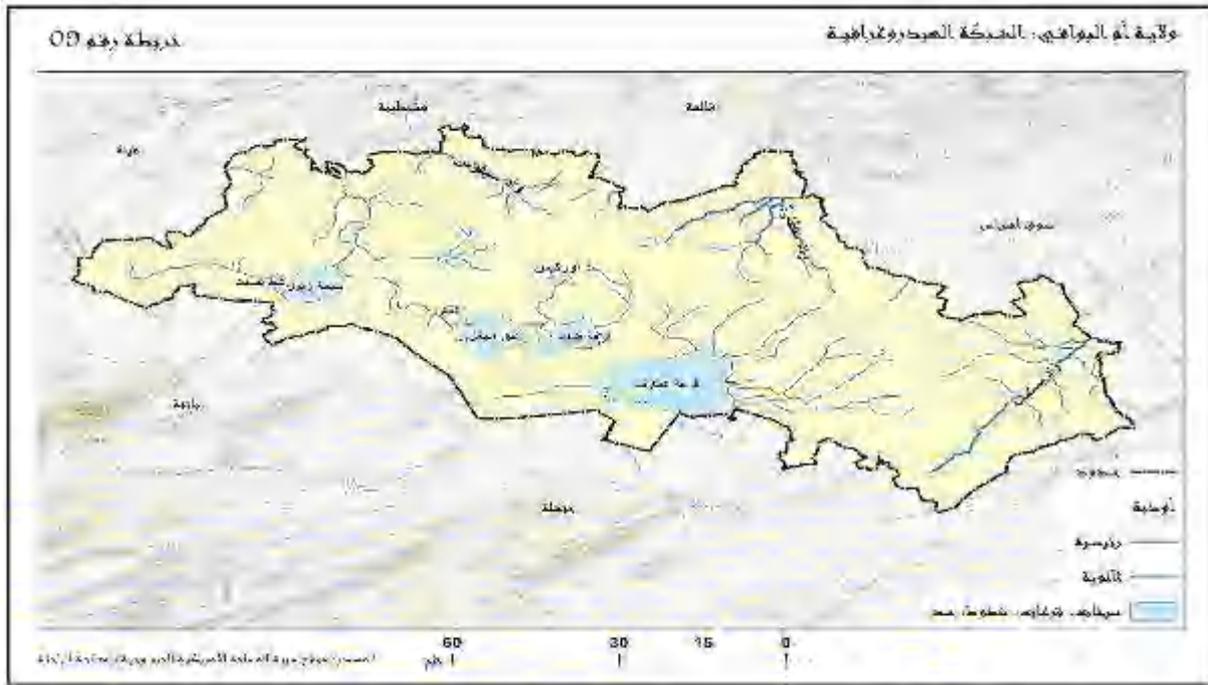
وادي مسكيانة: يأخذ مجراه من أعالي جبال النمامشة بولاية خنشلة يصب ينخفض 23ل/ثا في فصل الصيف ليرتفع إلى 15ل/ثا في فصل الشتاء خاصة بعد ذوبان الثلوج المحايدة له، ويتواجد به أكبر جريان للمياه في الولاية بـ 26.5 مليون م³/ سنويا.

وادي عين كرشة: يأخذ منبعه من جبل قريون شمال شرق عين كرشة له رافد رئيسي هو وادي فزفيه الذي يمر ببلدية عين مليلة.

وادي سياح: يقع غرب الولاية يأخذ مجراه من جبل فرطاس وأولاد عزيز شمال عين فكرون.

وادي سطار: له عدة مصادر انطلاقا من شبكة السلوى في الجزء الشمالي والغربي لسيدي ارغيس والجزء الغربي لعين البيضاء.

وادي الكلاب: يقع شمال الولاية يمر بمدينة سيقوس وهناك العديد من الأودية (وادي فورشي، فيض مدفون، وادي قراح، وادي ملاح...) والشعاب التي تتواجد على مجال الولاية والتي توجد خاصة في شمال الولاية وهذا راجع بالأساس إلى طبوغرافية المنطقة وتواجد الكتل الجبلية بهذه المناطق.



6-2- المياه الجوفية:

جدول رقم 9: ولايات الدراسة: المياه الجوفية

الآبار	التنقيبات	السدود الترابية	السدود	الري الولايات
833	141	_	04	سكيكدة
127	59	14	_	قسنطينة
4773	158	08	01	أم البواقي
5733	358	22	04	المجموع

المصدر: مديرية الري للولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي

الآبار: يوجد بولايات الدراسة 5733 بئر وهي تتوزع كما يلي:

يتواجد على مستوى ولاية أم البواقي 4773 بئر منها 465 بئر صالحة للاستعمال بصعب متوسط لسقي 2 هكتار.

يوجد 833 بئر بولاية سكيكدة تستعمل لعدة استعمالات منها السقي و 127 بئر بولاية قسنطينة لاستعمالات فلاحية.

التنقيب: يتواجد على مستوى ولايات الدراسة 358 تنقب تتوزع على ولايات الدراسة كما يلي:

141 تنقيب بولاية سكيكدة، 59 تنقيب بولاية قسنطينة وبولاية أم البواقي 158 تنقيب والمنشغلة فعلا 108 تنقيب منها 29 تنقيب موجه للسقي 5 هكتار لكل تنقيب (حسب مديرية الري لولاية أم البواقي).

6-3- السدود والسدود الترابية:

يتواجد على مستوى ولايات الدراسة 5 سدود، 4 سدود بولاية سكيكدة)، وسد واحد بولاية أم البواقي و22 سد ترابي تتوزع كما يلي 14 سد ترابي بولاية قسنطينة 8 سدود تربية بولاية أم البواقي:

أ- السدود: يتواجد على مستوى ولاية سكيكدة 4 سدود ذات أهمية.

سد بني زيد: موجه لتزويد مدينة القل بمياه الشرب وسقي منه حوالي 1500 هكتار وتبلغ سعته الإجمالية 39.39 مليون هكـم3.

سد القنيطرة: موجه من الناحية الزراعية لسقي سهل الصفصاف وتبلغ سعته الإجمالية 117.82 هكـم3.

سد زيت العنبة: تبلغ سعته الإجمالية 116.59 هكـم3 سطر لسقي 7000 هكتار وهو موجه لسقي أراضي فلاحية ببكوش نحضر وتزويد مدينة سكيكدة بمياه الكرب.

سد زردازة: تبلغ سعته الإجمالية 18.58 هكـم3، وتسقى منه 3000 هكتار سنويا.

وعلى مستوى ولاية أم البواقي يوجد سد أوركيس يقع بدوار بشكريد ببلدية عين فكرون، هو سد جديد تم اطلاقه في 2016 يتزود بالمياه من سد بني هارون بواسطة الانابيب تقدر طاقة استيعابه ب 65 مليون متر مكعب انشئ خصيصا لتزويد ولاية أم البواقي بالماء الشروب وسقي المساحات الزراعية.

ب- السدود الترابية:

يتواجد على مستوى ولاية قسنطينة 14 سد ترابي، سعة إجمالية تقدر ب 7.93 مليون م3 مواجهة كلها للسقي ما عدا سد برلة المتواجد على مستوى بلدية عين سمارة حول استعماله من السقي إلى توفير مياه الشرب بمدينة قسنطينة والذي يعتبر أكبر سد على مستوى الولاية حيث تبلغ سعته 2.2 مليون م3.

إذ أن معظم هذه السدود الترابية تتواجد بجنوب الولاية، أما على مستوى ولاية أم البواقي يتواجد 8 سدود ترابية.

7- الغطاء النباتي:

يعتبر الغطاء النباتي من أهم العناصر المساعدة على تماسك التربة وحمايتها من الانجراف خاصة عند سقوط الامطار الغزيرة، التي تؤدي إلى انجرافها وكذلك غسلها من المواد العضوية، بالإضافة إلى هذا فان الغطاء النباتي يعمل على تلطيف الجو خاصة الغابات، والحفاظ على التوازن البيئي.

7-1- الغابات:

تتوفر الولايات الثلاثة سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي على ثروة غابية معتبرة تتوزع كما هو موضح في الجدول رقم (10).

أ- المساحة الغابية الإجمالية في ولايات الدراسة:

بلغت المساحة الاجمالية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي 1 642 077 هكتار تتوزع بين الولايات كما هو موضح في الجدول رقم (10)

جدول رقم 10: توزيع المساحة الغابية في ولايات الدراسة

الولاية	مساحة الولاية (هكتار)	المساحة الغابية (هكتار)	النسبة (%)
سكيكدة	411 800	198 420	48
قسنطينة	222 910	27 624	12
أم البواقي	618 756	80 396,29	13
المجموع	1642077	528218.29	32,17

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي، 2015

من الجدول نجد ولاية سكيكدة تشغل أكبر مساحة بـ 198 420 هكتار ما يعادل 48% من المساحة الاجمالية للولاية 411 800 هكتار، وهذا راجع إلى الطبيعة الطبوغرافية للولاية التي تتميز بالتضرس، عكس ولايتي قسنطينة وأم البواقي، حيث بلغت المساحة الغابية بولاية قسنطينة 27 624 هكتار أي 12% من المساحة الاجمالية للولاية 222 910 هكتار، وولاية أم البواقي بـ 80 396,29 هكتار وبنسبة 13% من اجمالي مساحة الولاية 618 756 هكتار.

وبالرجوع إلى علاقة الغابات بالتنمية الريفية، نجد أن أهداف سياسة التجديد الريفي وضعت بأربعة محاور، من بينها حماية وتثمين الوسط الطبيعي، لما له من دور في خلق الفضاء المناسب لسكان الأرياف،

لأن العديد من السكان يعتبرون الغابة مصدر رزق، ومصدر طاقة (الخشب)، كما أن محافظات الغابات وضعت شروط محددة لاستغلال الغابات من طرف سكان الريف، خاصة ما تعلق بالإستثمار في منتوجات الغابة من ثمار غابية، الخشب، انتاج الفحم ...

ب-توزيع المساحة الغابية حسب كل ولاية:

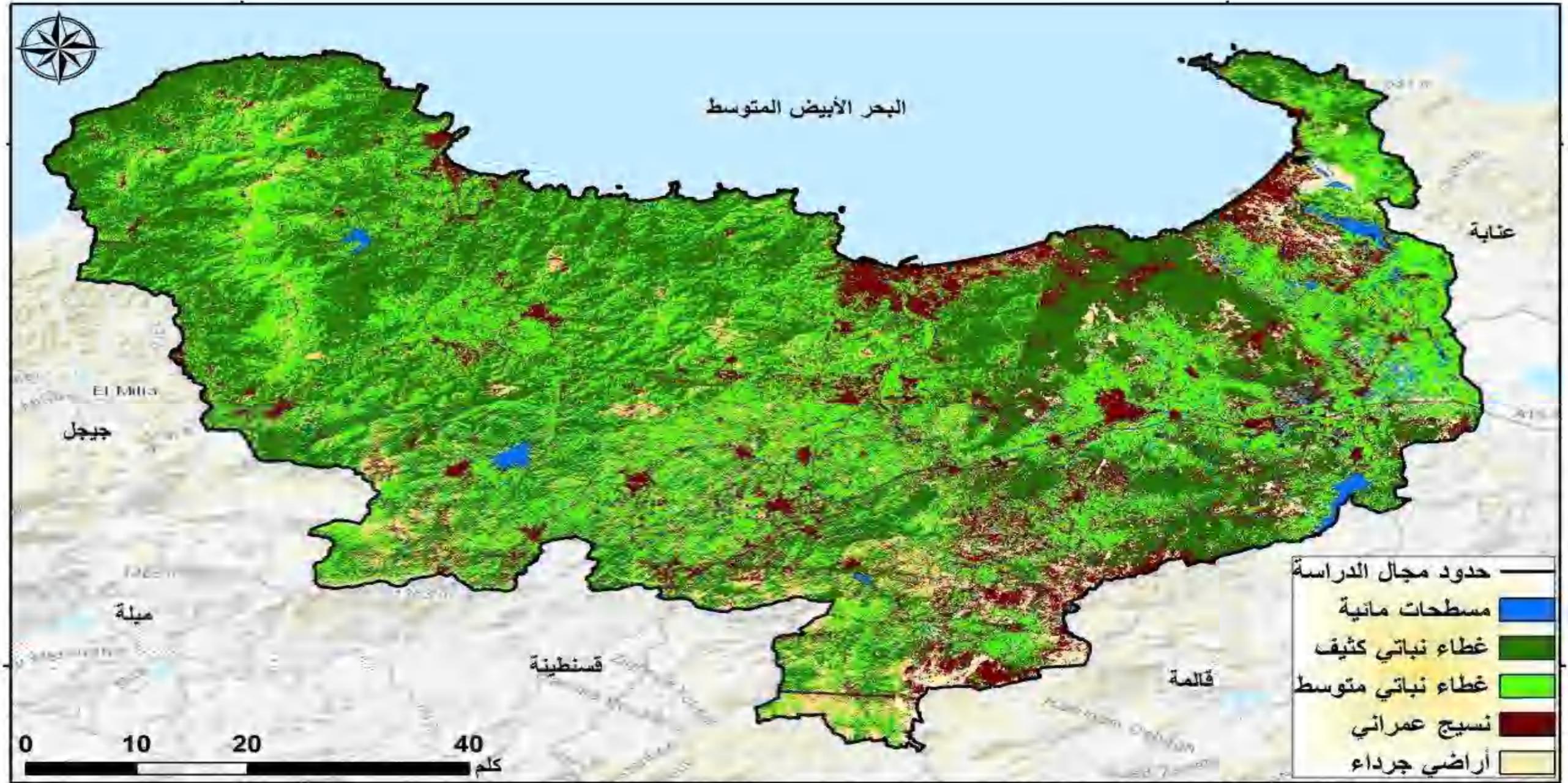
• المساحة الغابية في ولاية سكيكدة:

تزخر ولاية سكيكدة بالعديد من الغابات كما هو موضح في الجدول رقم (11) من بين اهمها غابة حملس الواقعة بالجهة الغربية من الولاية والمترتبة على مساحة تقدر بـ 6200 هكتار أي بنسبة 3,12% من المساحة الاجمالية للغابات بالولاية، وغابة بني توفوت غرب سكيكدة والمترتبة على مساحة اجمالية تقدر بـ 18 688 هكتار ما يمثل نسبة 9.42% من اجمالي المساحة الغابية للولاية، وغابة أولاد حميدش بمساحة 23100 هكتار تقع بالجهة الغربية للولاية بالمصيف القلي إضافة إلى غابة صنهاجة المترتبة على مساحة 5480 هكتار، تتشكل الغابات من اشجار الفلين والزان

جدول رقم 11: توزيع المساحة الغابية في ولاية سكيكدة

اسم الغابة	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
حملس	6200	3.12
بني توفوت	18688	9.42
أولاد حميدش	23100	11.64
صنهاجة	5480	2.76
المجموع	53 468	26.95
مجموع الولاية	198 420	

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة، 2015



المصدر: موقع هيئة المساحة الأمريكية الجيولوجية USGS + معالجة الباحث

• المساحة الغابية في ولاية قسنطينة:

تقع اهم الغابات في ولاية قسنطينة في:

- بلدية قسنطينة: غابة جبل الوحش مساحة 3522 هكتار أي بنسبة 12.75 % من المساحة الغابية الاجمالية للولاية

- بلدية عين سمارة: غابة شطابة بمساحة 2113 هكتار أي 7.65 % من المساحة الغابية الاجمالية للولاية

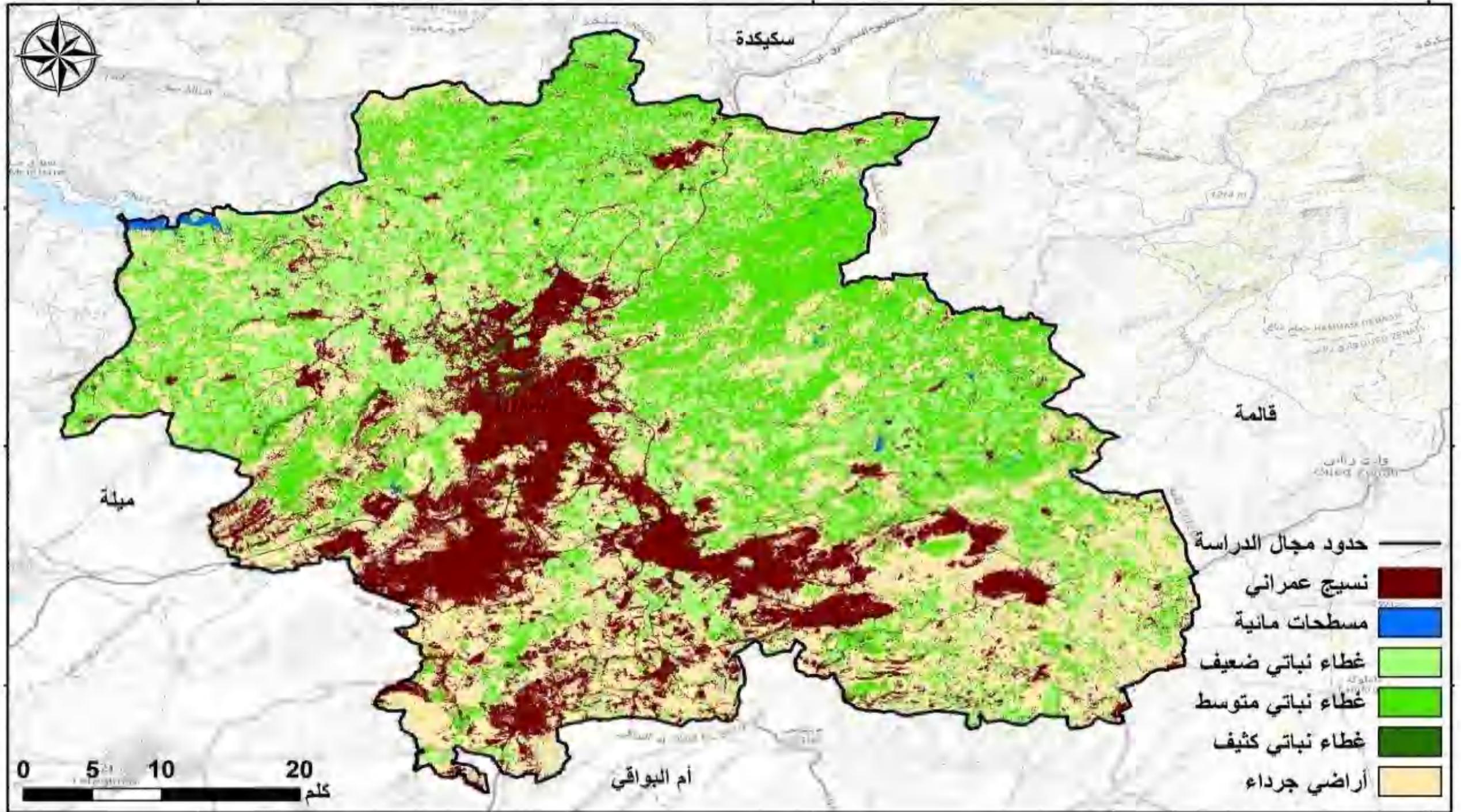
- بلدية الخروب: غابة ذراع الناقة بمساحة 1827 هكتار أي 6.61 % من المساحة الغابية الاجمالية للولاية

كما تتركز الغابات كذلك في كل من البلديات بن باديس بمساحة 6864 هكتار اي 24.85 % من المساحة الغابية الاجمالية للولاية وبلديتي زيغود يوسف وعين عبيد بـ 3327 هكتار و 2955 هكتار على التوالي.

جدول رقم 12: توزيع المساحة الغابية في ولاية قسنطينة

اسم الغابة	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
جبل الوحش	3522	12.75
ذراع الناقة	1827	6.61
شطابة	2113	7.65
بن باديس	6864	24.85
زيغود يوسف	3327	12.04
عين عبيد	2955	10.70
المجموع	20 608	74.60
الولاية	27 624	

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2015



المصدر: موقع هيئة المساحة الأمريكية الجيولوجية USGS + معالجة الباحثة

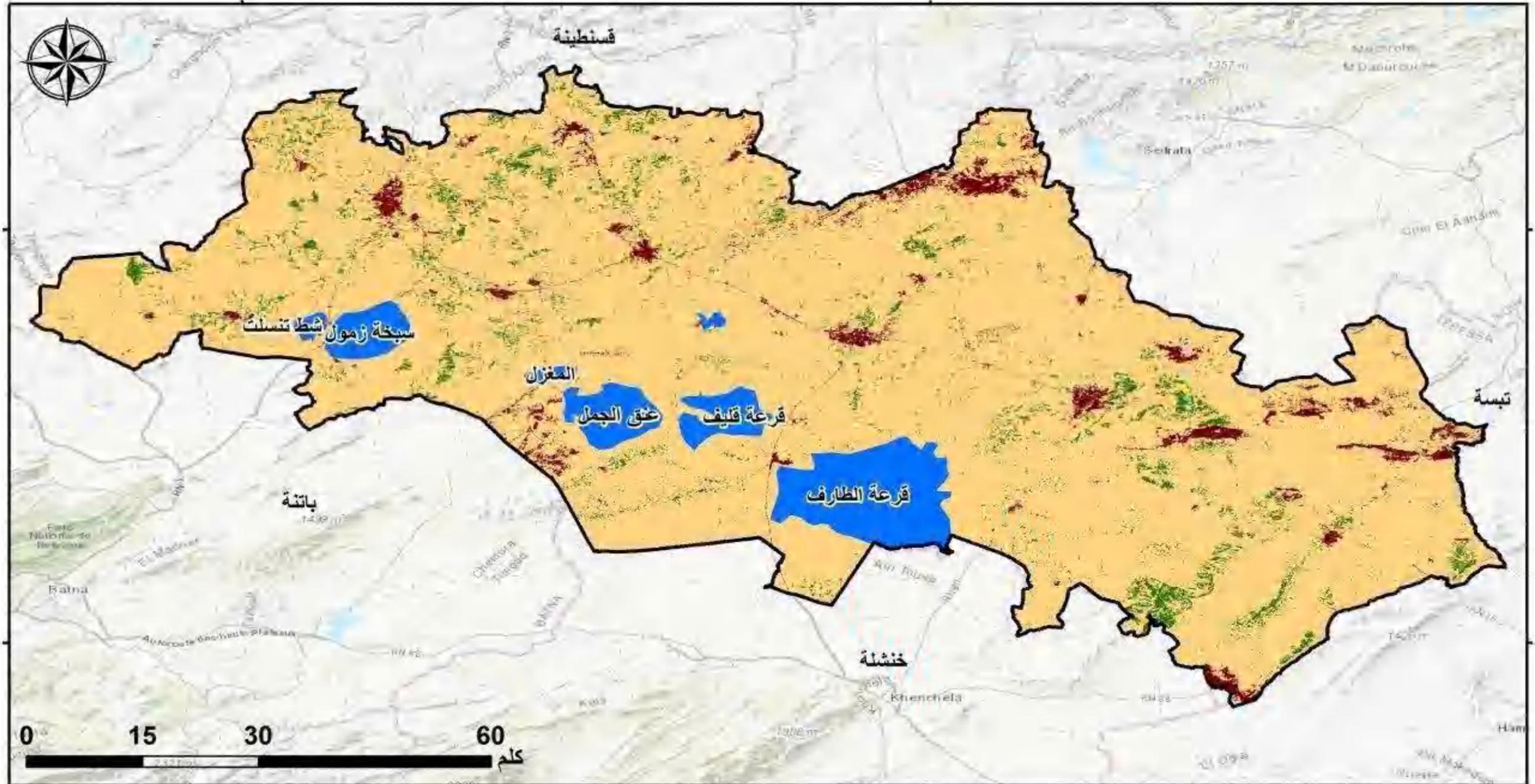
• المساحة الغابية في ولاية أم البواقي:

تضم ولاية أم البواقي مساحة غابية تقدر بـ 80 396,29 هكتارا، أي ما يمثل 13% من المساحة الاجمالية للولاية المقدرة بـ 618 756 هكتارا، فيما تحتل غابة الحراكتة شرق الولاية الصدارة من حيث المساحة كما هو موضح في الجدول رقم (13)، حيث بلغت 26 000 هكتارا اي 32.34 % من المساحة الاجمالية للولاية، تليها غابة عين مليلة بـ 21 000 هكتارا ما يمثل 26.12 %، ثم غابتي لحميمات وقليف بـ 8000 هكتارا لكل منهما بنسبة 9.95 %.

جدول رقم 13: توزيع المساحة الغابية في ولاية أم البواقي

اسم الغابة	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
الحراكتة	26 000	32.34
عين مليلة	21 000	26.12
لحميمات	8000	9.95
قليف	8000	9.95
المجموع	63 000	78.36
الولاية	80 396,29	

المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي 2015



المصدر: موقع هيئة المساحة الأمريكية الجيولوجية USGS + معالجة الباحثة

- حدود مجال الدراسة
- غطاء نباتي
- قرعات سبخات، شطوط
- نسيج عمراني
- أراضي حرداء

II- السكان:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمشاريع التنمية الريفية ويمثل قوة الدفع التي تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام من جهة ويكون عائق أمام التنمية من جهة أخرى. وهذا من خلال طريقة توزيعهم في المجال، تركيبته النوعية والجنسية معدلات النمو، أنشطتهم الاقتصادية، إضافة إلى موقعهم بالريف. وباعتبار الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضرورتها إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفاء المعد إعداد جيدا لن يكون لها قيمة لعمليات التنمية، ومما لاشك فيه أن الموارد البشرية تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة، وتهدف هذه الأخيرة لخلق بيئة ليعيش فيها الإنسان حياة حديثة، فعلى التنمية أن تبدأ بالإنسان فهو أساسها والإنسان الريفي هو جزء من هذه الثروة وخاصة إذا كان له الحق في المشاركة التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح التنمية الريفية وعليه يجب التركيز والاهتمام بسكان الريف، . سنحاول تحليل مختلف الخصائص والمميزات الديمغرافية لسكان ولايات الدراسة لفهم كل العوامل المؤثرة في ذلك وانعكاسها على التنمية.

1-الوضعية السكانية للولايات سنة 1987 -1998-2008:

جدول رقم 14: الوضعية السكانية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي سنة 1987 -1998-2008

2008		1998		1987		
النسبة %	عدد السكان (نسمة)	النسبة %	عدد السكان (نسمة)	النسبة %	عدد السكان (نسمة)	
2,63	898679	2,70	786154	2,88	664303	سكيكدة
2,74	938474	2,79	810913	2,68	618130	قسنطينة
1,82	621611	1,80	522739	1,75	402306	أم البواقي
7,18	2458764	7,28	2119806	7,31	1684739	المجموع
-	34229000	6	29100863	-	23038942	الوطن

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

1-1- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 1987:

من خلال الجدول رقم (14) يتبين ان عدد سكان الولايات بلغ 1684739 نسمة، ما يمثل نسبة 7,31% من مجموع سكان الوطن المقدر لنفس السنة بـ 23038942 نسمة، لكن هذا الحجم السكاني غير متجانس بالولايات، فأكبر حجم تتقدم بيه كل من ولايتي قسنطينة وسكيكدة بـ 664303 نسمة و618130 نسمة على التوالي، وولاية أم البواقي بـ 402306 نسمة.

1-2- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 1998:

يتبين من نفس الجدول رقم (14) ان عدد سكان الولايات بلغ 2119806 نسمة سنة 1998، ما يمثل نسبة 7,28% من اجمالي سكان الوطن الذي بلغ في نفس السنة 29100863 نسمة، تتقدم ولاية قسنطينة بأكبر حجم المقدر بـ 810913 نسمة، وتليها ولاية سكيكدة بـ 786154 نسمة، واخيرا ولاية أم البواقي بـ 522739 نسمة.

1-3- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 2008:

يظهر من خلال الجدول رقم (14) أن سكان الولايات قد وصل إلى 2458764 نسمة أي 7,18% من مجموع سكان الوطن المقدر بـ 34229000 نسمة سنة 2008، هناك تباين في الحجم السكاني بين الولايات، حيث تتصدر ولاية قسنطينة المرتبة الاولى بحجم سكاني مقدر بـ 938474 نسمة، وولايتي سكيكدة وأم البواقي بحجم سكاني قدر بـ 898679 نسمة و621611 نسمة على التوالي.

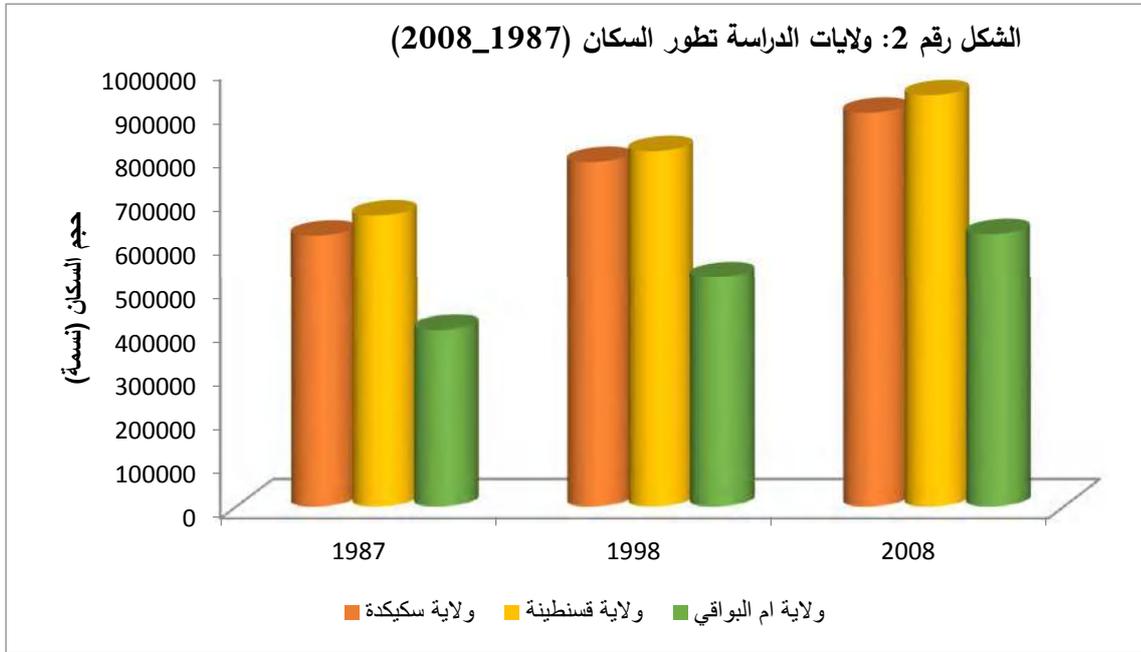
2- تطور سكان الولايات بين 1987-2008:

عرفت ولايات الدراسة تطورا في حجم السكان منذ سنة 1987 إلى غاية 2008 وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (15)

جدول رقم 15: ولايات الدراسة تطور السكان (1987_2008)

النسبة %	التطور 2008-1987	2008	1998	1987	
45,39	280549	898679	786154	618130	ولاية سكيكدة
41,27	274171	938474	810913	664303	ولاية قسنطينة
54,51	219035	621611	522739	402306	ولاية أم البواقي
54,94	774025	2458764	2119806	1684739	ولايات الدراسة

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء



ففي ظرف 21 سنة تزايد حجم السكان بـ 774025 نسمة بزيادة سنوية مطلقة تقدر بـ 36858 نسمة/سنة، ويتضح من خلال تحليل عدد السكان حسب الولايات بالقيم المطلقة قد عرف تطور إيجابي خلال ثلاثة التعدادات، حيث تطور عدد سكان ولاية سكيكدة بـ 168024 نسمة بين (1998-1987) مقابل 112526 نسمة سنة 2008.

وولاية قسنطينة عرفت تطور بـ 146610 نسمة و 127561 نسمة لنفس الفترة في نفس المجال الزمني ولاية أم البواقي سجلت تطور بـ 120433 نسمة و 98873 نسمة على التوالي.

3- تطور سكان الحضر والريف 1987-2008:

اختلف توزيع سكان ولايات الدراسة بين الحضر والريف، والسمة البارزة التي تبرزها الإحصائيات (87-98-2008) هي انخفاض نسبة سكان الريف من 33.06% سنة 1987 إلى 29.65% سنة 2008 وبالمقابل زيادة نسبة سكان الحضر لنفس الفترة من 66.94% إلى 70.32% على التوالي أما على مستوى الولايات الجدول رقم (16) يوضح تباين بين سكان الحضر والريف.

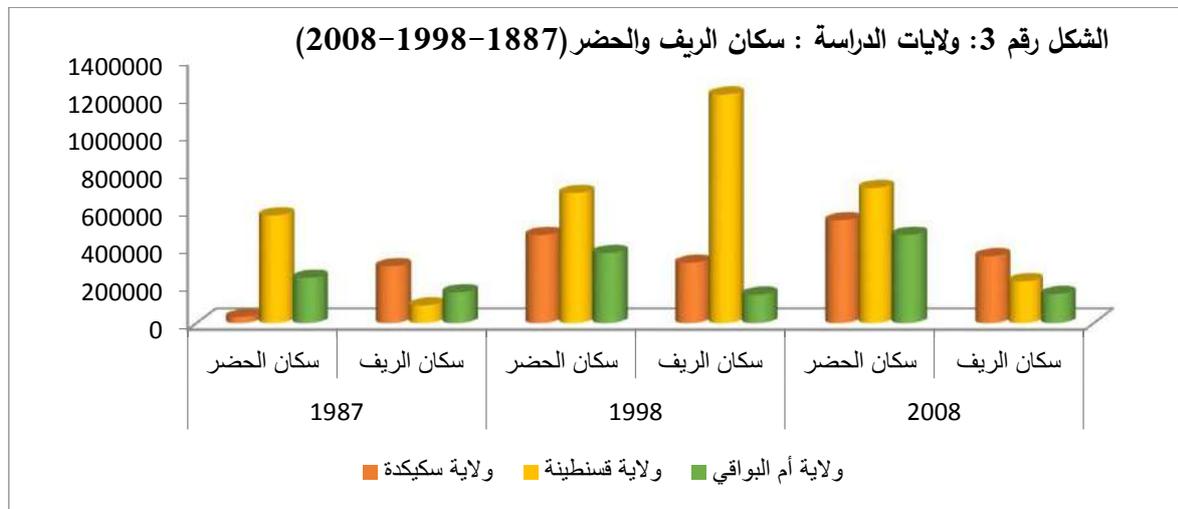
- في التعداد 1987 بولاية سكيكدة نلاحظ أن عدد سكان الريف والحضر تقريبا متساويين بـ 317253 نسمة للحضر و 300877 نسمة للريف ونسب متقاربة على التوالي 51.32% للحضر و 48.68% الريف ويعتبر هذا التقارب الميزة الأساسية التي تميز بها سكان الريف والحضر خلال هذا التعداد على المستوى الوطني حيث سجلت نسبة 50.3% لكل صنف من السكان.

- وفي نفس الفترة يتبين العكس في ولاية قسنطينة هناك فارق شاسع بين سكان الحضر بـ 571424 نسمة بنسبة 86.02% وسكان الريف 92877 ن بنسبة 13.98%، أما ولاية أم البواقي قدر عدد سكان الحضر بـ 239050 نسمة بنسبة 59.42% وسكان الريف بـ 163256 نسمة أي 40.58% من إجمالي سكان الولاية.

- عرفت ولايات الدراسة حسب التعداد 1998 تزايد في سكان الحضر وهذا بكل من ولاية سكيكدة بـ 467278 نسمة بزيادة قدرها 150025 نسمة أي بنسبة 59.44%، من إجمالي سكان الولاية وبالمقابل تراجع عدد سكان الريف من 48.68% سنة 1987 إلى 40.65% سنة 1998، نفس الملاحظة تنطبق على ولاية أم البواقي انتقال عدد سكان الحضر من 59.42% سنة 1987 إلى 71.16% سنة 1998 خلال هذا التعداد، أما ولاية قسنطينة سجلت تراجع طفيف في نسبة سكان الحضر من 86.02% في سنة 1987 إلى 85% سنة 1998 ونسبة سكان الريف ارتفعت من 13.98% إلى 15%، وبمعدل نمو 0.53% في الفترة 1987-1998 إلى 1.01% سنة 2008-1998 وبالمقابل نجد ولاية قسنطينة عرفت تطورا متزايدا في عدد سكان الريف من 92877 نسمة سنة 1987 إلى 121613 نسمة سنة 1998 أي بزيادة قدرها 28736 نسمة وبمعدل نمو (2.48%)، سنة واستمر هذا التزايد في سنة 2008 قدر عدد السكان بـ 221668 نسمة وبمعدل نمو 6.19%، سنة 2008-1998 ففي طرف 21 سنة تزايد عدد سكان الريف بالولاية بـ 128791 نسمة أي بزيادة سنوية تقدر بـ 6132 نسمة وعلى عكس ولاية سكيكدة وقسنطينة، ولاية أم البواقي سجلت معدل نمو سلبي فترة 1987-1998 بـ -0.72%، وسنة 2008 عرفت

تطور بطيء لسكان من 150772 نسمة سنة 1998 إلى 153614 نسمة سنة 2008 وبمعدل نمو 0.19%، ففي ظرف 21 سنة تناقص حجم السكان بالولاية بالسالب حيث قدر بـ 9642 نسمة/سنة.

أما التعداد الأخير 2008 نلاحظ ولاية سكيكدة وأم البواقي حفظت على نفس الوتيرة لتعداد السابق أي ارتفاع عدد سكان الحضر وتراجع سكان الريف كما هو موضح في الجدول أعلاه، وعلى العكس عرفت ولاية قسنطينة تراجع طفيف لسكان الحضر وارتفاع نسبة سكان الريف من 15% سنة 1998 إلى 23.62% سنة 2008، ويرجع سبب انخفاض سكان الحضر بهذه الأخيرة إلى التفريغ السكاني نحو المدن التوابع والمدينة الجديدة علي منجلي وماسينسا. الشكل رقم (3)



جدول رقم 16: ولايات الدراسة تطور سكان الريف والحضر بين 1987-2008

	تعداد 2008				تعداد 1998				تعداد 1987								
	التطور -1987 2008 %	المجموع	%	سكان الريف	%	سكان الحضر	المجموع	%	سكان الريف	%	سكان الحضر	المجموع		%	سكان الريف	%	سكان الحضر
ولاية سكيكدة	45,39	280549	898679	39,44	354468	60,56	544211	786154	40,56	318876	59,44	467278	618 130	48,68	300877	51,32	31 753
ولاية قسنطينة	41,27	274171	938474	23,62	221668	76,38	716806	810913	15,00	1211613	85	689300	664303	13,98	92 877	86,02	571 426
ولاية أم البواقي	54,51	219305	621611	24,71	153614	75,29	467997	522739	28,84	150772	71,16	371967	402306	40,58	163256	59,42	239050
المجموع	45,94	774025	2458764	29,68	729750	70,32	1729014	2119806	27,89	591261	71,11	1528545	1684739	33,06	557010	66,94	1127729

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

4- سكان الريف في ولايات:

تم تحديد سكان الريف بجمع عدد سكان التجمعات الثانوية وعدد سكان المنطقة المبعثرة

4-1- حجم سكان الريف بالولايات سنة 1987:

حسب تعداد 1987 بلغ سكان الريف بولايات 557010 نسمة أي بنسبة (4,8%) من مجموع سكان الريف في الوطن المقدر بـ 23038942 نسمة، كما هو مبين في الجدول رقم (17)

جدول رقم 17: ولايات الدراسة تطور حجم سكان الريف 1987

عدد السكان الولايات	عدد سكان الريف (ن)	إجمالي السكان (ن)	نسبة سكان الريف من إجمالي السكان %	نسبة سكان الريف الولايات من إجمالي سكان الريف الجزائر %
سكيكدة	300877	618130	48.67	2.6
قسنطينة	92877	664303	13.98	0.80
أم البواقي	163256	402306	40.58	1.4
المجموع	557010	1688739	32.98	4.8
الجزائر	11594693	23038942	50.3	-

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

إذا وزعنا سكان الريف على مستوى الولايات نجدان ولايتي سكيكدة وأم البواقي سجلتا أعلى النسب بـ (48,67%) و(40,58%)، أعلى من معدل الولايات المقدر بـ (32,98%)، في حين سجلت ولاية قسنطينة أقل نسبة من عدد سكان الريفين المتواجدين بها بـ (13,98%).

4-2- حجم سكان الريف بولايات الدراسة سنة 1998:

جدول رقم 18: ولايات الدراسة حجم سكان الريف 1998

الولايات	عدد السكان	عدد سكان الريف (ن)	إجمالي السكان (ن)	نسبة سكان الريف من إجمالي سكان الريف	نسبة سكان الريف من إجمالي السكان %
سكيكدة	318876	786154	40.6	2.63	
قسنطينة	121613	810914	15.00	1.00	
أم البواقي	150772	522739	28.8	1.24	
المجموع	591261	2119806	27.90	4.87	
الجزائر	12133926	29100863	41.7	-	

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

بلغ عدد سكان الريف سنة 1998 في الولايات 5912261 نسمة أي بنسبة (87.4%)، من إجمالي سكان الريف في الوطن بزيادة طفيفة تقدر بـ (6%) سنة 1987، أما على مستوى الولايات نلاحظ ما يلي: تراجع نسبة سكان الريف بولايتي سكيكدة وأم البواقي بـ (40,6%)، و(28,8%)، بالنسبة لسنة 1987، وأعلى من معدل ولايات الدراسة المقدر بـ (27,90%)، في حين سجلت ولاية قسنطينة نسبة (15%)، من عدد سكان الريفين المتواجدين بها، وترجع أسباب هذا التراجع إلى الهجرة الريفية إلى المدن بحثا عن الأمن نتيجة الأوضاع الامنية الغير مستقرة التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

4-3- حجم سكان الريف بولايات الدراسة سنة 2008:

حسب تعداد 2008 بلغ سكان الريف بولايات الدراسة 729750 نسمة أي (7,03%)، من سكان الريف في الوطن، إذا وزعنا السكان على مستوى الولايات نجد: ولايتي سكيكدة وأم البواقي سجلتا نسب (44.39%) و(45.29%) على التوالي وتعتبر نسب منخفضة مقارنة بالإحصائيين السابقين (1987-1998)، أما ولاية قسنطينة سجلت نسبة (62.23%).

جدول رقم 19: ولايات الدراسة حجم سكان الريف 2008

عدد السكان الولايات	عدد سكان الريف (ن)	إجمالي السكان (ن)	نسبة سكان الريف من إجمالي سكان الريف الجزائر %	نسبة سكان الريف من إجمالي السكان %
ولاية سكيكدة	354468	898680	3.42	39.44
ولاية قسنطينة	221668	938475	2.14	23.62
ولام أم البواقي	153614	621612	1.48	29.45
المجموع	729750	2458767	7.03	29.68
الجزائر	10377000	34229000	-	30.32

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

5- تطور سكان الريف بالولايات 1987-2008:

اخترنا فترة 21 سنة لدراسة تطور عدد السكان لمعرفة الاتجاه المدى الطويل.

وصل عدد سكان الريف حسب التعدادات الثلاثة (1987-1998-2008) للولايات على التوالي:

557010 نسمة، 591261 نسمة، 729750 نسمة.

جدول رقم 20: ولايات الدراسة تطور سكان الريف 1987-2008

التعدادات الولايات	سكان الريف 1987	سكان الريف 1998	معدل النمو السنوي %	سكان الريف 2008	معدل النمو السنوي %	التطور (87-2008)	%
سكيكدة	300877	318876	0.53	354468	1.01	53591	17,81
قسنطينة	92877	121613	2.48	221668	6.19	128791	138,67
أم البواقي	163256	150772	-0.72	153614	0.19	-9642	- 5,91
المجموع	557010	591261	0.60	729750	2.1	172740	31,01

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

تبين قراءة الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه عدد من النقاط والتي نوجزها فيما يلي:

- في ظرف 21 سنة تزايد عدد سكان الريف بولايات الدراسة بـ 172740 نسمة، بزيادة سنوية مطلقة تقدر بـ 8225 ن/سنة.

- عرف معدل النمو قفزة واضحة من 0.5% في الفترة (1987-1998) إلى 2.1% نسمة فترة (1998-2008)، أما على مستوى الولايات نلاحظ تباين في وتيرة تطور سكان الريف من ولاية إلى أخرى ففي ولاية سكيكدة عرف سكان الريف تطور بطيء بين سنة 1987 بـ 300877 إلى 354468 سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرت بـ 2551 / سنة طرف 21 سنة.

6- توزيع السكان حسب نوع التجمع بالولايات:

يتحكم في التوزيع المجالي للسكان خاصة السكان المجالات الريفية عدة ظروف منها الطبيعية، التاريخية، طرق الاستغلال، والجانب الأمني، بالإضافة إلى أثر السياسات والبرامج التهيئة التنموية في هذا العنصر نتناول توزيع السكان حسب نوعين من التجمعات، التجمعات الثانوية والمنطقة المبعثرة.

جدول رقم 21: توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 1987

السكنات الولايات	سكان التجمعات الثانوية	%	سكان المنطقة المبعثرة	%	مجموع سكان
سكيكدة	85 4 51	13.82	215 426	34.85	618 130
قسنطينة	26 142	3,94	66 735	10,05	664 303
أم البواقي	19 350	4.81	143 906	35.77	402 306
المجموع	130 943	7,77	426 067	25,29	1 684 739

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

6-1- توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية بالولايات لسنة 1987:

بلغ حجم سكان التجمعات الثانوية عبر الولايات 130 943 نسمة لسنة 1987، أي نسبة 7,7% من اجمالي السكان المقدر بـ 1 684 739 نسمة، أما بين الولايات وكما هو موضح في الجدول رقم (21) نلاحظ اعلى حجم سكاني بهذا النوع من التجمع سجل بولاية سكيكدة بـ 85 4 51 نسمة أي بسبة 13,82% من اجمالي سكان الولاية المقدر بـ 618 130 نسمة، وبالمقابل نجد ولايتي قسنطينة وأم البواقي، الحجم السكاني بلغ 26142 نسمة بولاية قسنطينة أي بنسبة 3,94% من مجموع سكان الولاية المقدر بـ 664303 نسمة، وولاية أم البواقي بـ 19350 نسمة وبنسبة 4,81% من اجمالي سكان الولاية المقدر بـ 402306 نسمة.

6-2- توزيع سكان المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 1987:

قدر عدد سكان المنطقة المبعثرة بالولايات 426 067 نسمة، بنسبة 25,29% من اجمالي سكان المقدر بـ 1 684 739 نسمة، ومن الجدول رقم (21) نلاحظ ان ولايتي أم البواقي وسكيكدة سجلتا اعلى نسبة قدرت بـ 35,77% و 34,85%، وولاية قسنطينة بنسبة 10,05%.

6-3- توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية بالولايات لسنة 2008:

من خلال الجدول رقم (22) الخاص بتوزيع حجم السكان على التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة بالولايات (سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي)، لاحظنا تقارب بين ولايتي قسنطينة وسكيكدة من حيث تركيز السكان على مستوى التجمعات الثانوية، بـ 179 539 نسمة و 178 033 نسمة على التوالي، أما بالنسبة لولاية أم البواقي سجلت أقل تركيز سكاني مقارنة بولايتي قسنطينة وسكيكدة بـ 39630 نسمة وبنسبة 6,38% من اجمالي سكان الولاية.

جدول رقم 22: توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية المنقطة المبعثرة بالولايات لسنة 2008

السكان الولايات	سكان التجمعات الثانوية	%	سكان المنطقة المبعثرة	%	مجموع سكان
سكيكدة	178 033	19,81	176 435	19,63	898 680
قسنطينة	179 539	19,13	42 129	4,49	938 475
أم البواقي	39630	6,38	113984	18,34	621612
المجموع	397 202	16,15	332 548	13,52	2 458 767

المصدر: إحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

6-4- توزيع سكان المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 2008:

يوضح الجدول رقم (22) تقارب نسبة سكان المنطقة المبعثرة بين ولايتي سكيكدة وأم البواقي بـ 19,63% و 18,34% على التوالي، وولاية قسنطينة بـ 4,49%، أما بالقيم المطلقة نجد اكبر عدد من السكان بالمنطقة المبعثرة في ولاية سكيكدة بـ 176 435 نسمة، تليها ولاية أم البواقي بـ 113 984 نسمة.

نستنتج مما سبق ان سكان الريف في ولاية أم البواقي يملون للتبعثر عكس ولايتي سكيكدة وقسنطينة.

7- تطور الكثافة السكانية الريفية بالولايات بين 1987 و 2008:

يتبين من الجدول رقم (23) أن الكثافات الريفية بالولايات عرفت تزايد من سنة 1987 إلى غاية

2008، حيث انتقلت من 44.46 نسمة/كلم² سنة 1987، إلى 58.25 نسمة/كلم² سنة 2008

أما على مستوى كل ولاية فنلاحظ أن:

- ولاية قسنطينة عرفت تزايد من 40.53 نسمة/كلم² في 1987، إلى 96.72 نسمة/كلم² سنة.
- ولاية سكيكدة عرفت تزايد من 73.06 نسمة/كلم² إلى 86.08 نسمة/كلم²، في حين عرفت ولاية أم البواقي تراجع طفيف من 26.69 نسمة/كلم² سنة 1987 إلى 25.11 نسمة/كلم² سنة 2008، وهذا يعني أن المجالات الريفية بالولاية فقدت جزء يسير من سكانها لصالح المراكز الحضرية والشبه الحضرية، وهذا ما نلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم 23: ولايات الدراسة الكثافة السكانية الريفية (1987_1998_2008)

الكثافة السكانية 2008			الكثافة السكانية 1998			الكثافة السكانية 1987			الكثافة السكانية الولايات
الكثافة السكانية ن/كلم ²	المساحة كلم ²	سكان الريف(ن)	الكثافة السكانية ن/كلم ²	المساحة كلم ²	سكان الريف(ن)	الكثافة السكانية ن/كلم ²	المساحة كلم ²	سكان الريف(ن)	
86.08	4118	354468	77.43	4118	318876	73.06	4118	300877	سكيكدة
96.72	2291	221668	53.07	2291	121613	40.53	2291	92877	قسنطينة
25.11	6117	153614	24.65	6117	150772	26.69	6117	163256	أم البواقي
58.25	12526	729750	47.20	12526	591261	44.46	12526	557010	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

III- التركيبة الإقتصادية في ولايات الدراسة (1987_2008):

تهدف دراسة التركيب الإقتصادي لسكان الولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي إلى تحليل الوضعية الإقتصادية للسكان من خلال القوة النشطة والمشتغلين فعلا وتطورهما في الفترة (1987-2008)، وانعكاس ذلك على معدل البطالة والاعالة.

ومعرفة ما مدى مساهمة الدولة في التقليل من البطالة خاصة في إطار السياسات التنموية لصالح

سكان الريف.

1-القوة النشطة:

هي كل الاشخاص من كلا النوعين (الجنس) اللذين يكونون العرض المتاح من العمل لا نتاج السلع والخدمات الإقتصادية، ويشمل هذا التعريف اصحاب العمل المستخدمين، واللذين يعملون لحسابهم الخاص، او يساعدون اسرهم دون اجر، نما يشمل الأفراد العاطلون عن العمل اثناء فترة الاسناد الزمني للبيانات وهي مجموعة الاشخاص التي تتراوح اعمارهم بين 15-65 سنة.

بحيث بلغت القوة النشطة للولايات حسب الاحصائيات 1987 الجدول رقم (24) إلى 408885 نسمة من اجمالي سكان الولايات والمقدر بـ 1684739 نسمة أي بنسبة مئوية تقدر بـ 24,27%، لتشهد ارتفاع وزيادة جد هامة سنة 2008 لتصل إلى 1134517 نسمة أي بنسبة مئوية تقدر بـ 46,14%، وهذا حسب احصائيات التعداد العام للسكان والسكن. مع الإشارة أن هناك تباينا كبير في توزيع القوة النشطة بين الولايات.

جدول رقم 24: ولايات الدراسة تطور القوة النشطة 1987-2008

الولاية	القوة النشطة (ن)	عدد السكان (ن)	%	القوة النشطة (ن)	عدد السكان (ن)	%
سكيكدة	144354	618130	23,35	307547	898679	34,22
قسنطينة	171819	664303	25,86	626504	938474	66,76
أم البواقي	92712	402306	23,05	200466	621611	32,25
المجموع	408885	1684739	24,27	1134517	2458764	46,14

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن القوة النشطة:

- ولاية سكيكدة: بلغت القوة النشطة 144354 نسمة سنة 1987 أي ما نسبته 23.35%، من إجمالي سكان الولاية 618130 نسمة، لتصل سنة 2008 إلى 307547 نسمة وهو ما يمثل نسبة 34,22% من إجمالي السكان 898679 نسمة.

- ولاية قسنطينة: بلغت القوة النشطة 171819 نسمة سنة 1987 بنسبة تقدر بـ 25.86% من إجمالي سكان الولاية 664303 نسمة لترتفع سنة 2008 إلى 626504 نسمة وهو ما يشكل نسبة 66,76% من إجمالي السكان 938474 نسمة.

- ولاية أم البواقي: بلغت القوة النشطة 92712 نسمة سنة 1987 أي نسبة 23.04%، من إجمالي سكان الولاية 402306 نسمة لتصل سنة 2008 إلى 200466 نسمة أي نسبة 32,25% من إجمالي السكان نسمة 621611 نسمة.

وبالتالي هناك ارتفاع مسجل في القوة النشطة بالولايات لكن بنسب متباينة فيما بينها.

2- عدد المشتغلين فعلا:

هم الأفراد الذين توفرت لهم فرصة عمل، وتصل المدة الزمنية لعملهم أكثر من ستة أيام عند تاريخ الاسناد الزمني للبيانات.

نلاحظ ان المشتغلون فعلا على مستوى الولايات في زيادة، حسب الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1987 نجد ان عددهم قدر بـ 320922 نسمة اي ما يعادل 78,49% من اجمالي الناشطين، ليرتفع سنة 2008 ويصل إلى 1134517 نسمة اي ما يعادل 89,78%، والجدول رقم (25) يوضح تباين في عدد المشغلين على مستوى الولايات.

جدول رقم 25: ولايات الدراسة تطور عدد المشتغلون فعلا 1987-2008

2008			1987			
%	المشتغلون فعلا(ن)	القوة النشطة (ن)	%	المشتغلون فعلا (ن)	القوة النشطة (ن)	
89,61	275600	307547	75,25	108624	144354	سكيكة
91,07	570542	626504	81,97	140841	171819	قسنطينة
86,04	172481	200466	77,07	71457	92712	أم البواقي
89,78	1018623	1134517	78,49	320922	408885	مجموع ولايات

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك تباين في عدد المشتغلين بكل من ولاية سكيكة، قسنطينة وولاية أم البواقي مع ارتفاع عدد المشتغلين من سنة 1987 إلى سنة 2008، حيث أن:

2-1- عدد المشتغلين فعلا بولاية سكيكدة:

بلغ عدد المشتغلين 275600 مشغل بنسبة 89.61%، من إجمالي النشطين بالولاية 307547 نسمة، مقابل 108624 مشغل أي بنسبة 75.25%، من إجمالي النشطين 144354 نسمة سنة 1987 أي بزيادة قدرها 14.36%.

2-2- عدد المشتغلين فعلا بولاية قسنطينة:

وصل عدد المشتغلين 570542 نسمة بنسبة 91.07%، من إجمالي القوة النشطة بالولاية 626504 نسمة سنة 2008، مقابل 140841 مشغلا ما نسبته 81.97%، من إجمالي النشطين 171819 نسمة سنة 1987 بزيادة قدرها 9.1%.

2-3- حجم المشتغلين فعلا بولاية أم البواقي:

وصل عدد المشتغلين 172481 نسمة، بنسبة 86.04%، من إجمالي النشطين 200466 نسمة سنة 2008، مقارنة بعدد المشتغلين فعلا سنة 1987 الذي وصل إلى 71457 نسمة بنسبة 77.07%، من إجمالي القوة النشطة للولاية 92712 نسمة أي بزيادة 8.97%.

3- معدل البطالة:

يقصد بالبطالة الأفراد القادرون على دخول سوق العمل، ولكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه وبحثهم عليه، ويعد انخفاض نسبة البطالة، أحد أهم المؤشرات التي تعبر عن الرخاء الإقتصادي داخل البنية الاجتماعية، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دعا إلى ضرورة التفكير في مصير هذه القوة العاطلة عن العمل.

قدر معدل البطالة في ولايات الدراسة سنة 1987 بـ 87250 بطل أي 21.33%، بفارق طفيف قدره 0.87%، عن المعدل الوطني المقدر بـ 21.90%، وبالمقارنة بسنة 2008 انخفض هذا المعدل ليصل إلى 10.21%، أي 115894 بطل من إجمالي النشطين 1134517 نسمة، أما على مستوى الولايات فهناك تباين في معدل البطالة كما يوضحه الجدول رقم (26).

جدول رقم 26: ولايات الدراسة معدل البطالة 1987_2008

2008			1987			
%	القوة النشطة (ن)	البطالين (ن)	%	القوة النشطة (ن)	البطالين (ن)	
10.38	307547	31947	24.75	144354	35730	سكيكدة
8.93	626504	55962	18.05	711819	30978	قسنطينة
13.95	200466	27985	22.15	92712	20542	أم البواقي
10.21	1134517	115894	21.15	408885	87250	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أن معدل البطالة عرف انخفاضا سنة 2012 بكل ولايات الدراسة عما كان عليه في سنة 1987، لكن يتفاوت من ولاية إلى أخرى، حيث أن:

- ولاية قسنطينة: وصل عدد البطالين في إلى 30978 بنسبة 18.03% من إجمالي النشطين 171819 نسمة سنة 1987، وفي سنة 2008 وصل عدد البطالين إلى 55962 بنسبة 8.93% من إجمالي النشطين في ولاية 626504 نسمة.

- ولاية سكيكدة: قدر عدد البطالين في الولاية 35 730 بطل سنة 1987 بنسبة 24.75% من القوة النشطة، لتتخف نسبة البطالة إلى 10.38% سنة 2008.

- ولاية أم البواقي: وصل عدد البطالين في الولاية إلى 27 985 بطل بنسبة 13.95%، سنة 2008 مقابل 22.15% سنة 1987.

مما سبق نستنتج أن هناك تراجع في نسبة البطالة من 1987 إلى سنة 2008 بكل ولايات الدراسة، مما يدفعنا إلى التساؤل على الأسباب التي أثرت على ذلك؟

4- وضعية التشغيل بولايات الدراسة سنة 1987:

"سيادة قطاع الخدمات"

جدول رقم 27: ولايات الدراسة وضعية التشغيل سنة 1987

المجموع	أم البواقي	قسنطينة	سكيكدة		
53609	19386	10749	23474	العدد (عامل)	الفلاحة
70.16	27.13	7.63	21.61	النسبة (%)	
50054	10165	21911	17978	العدد (عامل)	البناء والأشغال العمومية
60.15	14.23	15.56	16.55	النسبة (%)	
41515	4924	21881	14710	العدد (عامل)	الصناعة
94.12	6.89	15.54	13.54	النسبة (%)	
175744	36982	86360	52462	العدد (عامل)	الخدمات
76.54	51.75	61.27	48.3	النسبة (%)	
320922	71457	140841	108624	العدد (عامل)	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه سيادة قطاع الخدمات بكل ولايات، حيث سجلت ولاية قسنطينة بهذا القطاع نسبة (61.27%)، وأم البواقي (51.75%)، بينما ولاية سكيكدة سجلت (48.30%)، حيث تجاوزت نسبة العاملين في القطاع الثالث (50%)، بكل من ولاية قسنطينة وأم البواقي، وهذا ناتج عن تسارع وتيرة التجمع والتحضر على مستوى ولايات الدراسة.

اما القطاع الفلاحي عرف تفاوت في عدد المشتغلين من ولاية إلى أخرى، كما يوضحه الشكل رقم (04):

في ولاية أم البواقي بلغت نسبة المشتغلين بالقطاع 27%، من إجمالي المشتغلين بالولاية.

- نسبة المشتغلين في القطاع قدرت بـ 61، 21% في ولاية سكيكدة من مجموع المشتغلين بالولاية

- أدنى نسبة سجلت بولاية قسنطينة بـ 65، 7% من إجمالي المشتغلين بالولاية

5- وضعية التشغيل بولايات الدراسة سنة 2008:

عودة انتعاش القطاع الفلاحي

جدول رقم 28: ولايات الدراسة وضعية التشغيل سنة 2008

المجموع	أم البواقي	قسنطينة	سكيكدة		
215334	55091	53350	106893	العدد (عامل)	الفلاحة
21.14	31.94	9.35	39	النسبة (%)	
178674	39073	115465	24136	العدد (عامل)	البناء والأشغال العمومية
17.54	22.65	20.24	8.76	النسبة (%)	
78039	8981	46729	22329	العدد (عامل)	الصناعة
7.66	5.21	8.19	8.10	النسبة (%)	
546571	69336	354993	122242	العدد (عامل)	الخدمات
53.65	40.20	62.22	44.35	النسبة (%)	
1018618	172481	570542	275600	العدد (عامل)	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

يتبين من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول ما يلي:

عرف القطاع الاول ارتفاع في نسبة المشتغلين مقارنة بسنة 1987 بكل ولايات، سجلت ولايتي سكيكدة وأم البواقي نسبة 39%، 31,94%، على التوالي، وولاية قسنطينة بـ 9.35%.
ترجع اسباب هذا الارتفاع إلى السياسات التي انتهجتها الدولة لهوض وتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا، والتي تهدف إلى خلق مناصب شغل والمساهمة في تقليص البطالة.

IV - السكن:

يعتبر السكن من المؤشرات الاساسية الكاشفة عن مستوى النمو والتطور الحاصل في اي منطقة فهو يعبر عن صورة الديناميكية والتحول، وكذا عن تراجع وتدني لمستوى معين من العيش

1 - التوزيع المجالي للمساكن بالولايات:

ترتكز المساكن بالولايات في التجمعات الرئيسية، سنحاول دراسة توزيع هذه الأخيرة حسب نوع التجمعات خلال الفترة (1987_2008).

1-1- التوزيع المجالي للمساكن بولايات الدراسة سنة 1987:

يوضح الجدول (27) الموالي توزيع المساكن عبر التجمعات بولايات الدراسة خلال سنة 1987.

جدول رقم 29: ولايات الدراسة توزيع المساكن حسب التشتت 1987

المجموع		المنطقة المبعثرة		التجمعات الثانوية		التجمع الرئيسي		التجمعات
%	العدد(ن)	%	العدد(ن)	%	العدد(ن)	%	العدد(ن)	الولاية
100	94733	34.36	32546	14.21	13465	51.43	48722	سكيكدة
100	99362	8.35	8296	4.33	4306	87.32	86760	قسنطينة
100	61277	34.75	21295	4.89	2996	60.36	36986	أم البواقي
100	255372	24.33	62137	8.13	20767	67.54	172468	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

بلغ إجمالي المساكن سنة 1987 بولايات الدراسة 255372 مسكن، حيث تتوزع هذه المساكن مجاليا كما يلي:

1-1-1- السكن بالتجمع الرئيسي: تضم أكبر عدد من المساكن يقدر بـ 172468 مسكن وهو ما يمثل نسبة 67.54%.

1-1-2- السكن بالتجمعات الثانوية: تضم أقل عدد من المساكن بـ 20767 مسكن بنسبة 8.13%.

1-1-3- السكن بالمنطقة المبعثرة: يتواجد بهذه المناطق 62137 مسكن بنسبة 24.33%.

1-2- توزيع المساكن حسب التشتت حسب الولايات لسنة 1987:

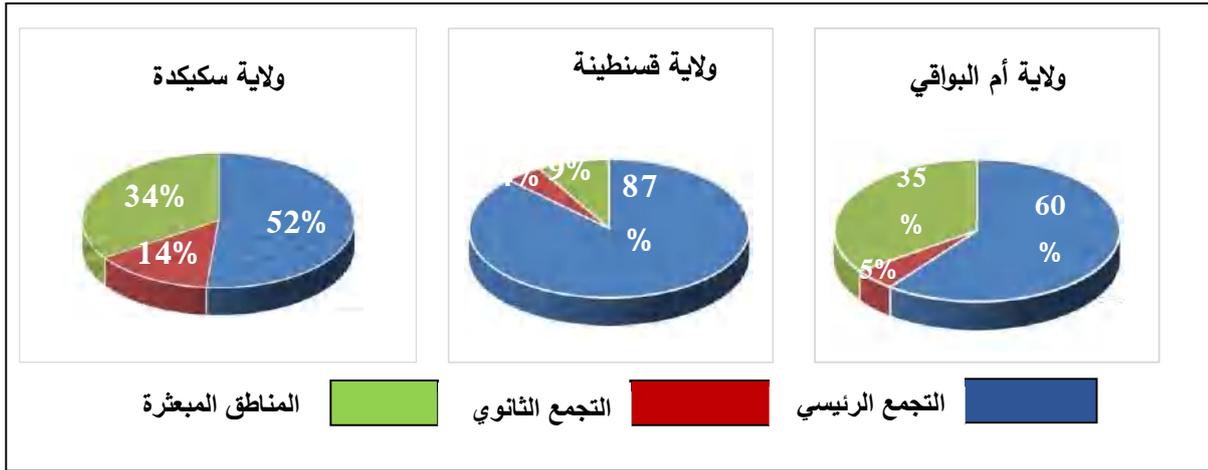
أما توزيع المساكن على مستوى كل ولاية فهو يتميز بـ:

ارتفاع نسبة المساكن بالتجمع الرئيسي بولاية قسنطينة 86760 مسكن بنسبة (87.32%) من إجمالي المساكن في الولاية 99362 مسكن مقارنة بولايي أم البواقي وسكيكدة التي سجلت على التوالي (60.36%) و(51.43%).

وجود تفاوت في نسبة المساكن بالتجمعات الثانوية بين ولاية سكيكدة حيث قدر بـ 14.21% مقارنة بولاية أم البواقي وقسنطينة بنسبة 4.89% و 4.33% اللتان تشهدان تفاوت بسيط بفارق قدر بـ 0.56%.

وعلى العكس في المناطق المبعثرة يوجد انخفاض في نسبة مساكن بولاية قسنطينة بنسبة 8.35%، ونجد تفاوت بسيط بين ولاية أم البواقي وسكيكدة بنسبة 34.75%، و34.36% على التوالي وبفارق قدر بـ 0.39%، وهذا ما نوضحه الأشكال التالية:

الشكل رقم 4: ولايات الدراسة: توزيع المساكن حسب التشتت لسنة 1987.



المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء 1987 + معالجة الباحثة

1-3- التوزيع المجالي للمساكن بولايات الدراسة سنة 2008:

تتوزع المساكن عبر ولايات الدراسة سنة 2008 حسب ما يوضحه الجدول (30) الموالي:

جدول رقم 30: ولايات الدراسة توزيع المساكن حسب التشتت 2008

ولايات	التجمع الرئيسي		التجمعات الثانوية		المنطقة المبعثرة		المجموع	
	العدد (م)	%	العدد (م)	%	العدد (م)	%	العدد (م)	%
سكيكدة	97910	61.90	29820	18.85	30436	19.24	158166	100
قسنطينة	143865	72.07	46932	23.51	8834	4.43	199631	100
أم البواقي	94495	74.44	7290	5.74	25156	19.82	126941	100
المجموع	336270	69.37	84042	17.34	64426	13.29	484738	100

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

وصل عدد المساكن سنة 2008 بولايات الدراسة 484738 مسكن وذلك بزيادة مطلقة في عدد المساكن قدرت بـ 229366 مسكن وحسب الإحصاءات الموضحة فالجدول (28) فإن إجمالي المساكن في ولايات الدراسة تتوزع مجاليا كما يلي:

1-3-1- السكن بالتجمع الرئيسي: يضم أكبر عدد من المساكن بـ 336270 مسكن بنسبة 69.37% من اجمالي المساكن المقدر بـ 484738 مسكن.

1-3-2- السكن بالتجمعات الثانوية: يتواجد بها 84042 مسكن بنسبة 17.34% من اجمالي المساكن المقدر بـ 484738 مسكن.

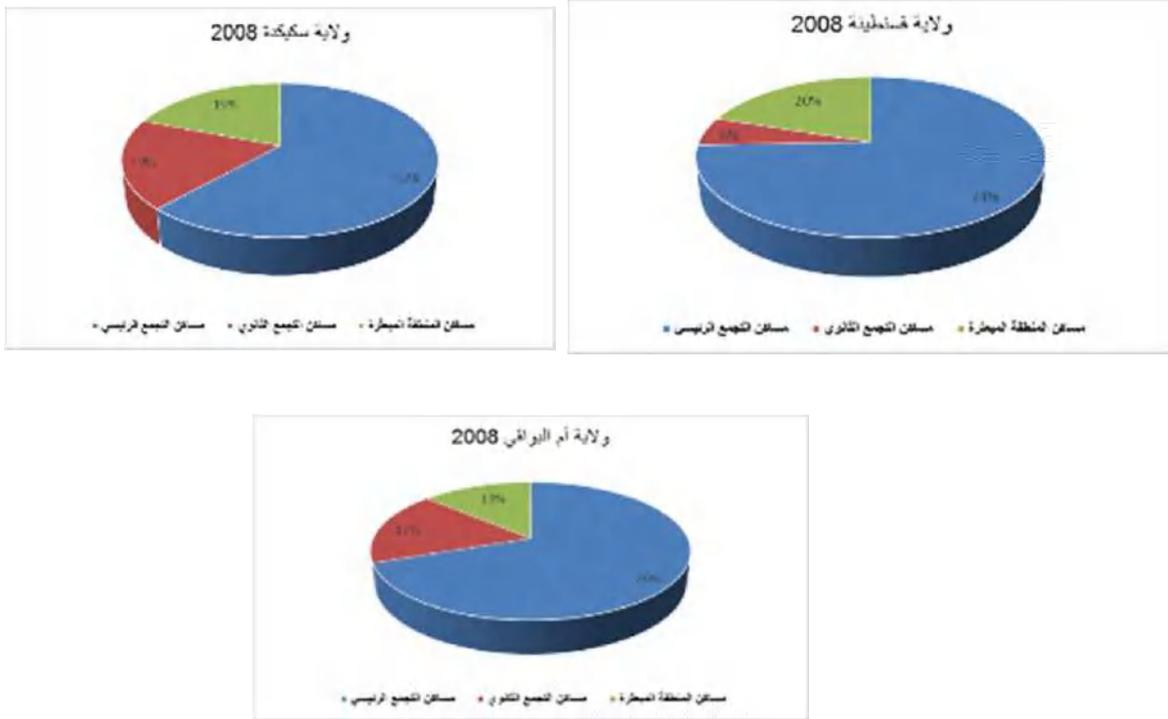
1-3-3- السكن بالمنطقة المبعثرة: هذه المنطقة ضمت أقل عدد من المساكن قدر بـ 64426 مسكن بنسبة 13.29% من اجمالي المساكن المقدر بـ 484738 مسكن.

أما على مستوى الولايات نجد أن توزيع المساكن عبر التجمعات الثلاثة أصبح يتميز بـ:

استمرارية الارتفاع في عدد المساكن بكل ولايات الدراسة بالتجمعات الرئيسية بـ 74.44 بولاية أم البواقي، 72.07% بولاية قسنطينة و 61.90% بولاية سكيكدة، وبالمقابل نجد التجمعات الثانوية هي الأخرى عرفت ارتفاع عكس سنة 1987 بكل من ولاية قسنطينة بـ 23.51% و 18.85%، بولاية سكيكدة في حين ولاية أم البواقي عرفت ارتفاع طفيف من 4.89% سنة 1987 إلى 5.74% سنة 2008، وهذا خلال فترة 21 سنة.

تدني السكن بالمنطقة المبعثرة بكل ولايات الدراسة بـ 19.24% بولاية سكيكدة و 19.82% بولاية أم البواقي، وولاية قسنطينة بـ 4.43%، وهذا ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم 5: ولايات الدراسة: توزيع المساكن حسب التشتت لسنة 2008.



المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء 2008 + معالجة الباحثة

2- تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 1987-2008:

من خلال معطيات الجدول رقم (31) نلاحظ سيادة التجمعات الرئيسية بولايات الدراسة على حساب المناطق المبعثرة فظاهرة التعمير في المناطق المبعثرة قد تقلصت بتشكيل نسبي بين سنة 1987 و2008، حين كان عدد المساكن في سنة 1987 يمثل 24.33%، من المجموع لتتوزع النسبة إلى 13.29%، سنة 2008.

وبالمقابل تطور في حظيرة السكن في التجمعات الريفية بزيادة قدرت بـ 163802 مسكن بين سنة 1987 و2008 كما انتقلت بنسبة المساكن في التجمعات الريفية بولايات الدراسة من 67.54%، سنة 1987 إلى 69.37%، سنة 2008.

والشكل رقم (5) نلاحظ ولاية قسنطينة تراجع نسبة الحظيرة سكنية للتجمعات الريفية من 87.32% سنة 1987 إلى 72.07%.

وبالمقابل زيادة 23.51%، المشاريع السكنية بالمدينة الجديدة علي منجلي، وماسينيسا وباقي ولاية سكيكدة، وأم البواقي نلاحظ هنا تطور في الحضيرة السكنية بين فترة 1987 و 2008 بـ 51.43% و 61.90% بالنسبة لولاية سكيكدة لنفس الفترة و 60.36% و 74.44%، على التوالي لولاية أم البواقي.

جدول رقم 31: ولايات الدراسة تطور حضيرة السكن حسب النوع لفترة 1987-2008

التطور 1987-2008				سنة 2008								سنة 1987									
المجموع	المنطقة المبعثرة		التجمع الثانوي		التجمع الرئيسي		المجموع	المنطقة المبعثرة		التجمع الثانوي		التجمع الرئيسي		المجموع	المنطقة المبعثرة		التجمع الثانوي		التجمع الرئيسي		
	%	العدد	%	العدد	%	العدد		%	العدد	%	العدد	%	العدد		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
845104	25,93	27182	27,16	28475	46,91	49188	166158	19,24	30436	18,85	29820	61,90	97910	32253	6,10	3254	2,52	1346	91,37	48722	سككية
269100	0,54	538	42,51	42626	56,95	57105	631199	4,43	8834	23,51	46932	72,06	143865	36299	8,35	8296	4,33	4306	87,32	86760	قسنطينية
84 341	26,27	22160	5,54	4672	68,19	57509	941126	82'19	25156	5,74	7290	74,44	94495	60042	7,03	2996	6,15	2618	86,82	36986	أم البواقي
455289	17,23	88049	26,18	77375	56,59	802163	738484	13,29	42664	17,34	04284	69,37	270336	284195	7,45	546 14	4,23	8270	88,32	468 172	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

3- السكن في المجال الريفي بالولايات سنة 1987-2008:

بلغ عدد المساكن بالمجال الريفي 82904 مكسنا سنة 1987 مقابل 172468 مسكنا حضريا، أي بنسبة 32.46%، من مجموع الحضيرة السكنية المقدر ب 255372 مسكنا أما توزيعها على الولايات نلاحظ أن هناك تباين كما يوضح الجدول رقم (32).

جدول رقم 32: ولايات الدراسة توزيع السكن الريفي سنة 1987

	السكن الريفي 1987		السكن الريفي 2008		التطور 2008-1987	
	العدد (مسكن)	النسبة %	العدد (مسكن)	النسبة %	العدد (مسكن)	النسبة %
سكيكدة	46011	55.5	60256	12.4	14245	30,96
قسنطينة	12602	12.68	55766	11.50	43164	342,52
أم البواقي	24291	29.30	32446	29.30	8155	33,57
المجموع	82904	-	148468	-	65564	79,08

المصدر: الاحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني

سجلت ولاية سكيكدة أكبر عدد ب 46011 مسكنا أي بنسبة 48.57% من إجمالي الحضيرة السكنية للولاية المقدر ب 94733 مسكن و 55.5%، من إجمالي الحضيرة السكنية بالولايات 82904 مسكن لأنها تستحوذ على أكبر عدد من البلديات 38 بلدية، في المرتبة الثانية تأتي ولاية أم البواقي ب 24291 مسكنا بنسبة 39.64%، من إجمالي الحضيرة السكنية بالولاية المقدر ب 61277 مسكن 29.30%، من مجموع السكن الريفي بالولايات، وأخفض عدد نجده بولاية قسنطينة ب 12602 مسكن بنسبة 12.68%، من إجمالي حضيرة السكن بالولاية 99362 مسكن و 15.20%، من مجموع السكن الريفي بالولايات.

بلغت الحضيرة السكنية الريفية بولايات الدراسة حسب إحصاء 2008، 148468 مسكن أي بنسبة 30.63%، من مجموع الحضيرة السكنية بالولايات المقدر ب 484738 كما هو موضح بالجدول اعلاه

في ولاية سكيكدة بلغ عدد المساكن الريفية 60256 مسكن ب 38.10%، من إجمالي الحضيرة السكنية للولاية 158166 مسكن أي 12.4%، من إجمالي الحضيرة السكنية للولايات تليها ولاية قسنطينة ب 55766 مسكن بنسبة 27.93%، من مجموع الحضيرة السكنية بالولاية 199631 مسكن و 11.50%، من إجمالي الحضيرة السكنية للولايات، في حين بلغ عدد المساكن الريفية بولاية أم البواقي 32446 مسكنا

بنسبة 25.56%، من إجمالي الحاضرة السكنية بالولاية 126941 مسكن و 6.70% من إجمالي الحاضرة السكنية للولايات.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن هناك تباين في الحاضرة السكنية الريفية بولايات الدراسة بين التعداد سنة 1987 وتعداد سنة 2008

4- معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 1987:

من خلال معطيات الجدول (31) تبين أن ولايات الدراسة تضم 255372 مسكنا يسكنها 1684739 نسمة بمعدل 6.60 فرد/ مسكن، أقل من المتوسط الوطني المقدر بـ 7.7 فرد/ مسكن، لنفس السنة ووصل معدل إشغال المسكن الريفي إلى 6.72 فرد/ مسكن، مقابل 6.60 فرد/ مسكن، بالنسبة للحضر، أما على مستوى الولايات هناك تباين في معدل إشغال المساكن الريفية بين الولايات من جهة وبين معدل إشغال المساكن بين الريف والحضر من جهة أخرى.

ولاية سكيكدة: وصل معدل إشغال المساكن الريفية إلى 6.54 فرد/ مسكن وفي الحضر بـ 6.51 فرد مسكن وكلهما متقارب مع المعدل الولائي المقدر بـ 6.52 فرد/مسكن ويعتبر أقل من المعدل الوطني.

ولاية قسنطينة: وصل معدل شغل المساكن الريفية إلى 7.37 فرد/ مسكن ويعتبر مرتفع مقارنة بالمعدل الولائي المقدر بـ 6.69 فرد/ مسكن في حين وصل معدل إشغال المساكن الحضرية إلى 6.59 فرد/ مسكن.

ولاية أم البواقي: معدل إشغال المساكن الريفية قدر بـ 6.72 فرد في المسكن و 6.46 فرد/ مسكن بالحضر وبفارق طفيف لكلا المعدلين بالنسبة للمعدل الولائي المقدر بـ 6.60 فرد/ مسكن، وأقل من المعدل الوطني.

5- معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 2008:

جدول رقم 33: معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 2008

معدل شغل المسكن الحضري			معدل شغل المسكن الريفي			
معدل شغل المسكن فرد/مسكن	المساكن (مسكن)	السكان (ن)	معدل شغل المسكن فرد/مسكن	المساكن (مسكن)	السكان (ن)	
5,56	97 910	544 211	5,88	60 256	354 468	سكيكدة
4,98	143 865	716 806	3,97	55 766	221 668	قسنطينة
4,95	94 495	467 997	4,73	32 446	153 614	أم البواقي
4,01	430 665	1 729 014	4,92	148 468	729 750	المجموع

المصدر: الإحصاء العام لسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصاء

اعتمادا على معطيات الجدول رقم (32) يظهر ان حظيرة السكن في ولايات الدراسة ارتفعت إلى 579 133 مسكنا في سنة 2008، يقابلها عدد سكان 2458764 نسمة، ومعدل شغل المسكن بلغ 4,25 فرد/مسكن، فهو أفضل من الوضعية على مستوى الوطن. لنفس السنة ووصل معدل إشغال المسكن الريفي إلى 4,92 فرد/مسكن، مقابل 4,01 فرد/مسكن بالنسبة للحضر، أما على مستوى الولايات هناك تباين في معدل إشغال المساكن الريفية بين الولايات من جهة وبين معدل إشغال المساكن بين الريف والحضر من جهة أخرى.

ولاية سكيكدة: وصل معدل إشغال المساكن الريفية إلى 5,88 فرد/مسكن وفي الحضر بـ 5,56 فرد/مسكن وكلهما متقارب مع المعدل الولائي المقدر بـ 5,68 فرد/مسكن ويعتبر أقل من المعدل الوطني.

ولاية قسنطينة: وصل معدل شغل المساكن الريفية إلى 3,97 فرد/مسكن ويعتبر جيدة مقارنة بالمعدل الولائي المقدر بـ 4,70 فرد/مسكن في حين وصل معدل إشغال المساكن الحضرية إلى 4,98 فرد/مسكن.

ولاية أم البواقي: معدل إشغال المساكن الريفية قدر بـ 4,73 فرد في المسكن و 4,95 فرد/ مسكن بالحضر وبفارق طفيف لكلا المعدلين بالنسبة للمعدل الولائي المقدر بـ 4,90 فرد/ مسكن، وأقل من المعدل الوطني.

من خلال ما سبق نلاحظ تحسن معدل اشغال المسكن بولايات الدراسة مقارنة بسنة 1987، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي اوليا بيه قطاع السكن بكل الصيغ، وخاصة السكن الريفي.

خلاصة الفصل الثاني :

تنتمي ولايات الدراسة إلى أوساط طبيعية متنوعة تمتد من الساحل إلى السهول العليا، وهذا الانتماء أعطى تنوع في التضاريس بين الجبال، التلال، والسهول والأحواض، يطغى طابع التضرس على ولاية سكيكدة خاصة الجزء الغربي منها (منطقة القل)، والطابع السهلي على ولاية أم البواقي.

تنتمي ولايات الدراسة إلى نطاقات بيوموناخية متنوعة بين الرطب في الجهة الغربية لولاية سكيكدة (منطقة القل)، وشبه رطب وسط وجنوب ولاية سكيكدة وشمال ولاية قسنطينة، وشبه جاف في الجنوب ولاية قسنطينة وبكل مجال ولاية أم البواقي.

وجود شبكة هيدروغرافية جد كثيفة يبرز منها وادي الكبير والصفصاف في ولاية سكيكدة، ووادي الرمال وبومرزوق في ولاية قسنطينة وولاية أم البواقي واد مسكيانة ووادي عين كرشة.

هذا التنوع أعطى غطاء نباتي متنوع، خاصة في المساحة الغابية للولايات الثلاثة، مما يجعل مؤهلات التنمية متباينة حسب كل وسط طبيعي.

الخصائص الفيزيائية لولايات الدراسة تتباين من ولاية إلى أخرى خاصة منها الطبوغرافية والمناخية
ونلخص أهم الإمكانيات والعوائق بالجدول التالي:

ولاية أم البواقي	ولاية قسنطينة	ولاية سكيكدة	
انتشار السهول سيادة الانحدارات الضعيفة 0-3%	انتشار التلال سيادة الفئة 3-12%	شديدة التضرس شديدة الانحدار سيادة الفئة 12- 25%	التضاريس
شبه جاف بارد شتاء وحار صيفا	انتقالي من شبه رطب شمال الولاية إلى شبه جاف بجنوبها	انتقالي من رطب إلى شبه رطب	المناخ
تتميز بقشرة كلسية، كما تتميز هذه التربة بملاءمتها الجيدة للمناخ شبه جاف	تحتوي على تشكيلات متنوعة من التربة ميزتها الأساسية أنها صالحة للزراعة باستثناء الترب الصخرية والغابية	نجد الترب الثقيلة النهرية وهي ترب عميقة عموما، عبارة عن نسيج الغرين والطين وتتواجد خاصة بواد الصفصاف سهل عزابة، وسهل القل وهي ترب تغطي 80% من المساحة الإجمالية للولاية	التربة
شبكة هيدروغرافية متوسطة في 2016 زودت الولاية بسد اوركيس	شبكة هيدروغرافية همة متمثلة في وادي الرمال الكبير وواد بومرزوق 14 سد ترابي	تحتوي على شبكة هيدروغرافية كثيفة، تتخللها وديان كثيرة في الغرب واد قبلي، في الشرق واد الكبير وفي الوسط واد الصفصاف، وأربعة سدود	الشبكة الهيدروغرافية

- الدراسة الديموغرافية تبين أن الولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي تتميز بنقل ديموغرافي غير متجانس من حيث الحجم (سكان الريف لسنة 2008)، حيث تفرد ولاية سكيكدة بأكبر حجم بـ 354 468 نسمة، مقابل 221 668 نسمة في ولاية قسنطينة وولاية أم البواقي بـ 153 614 نسمة - تتباين الولايات في تركيبة الحضيرة السكنية الريفية، وتبرز أهم الاختلافات في:

-في ولاية سكيكدة بلغ عدد السكنات 60 256 سكن (سنة 2008)، مقابل 55 766 سكن و32 446 سكن في ولايتي قسنطينة وأم البواقي على التوالي.

- تحسن معدل اشغال المسكن بولايات الدراسة مقارنة بسنة 1987، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي اوليا بيه قطاع السكن بكل الصيغ، وخاصة السكن الريفي، قدر معدل اشغال المسكن الريفي (سنة 2008) بـ 3,97 فرد/مسكن في ولاية قسنطينة وبـ 4,73 فرد/مسكن و 5,88 فرد/مسكن بكل من ولايتي أم البواقي وسكيكدة على التوالي.

خلاصة الباب الأول:

الهدف من وراء تلك الاستراتيجيات والبرامج يتمثل في إعادة بعث المناطق الريفية، من خلال نشاطات اقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية، وإقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام والخاص، حيث عرفت المرحلة الأولى تجربة اللامركزية التي تجسدت في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية القائمة على مسعى تصاعدي تشاركي.

والتجديد الفلاحي والريفي يرمي إلى حكمة جديدة للقطاع الفلاحي والريفي التي تقوم على إعادة تركيز دور الدولة على مهامها الرئيسية ومشاركة مسؤولة وفعالة لجميع المتدخلين في القطاع، وكذا تسوية العقار حيث كرس قانون التوجه الفلاحي الصادر سنة 2008، نظام الامتياز كطريقة مثلى لاستغلال الأراضي الخاصة بالدولة، عوض قانون الانتفاع الدائم الذي صدر سنة 1987، وكذا اتخاذ اجراءات أخرى تحفز على انشاء مستثمرات فلاحية جديدة لتربية المواشي على أراضي تابعة للخواص مع استحداث قروض منخفضة الفوائد.

إن التصور الخاص بالفروع الذي أكد عليه التجديد الفلاحي والريفي قد جاء ليجدد تركيز عديد أعمال الدعم الموجه للاستثمارات، بغية تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية، من أجل التوصل إلى تحقيق نمو داخلي قوي، وفي هذا الصدد تم تصنيف عشرين فرعا في خانة الاستراتيجي (الحبوب والبقول الجافة والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا...)، بالنظر إلى دورها في دعم الأمن الغذائي والإمكانات التي تتوفر عليها من حيث خلق القيمة المضافة.

بالإضافة إلى كل هذا يبقى الوسط الطبيعي بمؤهلاته وعوائقه المحدد الأساسي لنوع النشاط والتدابير التي يجب أن تتبع في إحداث التنمية بالمجالات الفلاحية والفضاءات الريفية، ناهيك عن المورد البشري والذي يتحكم في مدى تثمين هذه الفضاءات، وهنا تجدر الإشارة إلى ديناميكية السكان، توزيعهم المجالي. أي أن التنمية الريفية بمفهومها العام لا يجب أن تقتصر على تسطير برامج وسياسات، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار البعد الطبيعي والديموغرافي.

الباب الثاني: نتائج تطبيق سياسات الفلاحية والريفية في الولايات

مقدمة الباب:

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم القطاعات الاقتصادية، ويساهم تطوره في تنمية وتطوير الاقتصاد بصفة عامة، ويقوم هذا القطاع على عدة مقومات، اهمها الاراضي الزراعية، المناخ، وفرة المياه، اليد العاملة المؤهلة، العتاد الفلاحي، التكنولوجيا، والتمويل.

ولقد بدلت الجزائر جهود لتطوير هذا القطاع لأهميته ففي سنة 2000 رصدت الدولة امكانيات مالية كبيرة، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA التي قدرت بـ55,9 مليار دينار جزائري، لتطوير الفلاحة من خلال الشعب الفلاحية بدعم مالي وتقني، وبعد 7 سنوات اطلقت الدولة سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي خصت الفلاحة بما يعرف بعقود النجاعة، وهي عقود تبرم بين الوالي والمصالح الفلاحية، انطلاقا من تقييم الإمكانيات الفلاحية للمستثمرات، وترافق هذه العقود من طرف السلطات المحلية، من اجل تحقيق الاهداف المسطرة بهذه العقود، التي كانت بدايتها سنة 2009 حتى سنة 2014 (لمدة خمس سنوات)، وجراء النزوح الريفي بعد التسعينات أعلنت الدولة عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والتي تجسدت في سنة 2003 بتطبيق المشاريع الجوارية الريفية PPDR، ثم تم توسيعها بإطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، في اطار سياسة التجديد الريفي سنة 2008، وتبرم هذه المشاريع الجوارية بعقود النجاعة، والسؤال الذي يطرح :

هل حققت السياسات والبرامج التنموية بالولايات الثلاثة تنمية تستجيب لتطلعات سكان الارياف، وماهي نتائجها؟

وسنتطرق في هذا الباب إلى دراسة واقع التنمية الفلاحية والريفية في الولايات في ظل الجهود الرامية لتطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف من خلال فصلين.

الفصل الثالث: التنمية الفلاحية في ولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي

مقدمة:

تشكل الفلاحة احدى الخصائص الرئيسية في تهيئة المجال كما تمثل مؤشرا لعلاقة بين الأفراد من جهة، والأرض (المجال الطبيعي) من جهة اخرى، فالنشاط الفلاحي مرتبط بمجموعة من العناصر كالأرض، الوسائل التقنية، العقار وغيرها من العوامل المؤثرة في الإنتاج.

ستتطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع التنمية الفلاحية في ولايات الدراسة في ظل الجهود الرامية لتطوير القطاع الفلاحي بهذه الولايات. والسؤال الذي يطرح: ما واقع التنمية الفلاحية في ولايات الثلاثة؟

I- التوزيع العام للأراضي في الولايات :

تعتبر الأراضي الفلاحية من أهم المؤهلات الفلاحية، باعتبارها من المقومات الأساسية لقيام النشاط الفلاحي، وفرص الإستثمار تكون كبيرة كلما كانت المساحات كبيرة وبالتالي تطوير النشاط الفلاحي.

جدول رقم 34: ولايات الدراسة التوزيع العام للأراضي

المجموع	أم البواقي	قسنطينة	سكيكدة	الولايات	
				المساحات	
886124	494375	198570	193179	هكتار	المساحة الفلاحية
70.59	79.90	89.08	46.69	(%)	الإجمالية (SAT)
648099	385124	131096	131879	هكتار	المساحة الصالحة
51.63	62.24	58.81	31.88	(%)	للزراعة (SAU)
207841	94134	70730	42977	هكتار	المراعي
16.56	15.21	31.73	10.39	(%)	
226569	41820	16970	167779	هكتار	الغابات
18.05	6.76	7.61	40.55	(%)	
2572	2572	/	/	هكتار	الحلفاء
0.20	0.42	/	/	(%)	
140123	79985	7370	52768	هكتار	الأراضي غير منتجة
11.16	12.93	3.31	12.75	(%)	
1255388	618752	222910	413726	هكتار	مجموع الولايات

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات، 2015

نستخلص من الجدول السابق فيما يخص التوزيع العام للأراضي بالولايات ما يلي:

يظهر التوزيع العام للأراضي بالولايات الثلاثة أهمية المساحة الإجمالية للفلاحة SAT، والتي تمثل 886124 هكتار أي نسبة 70,59% من المساحة الإجمالية للولايات 1255388 هكتار، وتمثل المساحة الصالحة للزراعة 648099 هكتار بنسبة 51,63% من المساحة الإجمالية للولايات و73.14% من المساحة الإجمالية الفلاحية، في حين المراعي تشغل مساحة 207841 هكتار أي 16.56% من المساحة الإجمالية، و23.45% من المساحة الإجمالية الفلاحية والأراضي الغير منتجة تمثل نسبة (11.16%) من المساحة الإجمالية للولايات، ومن جهة تغطي الغابات 226569 هكتار أي 18.05% من مساحة ولايات، وللوقوف على وضعية التوزيع العام للأراضي بصفة دقيقة سوف نقوم بدراسة كل ولاية على حدى.

1- التوزيع العام للأراضي بولاية سكيكدة:

سيادة الاراضي الصالحة للزراعة ب 68,27%.

تبلغ مساحة لولاية سكيكدة 413726 هكتار، منها 193179 هكتار اراضي فلاحية أي 46.7% من المساحة الاجمالية، هذه المساحة تتوزع كما يلي:

1-1- المساحة الصالحة للزراعة:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة (SAU) في ولاية سكيكدة 131879 هكتار أي ما يمثل نسبة 68.27% من المساحة الإجمالية الفلاحية، و31.87% من إجمالي مساحة الولاية.

1-2- المراعي:

تشغل مساحة 42977 هكتار أي 10,38% من المساحة الإجمالية للولاية و22,25% من المساحة الإجمالية الفلاحية.

1-3- المساحة الغير زراعية:

أما المساحة غير الزراعية فقدرت ب 220547 هكتار أي 53.31% من المساحة الإجمالية للولاية وتنقسم هذه الأراضي إلى قسمين:

-الأراضي الغابية : تقدر مساحة الاراضي الغابية في الولاية 167779 هكتار أي 76,07% من المساحة الغير زراعية، و40,55% من المساحة الإجمالية للولاية.

-أراضي غير منتجة: بمساحة 52768 هكتار أي 32,93% من المساحة غير زراعية و12.75% من المساحة الإجمالية للولاية.

2-التوزيع العام للأراضي بولاية قسنطينة :

سيادة الأراضي الصالحة للزراعة ب 58,81%.

تبلغ مساحة الولاية 222910 هكتار، منها 198570 هكتار أراضي فلاحية أي ما يمثل نسبة 89.08% من المساحة الإجمالية، هذه المساحة تتوزع كما يلي:

2-1-المساحة الصالحة للزراعة:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة (SAU) في ولاية قسنطينة 131096 هكتار أي ما يمثل نسبة 58.81% من المساحة الإجمالية للولاية و66.02% من المساحة الإجمالية الفلاحية.

2-2- المراعي:

تشغل مساحة 51664 هكتار أي 23.17% من المساحة الإجمالية للولاية و28.27% من المساحة الإجمالية للفلاحة.

2-3- المساحة الغير زراعية:

قدرت الاراضي الغير زراعية ب 40150 هكتار أي 18.01% من المساحة الإجمالية للولاية وتنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين:

-الاراضي الغابية: تقدر مساحة الاراضي الغابية في الولاية 27345 هكتار أي 68.11% من المساحة الغير زراعية، و12.27% من المساحة الإجمالية للولاية.

- الأراضي الغير منتجة: تشغل مساحة 12805 هكتار أي 5.74% من إجمالي مساحة الولاية و31.90% من الأراضي الغير زراعية.

3-التوزيع العام للأراضي بولاية أم البواقي:

سيادة الاراضي الصالحة للزراعة بـ 77,95%

تبلغ مساحة الولاية أم البواقي 618752 هكتار، منها 494375 هكتار أراضي فلاحية أي 79,90% من المساحة الاجمالية، هذه المساحة تتوزع كما يلي:

3-1- المساحة الصالحة للزراعة:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة (SAU) في ولاية أم البواقي

385124 هكتار أي مايمثل 77.95% نسبة % من المساحة الإجمالية الفلاحية، و 62.24% من إجمالي مساحة الولاية.

3-2-المراعي:

تشغل مساحة 94134 هكتار أي 19.04% من المساحة الإجمالية الفلاحية و 15.14% من إجمالي مساحة الولاية.

3-3-الأراضي الغير زراعية:

تشغل مساحة قدرها 124377 هكتار أي 20.10% من إجمالي مساحة الولاية، وتنقسم إلى ثلاثة انواع هي:

- الأراضي الغابية: تقدر مساحة الاراضي الغابية في الولاية 41820 هكتار أي 33,6% من المساحة الغير زراعية، 6,76% من المساحة الإجمالية للولاية.

- أراضي الحلفاء: تقدر مساحة الاراضي الحلفاء في الولاية 2572 هكتار أي 2% من الاراضي الغير زراعية.

-الأراضي الغير المنتجة: تمثل هذه الاراضي 79985 هكتار، نسبة 64,3% من الاراضي الغير زراعية.

II - المستثمرات الفلاحية بالولايات :

سيادة القطاع الخاص بأكثر من 60%

بلغ عدد المستثمرات الفلاحية حسب الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001 بالولايات 53294 مستثمرة، لا يمثل هذا العدد إلا 5.21% من مجموع مستثمرات الوطن بـ 1023799 مستثمرة والجدول التالي يمثل توزيع المستثمرات الفلاحية على القطاع العام والخاص للولايات الثلاثة.

جدول رقم 35: ولايات الدراسة المستثمرات الفلاحية

المجموع		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاعات الولايات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
2.59	26518	86.68	22985	13.32	3533	سكيكدة
0.61	6252	63.16	3949	36.84	2303	قسنطينة
2.00	20524	83.38	17113	16.62	3411	أم البواقي
5.21	53294	82.65	44047	17.35	9247	المجموع
1023799		86.26	883118	13.74	140681	الجزائر

المصدر: الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001

يتبين من الجدول الممثل أعلاه هناك تفاوت في عدد المستثمرات من جهة ونوع القطاع من جهة أخرى. حيث استحوذت ولاية سكيكدة على أكبر عدد من عدد المستثمرات الفلاحية بـ 26518 مستثمرة، لا يمثل هذا العدد إلا 2,59% من مجموع مستثمرات الوطن، تليها ولاية أم البواقي بـ 20524 مستثمرة فلاحية بنسبة 2% من مجموع المستثمرات الفلاحية في الوطن، وتأتي ولاية قسنطينة بـ 6250 مستثمرة أي بنسبة 0,61% من مجموع المستثمرات الفلاحية في الوطن.

أما من حيث نوع القطاع نجد المستثمرات الفلاحية للولايات تتكون من مستثمرات تابعة للقطاع العام (وتتمثل في المستثمرات الفردية EAI ومستثمرات جماعية EAC ، المزارع النموذجية والشيوخ... الخ) ومستثمرات تابعة للقطاع الخاص وتتوزع كما يلي:

1-حسب النوع:

✓ ولاية سكيكدة:

- 3535 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع العام تمثل 13,32% من مجموع مستثمرات الولاية و 2,51% من مجموع مستثمرات الوطن.

- 22985 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع الخاص بـ 86.68% من مجموع مستثمرات الولاية و 2,60% من مجموع المستثمرات القطاع الخاص في الوطن.

✓ ولاية قسنطينة:

- 2303 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع العام بنسبة 36,84% من مجموع المستثمرات الفلاحية للولاية و 1,63% من إجمالي المستثمرات التابعة للقطاع العام في الوطن.

✓ ولاية أم البواقي:

- 3411 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع العام بـ 16,62% من مجموع مستثمرات الولاية و 2,42% من مجموع المستثمرات الفلاحية للقطاع العام في الوطن.

- 17113 مستثمرة فلاحية تابعة للقطاع الخاص بـ 83,38% من مجموع مستثمرات الولاية و 1,94% من مجموع المستثمرات الفلاحية للقطاع الخاص في الوطن.

2-حسب المساحة:

بلغت المساحة الفلاحية للمستثمرات حسب الإحصاء العام للفلاحة عام 2001 بالولايات الثلاثة 919756.3 هكتار، ولا تمثل هذه المساحة إلا 11.18% من مجموع مساحة المستثمرات في الوطن، التي قدرت بـ 8225849 هكتار أما على مستوى الولايات وحسب الجدول رقم (35) نجد:

تباين في المساحات الفلاحية للمستثمرات عبر الولايات، حيث تستحوذ ولاية أم البواقي على أكبر مساحة بـ 380520 هكتار بنسبة 61,31% من مجموع المساحة في الوطن المقدر بـ 620687 هكتار، تليها ولاية قسنطينة بـ 172594 هكتار أي 27,81% من إجمالي المساحة في الوطن، أما ولاية سكيكدة فقد بلغت مساحة المستثمرات فيها 125871 هكتار أي بنسبة 20,28% من إجمالي مساحة المستثمرات في الوطن ويرجع ارتفاع المساحة بولاية أم البواقي إلى الطبيعة السهلية للولاية وهذا ما سوف نراه من خلال توزيع المساحات حسب الأحجام بالولايات.

جدول رقم 36: ولايات الدراسة المساحة الفلاحية للمستثمرات

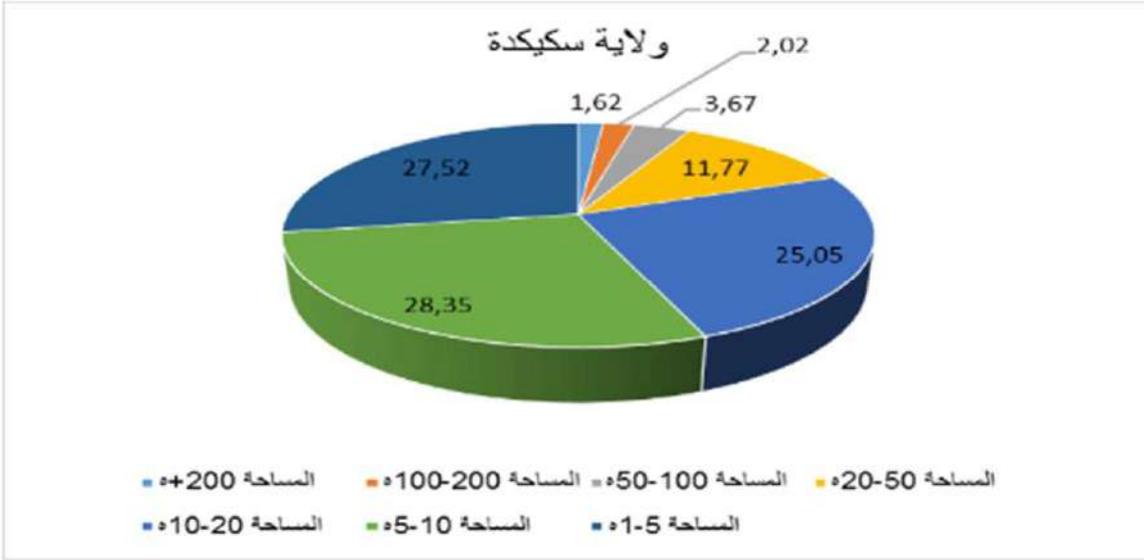
الوطن		أم البواقي		قسنطينة		سكيكدة		الولايات حجم المساحات
النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	
1.56	9694	0.00	11	0.01	10	0.23	287	0,1-0,5 هـ
2.97	18 463	0.00	99	0,00	54	0.01	1405	1-0,5 هـ
6.74	41 857	0.50	1898	0.18	311	4.68	5889	2-1 هـ
18.30	111 571	2.78	10 585	1.15	1993	21.50	27 058	5-2 هـ
18.30	113 579	8.66	32 936	31.55	54 449	28.35	35 684	10-5 هـ
19.32	119 898	20.07	76 358	14.47	24 974	25.05	31532	20-10 هـ
20.28	125 905	34.91	132 851	18.47	31 675	11.77	14816	50-20 هـ
6.62	41 065	15.60	59 359	9.50	16 393	3.67	4618	100-50 هـ
3.07	19 071	9.79	37 262	10.62	18 328	2.02	2546	200-100 هـ
3.16	19 584	7.66	29 161	14.14	24 406	1.62	2036	200+ هـ
100	620 687	100	380 520	100	172 594	100	125781	المجموع

المصدر: الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001

من خلال الجدول (36) نجد:

-ولاية سكيكدة مساحتها محصورة بين المستثمرات ذات الحجم 1-5 هـ و 5-10 هكتار بمساحة 70321,96 هكتار أي بنسبة 55,87 % من إجمالي مساحة الولاية.

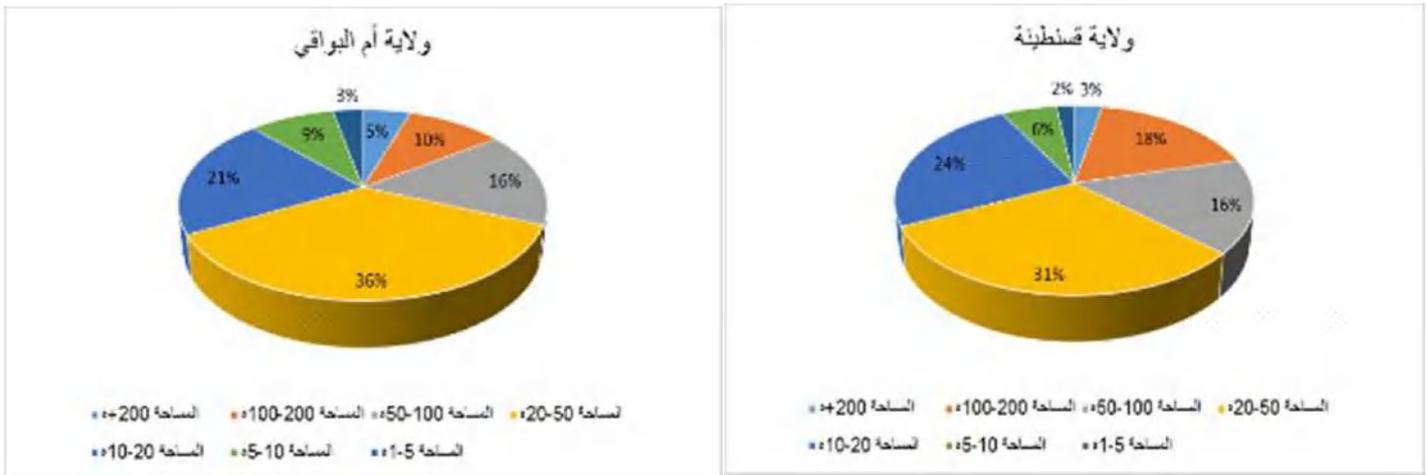
الشكل رقم 6: ولاية سكيكدة: المساحة الفلاحية للمستثمرات



المصدر: الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001+ معالجة الباحثة

-ولايتي قسنطينة وأم البواقي نجد أكبر مساحة محصورة بين المستثمرات ذات الحجم 20-50 هكتار بمساحة 31675 هكتار أي بنسبة 26,90% من إجمالي المساحة لولاية قسنطينة و 132850,64 هكتار بنسبة 19,65% من إجمالي المساحة لولاية البواقي (الشكل رقم 7).

الشكل رقم 7: المساحة الفلاحية للمستثمرات في ولايتي قسنطينة، وأم البواقي



المصدر: الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001+ معالجة الباحثة

في حين نجد تباين بين مساحة المستثمرات ذات الأحجام الكبيرة من ولاية إلى أخرى، إذ مساحة المستثمرات ذات حجم 50-100 هكتار تمثل النسب 13,92% بولاية قسنطينة و 8,78% في أم البواقي و 3,67% ولاية سكيكدة من إجمالي مساحة المستثمرات الفلاحية لكل ولاية.

- من 100-200 هكتار تشغل مساحة قدرها 72، 58133 هكتار 32,6% من إجمالي المستثمرات في ولايات الدراسة، وعلى مستوى الولايات نجد أعلى نسبة بولاية قسنطينة بـ 56,15% من المساحة الاجمالية للمستثمرات بالولاية.

- 200+ هكتار تشغل مساحات ضئيلة بكل ولايات الدراسة حيث تنحصر نسبها بين 74، 2% في ولاية أم البواقي و62، 1% في ولاية سكيكدة.

III - الاستغلال الزراعي :

لتمكن من تشخيص الوضعية الفلاحية بشكل أكثر دقة لابد من دراسة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، وبالتالي التعرف على المحاصيل السائدة في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، صف إلى ذلك إبراز الاختلافات بين نوع الاستغلال وحجم الإنتاج، ولقد اعتمدنا في توزيع الإنتاج الفلاحي على نتائج معالجة إحصائية على مستوى الولايات الثلاثة الموسم (2013-2014). ونتطرق إلى هذا العنصر لكل ولاية على حدى.

1- الإنتاج النباتي:

1-1- الإنتاج النباتي في ولاية سكيكدة:

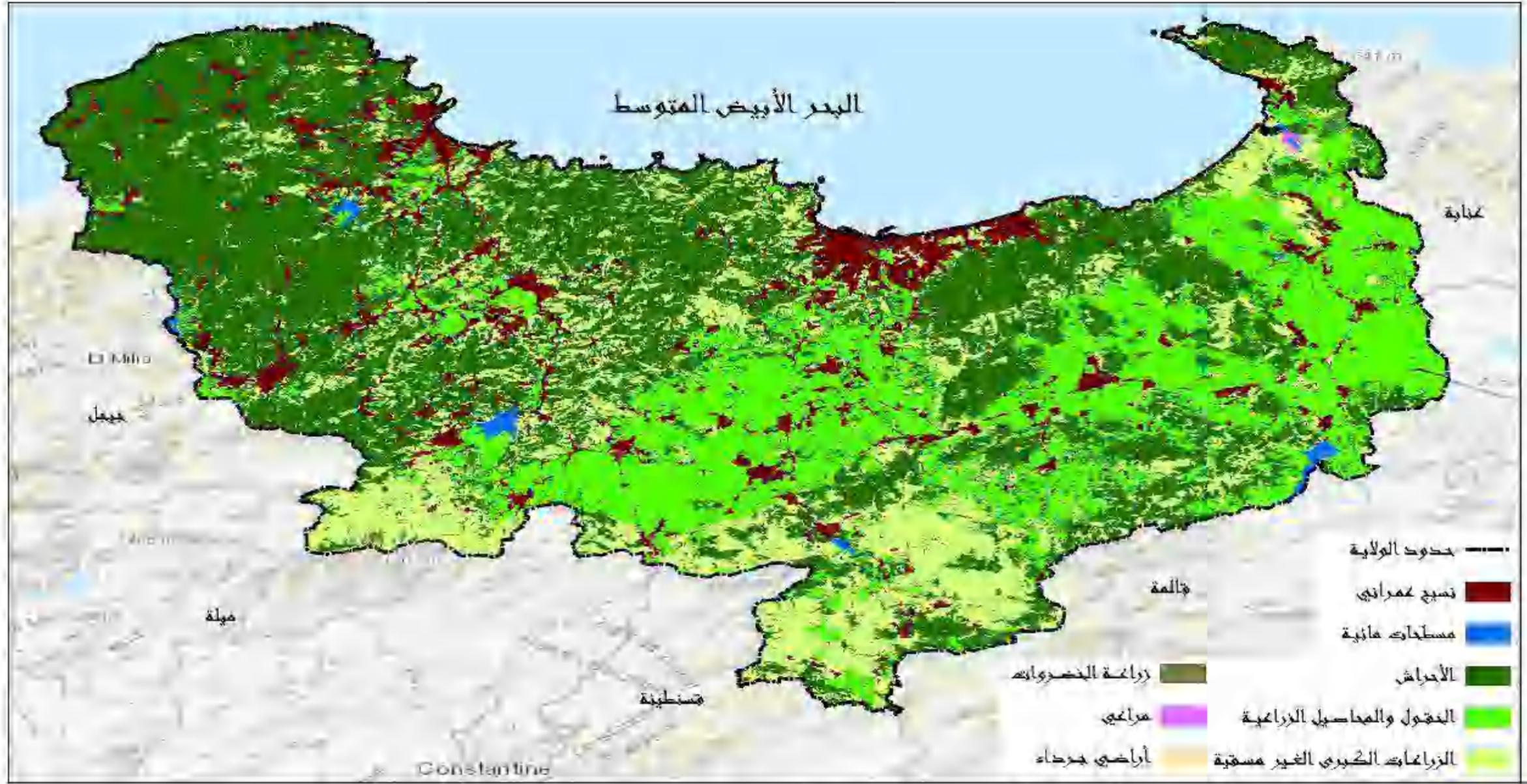
يقدر اجمالي المساحة الصالحة للزراعة في ولاية سكيكدة 131 879 هكتار خصص منها في الموسم (2013-2014) للإنتاج النباتي مساحة قدرها 87 193 هكتار أي ما يعادل 66,11% من المساحة الاجمالية الصالحة للزراعة للولاية، من الجدول رقم (37) والخريطة رقم (13) نجد أكبر مساحة خصصت لزراعة الجبوب بـ 38 472 هكتار أي بنسبة 44,12% من المساحة الاجمالية للإنتاج النباتي، بقدرة انتاجية بلغت 720 221 قنطار وبمردود 18.72ق/هـ.

جدول رقم 37: ولاية سكيكدة الإنتاج النباتي (2013-2014)

الإنتاج نوع المحصول	المساحة /هكتار	النسبة %	الإنتاج/قنطار	المردود ق/هـ
الحبوب	38 472	44,12	720 221	18.72
البقول الجافة	5530	6,34	56 724	10,26

50.12	1 286 000	29,43	25 658	الاعلاف
251.80	1 090 300	4,97	4330	الخضروات
122.6	748 185	7,00	6 103	الشجار المثمرة
450	3 195 000	8,14	7 100	الزراعات الصناعية (الطماطم)
-	-	100	87 193	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2015



المصدر: أطلس خريطة استغلال الأراضي حسب الولايات 2011 - بيانات غطاء الأرض العالمي 2020 - معالجة الباحث

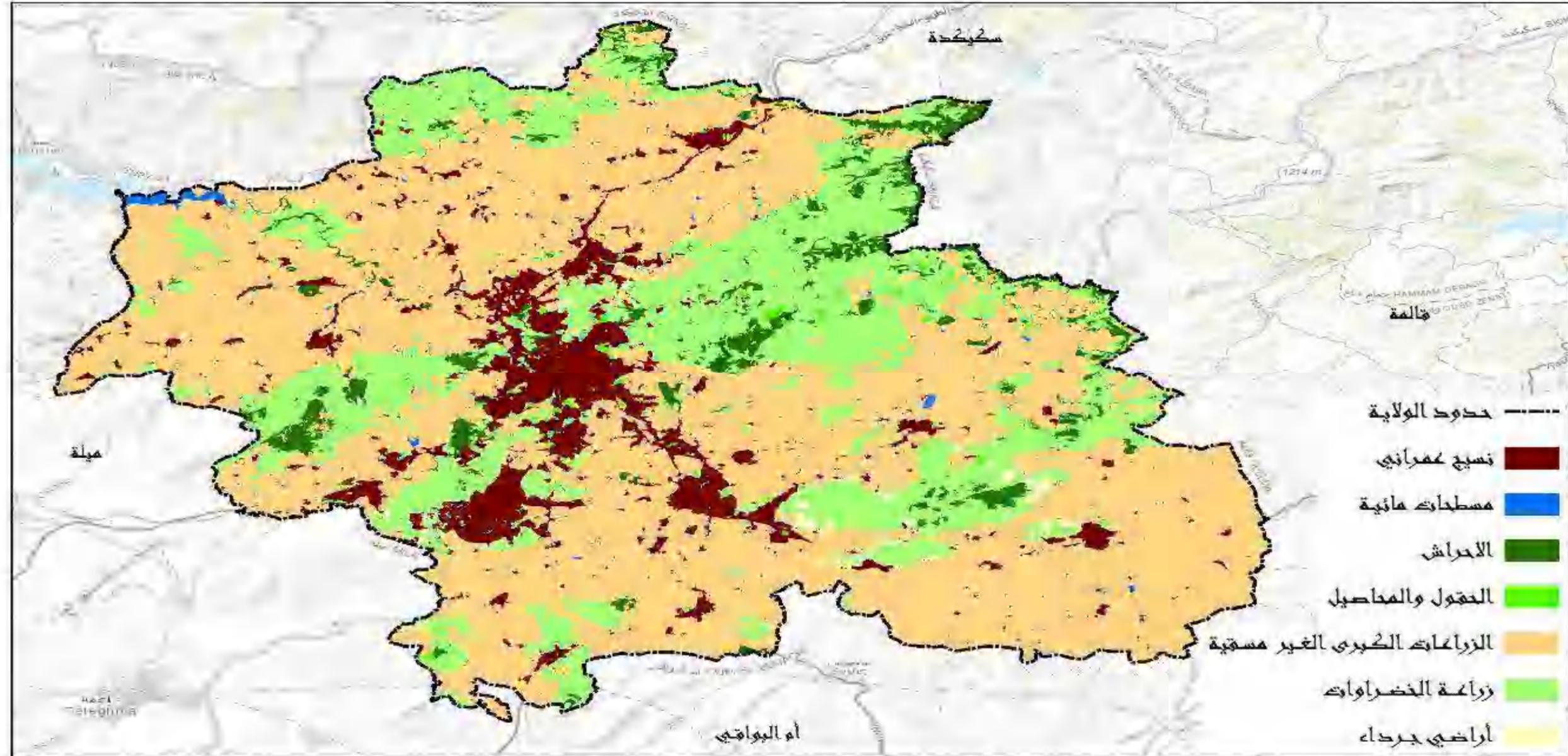
1-2- الإنتاج النباتي في ولاية قسنطينة:

بلغت المساحة المخصصة للإنتاج النباتي للموسم (2013-2014)، 83 097 هكتار أي 63,39% من المساحة الصالحة للزراعة للولاية المقدرة بـ 131 096 هكتار، تحتل زراعة الحبوب الصادرة من حيث المساحة بـ 66 254 هكتار أي بنسبة 79,73% من المساحة الاجمالية للإنتاج النباتي، وإنتاج بلغ 1 607 550 قنطار اي بمرود 24.26ق/هـ، تليها زراعة الاعلاف بمساحة قدرها 7244 هكتار بنسبة 8,71% بلغ الإنتاج 332 175 قنطار وبمرود 45.85ق/هـ، المرتبة الثالثة حضت بها زراعة الخضروات بمساحة قدرها 3788 هكتار، وقدر الإنتاج بـ 368 635 قنطار بمرود 97.32ق/هـ .

جدول رقم 38: ولاية قسنطينة الإنتاج النباتي (2013-2014)

المساحة نوع المحصول	المساحة (هكتار)	النسبة %	الإنتاج(قنطار)	المرود ق/هـ
الحبوب	66 254	79,73	1 607 550	24.26
البقول الجافة	2695	3,24	31 150	11.56
الاعلاف	7244	8,71	332 175	45.85
الخضروات	3788	4,56	368 635	97.32
الشجار المثمرة	3116	3,75	80 225	25.75
المجموع	83 097	100	-	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2015



المصدر: أطلس خريطة استغلال الأراضي عبر الولايات 2011 + بياناته تلاء الأرض العالمي 2020 + معالجة الباحث

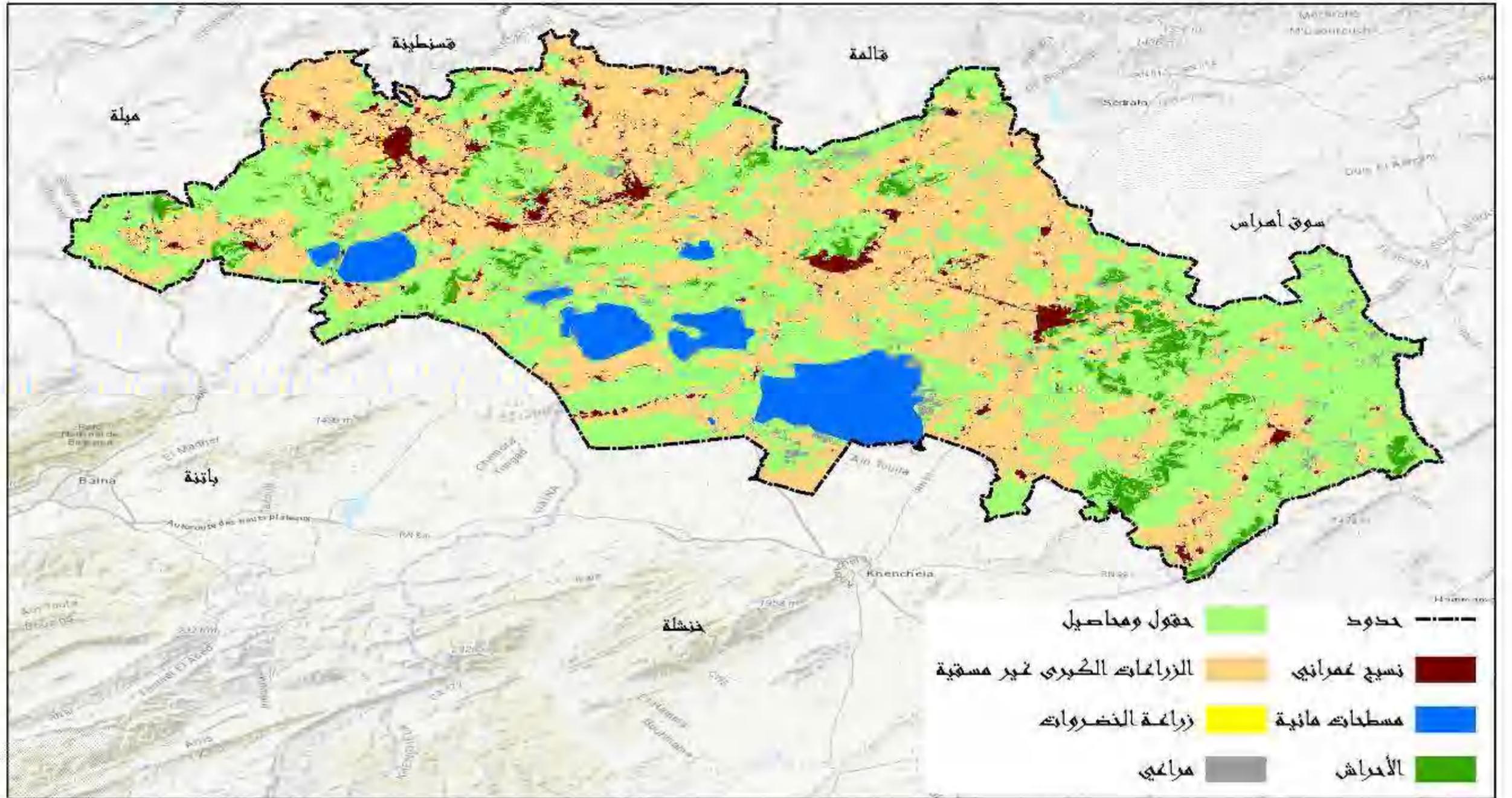
1-3- الإنتاج النباتي في ولاية أم البواقي:

بلغت المساحة المخصصة للإنتاج النباتي للموسم (2013-2014) في ولاية أم البواقي، 012 217 هكتار أي 56,35% من المساحة الصالحة للزراعة للولاية المقدرة بـ 385 124 هكتار، تحتل زراعة الحبوب الصادرة من حيث المساحة بـ 210 000 هكتار أي بنسبة 96,77% من المساحة الاجمالية للإنتاج النباتي، وإنتاج بلغ 2 446 800 قنطار اي بمردود 11.65ق/هـ، تليها زراعة الخضروات بمساحة قدرها 2858 هكتار بنسبة 1,32% بلغ الإنتاج 1 060 005 قنطار وبمردود 1260.41ق/هـ، المرتبة الثالثة حصدت بها زراعة الاعلاف بمساحة قدرها 1992 هكتار، وقدر الإنتاج بـ 1 601 337 قنطار بمردود 803.88ق/هـ .

جدول رقم 39: ولاية أم البواقي الإنتاج النباتي (2013-2014)

المردود ق/هـ	الإنتاج (قنطار)	النسبة %	المساحة (هكتار)	المساحة / نوع المحصول
11.65	2 446 800	96,77	210 000	الحبوب
2.64	684	0,12	259	البقول الجافة
803.88	1 601 337	0,92	1992	الاعلاف
1260.41	1 060 005	1,32	2858	الخضروات
17.92	150 71	0,39	841	الشجار المثمرة
16.38	17 400	0,48	1062	الزراعات الصناعية (التبغ)
-	-	100	217 012	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي



المصدر: أطلس خريطة استغلال الأراضي عبر الولايات 2011 + بيانات تغطى الأرض العالمي 2020 + معالجة الباحثة

ترتكز ولايتي أم البواقي وقسنطينة على زراعة الحبوب بالدرجة الاولى، باعتبارها النشاط الفلاحي الرئيسي وذات تاثير اقتصادي واجتماعي وهو النشاط الغالب حيث يخصص سنويا مايزيد عن 200000 هكتار لزراعة هذه الشعبة على نطاق واسع عبر مناطق ولاية أم البواقي الملائمة من حيث التربة والمناخ، ونجدها متمركزة في بلدية سيقوس والعامرية، قسنطينة تخصص لها مساحة 62000 هكتار وتتمركز هذه الزراعة بالبلديات الجنوبية للولاية وهي كل من بلدية عين عبيد والخروب، وحضت هذه الشعبة بدعم من الدولة، أما ولاية سكيكدة تعطي الاولوية في الإنتاج للخضروات، حيث تبلغ المساحة المخصصة لها 17000 هكتار، أصبحت ولاية سكيكدة في السنوات الأخيرة تشتهر بإنتاج بذور البطاطا، حيث توجد بها 12 مؤسسة متخصصة إنتاج بذور البطاطا، بنوعها البيضاء والحمراء، وزراعة البطاطا بولاية سكيكدة ممركة في بلديات الحروش وصالح بوالشعور، رمضان جمال وتمالوس وكذا بن عزوز، وتزود العديد من الولايات ببذور، بالإضافة للزراعات الصناعية خاصة زراعة الطماطم وتعد بلدية بن عزوز الرائدة في هذه الزراعة .

2-الإنتاج الحيواني في ولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي:

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ تباين في الإنتاج الحيواني بين الولايات وبين نوع الإنتاج، بلغ انتاج اللحوم الحمراء في ولاية سكيكدة 117 384 قنطارا ما يعادل 41,96% من اجمالي الإنتاج للولايات الثلاثة وولاية قسنطينة بـ 56 269 قنطار أي 20,11% من اجمالي الإنتاج للولايات، و 103 106 قنطار في ولاية أم البواقي بنسبة 37,93%، كذلك اللحوم البيضاء هي الاخرى عرفت تباين في الإنتاج بين الولايات أعلى انتاج سجل بولاية أم البواقي بـ 113 537 قنطار وبنسبة 47,17% من اجمالي الإنتاج للولايات الثلاثة المقدر بـ 240 690 قنطار، تليها ولاية قسنطينة بـ 73 594 قنطار أي 30,58%، وولاية سكيكدة بلغ إنتاج اللحوم البيضاء 53 559 قنطار أي 22,25%.

جدول رقم 40: ولايات الدراسة الإنتاج الحيواني (2013-2014)

الإنتاج الولايات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء	الحليب (لتر)	البيض (وحدة)	العسل (كلغ)
سكيكدة	117 384	53 559	142 045	34 136	4010
قسنطينة	56 269	73 594	99 536 930	192 000	262 242 000
أم البواقي	106 103	113 537	120 670 250	85 187 733	130 ,09
المجموع	279 756	240 690	220 349 225	311 323 733	266 252 130

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولايات، 2015

IV- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولايات (2000-2005):

يهدف برنامج التنمية الفلاحية على مستوى ولايات الدراسة إلى تحقيق الأهداف المادية وهذا حسب احتياجات كل ولاية:

- تكثيف زراعة الحبوب حسب خصوصيات كل مجال وتعتبر زراعة الحبوب من الزراعات التقليدية في كل من ولايتي قسنطينة وولاية أم البواقي بالإضافة إلى ملائمة المناخ لهذه الزراعة، حيث خصصت لها على مجموع مساحة صالحة للزراعة 122 ألف هكتار و121 ألف هكتار بكل من ولايتين قسنطينة وأم البواقي على التوالي وولاية سكيكدة على 12500 هكتار.

- تنمية أنظمة السقي على مساحة 9000 هكتار بولاية أم البواقي 1250 هكتار بولاية سكيكدة على مدى 5 سنوات.

- تنمية زراعة الأشجار المثمرة وتوسيعها حول نقاط المياه على مساحة تعادل 2500 هكتار بولاية أم البواقي و1500 هكتار بولاية قسنطينة و1000 هكتار بولاية سكيكدة على مدى 5 سنوات. وهذا حسب احتياجات كل ولاية.

-إعادة الاعتبار لتربية النحل بكل ولايات الدراسة.

-إعادة ديناميكية الإنتاج الحيواني تربية الأغنام بولاية قسنطينة وتربية الأبقار بكل ولايتي أم البواقي وسكيكدة لإنتاج الحليب واللحوم.

-توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستحداث محيطات فلاحية للتنازل عليها لفائدة السكان في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز.

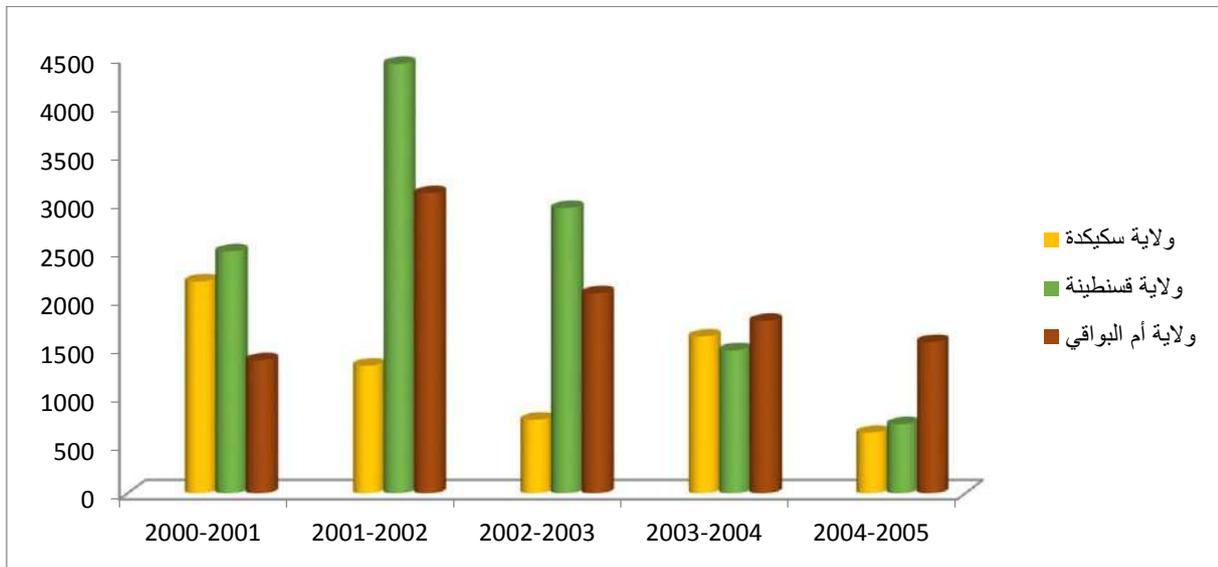
1- توزيع المستثمرات المنخرطة في برنامج التنمية الفلاحية في ولايات الدراسة :

نتطرق في هذا العنصر إلى دراسة تطور عدد المنخرطين في برنامج التنمية الفلاحية في ولايات الدراسة خلال الخماسي (2005-2000) كما يوضح الجدول رقم (41)، والشكل رقم (8):

جدول رقم 41: ولايات الدراسة تطور عدد المنخرطين في برنامج التنمية الفلاحية (2005-2000)

مجموع متوسط	2005-2004	2004-2003	2003-2002	2002-2001	2001-2000	المواسم الفلاحية
						الولايات
1310,2	631	1627	767	1329	2197	سكيكدة
2419,4	720	1488	2950	4436	2503	قسنطينة
1984,8	1573	1789	2075	3102	1385	أم البواقي

الشكل رقم 8: ولايات الدراسة: تطور عدد المنخرطين في برنامج التنمية الفلاحية



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

من بيانات الجدول أعلاه نجد تباين في عدد المستثمرات المشاركة بين الولايات من جهة وبين المواسم الفلاحية من جهة أخرى.

عدد المستثمرات المشاركة في برنامج المخطط بولاية سكيكدة تتراوح بين 2197 إلى 631 مستثمرة خلال الخماسي (2000-2005) بمتوسط سنوي قدر بـ 1310 مستثمرة والمستثمرات المشاركة بولاية قسنطينة تتراوح بين 4436 إلى 720 مستثمرة بمتوسط سنوي قدر بـ 2419 مستثمرة وعدد المستثمرات المشاركة بولاية أم البواقي يتراوح بين 3102 مستثمرة و1573 مستثمرة لنفس الفترة بمتوسط سنوي قدر بـ 1985 مستثمرة. ويرجع هذا التذبذب في مشاركة المستثمرات من سنة إلى أخرى لعدة أسباب:

- امتلاك بعض الفلاحين لمساحات صغيرة ورفضهم لتغيير نشاطهم الاساسي المتمثل في زراعة الحبوب والاتجاه إلى اعادة تكييف (خاصة في ولايتي قسنطينة وأم البواقي).

- التخوف من المتابعات المالية.

- عدم توافق اهداف المخطط مع تطلعاتهم.

2-المستفيدين حسب حجم المستثمرات في الولايات :

تتوزع المستثمرات المستفيدة في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى 3 أصناف أساسية:

✓ المستثمرات الكبرى بأكثر من 50 هكتار.

✓ المستثمرات المتوسطة ونجد بها صنف أول المساحة تتراوح بين 20-50 والصنف الثاني المساحة تتراوح بين 10-20 هكتار.

✓ مستثمرات صغيرة بمساحة أقل من 10 هكتار.

تتوزع هذه الأصناف على ولايات الدراسة كما يلي:

- صنف المستثمرات الفلاحية ذات مساحة أكبر 50 هكتار: وتتمثل في المزارع النموذجية المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) وبعض المستثمرات التابعة للخواص تمثله 30% بولاية أم البواقي 22% بولاية قسنطينة وولاية سكيكدة بنسبة ضئيلة 4% فقط.

- صنف المستثمرات الفلاحية ذات مساحة بين 20-50 هكتار: وتشمل المستثمرات الخاصة المستثمرات الفردية EAI وكذا المستثمرات المستأجرة للأراضي ونجد هذا الصنف أكبر تمثيل في توزيع عدد المستثمرات بولايتي أم البواقي وقسنطينة بـ 43% و40% على التوالي في حين ولاية سكيكدة تمثل إلا 10%.

- صنف المستثمرات الفلاحية ذات مساحة بين 10-20 هكتار: نجد هذا الصنف في القطاع الخاص، المستثمرات الفلاحية الفردية والمستثمرات المستأجرة للأراضي تشارك ولاية قسنطينة بـ 31% و 25% بولاية أم البواقي، وولاية سكيكدة بـ 21%.
- صنف المستثمرات أقل من 10 هكتار: تتمثل في المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع الخاص والمستثمرات الفلاحية الفردية، وهذا الصنف تستحوذ عليه ولاية سكيكدة بـ 65% وبنسب ضئيلة بكل من ولايتي قسنطينة وأم البواقي بـ 7% و 2% على التوالي.

3-المستفيدين من المخطط الوطني حسب الطبيعة القانونية للمستثمرات :

سيادة القطاع الخاص بكل ولايات الدراسة.

- القطاع الخاص ويشارك بـ 87.63% بولاية سكيكدة وبـ 59% و 55% بكل من ولايتي أم البواقي وقسنطينة على التوالي.
- المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC بـ 12% بولاية أم البواقي و 6% بولاية قسنطينة أما ولاية سكيكدة المشاركة بهذا الصنف تكاد تكون محتشمة بـ 3.3 % فقط.
- المستثمرات الفلاحية الفردية EAI بـ 34.6% بولاية قسنطينة وبولايتي أم البواقي وسكيكدة بـ 8% و 3.50% على التوالي.
- المزارع النموذجية تشارك بـ 9% بولاية أم البواقي و 2% بولاية قسنطينة وولاية سكيكدة بـ 48,5%.
- المستثمرات الأخرى بـ 2% بولاية أم البواقي 6,88% بولاية سكيكدة وولاية قسنطينة بـ 6,42%

4-المساحة المخصصة للإنتاج النباتي في إطار المخطط في ولايات الدراسة:

نسجل من الجدول (42) تباين في المساحة المخصصة للإنتاج النباتي من جهة وبين فروع الإنتاج من جهة أخرى بين ولايات الدراسة.

جدول رقم 42: ولايات الدراسة المساحة المخصصة للإنتاج النباتي (2005-2000)

النسبة %	المساحة المخصصة للإنتاج النباتي (هكتار)	المساحة الصالحة للزراعة SAU (هكتار)	المساحة الولايات
44,8	59070	131879	سكيكدة
46,6	61049.35	131096	قسنطينة
53,86	194385	360885	أم البواقي
40,63	253455	623860	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

بلغت المساحة المخصصة للإنتاج النباتي في ولاية سكيكدة 59070 هكتار بنسبة (44.8%)، من المساحة الصالحة للزراعة للولاية، ولاية قسنطينة بـ 61076.35 هكتار أي (46.60%)، من المساحة الصالحة للزراعة بالولاية، وولاية أم البواقي بـ 194385 هكتار أي بنسبة 53,86% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الولاية.

جدول رقم 43: ولايات الدراسة المساحة المخصصة حسب الفروع (2005-2000)

أم البواقي	قسنطينة	سكيكدة	الولايات	الفروع
192389	58225	46517	المساحة (هكتار)	الحبوب
98.97	95.37	78.75	النسبة (%)	
1429	2573	3872	المساحة (هكتار)	الأعلاف
0.73	4.21	6.55	النسبة (%)	
37	182	4957	المساحة (هكتار)	البقول الجافة
0.02	0.3	8.4	النسبة (%)	
530	69.35	3724	المساحة (هكتار)	

الأشجار المثمرة	النسبة (%)	6.30	0.1	0.27
المجموع		59070	61049.35	194385
المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)		131879	131096	360885

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

أما على مستوى الفروع وكما هو موضح في الجدول رقم (43) نسجل ما يلي:

- المساحة المخصصة لزراعة تكثيف الحبوب هي السائدة بكل ولايات الدراسة بـ 46517 هكتار بولاية سكيكدة بنسبة 78.75% من إجمالي المساحة المخصصة للإنتاج النباتي و 35.3% من المساحة الصالحة للزراعة للولاية، 58225 هكتار المساحة المخصصة لزراع الحبوب بولاية قسنطينة أي 95.33%، من المساحة المخصصة للإنتاج النباتي و 44، 4% من المساحة الصالحة للزراعة وولاية أم البواقي خصصت مساحة 192389 هكتار لزراعة الحبوب أي 98.97% من المساحة المخصصة للإنتاج النباتي 53.86%، من المساحة الصالحة للزراعة للولاية.

- المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف هي الأخرى عرفت تباين بين ولايات الدراسة، خصصت ولاية سكيكدة مساحة 3872 هكتار، وولايي قسنطينة وأم البواقي خصصتا مساحة قدرت بـ 2573 هكتار و 1429 هكتار على التوالي.

- بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقول الجافة في ولايات الدراسة بين 4957 هكتار بولاية سكيكدة، و 182 هكتار و 37 هكتار بكل من ولاية قسنطينة وأم البواقي على التوالي.

- المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة: شغلت ولاية سكيكدة أكبر مساحة بـ 3724 هكتار مقارنة بولايي قسنطينة وأم البواقي حيث خصصتا مساحة قدرها 69.35 هكتار و 530 هكتار على التوالي.

مما سبق نجد أن المساحة المخصصة لتكثف زراعة الحبوب هي المهيمنة بكل ولايات الدراسة بينما المساحة المخصصة لباقي الزراعات مجتمعة شغلت مساحة قدرها 12553 هكتار بولاية سكيكدة بنسبة 9.52% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وولايي قسنطينة وأم البواقي بـ 2824.35 هكتار و 1996 هكتار أي بنسبة 2.15% و 0.55% من المساحة الصالحة للزراعة للولاييتين على التوالي.

5- الحجم المالي للولايات في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2005):

تعريف الدعم الفلاحي:

الدعم الفلاحي عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وهذا لتشجيع الفلاحين على الإستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح، والتركيبية المالية للمشروع كما تمثلها المعادلة التالية:

الإستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

جدول رقم 44: ولايات الدراسة الحجم المالي (2000-2009)

أم البواقي	قسنطينة	سكيكدة	الولايات	
			الحجم المالي	
213 108 952 ,9	1 362 000 000	3 295 854 000	المبلغ (دج)	المساهمة الذاتية
10	27.67	20.06	النسبة (%)	
681 948 649,3	1 119 000 000	763 293 000	المبلغ (دج)	القرض البنكي
32	22.74	41.18	النسبة (%)	
1 254 305 076, 15	2 440 006 891	6 363 684 000	المبلغ (دج)	الدعم المقدم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
58	49.58	38.75	النسبة (%)	
2 131 089 529	4 921 006 891	16 422 831 000	المبلغ (دج)	الإستثمار الكلي
100	100	100	النسبة (%)	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

من البيانات المدونة في الجدول رقم (44) نلاحظ أن هناك تباين في حجم الإستثمار المخصص لمجموع البرامج بين ولايات الدراسة، سجلت ولاية سكيكدة أعلى حجم بـ 16 422 831 000 دج، بمساهمة ذاتية قدرت بـ 3 295 854 000 دج أي بنسبة 20.06% من حجم الإستثمار الكلي للولاية القرض البنكي قدر بـ 763 293 000 دج أي 41.18%، من إجمالي الإستثمار وحجم الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA) بـ 6 363 684 000 دج أي 38.75% من حجم إجمالي الإستثمار الكلي للولاية، قدر حجم الإستثمار في ولاية قسنطينة بـ 4 921 006 891 دج، بمساهمة ذاتية قدرت بـ 1 362 000 000 دج أي 24.29% والدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بـ 2 440 006 891 دج أي 48.86%، والقرض البنكي بـ 1 119 000 000 دج أي 26.85% من حجم الإستثمار الكلي للولاية، في ولاية أم البواقي بلغ حجم استثمار 2 131 089 529 دج، بمساهمة ذاتية قدرت بـ 9, 213 108 952 دج أي بنسبة 10%، وحجم الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بـ 15, 1 254 305 076 دج أي بنسبة 58%، والقرض البنكي بـ 681 948 649,3 دج بنسبة 32% من الحجم الإستثمار الكلي للولاية.

6-آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولايات الدراسة:

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه ترك آثارا واضحة على الجهاز الإنتاجي الفلاحي بصفة خاصة وعلى القطاع الفلاحي بصفة عامة، سواء من ناحية الإنتاج، هذه الآثار فيها الايجابية كما فيها السلبية. إلا أن الايجابية تفوق السلبية، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك إرادة سياسية توافقت مع الإمكانيات المتاحة من أجل تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع. لهذه الآثار وتحليلها بغية التعرف على مدى مساهمة هذا المخطط في تطوير الجهاز الإنتاجي.

6-1-الأثر على المساحة:

تعتبر الأرض من عوامل الرأسمال الفلاحي، حيث لقيت اهتماما خاصا ضمن الإصلاحات المتعاقبة، من أجل الزيادة في المساحة الصالحة للزراعة والمسقية، كما يوضحه الجدول رقم (45).

جدول رقم 45: ولايات الدراسة تطور المساحة الصالحة للزراعة والمسقية

أم البواقي			قسنطينة			سكيكدة			
التطور %	2005	2000	التطور %	2005	2000	التطور %	2005	2000	
106,72	385124	360885	102,55	131096	127840	102,81	131879	128279	المساحة الصالحة للزراعة (هـ)
116	15237	13135	110,36	2886	2615	133,33	15600	11700	المساحة المسقية (هـ)

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2012

من خلال الجدول نلاحظ ان المساحة الصالحة للزراعة والمسقية عرفت تطور بكل ولايات الدراسة، حيث وصلت نسبة التطور في المساحة الصالحة في ولايتي سكيكدة وقسنطينة إلى 102,81%، 102,55% على التوالي، ونسبة التطور في ولاية أم البواقي ب 106,72%، لقد لقت المساحة الفلاحية المستعملة منها والمسقية، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية اعادة الاعتبار بهدف الزيادة فيها والتقليل من الاراضي في الراحة والغير المنتجة، والمساحة المسقية هي الاخرى عرفت تطور حيث بلغت نسبة التطور في ولاية سكيكدة 133,33%، وفي ولايتي أم البواقي وقسنطينة 116%، 110,36% على التوالي، وتعود هذه الزيادة إلى الاهتمام بالري الفلاحي من خلال تهيئة السدود، حفر الابار العميقة، من خلال انتهاج أساليب سقي اقتصادية، كالسقي بالنقطير، ترشيد استعمال المياه الجوفية.

6-2- الأثر على الإنتاج الفلاحي:

عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على محاولة مسايرة التغيرات المناخية عن طريق برنامج التكثيف الفلاحي وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث شهد الإنتاج النباتي والحيواني تطورات على مستوى ولايات الدراسة.

6-2-1- الإنتاج النباتي:

جدول رقم 46: ولايات الدراسة تطور الإنتاج النباتي

الولاية	سكيدة			قسنطينة			أم البواقي	
	متوسط الإنتاج -1995 1999 (قنطار)	متوسط الإنتاج 2005-2000 (قنطار)	نسبة التطور (%)	متوسط الإنتاج -2000 1999 (قنطار)	متوسط الإنتاج -1995 1999 (قنطار)	نسبة التطور (%)	متوسط الإنتاج -2000 2005 (قنطار)	نسبة التطور (%)
الحبوب	429323	468837,83	91,57	884658	949747,5	93,15	95688	68,50
البقول الجافة	40950,6	42475,6	9,64	9464	10317,2	91,73	1821,4	59,48
الخضروات	1578118	1842956,83	85,63	209646	231374,2	90,61	915790	85,42
الاعلاف	442062	534499,8	82,71	77415,5	96983,5	79,82	1258577	229,22
الزراعات الصناعية	1264318,2	1829660,2	69,10	0	0	0	0	0

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2012

عرف الإنتاج النباتي في الولايات سكيدة، قسنطينة وولاية أم البواقي قفزة نوعية كبيرة من حيث كمية الإنتاج بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقدرت الزيادة في الإنتاج كمتوسط في الفترة 2005-2000 بـ 13 980 913 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج 1995-1999 (فترة ما قبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) بـ 6265847 قنطار، أي بمتوسط زيادة تقدر بـ 3166133,2 قنطار، ما يمثل نسبة 66,43%، أما فيما بين الولايات الثلاثة هناك تباين في الإنتاج ففي ولاية سكيدة بلغ متوسط الإنتاج في الفترة 2005-2000 بـ 4970174,93 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج 1995-1999 بـ 3917122,9 قنطار، أي بمتوسط زيادة تقدر بـ 1053052,03 قنطار، ما يمثل نسبة 78,81%، وقدّر الإنتاج النباتي في ولاية قسنطينة في الفترة 2005-2000 بـ 1328729,8 قنطار، مقابل 1211315,09 قنطار في الفترة 1995-1999، أي بمتوسط زيادة تقدر بـ 117414,71 قنطار، يمثل نسبة 91,16%، ولاية أم البواقي هي الأخرى عرفت تطور في الإنتاج النباتي خلال فترة تطبيق

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 بإنتاج قدر ب 3133075,4 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج 1995-1999 يقدر ب 1137408,93 قنطار، أي بمتوسط زيادة تقدر ب 1995666,47 قنطار، ما يمثل نسبة 36,30%.

6-2-2- الإنتاج الحيواني:

جدول رقم 47: ولايات الدراسة تطور الإنتاج الحيواني

الولايات الفروع	سكيكدة			قسنطينة			أم البواقي	
	متوسط الإنتاج 1995-1999	متوسط الإنتاج 2005-2000	التطور %	متوسط الإنتاج -2000 2005	متوسط الإنتاج 2000-1995	التطور %	متوسط الإنتاج -2000 2005	التطور %
اللحوم الحمراء	42568	75699,98	177.83	58502	18595	314.61	83760,58	101.77
اللحوم البيضاء	72360	91442	126.37	23130	16284	142.04	72236	127.60
الحليب	47062518	96600000	205.26	82209000	303332000	271.03	65670750	131.34

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2012

بعد تطبيق سياسة التنمية الفلاحية، عرف الإنتاج الحيواني تطور محسوس بالولايات الثلاثة سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، سجلت اللحوم الحمراء نموا حيث قفز متوسط الإنتاج في ولاية سكيكدة من 42568 قنطار 1995-1999 إلى 75699 قنطار 2005-2000 بنسبة تطور 177,83%، في ولاية قسنطينة قدر متوسط الإنتاج 18595 قنطار 1995-1999 ليصل إلى 58502 قنطار 2005-2000 بنسبة تطور 314,61%، كذلك ولاية أم البواقي عرفت قفزة في إنتاج اللحوم الحمراء من 83761 قنطار 1995-1999 إلى 58241 قنطار 2005-2000 بنسبة تطور 101,77%، وهذا راجع إلى الزيادات المسجلة في إعداد روؤس الابقار وتحسين وسائل وطرق التربية، وكذا لوجود مربيين مهنيين ومختصين.

- بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء بأشكالها (دجاج اللحم، الديك الرومي ... الخ) ارتفع بصفة ملحوظة بالولايات الثلاثة، ففي ولاية سكيكدة بلغ متوسط الإنتاج 72 360 قنطار 1995-1999 ليصل إلى 91442 قنطار 2005-2000 بنسبة تطور 126,37%، بلغ متوسط الإنتاج اللحوم البيضاء في

ولاية قسنطينة 16284 قنطار 1995-1999 ليصل متوسط الإنتاج إلى 23130 قنطار بنسبة تطور بلغت 142,04%، كذلك ولاية أم البواقي عرفت تطور في تطور انتاج اللحوم البيضاء من 72236 قنطار في 1995-1999 إلى 92170 قنطار في 2000-2005 بنسبة تطور قدرت بـ 127,76%. نلاحظ تزايد كبير في انتاج الحليب بالولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، حيث قدر انتاج الحليب بولاية سكيكدة قدر بـ 47062518 لتر 1995-1999 ليصل إلى 96900000 لتر بنسبة تطور 205,26%، في ولاية قسنطينة بلغ انتاج الحليب 303332000 لتر 1995-1999 ليصل إلى 82209000 لتر 2000-2005 بنسبة تطور 271,03%، قدر متوسط انتاج الحليب في ولاية أم البواقي 65670750 لتر 1995-1999 ليصل إلى 68250000 لتر 2000-2005 بنسبة تطور 131,34%. وهذا الاهتمام الكبير بإنتاج الحليب راجع إلى أهميته من جهة باعتباره مادة استهلاكية رئيسية وواسعة، والعبء الثقيل على الإقتصاد الوطني جراء استيراد بودرة الحليب التي تستخدم في إعادة الإنتاج، مما حتم على الدولة توجيه الدعم وتطوير شعبة الحليب، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

III-تطبيق سياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي في ولايات الدراسة (2009-2014):

إن التصور الخاص بالفروع الذي أكد عليه التجديد الفلاحي والريفي قد جاء ليجدد تركيز عديد أعمال الدعم الموجه للاستثمارات بغية تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية من أجل التوصل إلى تحقيق نمو داخلي قوي، وفي هذا الصدد تم تصنيف عشرين فرعا في خانة الاستراتيجية (الحبوب، والبقول، الجافة، والحليب، واللحوم الحمراء، والبيض، والبطاطا...)، بالنظر إلى دورها في دعم الأمن الغذائي والإمكانات التي تتوفر عليها.

تجديد الإقتصاد الفلاحي يتمحور أساسا حول استكمال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

من بين الأهداف المسطرة العمل على مرافقة المستثمرات الفلاحية وتحسين أداءها بتوسيع مساحاتها واستخدام الطرق الحديثة لاقتصاد مياه السقي مع رفع مردودية الزراعات الاستراتيجية (الحبوب، الأعلاف، الحليب واللحوم...).

-تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية.

-تدعيم وتوسيع الزراعات العلفية.

-رفع المساحة الصالحة للزراعة عن طريق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي.

-المحافظة على المواشي عن طريق عمليات الحراسة، المكافحة والوقاية.
-تدعيم حماية المراعي.

1-الدعم الفلاحي في إطار سياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي (2009-2013):

يعتبر قرار تطبيق سياسة الدعم الفلاحي من التدابير التي تم إقرارها في إطار عصنة الإقتصاد الفلاحي وإعطاء دفعة لهذا القطاع الذي يعول عليه كثيرا ليكون في مقدمة القطاعات المنتجة وهذا بإعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية وبعث نشاطها من جديد من خلال اقتناء التجهيزات الضرورية من بذور وشتائل، أسمدة ومواد صحية نباتية بالإضافة إلى اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات من أعلاف ووسائل الشرب الخاصة بتربية مختلف الأصناف من الحيوانات وكذلك تحسين نظام السقي المقتصدة للمياه مع اقتناء العتاد الفلاحي، وترميم هياكل تربية الحيوانات، والدواجن، في إطار الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي(FNDIA).

2- تقييم انجازات عقود النجاعة في ولايات (2010-2014): من الإعانات إلى عقود النجاعة

يرتكز برنامج (2010-2014) للقطاع الفلاحي بولايات الدراسة على الأهداف المسطرة في عقد النجاعة الذي انطلق سنة 2009 الموقع بين الولايات والوزارة المحدد لأهدا متمثلة في التطور الكمي سنة بسنة، وكذا نسبة النمو غير المؤشرات الخاصة بكل شعبة، حيث مكن تطبيق الاجراءات التي تضمنتها البرامج التنموية للتجديد الفلاحي والريفي في اطار تنفيذ عقود النجاعة نتائج متباينة خاصة في الفروع الاستراتيجية في الولايات الثلاثة سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، وهنا سنقوم بالتركيز على تقييم انجازات عقود النجاعة كوسيلة من وسائل تنفيذ هذه السياسة.

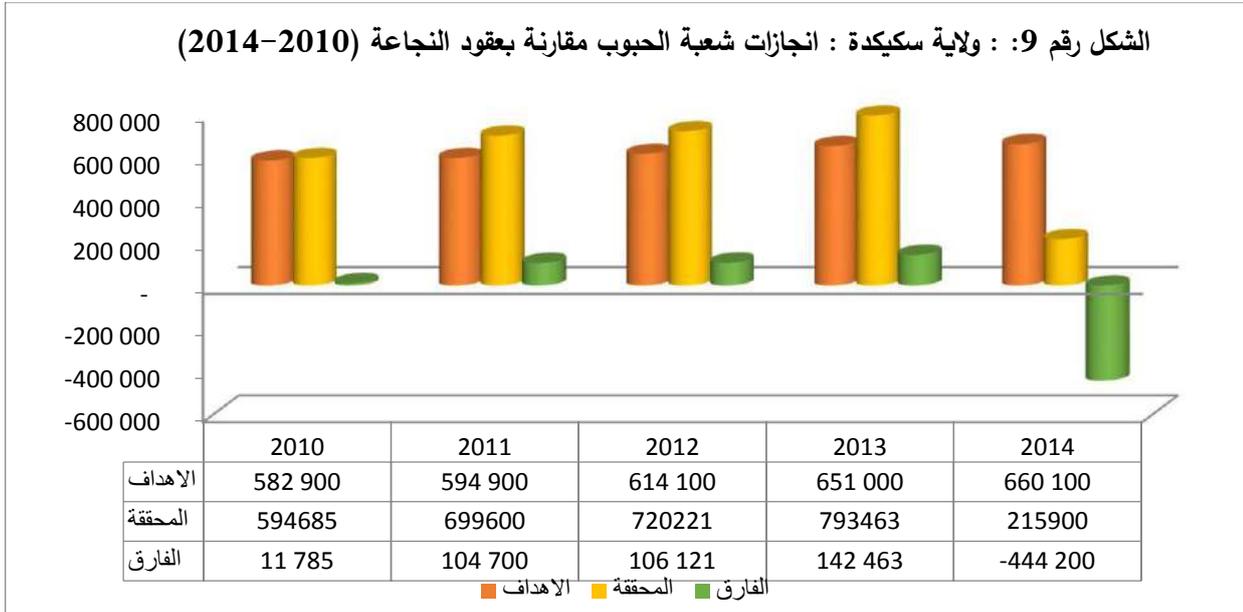
3-إنجازات الشعب الفلاحية الاستراتيجية في ولايات الدراسة (2010-2014):

في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الإقتصاد الفلاحي في ولايات الدراسة مكنت من تحقيق نتائج مشجعة ببعض الفروع الفلاحية الاستراتيجية النباتية والحيوانية.

1-3-1- الانجازات في الشعب النباتية في الولايات :

1-1-3- شعبة الحبوب :

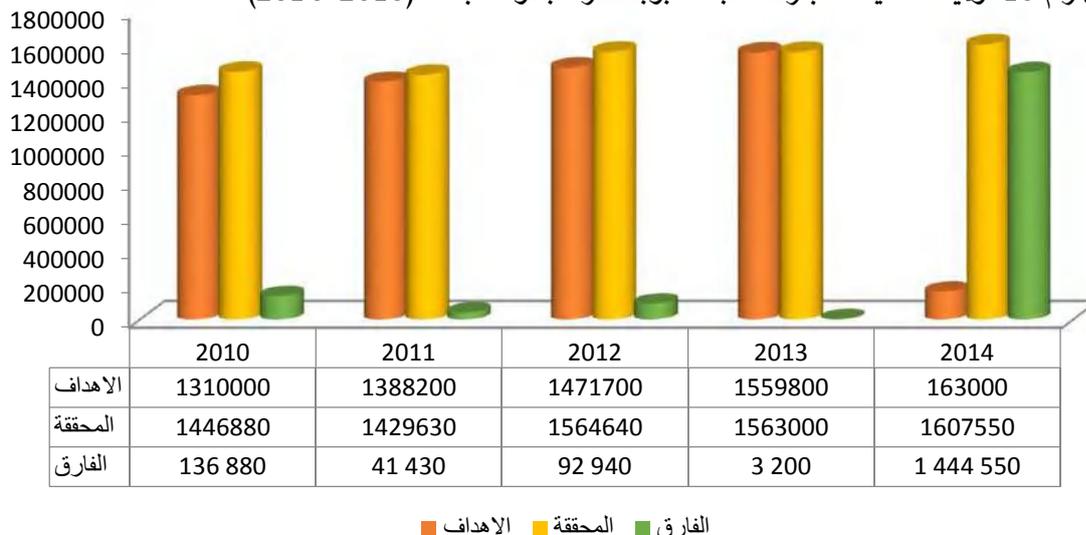
سجلنا تباين في إنجازات شعبة الحبوب مقارنة بالأهداف المسطرة بعقود النجاعة (2010-2014)، في ولايات الدراسة، ففي ولايتي سكيكدة وقسنطينة تم تحقيق إنتاج يفوق الأهداف المسطرة بعقود النجاعة بفارق موجب خلال الثلاث السنوات الأولى وبفارق سالب سنة (2014) بـ 22450 قنطار في ولاية قسنطينة و444200 قنطار في ولاية سكيكدة الشكل رقم (9).



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

ومن الشكل رقم (10) نلاحظ أن ولاية قسنطينة سجلت فارق موجب بكل السنوات خاصة سنة 2014 حيث الإنتاج المحقق وصل الي 1607550 قنطار فاق الإنتاج المتوقع بفارق قدر بـ 144550 قنطار.

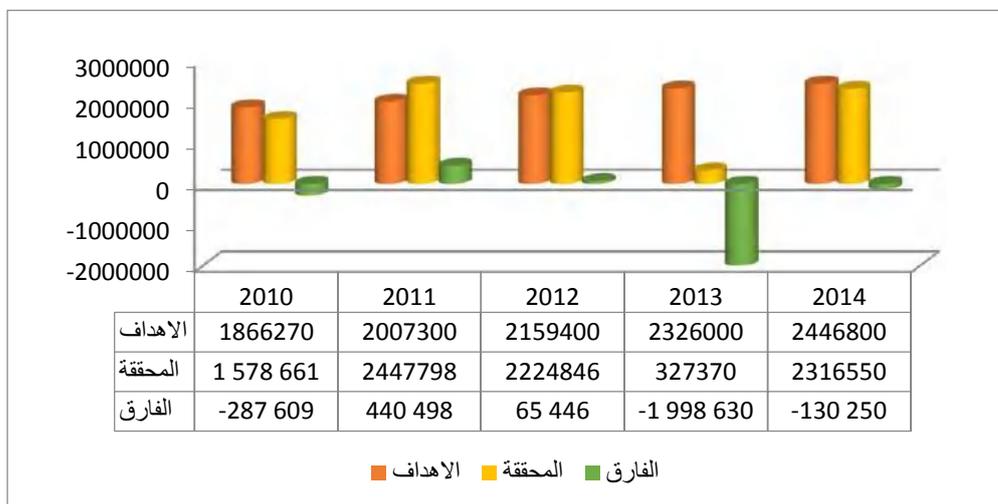
الشكل رقم 10: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

أما الإنتاج بولاية أم البواقي مقارنة بالأهداف المسطرة بعقود النجاعة سجلت فارق سالب بكل السنوات وأقل إنتاج سجل سنة (2013)، ب 327370 قنطار بفارق 130250 عن الهدف المسطر بعقد النجاعة الشكل رقم (11).

الشكل رقم 11: ولاية أم البواقي: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

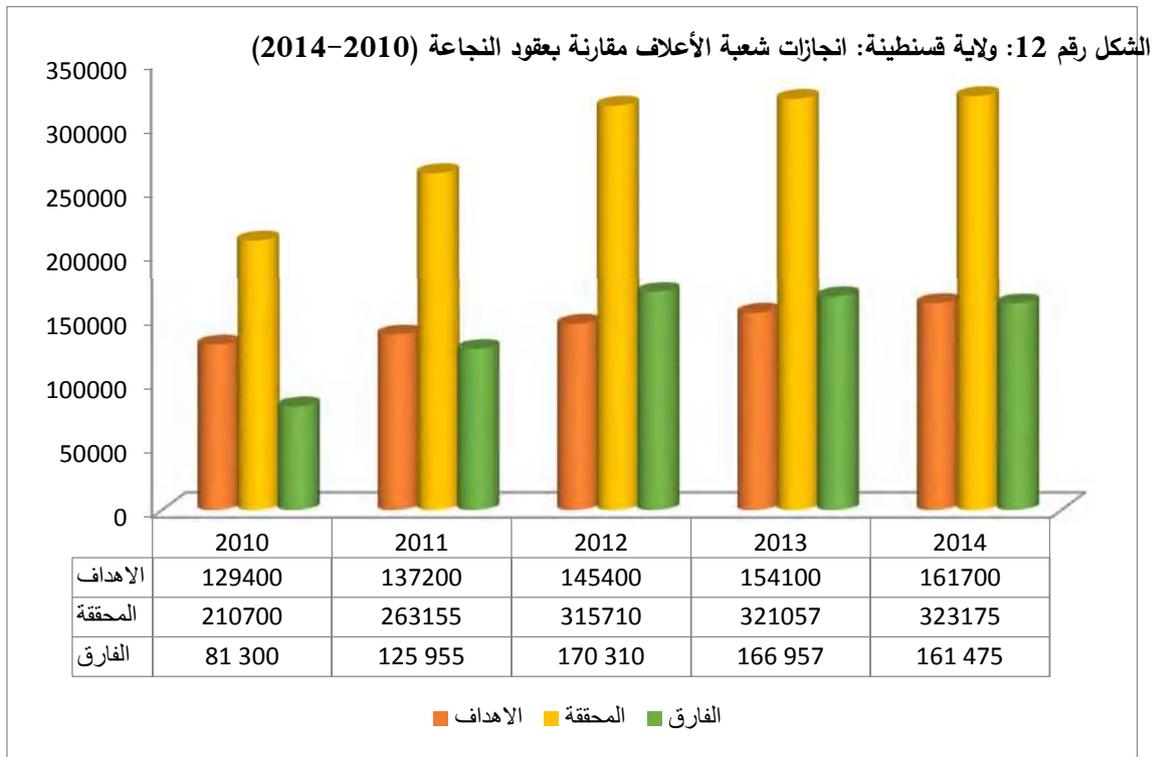
وقد تميزت هذه السنة بالجفاف حيث بلغ معدل التساقط 100 ملم وأعلنت ولاية أم البواقي ولاية

منكوبة.

3-1-2- شعبة الأعلاف:

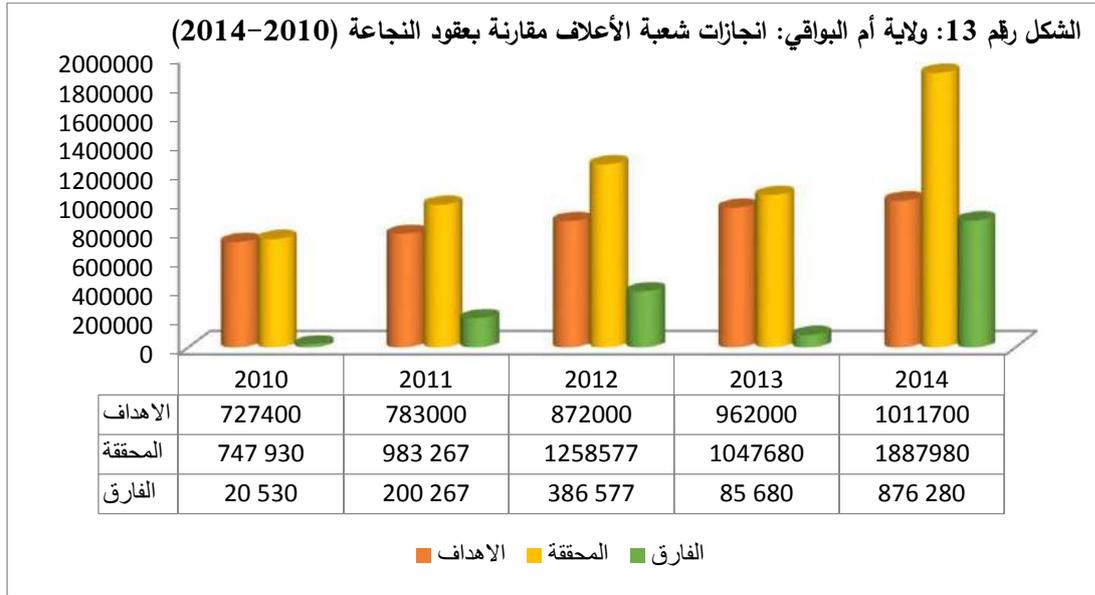
تعتبر الأعلاف من أهم عناصر الإنتاج الفلاحي خاصة في التربية الحيوانية، وكميات الإنتاج فهذه الشعبة تحدد الإمكانيات ومؤهلات تربية المواشي، حيث هناك نوعين من زراعة الأعلاف، الزراعة البعلية الموسمية، وزراعة الأعلاف المسقية خارج الموسم.

فاقت إنجازات شعبة الأعلاف بولاتي قسنطينة وأم البواقي الأهداف المسطرة بعقود النجاعة خلال الخماسي (2010-2014) بفارق موجب قدر بـ 81300 قنطار سنة (2010) إلى 161475 قنطار سنة (2014) في ولاية قسنطينة الشكل رقم (12).



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

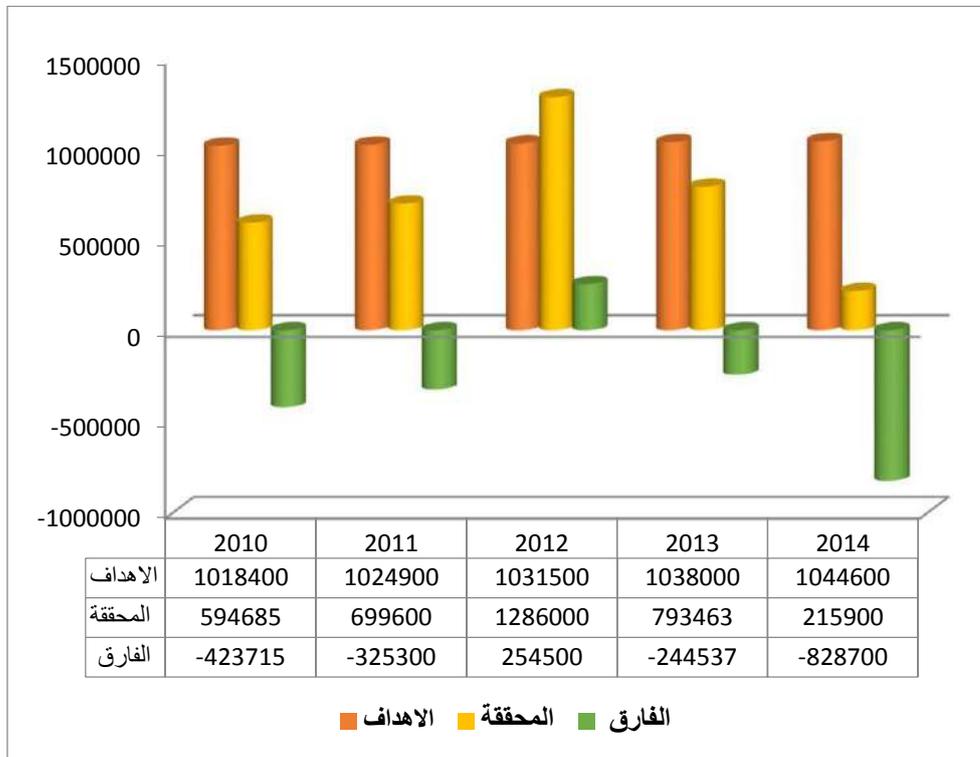
و بـ 20530 قنطار سنة (2010) إلى 876280 قنطار في ولاية أم البواقي الشكل رقم (13)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

أما ولاية سكيكدة عرفت انجازات هذه الشعبة فارق سالب بكل السنوات 423 715 قنطار سنة (2010) و 828 700 قنطار سنة (2014) لم تحقق النتائج او الأهداف المسطرة بعقود النجاعة، الشكل رقم (14)

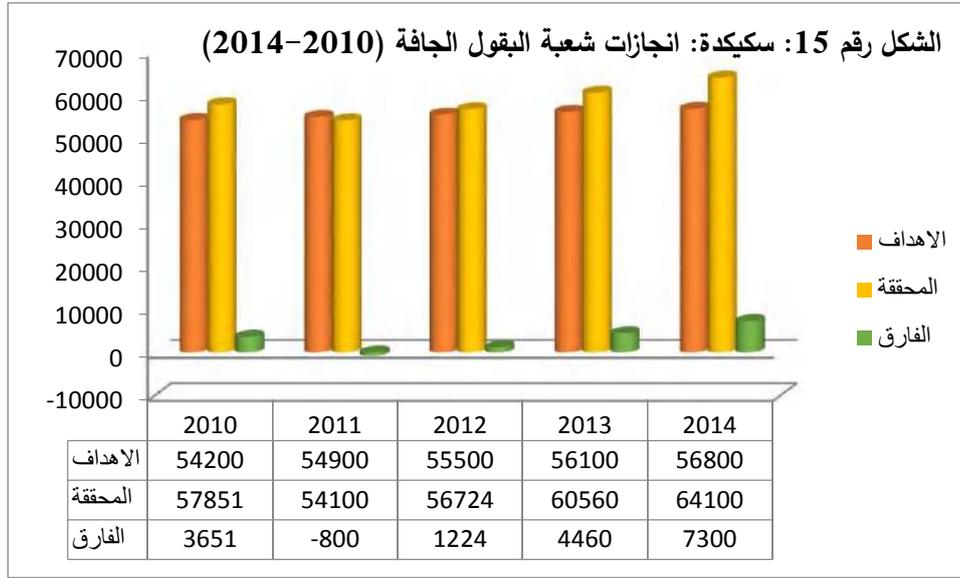
الشكل رقم 14: ولاية سكيكدة: انجازات شعبة الأعلاف مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

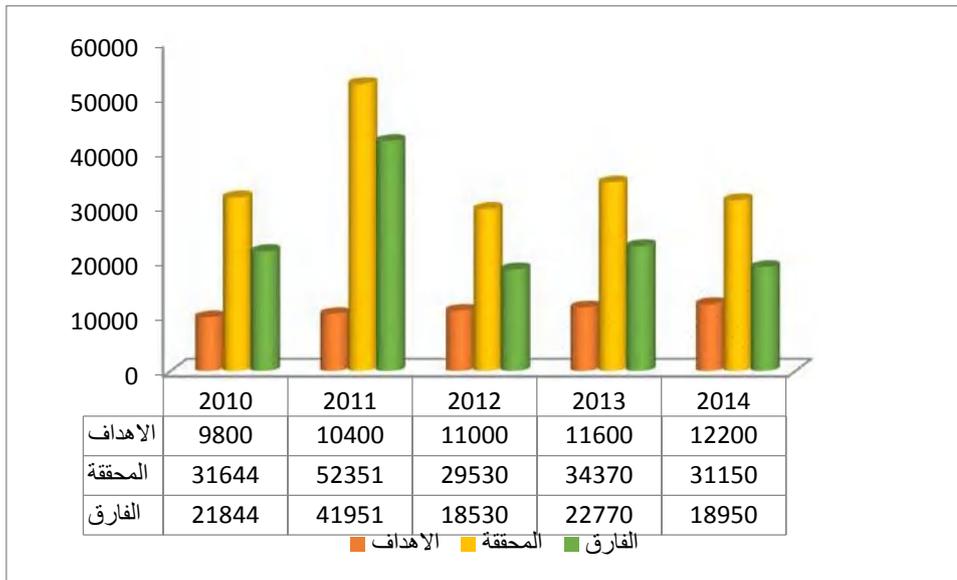
3-1-3- البقول الجافة:

فاقت إنجازات شعبة البقول الجافة الأهداف المسطرة بعقود النجاعة (2010-2014) بكل ولايات الدراسة الشكل رقم (15، 16، 17) وهذا راجع إلى تطبيق استراتيجية جديدة ابتداء من الموسم الفلاحي (2008-2009)، تمثلت هذه الأخيرة في تقليص الأراضي في الراحة وتطوير زراعة البقوليات الغذائية والعلفية طبقا لتعليمات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وهذا لما لهذه الزراعة من فوائد لأجل تحسين خصوبة الأراضي.



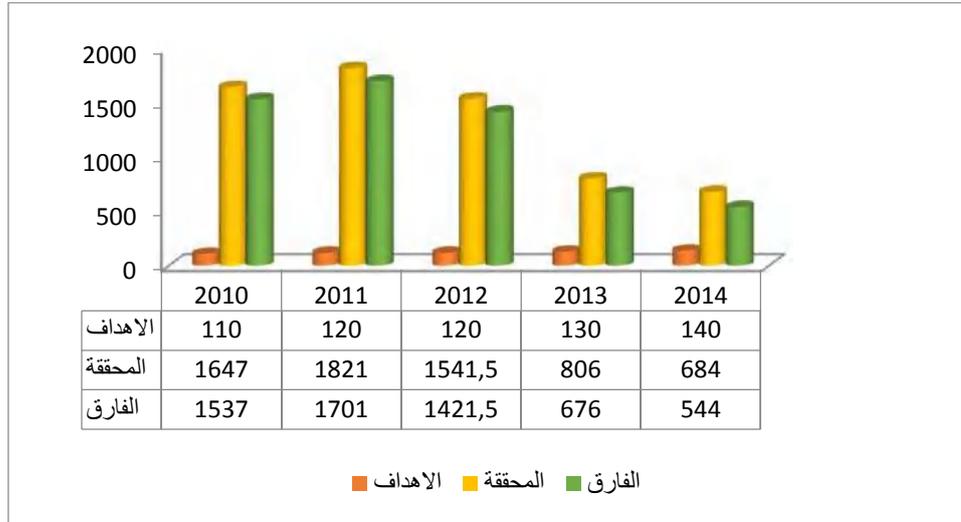
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

الشكل رقم 16: ولاية قسنطينة إنجازات شعبة البقول الجافة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

الشكل رقم 17: ولاية أم البواقي إنجازات شعبة البقول الجافة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)

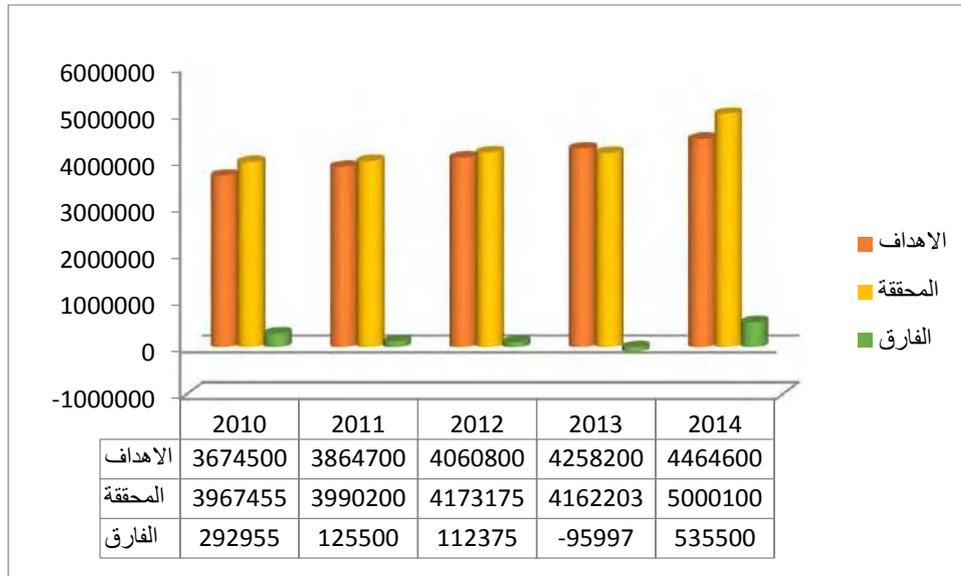


المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

3-1-4- الخضروات:

تجاوزت شعبة الخضروات في ولايات الدراسة الأهداف المسطرة بعقود النجاعة خاصة بولاية سكيكدة حيث سجلت فارق موجب من سنة (2010) إلى سنة (2014) بـ 292 955 قنطار و 500535 قنطار على التوالي كما يوضحه الشكل رقم (18).

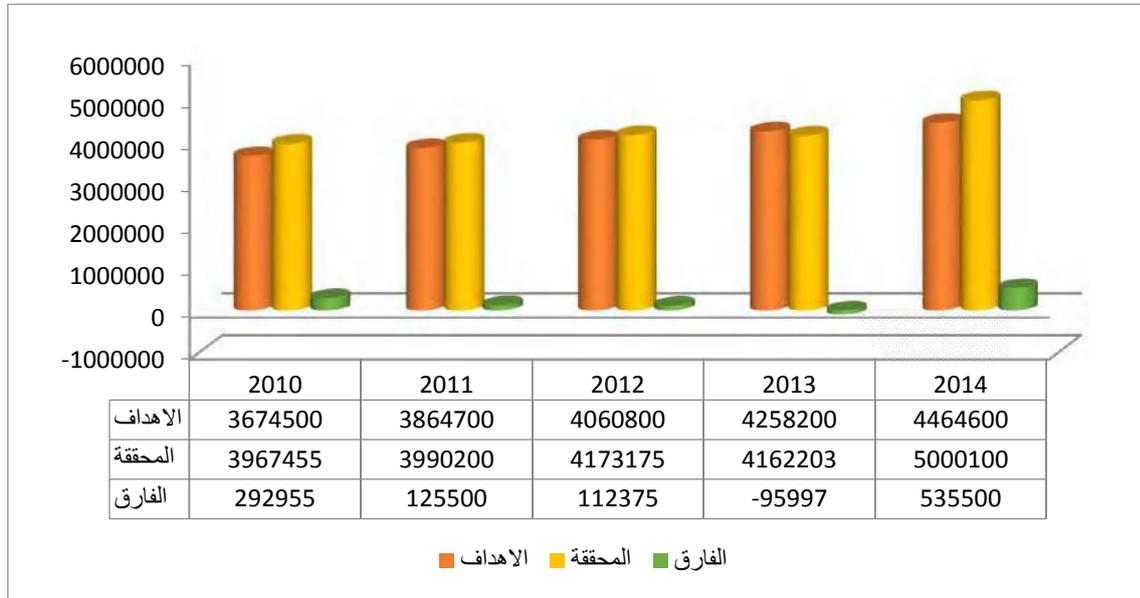
الشكل رقم 18: ولاية سكيكدة إنجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

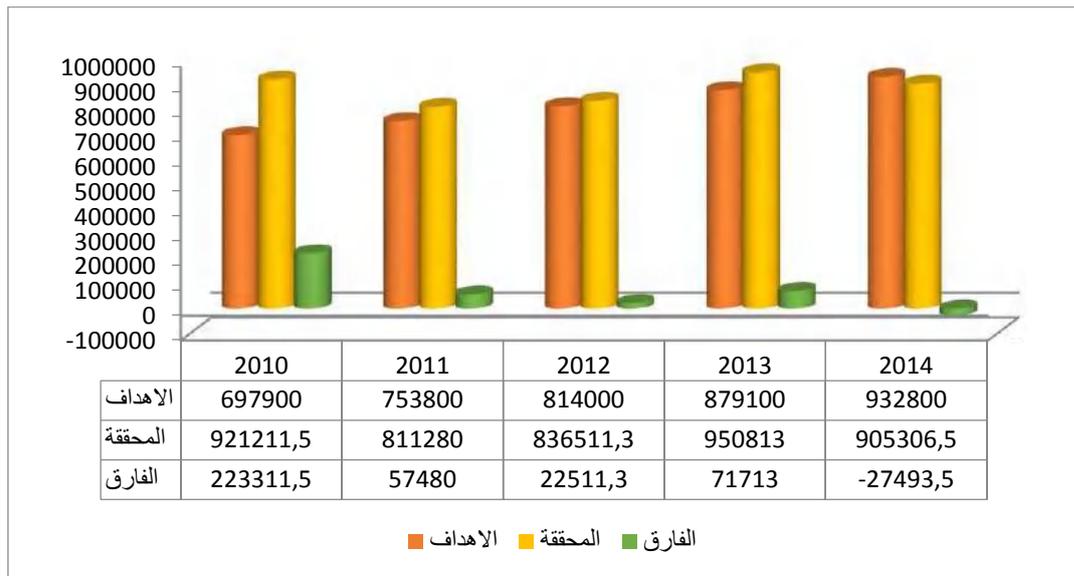
وبالنسبة لولايتي أم البواقي وقسنطينة سجلت فارق موجب خلال السنوات الثلاث الأولى وفارق سالب خلال السنة (2014) بـ 27493,5 قنطار في ولاية أم البواقي و 26165 قنطار في ولاية قسنطينة الشكل رقم (19، 20)

الشكل رقم 19: ولاية سكيكدة انجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

الشكل رقم 20: ولاية أم البواقي: انجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



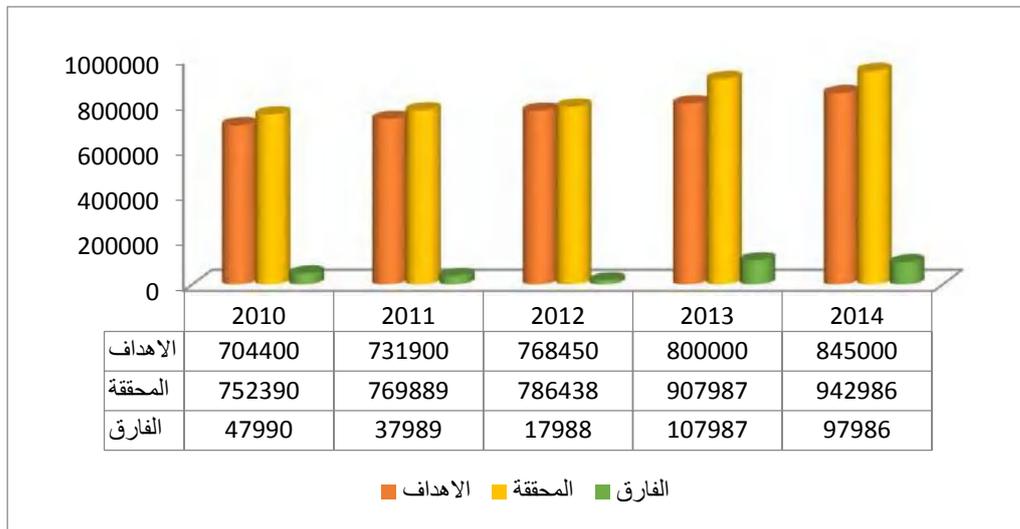
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

وهذا التراجع حسب تصريحات المسؤولين بالمصالح الفلاحية إلى عزوف بعض الفلاحين عن هذه الزراعة وممارسة زراعات أخرى من الحبوب والأعلاف خاصة الصفصفا.

3-1-5- شعب البطاطا:

تعتبر البطاطا من المنتجات الواسعة الاستهلاك، لهذا خصتها الدولة بإجراءات الضبط في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ومن خلال الشكل رقم (21) نلاحظ تجاوز شعبة البطاطا في الولاية سكيكدة، الاهداف المسطرة في الفترة (2010-2014) بفارق موجب من 47990 قنطار سنة 2010 الى 97986 قنطار سنة 2014.

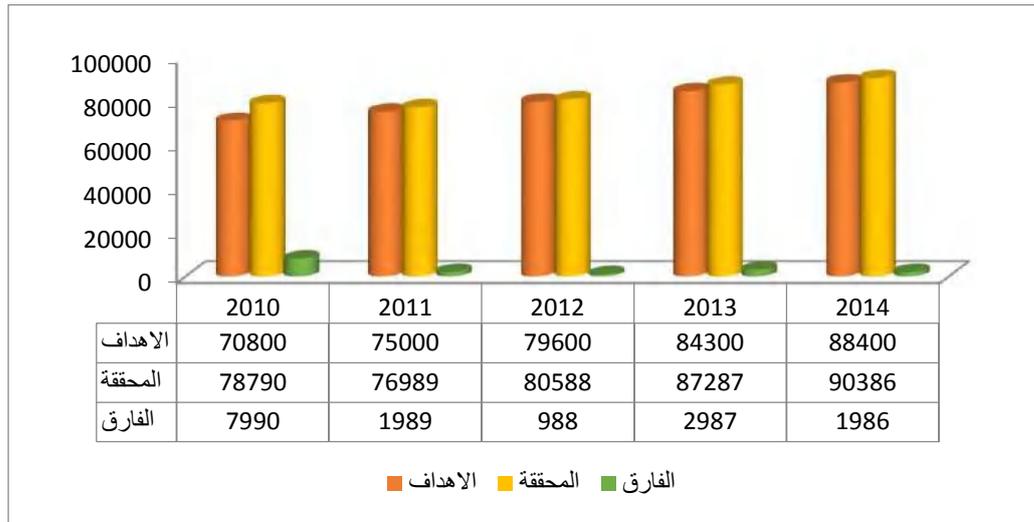
الشكل رقم 21: ولاية سكيكدة: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

كذلك ولاية قسنطينة سجلت فارق موجب بشعبة البطاطا كما موضح بشكل رقم (22)

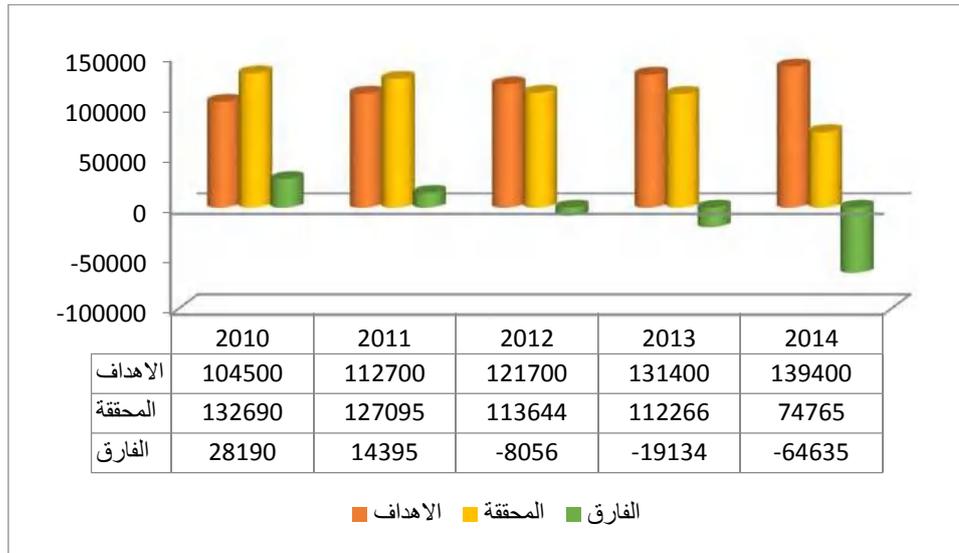
الشكل رقم 22: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

أما ولاية أم البواقي عرفت شعبة البطاطا خلال سنة 2010 و2011 فارق موجب مقارنة بعقود النجاعة، وهذا راجع إلى المساحات المهمة المخصصة لهذه الشعبة، والتي سجلت تراجعا خلال السنوات الاخيرة بسبب عزوف الفلاحين عن هذه الزراعة وممارسة زراعات اخرى من حبوب وأعلاف.

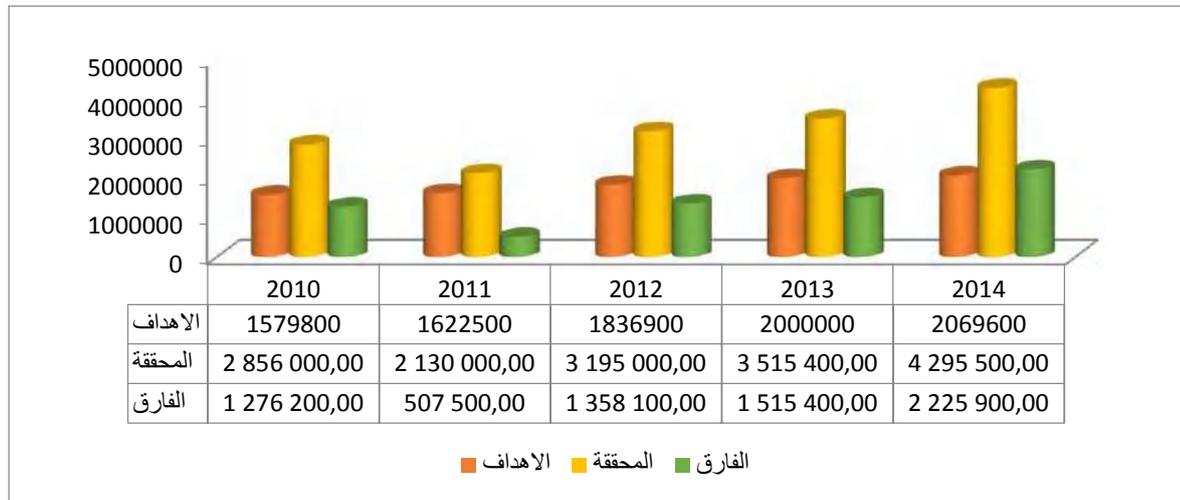
الشكل رقم 23: ولاية أم البواقي: إنجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

3-1-6- الطماطم الصناعية:

الشكل رقم 24: ولاية سكيكدة: إنجازات شعبة الطماطم الصناعية مقارنة بعقود النجاعة (2010_2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

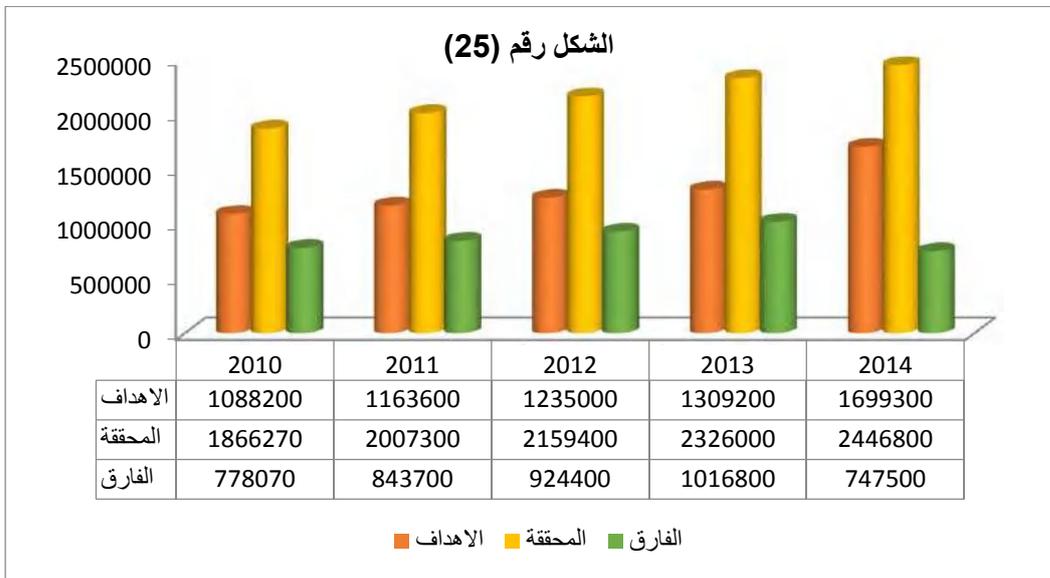
اقتصرت هذه الشعبة في ولاية سكيكدة حيث فاق الإنتاج الأهداف المسطرة بعقود النجاعة خلال الخماسي (2010-2014) الشكل رقم (24) بفارق موجب بـ 127620 قنطار سنة (2010)، إلى 222590 قنطار سنة (2014) وتعتبر بلدية بن عزوز من البلديات الرائدة في زراعة الطماطم الصناعية بالولاية.

3-1-7- الأشجار المثمرة:

عرفت شعبة الاشجار المثمرة في ولاية سكيكدة خلال الخماسي 2010-2014 تطور في الإنتاج من 1 866 270 قنطار سنة 2010 إلى 2 446 800 قنطار سنة 2014 وبفارق موجب بكل السنوات مقارنة بعقود النجاعة كما هو موضح في الشكل رقم (25)، وهذا راجع للإمكانيات الطبيعية الملائمة الزراعة الاشجار المثمرة في الولاية.

الشكل رقم 25: ولاية سكيكدة: انجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-

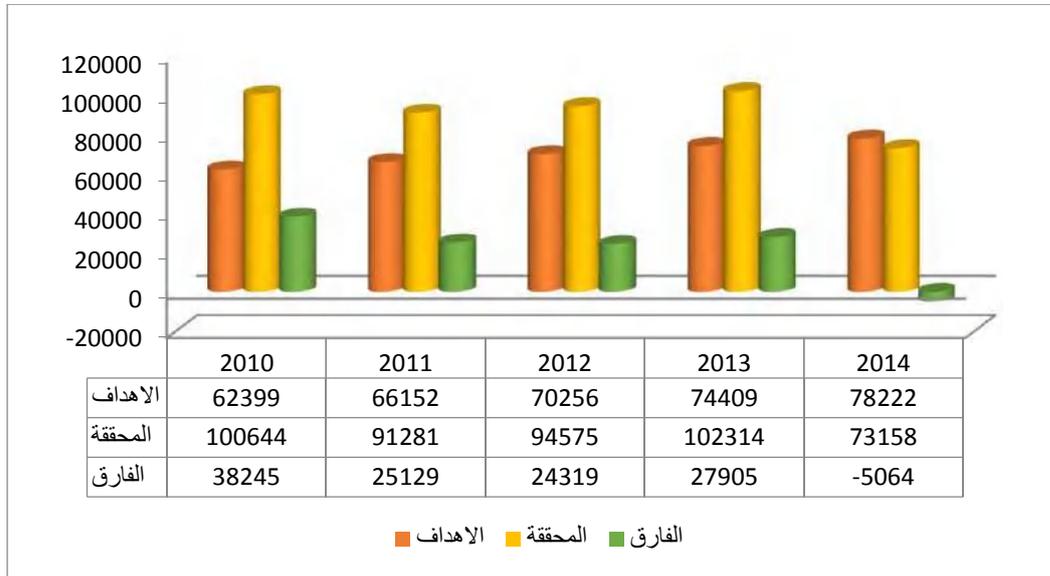
2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

أما في ولاية قسنطينة هذه الشعبة عرفت ايضا تطور مقارنة بعقود النجاعة خلال السنوات الثلاثة الاولى بفارق موجب، لتسجل فارق سالب سنة 2014 بـ 5064 قنطار كما هو موضح في الشكل رقم (26)

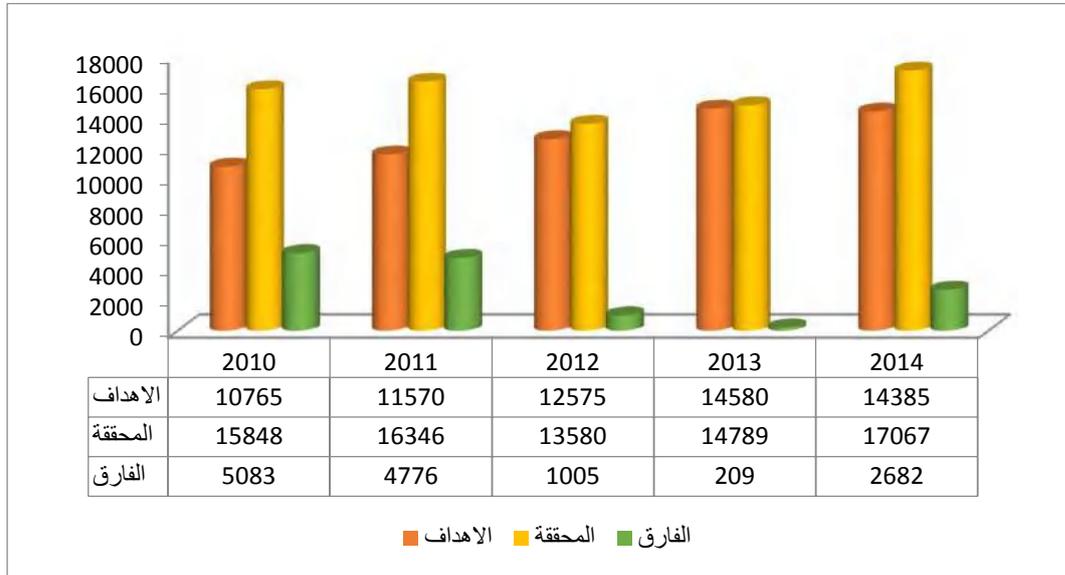
الشكل رقم 26: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

عرفت شعبة الاشجار المثمرة في ولاية أم البواقي خلال الخماسي 2010-2014 تطور في الإنتاج من 15 848 قنطار سنة 2010 إلى 17 067 قنطار سنة 2014 وبفارق موجب بكل السنوات مقارنة بعقود النجاعة كما هو موضح في الشكل رقم (27)، غير أن الإنتاج ومردود الأشجار المثمرة بالولاية يبقى ضعيفا وهذا راجع إلى عدم احترام الفلاح للمسار التقني (التقليم، السقي، التسميد، ومكافحة الامراض ...) وتمسك بالتقنيات الفلاحية التقليدية وكذا وجود بساتين غير منتجة.

الشكل رقم 27: ولاية أم البواقي : انجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-
(2014



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

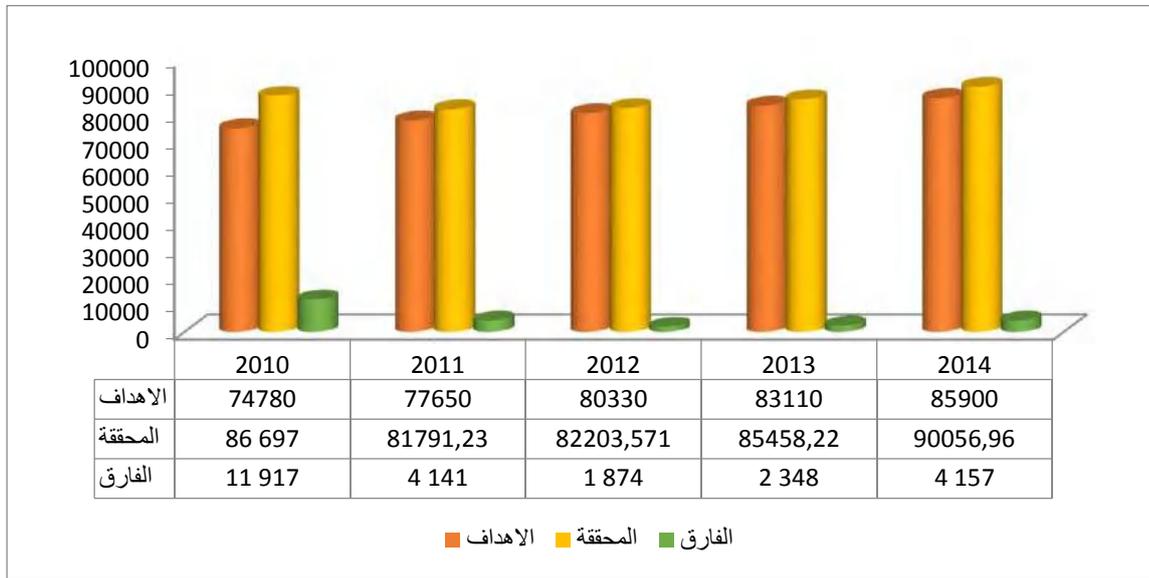
من خلال ما تقدم وحسب الاحصائيات الإنتاج الفلاحي للشعب عبر الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي خلال الفترة (2010-2014) لم تحدث نمو متوازن ومستمر في قيم الإنتاج الخاص بكل ولاية حيث ساهمت ولاية سكيكدة بالقدر الأكبر من الإنتاج خاصة بشعبة الخضروات البطاطا والطماطم، نظرا للمؤهلات الزراعية لديها كخصوبة الأراضي وتوفر المياه، والمناخ المحفز، في حين ولايتي قسنطينة وأم البواقي حققتا نتائج إجابيه في شعبي الحبوب والأعلاف.

3-2- إنجازات الإنتاج الحيواني مقارنة بعقود النجاعة في الولايات (2010-2014):

3-2-1- اللحوم الحمراء:

عرفت الإنجازات في شعبة اللحوم الحمراء تباين بين ولايات الدراسة من جهة والموسم من جهة أخرى ففي ولاية أم البواقي الإنتاج فاق التوقعات المسطرة بعقود النجاعة بفارق موجب خلال الخمس السنوات الشكل رقم (28)

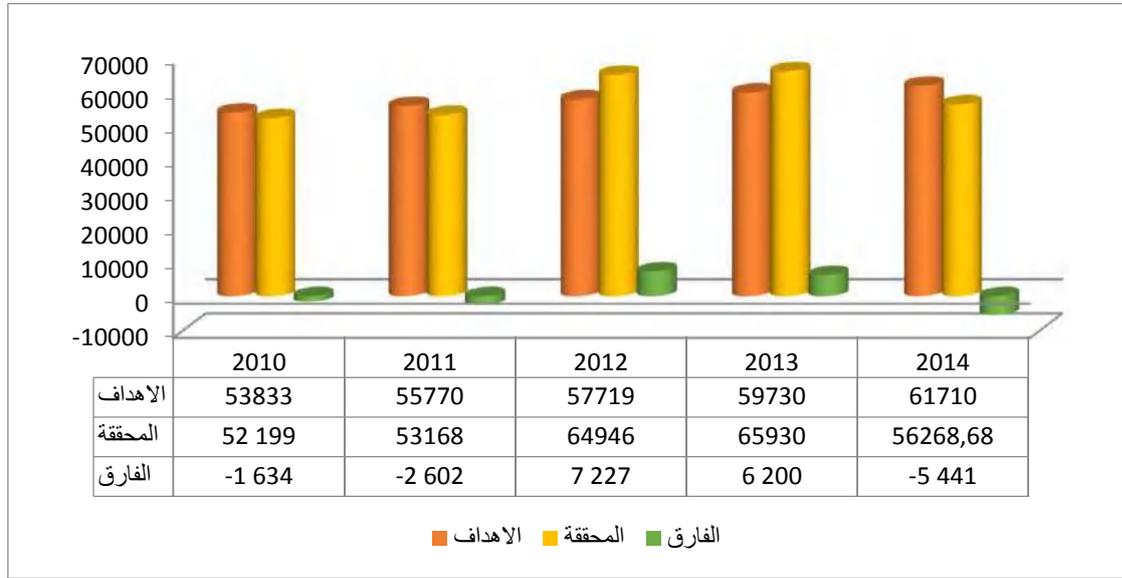
الشكل رقم 28: ولاية أم البواقي: إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010_2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

ومن حيث الإنتاج حققت قفز من 86 697 قنطار سنة (2010) إلى 90 057 قنطار سنة (2014)، وهذا راجع إلى الزيادة المسجلة في عدد القطيع وتحسين وسائل وطرق التربية، وكذا لوجود مربين مهنيين ومختصين، أما ولايتي قسنطينة وسكيكدة لم تحققا النتائج المسطرة بعقود النجاعة خاصة الموسم (2010)، (2011) و(2013) بالنسبة لولاية قسنطينة الشكل رقم (29)، ولاية سكيكدة خلال أربع السنوات الأولى الشكل رقم (30).

الشكل رقم 29: ولاية قسنطينة إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

الشكل رقم 30: ولاية سكيكدة : إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



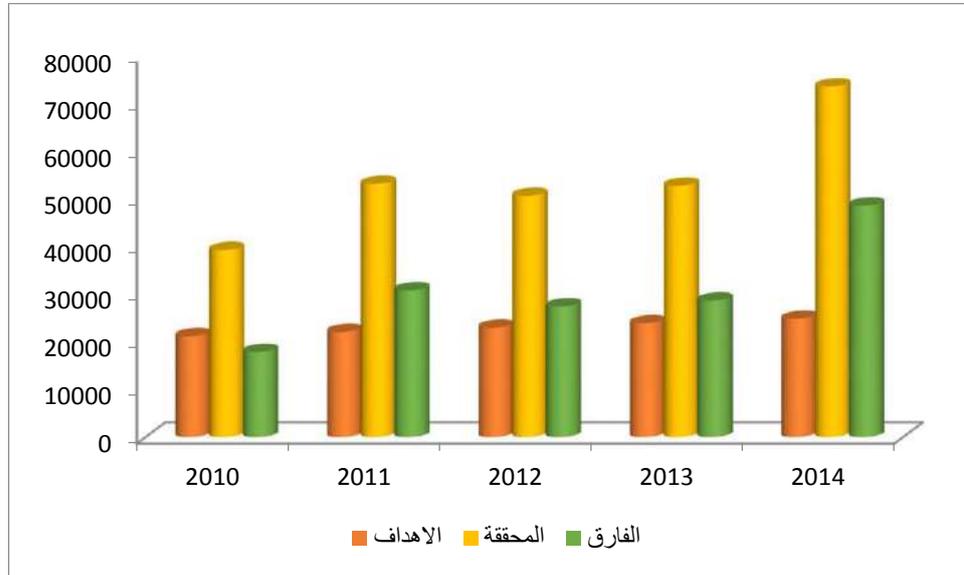
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

3-2-2- اللحوم البيضاء :

بالنسبة لهذه الشعبة سجلت ولاية قسنطينة إنتاج فاق الأهداف المسطرة بعقود النجاعة بفارق موجب

خلال الخماسي (2010-2014) الشكل رقم (31).

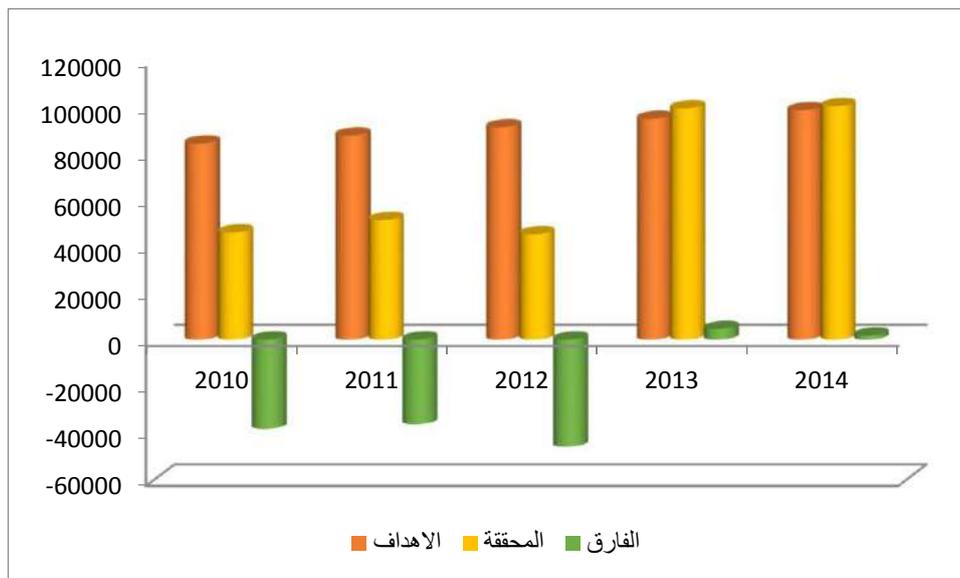
الشكل رقم 31: ولاية قسنطينة : انجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة (2010-2014) + معالجة الباحثة

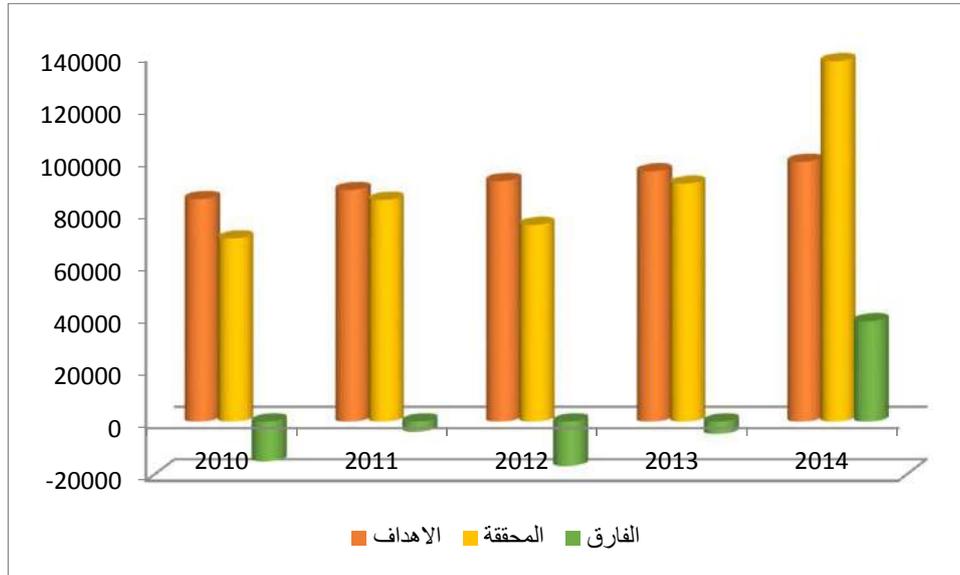
في حين الإنتاج بولايي أم البواقي وسكيكدة سجلا فارق سلبي مقارنة بالأهداف المسطرة بعقود النجاعة خلال السنوات (2010-2011-2012) وسنة (2013) بالنسبة لولاية أم البواقي كما هو موضح بشكلين رقم (32، 33).

الشكل رقم 32: ولاية سكيكدة : انجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

الشكل رقم 33: ولاية أم البواقي : انجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

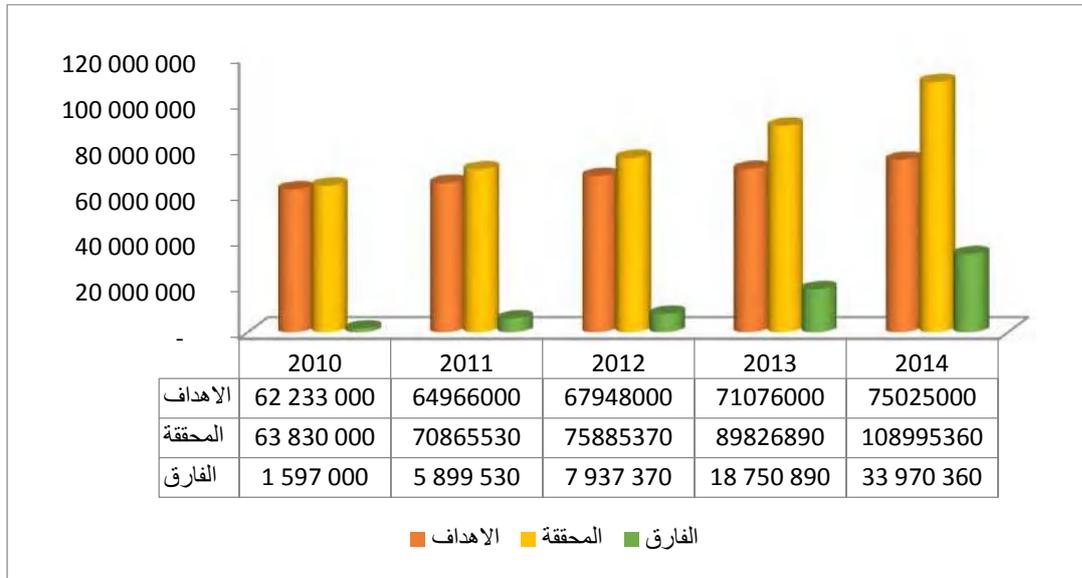
وترجع أسباب التراجع في إنتاج اللحوم البيضاء إلى:

- التكاليف الباهظة لشراء اغذية الدجاج حسب تصريحات بعض المربين الذين غيروا نشاطهم الفلاحي من مربي لدجاج اللحم إلى نشاط آخر.
- التخوف من مرض أنفلونزا الطيور الذي دفع بعض المربين إلى تغيير نشاطهم.

3-2-3- الحليب:

مقارنة بالأهداف المسطرة بعقود النجاعة إنتاج الحليب تجاوز الأهداف بكل من ولايتي أم البواقي وقسنطينة بفارق موجب من 1597000 لتر سنة (2010) إلى 10149260 لتر سنة (2014) بالنسبة لولاية أم البواقي كما هو موضح في الشكل رقم (34)

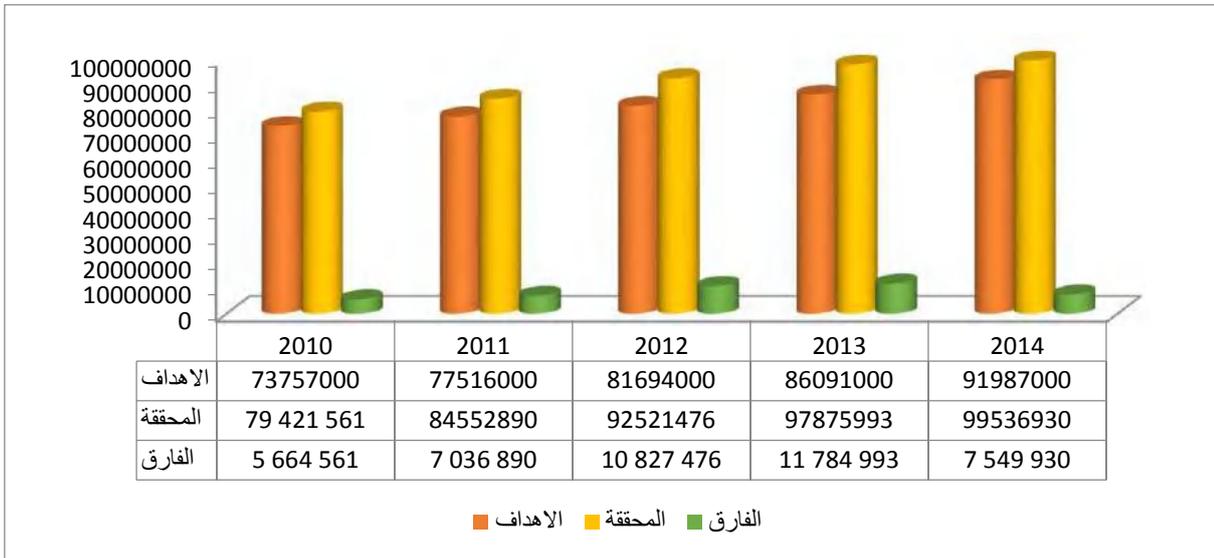
الشكل رقم 34: ولاية أم البواقي : إنجازات شعبة الحليب مقارنة عقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

و 79 347 804 لتر سنة (2010) إلى 99444943 هذا سنة (2014) بولاية قسنطينة الشكل رقم (35)

الشكل رقم 35: ولاية قسنطينة: إنجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



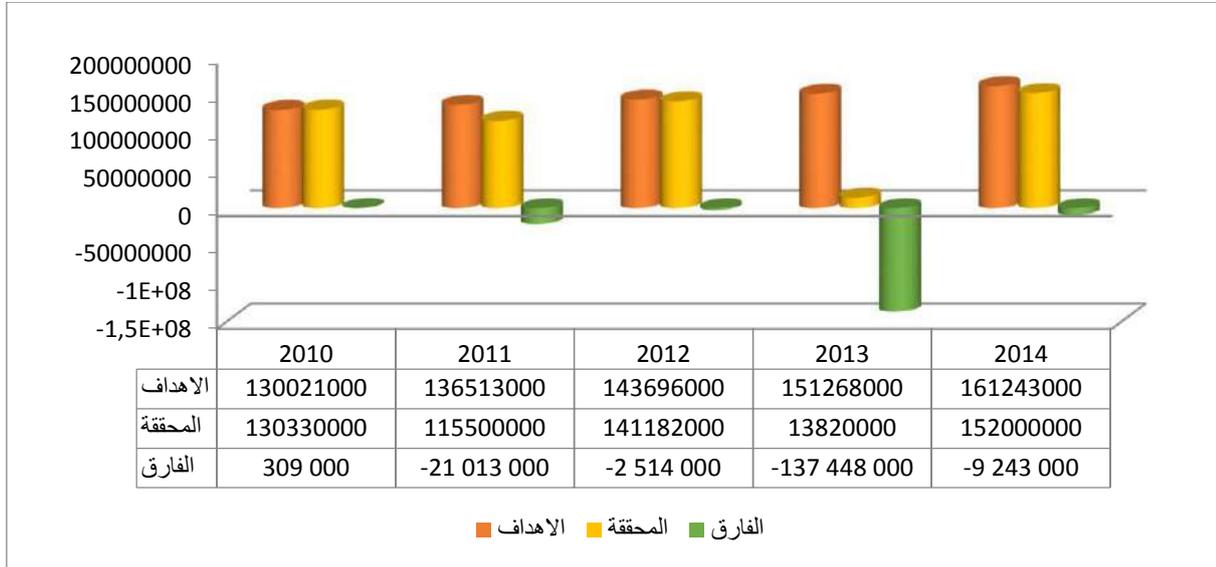
المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي (2010-2014) + معالجة الباحثة

وترجع أسباب ارتفاع إنتاج الحليب حسب تصريحات المسؤولين بالقطاع الفلاحي إلى:

- زيادة عدد الأبقار والأغنام والماعز وهذه الزيادة ترجع إلى المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب والصندوق الوطني عن البطالة.

- زيادة مساحات الأعلاف الخضراء، أما في ولاية سكيكدة من الشكل رقم (36) نلاحظ الإنتاج سجل فارق سلبي بين الأهداف المسطرة في عقود النجاعة والإنتاج.

الشكل رقم 36: ولاية سكيكدة: إنجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة (2010-2014) + معالجة الباحثة

IV-تقييم سياسة التنمية الفلاحية في إطار سياسة التنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي :

لتقييم الوضعية الإنتاجية في ولاية سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي من خلال السياسات الفلاحية التي طبقت والتي كانت بدايتها في سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والذي قام على مبدأ الدعم الفلاحي وفق الخصائص المجالية والقدرات الفلاحية لكل منطقة بتقديم الدعم التقني والمالي للرفع من الإنتاج والإنتاجية بما يعرف بالتكثيف، لكن سرعان ما تبنت الدولة سياسة جديدة سنة 2008 تعرف بالتجديد الفلاحي والريفي، وهي تهدف إلى تصحيح النقائص التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ودعم أكثر للقطاع الفلاحي والفلاحين والتركيز على ضبط الإنتاج وفق قدرات كل ولاية، مع الاعتماد على عقود النجاعة والتي أبرمت بين المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات مع الوزارة، أين تسطر كل مديرية ولآنية مخطط إنتاج سنوي بأهداف محددة لكميات الإنتاج، في إطار المخطط الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي بناء عليه تحدد الوزارة مبالغ الدعم في كل ولاية. والسؤال الذي يطرح:

هل تطبيق سياسة التنمية الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفي سياسة التجديد الفلاحي في الولايات أحدثت تطور في الإنتاج الفلاحي؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقوم بالتركيز على مقارنة الإنتاج في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واخترنا متوسط السنوي 2000 -2005، والإنتاج بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي أي بعد سنة 2008 أي بعد إمضاء عقود النجاعة، واخترنا المتوسط السنوي للخماسي 2010 -2014 وهذا بالتركيز على أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية والمتمثلة في الحبوب، والأعلاف، وفيما يخص الإنتاج الحيواني سنتطرق إلى إنتاج الحليب.

1-الإنتاج النباتي:

أ-إنتاج الحبوب:

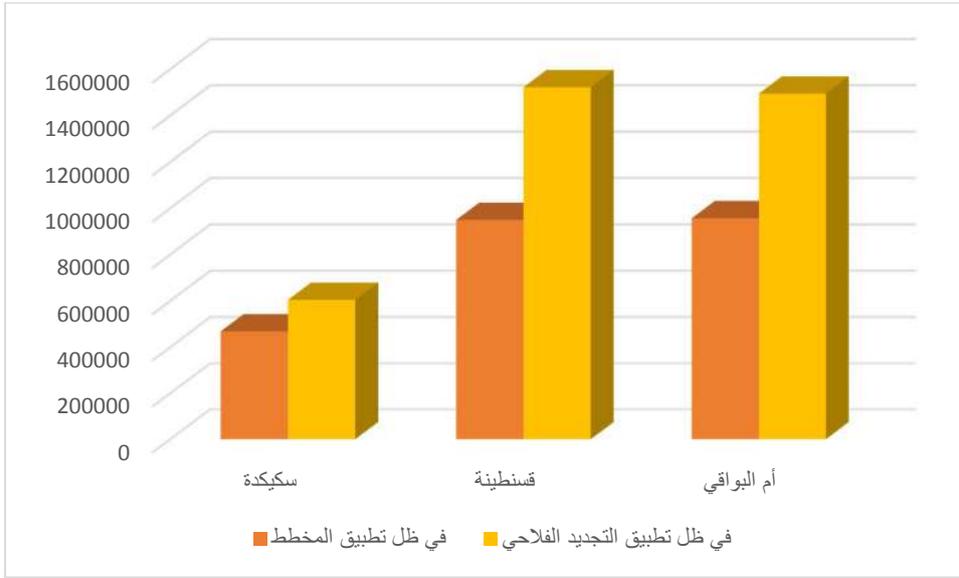
جدول رقم (48) إنتاج الحبوب في ولاية الولايات أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي:

جدول رقم 48: تطور إنتاج الحبوب في الولايات أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي

الفترة	الولايات	
	في ظل تطبيق المخطط	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي
	متوسط الإنتاج للموسمين 2005 - 2000	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2014
الزيادة (%)		
سكيكدة	468837,83	604 773.8
قسنطينة	949747,5	1 522 340
أم البواقي	95 6880	1 494 886
المجموع (القنطار)	2 375 465.33	3 621 999.8
		65.58

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة، 2015

الشكل رقم 37: تطور إنتاج الحليب في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة (2010-2014) + معالجة الباحثة

عرف إنتاج الحبوب في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي قفزة نوعية كبيرة من حيث كمية الإنتاج بعد تطبيق التجديد الفلاحي، والعمل بعقود النجاعة، وقدرت الزيادة في الإنتاج كمتوسط في موسمي 2010-2014 بـ 621 999.8 قنطار، بعدما كان متوسط الإنتاج في 2000-2005 (فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) بـ 375 465.33 قنطار، أي بمتوسط زيادة تقدر بـ 1 246 534.47 قنطار، ما يمثل نسبة 65.58 %، وترجع هذه الزيادة في الإنتاج بعد تطبيق عقود النجاعة وما رافقها من دعم تقني ومالي، وخاصة حرص السلطات مع الفلاحين على الإنتاج وفق كميات إنتاج محددة مسبقا، وهذا التركيز الكبير على إنتاج الحبوب في الولايات جاء باعتبار انهم من بين الولايات الرائدة على المستوى الوطني في هذه النوع من الإنتاج الفلاحي.

ب- إنتاج الأعلاف:

تعتبر الأعلاف من أهم عناصر الإنتاج الفلاحي خاصة في التربية الحيوانية، وكميات الإنتاج فهذه الشعبة تحدد الإمكانيات ومؤهلات تربية المواشي، حيث هناك نوعين من زراعة الأعلاف، الزراعة البعلية الموسمية، وزراعة الأعلاف المسقية خارج الموسم، ويوجد هذه النوع من الزراعة في ولاية قسنطينة وجاء تطوره كما يلي:

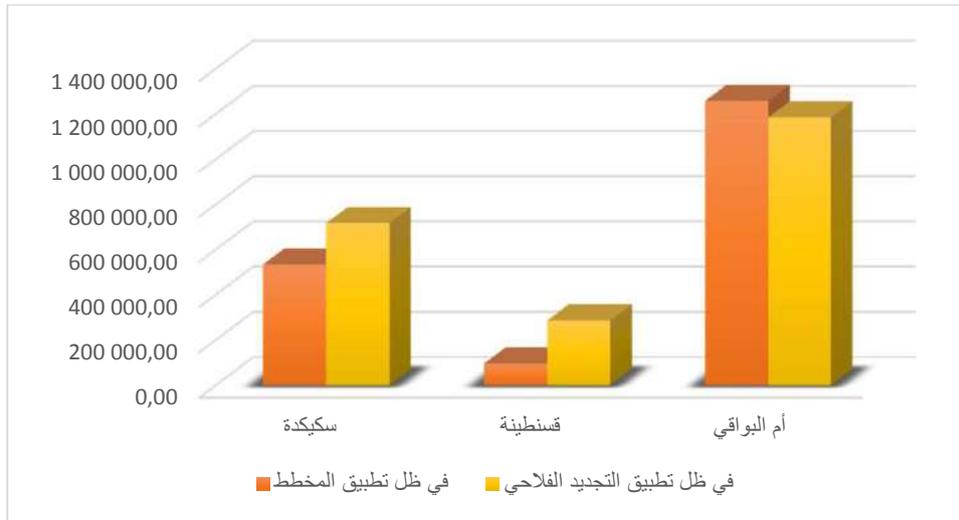
جدول رقم 49: تطور إنتاج الأعلاف في الولايات أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي

الزيادة (%)	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	في ظل تطبيق المخطط	
	متوسط الإنتاج للموسمين 2014 - 2010	متوسط الإنتاج للموسمين 2005 - 2000	
74.45	717 929. 6	534 499,8	سكيكدة
33.82	286 759	969 83.5	قسنطينة
106.20	1185 086.8	1258577	أم البواقي
86.31	2 189 775.4	1 890 060.3	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة، 2015

زاد إنتاج الأعلاف في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي بنسبة 86.31%، وقدرت الزيادة بـ 299 715.1 قنطار، وهذه الزيادة المعتبرة في الإنتاج هي حتما نتيجة جهود الإنتاج الحيواني، خاصة إنتاج الحليب واللحوم الحمراء (الأبقار والأغنام)، وما يلاحظ في تطور إنتاج الأعلاف في الولايات هو نسبة التطور الكبير كما هو الحال في ولاية أم البواقي والتي سجلت بها نسبة الزيادة في إنتاج هذه الشعبة 106,20%، وبالإضافة إلى المراعي الطبيعية، تعتبر الأعلاف من المحاصيل الزراعية الجد هامة في تطوير وتنمية تربية المواشي.

الشكل رقم 38: تطور انتاج الأعلاف في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة (2010-2014) + معالجة الباحثة

2- الإنتاج الحيواني:

أ-شعبة الحليب:

شكلت شعبة الحليب اهتمام كبير من طرف الدولة، منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحة وصولا الي سياسة التجديد الفلاحي، فقامت بعدة اجراءات لدعم هذه الشعبة، منها زيادة الابقار الحلوب، وتوسيع المساحات الموجهة لزراعة الاعلاف، وتشجيع الفلاحين على الإستثمار فيها ودعمهم ماليا.

وقد حققت نتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (50).

جدول رقم 50: تطور الإنتاج الحليب في الولايات أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد

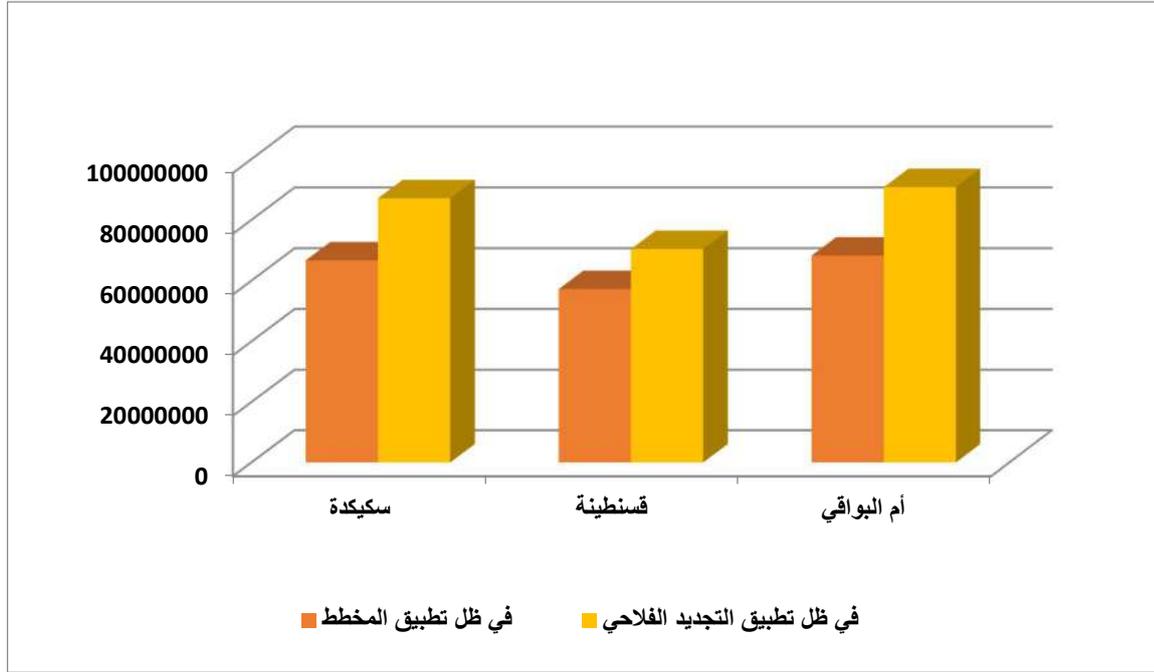
تطبيق التجديد الفلاحي

الزيادة (%)	في ظل تطبيق التجديد الفلاحي	في ظل تطبيق المخطط	الفترة نوع الإنتاج
	متوسط الإنتاج للموسمين 2010 - 2009	متوسط الإنتاج للموسمين 2003 - 2002	
76.53	87 107 000	66 660 000	سكيادة
81.27	70 391 230	57 209 000	قسنطينة
75.18	90 781 770	68 250 000	أم البواقي

77.38	248 280 000	192 119 000	المجموع (القنطار)
-------	-------------	-------------	----------------------

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة، 2015

الشكل رقم 39: تطور انتاج الحليب في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة (2010-2014) + معالجة الباحثة

تعتبر الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي من بين الولايات الرائدة في إنتاج الحليب، حيث بلغ متوسط الإنتاج بها بين موسمي 2010-2014 حوالي 248 280 000 لتر، أكبر الكمية أنتجت في ولاية أم البواقي بـ 90 781 770 لتر مقارنة بولايتي سكيكدة وقسنطينة، وما ساعد الولايات خاصة ولاية أم البواقي على تطوير هذه الشعبة هو مجالها الطبيعي، ووفرة المراعي بالولاية.

خلاصة الفصل الثالث:

تحتوي الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي على إمكانيات فلاحية كبيرة يترجمها حجم الأراضي، وقد بلغت مساحة الأراضي الفلاحية في ولاية سكيكدة 193179 هكتار، وفي ولايتي قسنطينة وأم البواقي 198570 هكتار و494375 هكتار على التوالي.

شهد القطاع الفلاحي في الولايات الثلاثة بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

-تطور المساحة الصالحة للزراعة في ولايتي سكيكدة وقسنطينة بـ 102,81%، 102,55% على التوالي، وبـ 106,72% في ولاية أم البواقي.

- تطور المساحة المسقية بكل الولايات الثلاثة من 11 700 هكتار في ولاية سكيكدة إلى 600 15 هكتار أي بنسبة، ولاية قسنطينة من 2615 هكتار إلى 2886 هكتار أي، وولاية أم البواقي من 3135 هكتار إلى 15 237 هكتار بنسبة تطور.

- تطور في الإنتاج النباتي خاصة في شعبة الحبوب تطور الإنتاج بنسبة 91,57% في ولاية سكيكدة، و93,15% في ولاية قسنطينة، و68,50% في ولاية أم البواقي.

الفصل الرابع: التنمية الريفية في
الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم
البواقي

مقدمة:

يتميز المجال الريفي بالتنوع سواء في المؤهلات والعوائق أو الوظيفة المجالية، لذا لتنميته تتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المجالية وتطلعات السكان، لتلبية احتياجاتهم اجتماعيا واقتصاديا، ففي سنة 2003، انتهجت الدولة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، حيث طبقت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، التي برمجت من خلالها عدة مشاريع عبر كل ولاية، اخذت عدة معايير في توقعها، أهمها هشاشة المستوى الإقتصادي والاجتماعي للمنطقة المستقبلة للمشروع، ولأن هذه المشاريع خصت بعض المشاتي والدواوير، تم اعادة النظر فيها وتوسيعها من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDR سنة 2006، وبعد ذلك عممت في اطار سياسة التجديد الريفي سنة 2008، بهدف توسع عدد المناطق المستفيدة، وحجم النشاطات وتنوعها، لتحقيق التنمية الريفية .

I- تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية PPDR في الولايات:

بدأ تطبيق هذه المشاريع في سنة 2003، وهي مشاريع جوارية موجهة لتنمية المناطق الريفية، وتهدف إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للسكان وفق الإمكانيات والعوائق الموجودة في المجال، بناءا على حاجيات وتطلعات السكان المحليين.

1- خصائص المواقع:

استهدف برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بين سنة (2003-2009) 73 بلدية و524 موقع و24394 أسرة تتوزع على ولايات الدراسة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 51: المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية والريفية في ولايات الدراسة (2003-2009)

الولاية	عدد البلديات	النسبة%	عدد المواقع	النسبة%	عدد الاسر	النسبة%
سكيكدة	38	52,05	389	74,24	18525	71,40
قسنطينة	12	16,44	13	2,48	896	3,45
أم البواقي	23	31,51	122	23,28	6524	25,15
المجموع	73	100	524	100	24394	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2010

يبين الجدول أعلاه المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية والريفية في ولايتي سكيكدة وقسنطينة شملت كل البلديات، وبـ 389 موقع بولاية سكيكدة أي بمعدل موقعين إلى ثلاث مواقع بكل بلدية وبنسبة 74,24% من إجمالي المواقع للولايات القدر بـ 524 موقع، و18525 أسرة أي 71,40% من مجموع الاسر المستفيدة للولايات التي قدرة بـ 24394 أسرة، وولاية قسنطينة بـ 13 موقع أي كل بلدية استفدت بموقع ما عدى بلدية الخروب استفدت بموقعين بنسبة 2,48% من إجمالي المواقع للولايات، وبلغ عدد الاسر المستفيدة 896 أسرة أي ما يعادل 3,45% من مجموع الاسر المستفيدة بالمشاريع التنمية الريفية للولايات واستهدفت 23 بلدية في ولاية أم البواقي بـ 122 موقع بمعدل موقع إلى أكثر من 10 مواقع للبلدية أي 23,28% من إجمالي المواقع للولايات لـ 6524 أسرة ما يعادل 25,15% من مجموع الاسر المستهدفة للولايات.

مما سبق نلاحظ تباين بين عدد المواقع والاسر المستفيدة من المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية والريفية بين الولايات، هذا راجع إلى الاختلاف فيما بينهم من امكانيات وعوائق، سواء طبيعية أو بشرية وكذا احتياجات كل ولاية، حيث هذه المشاريع تستهدف المناطق الاكثر حرمانا.

1-1- برامج العمليات:

استفادت المواقع ببلديات ولايات الدراسة من عدة عمليات موزعة بين فردية وجماعي قسمت المشاريع

الجوارية للتنمية الريفية:

1-2- عمليات تخص برنامج التنمية الفلاحية -الغابية:

وهذه العمليات تحمل طابع التنمية الفلاحية وتتضمن عدة نشاطات أهمها:

- التحسين العقاري (amélioration foncière): ويتمثل في الحرث العميق واستصلاح أراضي البور
- تهيئة الدروب وفتح دروب جديدة (aménagement et ouverture des pistes)
- تصحيح مجاري المياه أو الشعاب (correction torrentielle)
- تهيئة الينابيع (aménagement et captage des sources)
- حفر الآبار (forage des puits)
- غرس الأشجار المثمرة (plantation des arbres fruitières)
- غرس الأشجار العلفية (plantation des arbres fourragères)
- تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevages)
- السدود الترابية (retenus collinaires)
- تثبيت حظائر الأغنام (installation des hangars)

تتمثل في العمليات الجماعية وهي متنوعة من حيث الاهداف كما هو ممثل في الجدول رقم (52)

جدول رقم 52: توزيع العمليات الجماعية في ولايات الدراسة

الولاية	عمليات التحسين العقاري (هكتار)	النسبة%	عمليات فتح الدروب (كلم)	النسبة%	تهيئة دروب (كلم)	النسبة %	التصحيح السيلي (م3)	النسبة%
سكيكدة	250	70,14	632,5	73,46	765	96,47	-	-
قسنطينة	464	13,02	21	2,44	36	4,54	20850	19,69
أم البواقي	600	16,83	207,5	24,10	-	-	88360	80,91
المجموع	3564	100	861	100	793	100	109210	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

1-2-1-عمليات التحسين العقاري:

مست هذه العملية كل ولايات الدارسة ولاية سكيكدة ب 2500 هكتار، ولاية قسنطينة ب 464 هكتار و600 هكتار في ولاية أم البواقي.

1-2-2-عمليات فتح وتهيئة الدروب:

تعتبر من أهم العمليات الي يتطلع لها السكان من أجل فك العزلة وتسهيل حركتهم حيث شملت فتح دروب بطول 207، 5 كلم بمواقع ولاية أم البواقي ولاية سكيكدة استغدت على فتح الدروب بطول 632، 5 كلم، إضافة إلى تهيئة 756 كلم، كذلك ولاية قسنطينة استغدت بفتح الدروب بطول 21 كلم وتهيئة 37 كلم.

1-2-3-التصحيح السيلي:

ويدخل في إطار حماية الاوساط الطبيعية حيث تم تصحيح 88360م³ بولاية أم البواقي، و20850م³ بولاية قسنطينة.

- حماية الاراضي المعرضة للتعرية بغرس التين الشوكي وكذا كاسرات الرياح
- المياه: وتشمل تهيئة الينابيع إنجاز أبار لشرب وأبار التنقيب، انشاء أحواض وسدود التربة، تهيئة الاودية وهذا لتحقيق الاكتفاء احتياجات المياه الشرب للسكان وللمواشي وكذا توسيع المساحة المسقية وتتنوع هذه العمليات كما يوضحها الجدول (53).

جدول رقم 53: عمليات الري في ولايات الدراسة

الولايات	تهيئة الينابيع	الابار	أبار التنقيب	السدود التربة	الاحواض
سكيكدة	82	-	20	-	-
قسنطينة	30	23	-	-	-
وأم البواقي	6	9	6	11	1

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

أ- العمليات الإجتماعية:

تتمحور أهداف العمليات الإجتماعية في إطار تثبيت السكان بمنطقهم، وكذا تشجيع المهجرين إلى العودة إلى الريف من خلال توفير السكن الريفي، بناء المدارس، قاعات علاج اوصول الكهرباء الريفية.

جدول رقم 54: ولايات الدراسة: العمليات الإجتماعية في إطار المشاريع التنموية الريفية (2003-)

(2009)

قاعات العلاج	الانارة الريفية	الهيكل التربوية	السكن الريفي	
43	3 ، 137	75	15109	سكيكدة
3		2	193	قسنطينة
18	207,5	25	3199	أم البواقي
64	344,8	102	21700	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

نلاحظ من خلال الجدول تباين في العمليات بين ولايات الدراسة حيث استحوذ السكن الريفي المرتبة الاولى بـ 15109 مسكن ريفي منها 9836 مسكن جديد و 5273 تم إعادة تهيئتها وتوسعها بولاية سكيكدة، و 3199 مسكن ريفي منها 884 مسكن جديد و 2315 مسكن توسع وتهيئة، وولاية قسنطينة استقدت من 193 مسكن جديد.

ب-العمليات الإقتصادية:

مساعدة السكان على رفع مداخلمهم وتوزيع الانشطة الإقتصادية في الوسط الريفي، تدعيم المرأة الريفية في إطار الصناعات التقليدية من خلال العمليات التالية (تربية النحل، الدواجن، الأرناب، الاغنام، الابقار، جمع الحليب معاصر للزيت، وسائل النقل، الطرز، ورشات لصناعة الفخار...الخ) وهذه النشاطات تختلف بين ولايات الدراسة وهذا حسب خصوصية كل ولاية وتطلعات السكان، الجدول رقم (55).

جدول رقم 55: العمليات الإقتصادية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2009)

الولايات	تربية النحل (وحدة)	تربية الدواجن (وحدة)	تربية الارانب	الاعنام (رأس)	الابقار (رأس)	وسائل النقل	جمع الحليب (لتر)	معاصر الزيت (لتر)	غرس الاشجار المثمرة (هـ)	غرس الاشجار العلفية (هـ)
سكيكدة	20000	190000	100	30000	6000	93	9	15	7389، 5	0
قسنطينة	730	8888	204	0	0	0	0	0	85	15
أم البواقي	335	1035	180	0	0	0	0	0	13	88

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- تباين في عدد خلايا النحل الموزعة على ولايات الدراسة أعلى عدد سجل بولاية سكيكدة بـ 20000 خلية، وأدناها بـ 335 بولاية أم البواقي.
- عدد الدواجن الموزعة تراوحت بين 190000 وحدة بولاية سكيكدة و 1035 وحدة في ولاية أم البواقي
- تباين نصيب الولايات من المساحة لغرس الأشجار المثمرة، فقد كانت ولاية سكيكدة هي الأكثر استقادة بـ 7389، 9 هكتار، وولايتي قسنطينة وأم البواقي بـ 85 و 13 هكتار على التوالي.

ت- تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2009):

تكفلت عدة صناديق بتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وهذا حسب نوع العملية كما هو ممثل في الجدول رقم (56).

جدول رقم 56: تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2009)

المجموع		البرامج البلدية للتنمية (PCD) (دج)	النسبة %	البرامج القطاعية (PSD) (دج)	النسبة %	الصندوق الوطني لتدعيم السكن (دج)	النسبة %	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي (دج)	الولايات
986 542 621 8	20,55	8471 040 000	14,36	290 170 000 1	85,15	5 225 262 500	6,94	624 070 100	سكيكدة
322 806 000	4,96	16 016 000	-	-	62,11	200 500 000	32,93	106 290 000	قسنطينة
999 952 925 12	0,02	1 960 509	6,16	546800 016	92,40	2011 260 000	1,42	184 846 400	أم البواقي
		220 325 097		090 546 016 2		6 627 022 500		915 206 500	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي: يتكفل هذا الصندوق بالعمليات التالية (التحسين العقاري، تهيئة وفتح الدروب، تهيئة الينابيع وانشاء السدود التريية، التشجير).
بلغ الغلاف المالي الممول في إطار هذا الصندوق في ولاية سكيكدة بـ 624070100 دج، ولاية أم البواقي بـ 184846400 دج، وولاية قسنطينة بـ 106290000 دج.

- الصندوق الوطني لتدعيم السكن: يتكفل هذا الصندوق بتمويل السكن الريفي، وهناك تباين في الغلاف المالي المخصص لولايات الدراسة حيث بلغ 5 225 262 500 دج بولاية سكيكدة 1 201 260 000 دج بولاية أم البواقي، وولاية قسنطينة بـ 200 500 000 دج.

- البرامج القطاعية (PSD):

قدر الغلاف المالي الممول من البرامج القطاعية بولاية أم البواقي 800546016 دج، و 1290170000 دج بولاية سكيكدة

- البرامج البلدية للتنمية (PCD):

استقدت ولاية سكيكدة بغلاف مالي قدر بـ 1847040000 دج، وولاية أم البواقي بـ 1960509 دج، واستقدت ولاية قسنطينة بغلاف مالي قدر بـ 16016000 دج.

يتم تمويل العمليات الجماعية في إطار هذه الصناديق.

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

استقدت ولاية أم البواقي في إطار هذا الصندوق من غلاف مالي قدر بـ 15380515 دج، واستقدت ولاية سكيكدة بـ 457785460 دج.

يتم تمويل العمليات الفردية في إطار هذا الصندوق حيث يغلب عليها الطابع التجهيزي

II. الانجازات في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولايات الدراسة:

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة كآلية لتحقيق التنمية الريفية في الوسط الريفي، وتكمن أهميتها في إدماج كل الفاعلين على المستوى المحلي، وإشراك العديد من القطاعات للتكفل بتطلعات وانشغالات السكان الريفيين، حيث يتطلب تنفيذ هذه المشاريع تضافر كل الجهود والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الريفية وفق إمكانياتها وعوائقها.

III. تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولايات الدراسة:

استقادت ولايات الدراسة كغيرها من ولايات الوطن من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بمختلف عملياتها التي استهدفت القرى النائية والمعزولة.

1- توزيع عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولايات الدراسة:

حسب الأهداف المسطرة في عقود النجاعة التي وقعت بين ولايات الدراسة، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تتوزع المشاريع الجوارية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 57: ولايات الدراسة توزيع عدد المشاريع الجوارية (2009_2014)

المتوسط	المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
46	278	45	47	48	48	45	45	سكيكدة
21	123	19	21	22	22	20	19	قسنطينة
35	212	34	36	36	36	36	34	أم البواقي

المصدر: محافظة الغابات لولايات الدراسة

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك تباين في الأهداف المسطرة بعقود النجاعة في عدد

المشاريع الجوارية التي سطرته ولايات الدراسة خلال الفترة (2009_2014)، حيث سطرت:

-ولاية سكيكدة 278 مشروع جوارى، بمتوسط سنوي قدر بـ 46 مشروع جوارى.

-ولاية قسنطينة 123 مشروع جوارى، بمتوسط سنوي قدر بـ 21 مشروع جوارى.

-ولاية أم البواقي: 212 مشروع جوارى، بمتوسط سنوي قدر بـ 35 مشروع جوارى.

هذه المشاريع موزعة على أربعة مجالات، تتعلق بعصرنة القرى وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي، وحفظ الموارد الطبيعية وتثمينها، وحماية التراث الريفي المادي وغير المادي عبر المناطق النائية بهذه الولايات، لتحسين الإطار المعيشي لسكانها كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 58: ولايات الدراسة: برامج التجديد الريفي

النسبة%	مجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
12.95	36	6	6	6	6	6	6	عصرنه القرى	سكيكدة
44.24	123	20	21	21	21	20	20	تنويع النشاطات الاقتصادية	
35.25	98	16	16	17	17	16	16	حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها	
7.55	21	3	4	4	4	3	3	حماية التراث المادي وغير المادي	
100	278	45	47	48	48	45	45	المجموع	
19.51	24	4	4	4	4	4	4	عصرنه القرى	قسنطينة
12.20	15	2	3	3	3	2	2	تنويع النشاطات الاقتصادية	
55.28	68	11	11	12	12	11	11	حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها	
13.01	16	3	3	3	3	3	2	حماية التراث المادي وغير المادي	
100	123	20	21	22	22	20	19	المجموع	
14.15	30	5	5	5	5	5	5	عصرنه القرى	أم البواقي
27.36	58	9	10	10	10	10	9	تنويع النشاطات الاقتصادية	
52.83	112	18	19	19	19	19	18	حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها	
5.66	12	2	2	2	2	2	2	حماية التراث المادي وغير المادي	
100	212	34	36	36	36	36	34	المجموع	

المصدر: محافظة الغابات بولايات الدراسة 2014

استحوذت ولايتي قسنطينة وأم البواقي على برنامج مشاريع حفظ الموارد الطبيعية وتثمينها، بنسبه 55.28%، و52.83% على التوالي، في حين استحوذت ولاية أم البواقي على برنامج مشاريع النشاطات الاقتصادية بنسبة 42.24%، أما ولايتي قسنطينة وأم البواقي فاستحوذتا على التوالي نسبة 27.38% و12.20%.

بلغت نسبة برنامج مشاريع تحديث وإعادة الاعتبار وعصرنة القرى 19.51% بولاية قسنطينة، و14.15% بولاية أم البواقي، أما ولاية سكيكدة فقد بلغت نسبة البرنامج فيها 12.98%.

بالنسبة لبرنامج حماية التراث المادي وغير المادي فبلغت نسبة برنامج هذه المشاريع 13.82%.

في ولاية قسنطينة، و7.55% في ولاية سكيكدة، وأخيرا ولاية أم البواقي حيث بلغت النسبة فيها 5.66%.

2- حجم الدعم المخصص والمستهلك في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وأم البواقي:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في الولايات الثلاث، وحسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 20357197613 دج، استهلك منه فعليا 4486981009 دج، أي بنسبة 22,04 %، اختلف المبلغ المبرمج والمحقق في محاور التنمية من جهة وبين الولايات الثلاثة من جهة أخرى، وللوقوف على هذا الاختلاف ندرس كل ولاية على حدى.

أ- حجم الدعم المخصص والمستهلك في سكيكدة:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية سكيكدة، وحسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 6032712107,91 دج، استهلك منه فعليا 1935887927,41 دج، أي بنسبة 32,09 %، اختلفت مبالغ المبرمج والمحقق في محاور التنمية.

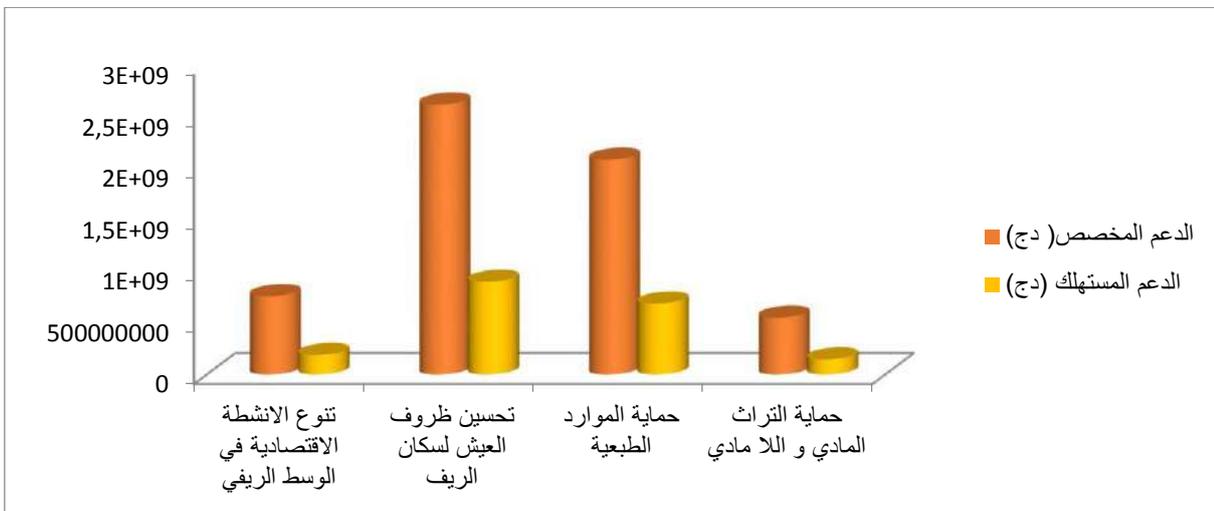
جدول رقم 59: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية سكيكدة

محاور التنمية	قيمة الدعم المخصص (دج)	نسبة الدعم المخصص (%)	قيمة الدعم المستهلك (دج)	نسبة الدعم المستهلك (%)
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	764491861,22	12,67	190208582,90	24,88
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	2624562338,12	43,63	904806098,75	34,47
حماية الموارد الطبيعية	2088920964,48	34,63	693024238,88	33,18
حماية التراث المادي واللامادي	554736944,09	9,20	147849006,89	26,65
المجموع	6032712107,91	100	1935887927,41	32,09

المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (59) أن عمليات تحسين ظروف العيش لسكان الريف، استحوذت على أكبر قيمة مالية من الدعم المخصص للمشاريع بقيمة 2624562338,12 دج، ما يقابل نسبة 43,63% من الدعم في كل المشاريع على مستوى الولاية، وتتكون هذه العمليات اساسا من السكن الريفي، الربط بالغاز والكهرباء، فتح الطرقات وتجهيتها... الخ مما جعل قيمة الدعم اكبر بالنظر لتكلفة الانجاز، بلغت قيمة الانجاز 34,47%، وهذا راجع لعدم تنفيذ كل العمليات، بسبب نقص التنسيق بين الهيئات من جهة، وعدم فاعلية المتدخلين من جهة أخرى.

الشكل رقم 40: ولاية سكيكدة: حجم الدعم المخصص والمستهلك في اطار المشاريع



المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015 + معالجة الباحثة

ب- حجم الدعم المخصص والمستهلك في قسنطينة:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة، وحسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 1026229505,01 دج، استهلك منه فعليا 449323048,26 دج، أي بنسبة 43,78%، اختلفت مبالغ المبرمج والمحقق في محاور التنمية.

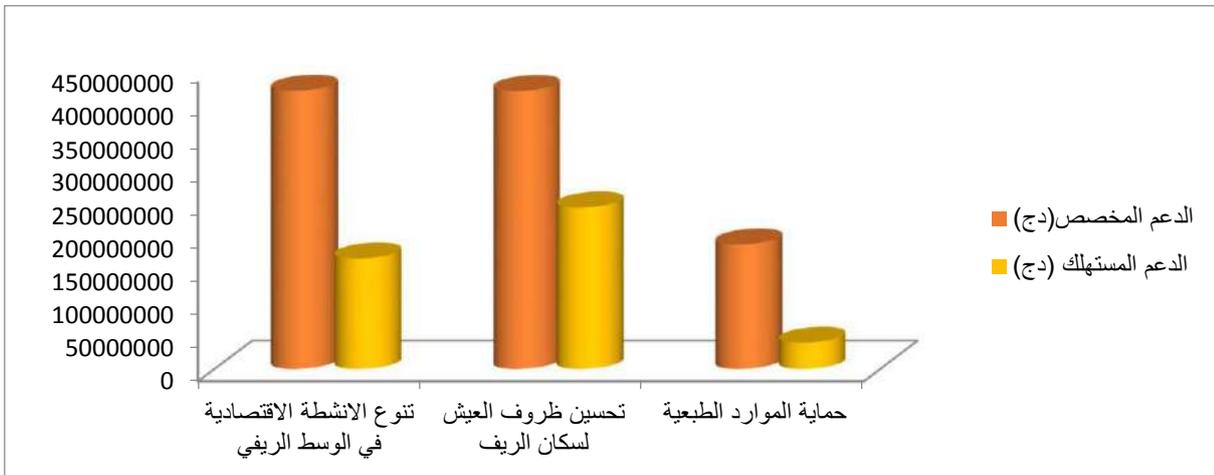
جدول رقم 60: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية قسنطينة

محاوّر التّمية	قيمة الدّعم المخصّص (مليون دج)	نسبة الدّعم المخصّص (%)	قيمة الدّعم المستهلك (مليون دج)	نسبة الدّعم المستهلك (%)
تنويع الانشطة الإقتصادية في الوسط الريفي	419495318,97	37,05	166478160,21	40,88
تحسين ظروف العيش لسكان الريف الوسط الريفي	418989998,94	54,15	243310706,14	40,83
حماية الموارد الطبيعية	187744187,1	8,80	39534181,9	18,29
المجموع	1026229505,01	100	449323048,26	43,78

المصدر: محافظة الغابات ولاية قسنطينة 2015

استحوذت عمليات تحسين ظروف العيش على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجه للمشاريع بقيمة 418989998,94 دج، ما يقابل نسبة 54,15% من قيمة الدعم في كل المشاريع على مستوى الولاية، أما الدعم في محور تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي ومحور حماية الموارد الطبيعية فقد بلغ على التوالي 419495318,97 دج و 187744187,1 دج، واستهلك من قيمة هذا الدعم نسبة 40,88% فيما يخص محور تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي، و 18,29% فيما يخص محور حماية الموارد الطبيعية.

الشكل رقم 41: ولاية قسنطينة: حجم الدعم المخصص والمستهلك في إطار



المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015 + معالجة الباحثة

ت- حجم الدعم المخصص والمستهلك في أم البواقي:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية أم البواقي، وحسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 13298256000 دج، استهلك منه فعليا 2101770033 دج، أي بنسبة 15,80%، اختلفت مبالغ المبرمج والمحقق في محاور التنمية في الولاية كما هو موضح من خلال الجدول رقم (61) والشكل رقم (42)

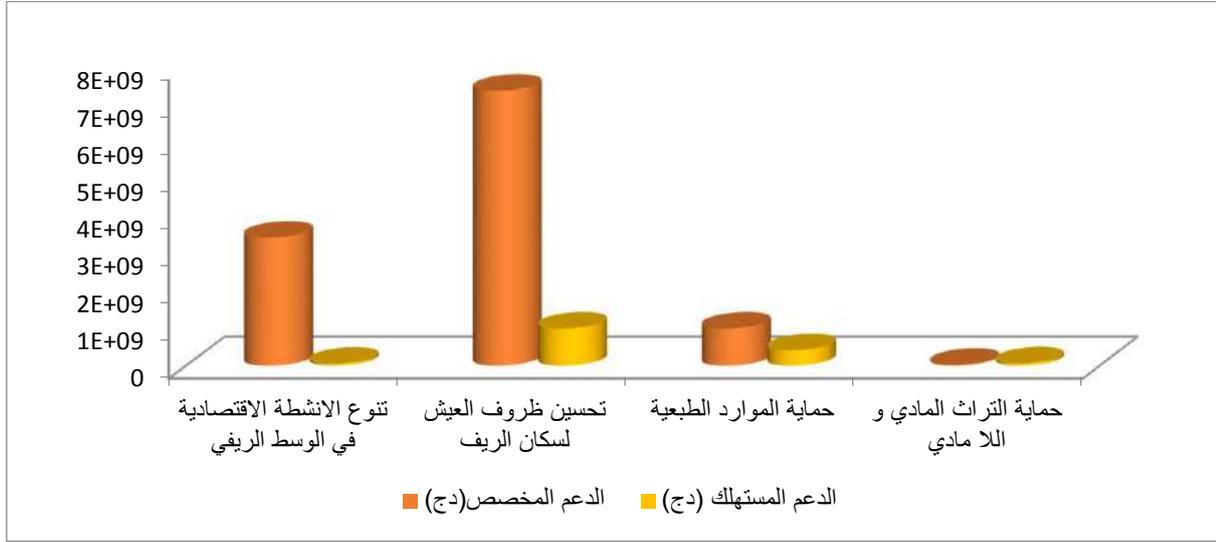
جدول رقم 61: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية أم البواقي

نسبة الدعم المستهلك (%)	قيمة الدعم المستهلك (دج)	نسبة الدعم المخصص (%)	قيمة الدعم المخصص (م دج)	محاور التنمية
28,95	60844735	25,91	3445174900	تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي
47,82	1005004517	55,48	7378500000	تحسين ظروف العيش لسكان الريف الوسط الريفي
19,96	419532865	16,09	2140215300	حماية الموارد الطبيعية
3,27	68785298	2,51	33436580	حماية التراث المادي واللامادي
15,80	2101770033	100	13298256000	المجموع

المصدر: محافظة الغابات ولاية أم البواقي 2015

استحوذت عمليات تحسين ظروف العيش على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجه للمشاريع بقيمة 7378500000 دج، ما يقابل نسبة 55,48% من قيمة الدعم في كل ا لمشاريع على مستوى الولاية، وإذا قرنا قيمة هذا الدعم المخصص لهذه العمليات، وقيمة الدعم لتنفيذها، نجد انه لم يتعدى نسبة 47,82%، وبالنظر الي الدعم المخصص للمشاريع التي تخص تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وحماية الموارد الطبيعية، وكذا حماية التراث المادي واللامادي في الوسط الريفي، نجد أنها لا تتعدى 5618826780 دج، أي بنسبة 42,25% فقط من الحجم المالي للمشاريع، استهلك من القيمة المالية المخصصة 549162898 دج (26,13%).

الشكل رقم 42: ولاية أم البواقي: حجم الدعم المخصص والمستهلك في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية والريفية



المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015 + معالجة الباحثة

3- الآثار التنموية لمشاريع الجوارية للتنمية المندمجة في ولايات الدراسة:

استجابت المشاريع التي جسدت في إطار سياسة التجديد الريفي، والتي كانت أداة تنفيذها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لاحتياجات السكان المستهدفين، حيث تباينت الآثار التنموية للمشاريع الجوارية للتنمية المدمجة في ولايات الدراسة من جهة، وبين المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والإقتصادي من جهة أخرى.

4- المشاريع ذات الطابع الاجتماعي:

تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال ترقية الخدمات الضرورية من: سكن، تعليم، صحة، نقل، مشاريع التهيئة والبنى التحتية (فتح وتهيئة الطرق، إيصال مياه الشرب والصرف الصحي، إيصال الكهرباء الريفية، حماية التربة من الانجراف والتصحر، التشجير...).

5- السكن الريفي:

ساهمت سياسة دعم البناء الريفي التي كلفت بها الحكومة وزارة السكن بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ممثلة في البلديات ووزارة الفلاحة ممثلة في مديريات الغابات، العودة إلى قراها ومداشرها بعدما استفادت من أموال الدعم الريفي لبناء السكنات التي انطلقت بـ 70 مليون لكل أسرة، ورفعتها وزارة السكن مؤخرا إلى 100 مليون.

يمثل السكن الريفي في سياسة التجديد الريفي دورا هاما، لا يمكن إحداث تنمية فلاحية وريفية دون تحسين ظروف معيشة السكان، والتي في مقدمتها السكن، حيث تم اقتراح ما يعرف بالسكن الريفي المدعم، أين يساهم الصندوق الوطني للسكن بحصة مالية تقدر بـ 700000 دج للأسرة الواحدة، من خلال الجدول أدناه نلاحظ تباين في الحصة السكنية بين ولايات الدراسة.

جدول رقم 62: الولايات: السكن الريفي للخماسي (2010-2014)

السكن الريفي في إطار PPDR	السكن المنجز	السكن المبرمج	
2658	11859	23079	ولاية سكيكدة
379	9286	14296	ولاية قسنطينة
4093	17985	73128	ولاية أم البواقي

المصدر: محافظة الغابات بولايات الدراسة 2015

من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه نجد أن:

ولاية سكيكدة: استقادت من 23079 وحدة، تم انجاز 11859 وحدة، منها 2658 وحدة سكنية أنجزت في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بغلاف مالي قدر بـ 2056650000 دج.

ولاية قسنطينة: استقادت من 14296 وحدة، منها 379 وحدة سكنية أنجزت في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لفائدة 2961 عائلة بغلاف مالي قدر بـ 1915000 دج.

ولاية أم البواقي: استقادت من 73128 وحدة، تم انجاز 17985 وحدة سكنية، وفي إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة استقادت من 4093 وحدة سكنية، لفائدة، بغلاف مالي قدر بـ 63000000 دج.

ولعدم توفر الأوعية العقارية بكل من ولاية قسنطينة وسكيكدة تم إنشاء تحصيلات جماعية للسكن الريفي حيث تم تحديد 39 موقع لولاية قسنطينة وكل موقع يوجد به سكن، و 52 موقع لولاية سكيكدة.

صورة رقم 1: السكن الريفي الجماعي ببلدية مسعود بوجريو



المصدر: تحقيق ميداني 2016

صورة رقم 2: السكن الريفي الجماعي ببلدية صالح بوالشعور



المصدر: تحقيق ميداني 2016

6- فك العزلة:

تعتبر الطرق أحد أكبر انشغالات سكان المناطق النائية، حيث تنصب جهود التنمية الريفية على فك العزلة وتشبيث السكان بمناطقهم، فقد أدرجت سلسلة من العمليات التنموية تستهدف تدعيم شبكة الطرقات وفك العزلة عن المناطق النائية.

تم تدعيم ولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي بجملة من مشاريع التنمية في مجال الطرق لفك العزلة عن القرى، والمداشر، حيث تم تهيئة المسالك وفتح أخرى جديدة، حيث تم:

تهيئة وفتح أخرى جديدة على مستوى ولاية سكيكدة بطول 300.1 كلم، منها 104.6 كلم إعادة تهيئة، و 64.5 كلم فتح مسالك جديدة، بمعدل (56.35%) لفائدة 4575 عائلة.

على مستوى ولاية قسنطينة تم فتح وتهيئة 85.34 كلم، منها 114 كلم لفائدة 668 عائلة، أي بمعدل إنجاز قدر ب (74.86%)، صورة رقم (3)

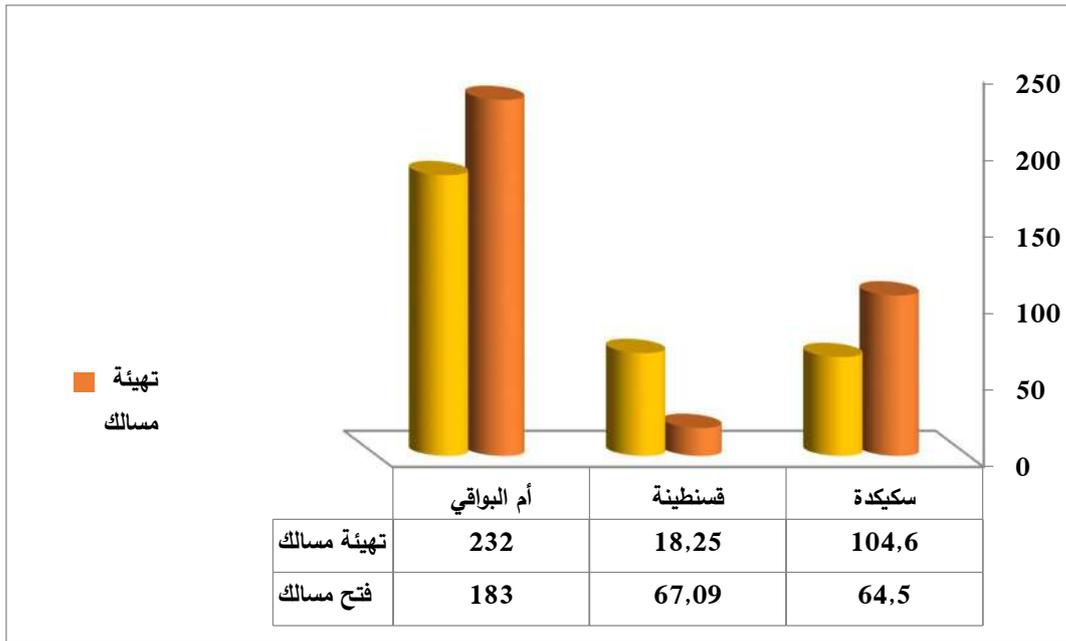
في ولاية أم البواقي تم تهيئة 232 كلم من 419 كلم بمعدل (55%) لفائدة 1200 عائلة، وفتح مسالك بطول 183 كلم، من 210 كلم بمعدل (87%) استفادت منها 4848 عائلة.

صورة رقم 3: فتح دروب



المصدر: تحقيق ميداني 2016

الشكل رقم 43: ولايات الدراسة: فك العزلة (2010-2014).



المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015 + معالجة الباحثة

7- الإنارة الريفية:

تجسيدا للسياسة الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي لحياة سكان المناطق النائية بالخصوص، من خلال تزويدهم بالإنارة، فقد تم في إطار الإنارة الريفية انجاز 20328 كلم في ولاية سكيكدة، مما مكن من ربط 146 عائلة بشبكة الكهرباء موزعة على بلديات: بني ولبان، سيدي مزغيش، أولاد أعطية، جندل، عين بوزيان، المرسى، القل، بين الويدان والشرايع بغلاف مالي قدر ب 2666666.66 دج.

تم انجاز 1 كلم في ولاية قسنطينة لربط 162 عائلة بمنطقة عين الزبيرة (بلدية عين سمارة).

استفادت ولاية أم البواقي من انجاز 480 كلم لربط 1843 عائلة بمعدل انجاز (89%)، ونجد البلديات المعنية كل من بلدية عين الدبس، الزرق، أولاد حملة، الزيتون، بريش، عين ببوش، بحير الشرقي، وبلدية أولاد قاسم، بغلاف مالي قدر ب 113362000 دج.

صورة رقم 4: الإنارة الريفية



المصدر: تحقيق ميداني 2016

8-المشاريع ذات الطابع الإقتصادي:

تتمثل في خلق العديد من المشاريع الإستثمارية الفردية مثل: تربية الأغنام، الأبقار، الدواجن، النحل، كذلك زراعة الخضر: البطاطا، الطماطم، البصل...، وزراعة الأشجار المثمرة: الزيتون، الحوامض، وفي هذا الإطار استفادت ولايات الدراسة من عدة مشاريع خاصة منها تربية الحيوانات، وزراعة الأشجار المثمرة، وتباينت نسبة الاستفادة من ولاية إلى أخرى.

9-المشاريع الإستثمارية الفردية في الولايات المدروسة:

وتمثلت أساسا في تربية الحيوانات، وزراعة الأشجار المثمرة.

أ- تربية الحيوانات:

جدول رقم 63: الولايات المدروسة: تربية الحيوانات في اطار (PPDR)

النحل (وحدة)	الدواجن (وحدة)	الاعنام (رأس)	الابقار (راس)	
-	1543	1041	636	سكيدة
-	14	66	103	قسنطينة
215	-	250	-	أم البواقي
215	1557	1357	739	المجموع

المصدر: محافظة الغابات للولايات المدروسة 2015+ معالجة

استفادت الولايات سكيدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي من نشاطات التربية الحيوانية في مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وتتباين الاستفادة في التربية الصغيرة (الدواجن والنحل)، ومنها في تربية الابقار حيث يمنح للعائلات المستفيدة 3 أبقار، بين 5 إلى 10 رؤوس أغنام، الملاحظ على هذه النشاطات فيما يخص تربية الحيوانات، هي مجرد نشاطات ثانوية، لا يمكن لها تعطي نتائج فيما يخص تحسين الدخل الفردي لسكان الارياف، أو تطوير القدرات الاقتصادية للمجالات الريفية، مما يجعلها نشاطات محدودة حجما وكما.

ب- زراعة الاشجار المثمرة:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة الاشجار المثمرة في الولايات الثلاثة 5729,35 هكتار في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وهي تتوزع بين الاشجار المثمرة (النكتارين، التفاح ... الخ)، أشجار الزيتون بمساحة قدرها 944,25 هكتار، والحمضيات بـ 13,5 هكتار، حيث عرفت زراعة الاشجار المثمرة في الولايات سكيدة، قسنطينة وولاية أم البواقي تباين من حيث المساحة من جهة ومن حيث نوع (النكتارين، تفاح، الحمضيات، اشجار الزيتون والتين الشوكي) كما هو موضح في الجدول رقم (64).

جدول رقم 64: الولايات: زراعة الاشجار المثمرة في إطار (PPDRI)

المجموع	التين الشوكي		اشجار الحمضيات		اشجار الزيتون		الاشجار المثمرة		
	%	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	
3237,85	0,17	5,5	0,42	13,5	0,84	27,25	98,57	3191,6	سكيدة
664,5	15,65	104	-	-	2,26	15	82,09	545,5	قسنطينة
1827	24,41	446	-	-	49,37	902	26,22	479	أم البواقي
5729,35	9,70	555,5	0,24	13,5	16,48	944,25	73,59	4216,1	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولايات الدراسة 2015

من الجدول نلاحظ ولاية سكيدة استقدت من 3237,85 هكتار لزراعة الاشجار المثمرة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وتتوزع هذه المساحة بين الاشجار المثمرة (المشمش، الخوخ... الخ) بمساحة قدرها 3191,6 هكتار بنسبة 98,57% من اجمالي المساحة المستفاد للولاية و 13,5 هكتار للحمضيات، واشجار الزيتون بـ 27,25 هكتار، والتين الهندي بـ 5,5 هكتار، استقدت ولاية قسنطينة من مساحة قدرها 664,5 هكتار، منها 545,5 هكتار للأشجار المثمرة أي بنسبة 82,09 %، و 104 هكتار للتين الهندي، واستقدت من 15 هكتار لزراعة اشجار الزيتون، كذلك ولاية أم البواقي استقدت من مساحات لزراعة الاشجار المثمرة بمساحة قدرها 1827 هكتار تتوزع بين الانواع التالية كما يلي : 479 هكتار للأشجار المثمرة، 902 هكتار لا شجار الزيتون، والتين الهندي بـ 446 هكتار.

نستنتج مما سبق أن هذه المبادرات لا يمكن من خلالها خلق ديناميكية اقتصادية بالمقارنة للإمكانيات الطبيعية والبشرية للولايات الثلاث.

خلاصة الفصل الرابع:

شهدت الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي في الفترة الممتدة بين 2003-2014 تطبيق سياستين ريفيتين وهما : المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) في سنة 2003 حيث طبقت هذه المشاريع في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، طبقت هذه المشاريع في الولايات بمعدل مشروع إلى 10 مشاريع في كل بلدية من بلديات الولايات، مع اختيار مشتة او دوار، وبرمجت فيه عمليات يغلب عليها الطابع التجهيزي الجماعي، حيث تميزت معظم المشاريع الضعف وهذا لتركيزها على بعض التجهيزات، ومجاليا تطبيقها يعتبر محدود، لانها لم تحدث تغيير في المجالات الريفية، لتدارك النقص التي عرفتھا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، وفي هذا الاطار استفادت الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي من عديد المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية، حيث تعددت بين دعم السكن الريفي، فتح وتهيئة المسالك الريفية، وعمليات الاستصلاح، وإشراك اكبر عدد من الفاعلين والمتدخلين في المشروع بالإضافة إلى توسيع عدد المواقع المستفيدة من المشاريع، وعدد العمليات .

خلفت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي آثار اجتماعية واقتصادية، منها الإيجابية والسلبية.

- الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وتتمثل اساسا في عدد المشاريع التي مست الولايات الثلاث، وتصب معظم العمليات التي تضمنتها هذه المشاريع تقريبا في منحى تحسين الاوضاع الاجتماعية للسكان (السكن الريفي، الطرقات، الانارة الريفية، الغاز الطبيعي، الخ)، اما الجانب السلبي في تطبيق هذه المشاريع يتمثل في عدم انجاز هذه المشاريع بنسبة كبيرة.
- الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية اقتصر في على تحسين ظروف العيش، وبمقارنة الدعم المالي المخصص ونسبة الانجاز فهي لم تتعدى 50% بكل من ولاية سكيكدة حيث بلغت نسبة الانجاز 32,09%، وولايتي قسنطينة وأم البواقي بـ 43,78% و 15,80% على التوالي.

الباب الثالث: مقومات التنمية في
الباديات الريفية في ولايات الدراسة

مقدمة الباب:

تضم ولايات الدراسة ما مجموعه 79 بلدية، منها 32 بلدية مصنفة ريفية بالكامل حسب الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008، موزعة على ولايات الدراسة كما يلي:

- ولاية سكيكدة: 16 بلدية ريفية

- ولاية قسنطينة: 02 بلدية

- أم البواقي: 14 بلدية

في هذا الباب سنتطرق إلى دراسة الخصائص الطبيعية، على غرار الموقع والتضاريس، والديناميكية الديموغرافية والسكن في هذه البلديات بالاعتماد على التعدادات السكانية، وهذا للوصول إلى تحديد دقيق للتباينات بين هذه البلديات، وكل هذا في الفصل الخامس.

أما في الفصل السادس من هذا الباب سنتطرق فيه إلى دراسة مقومات التنمية بهذه البلديات، بالتطرق إلى التجهيزات والطرق واليد العاملة في قصد الوقوف على المقومات الإجتماعية والإقتصادية التي يمكن من خلالها تحديد توجهات التنمية والاجتياحات في هذه البلديات.

الفصل الخامس: الخصائص الطبيعية
والديناميكية الديموغرافية والسكن في
البلديات الريفية في ولايات الدراسة

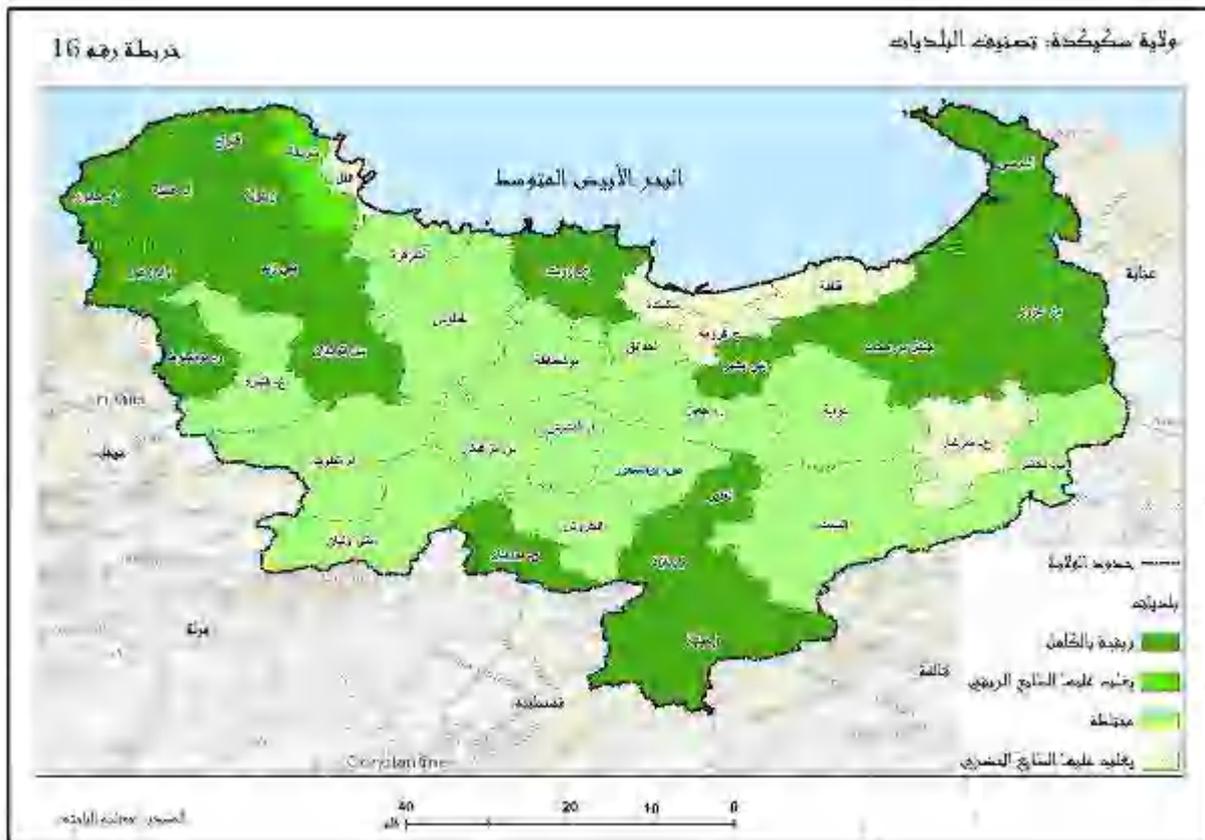
مقدمة الفصل:

تعتبر البلدية الاطار الاداري المعني بالفعل التنموي على المستوى المحلي، فمهما كان المتدخل وكيفما كانت نوعية البرامج فإن أرضية التطبيق تبقى هي البلديات، حيث تعتبر الاطار الأنجع لطرح القضايا الاساسية للتنمية، خصوصا وان البلديات الريفية أضحت القاعدة الاساسية لكل تنمية وطنية، بهدف تقوية بنياتها التجهيزية، وكذلك اتخاذ استراتيجيات للنهوض بيها .

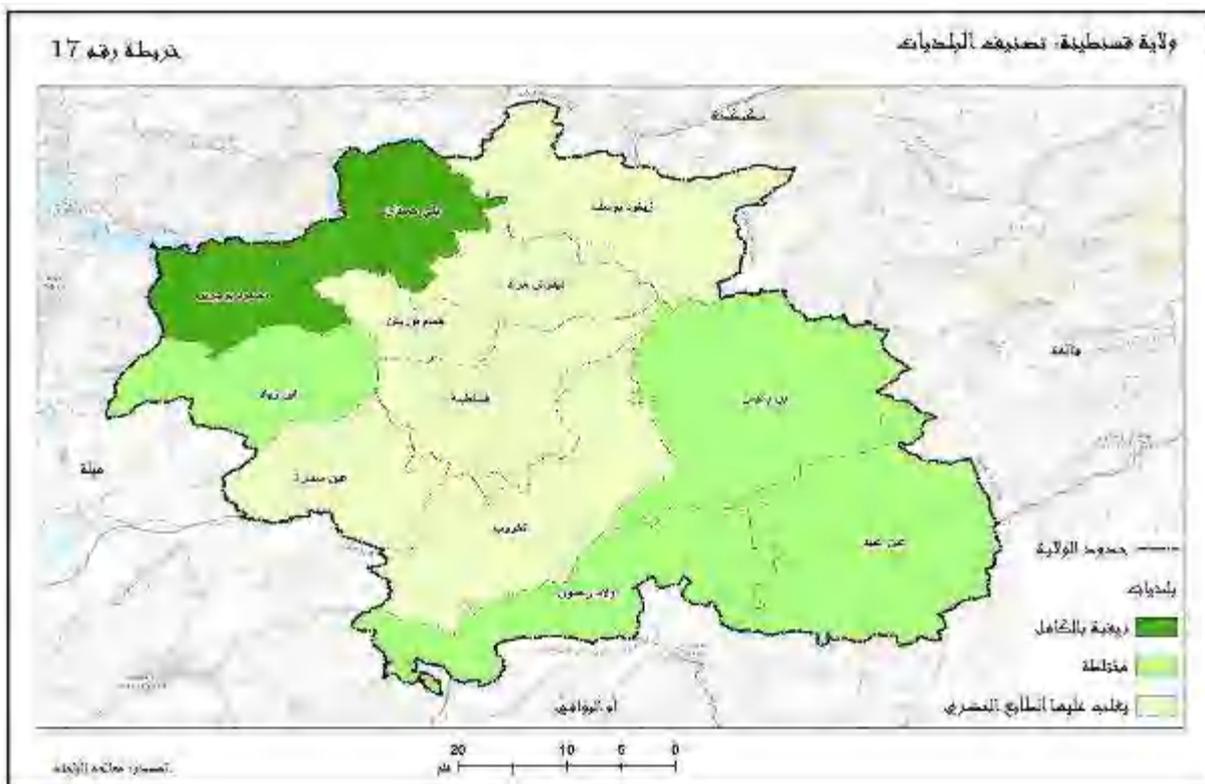
ان الدوافع التي جعلتنا نختار دراسة موضوع التنمية الريفية بالبلديات الريفية بالكامل، من اهمها تشخيص امكانيات وعوائق هذه البلديات، وما تعانيه هذه البلديات من تهميش وحرمان والفقر والتخلف تقع البلديات الريفية بالكامل المدروسة في ثلاث ولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، ويقطن بيها 245485 نسمة حسب الاحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008، تتوزع حسب البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي على التوالي 156046 نسمة، 18447 نسمة، 70 992 نسمة، وتعتمد هذه البلديات في اقتصادها على الأنشطة الرعوية والزراعية .

1-تشخيص البلديات الريفية بالكامل:

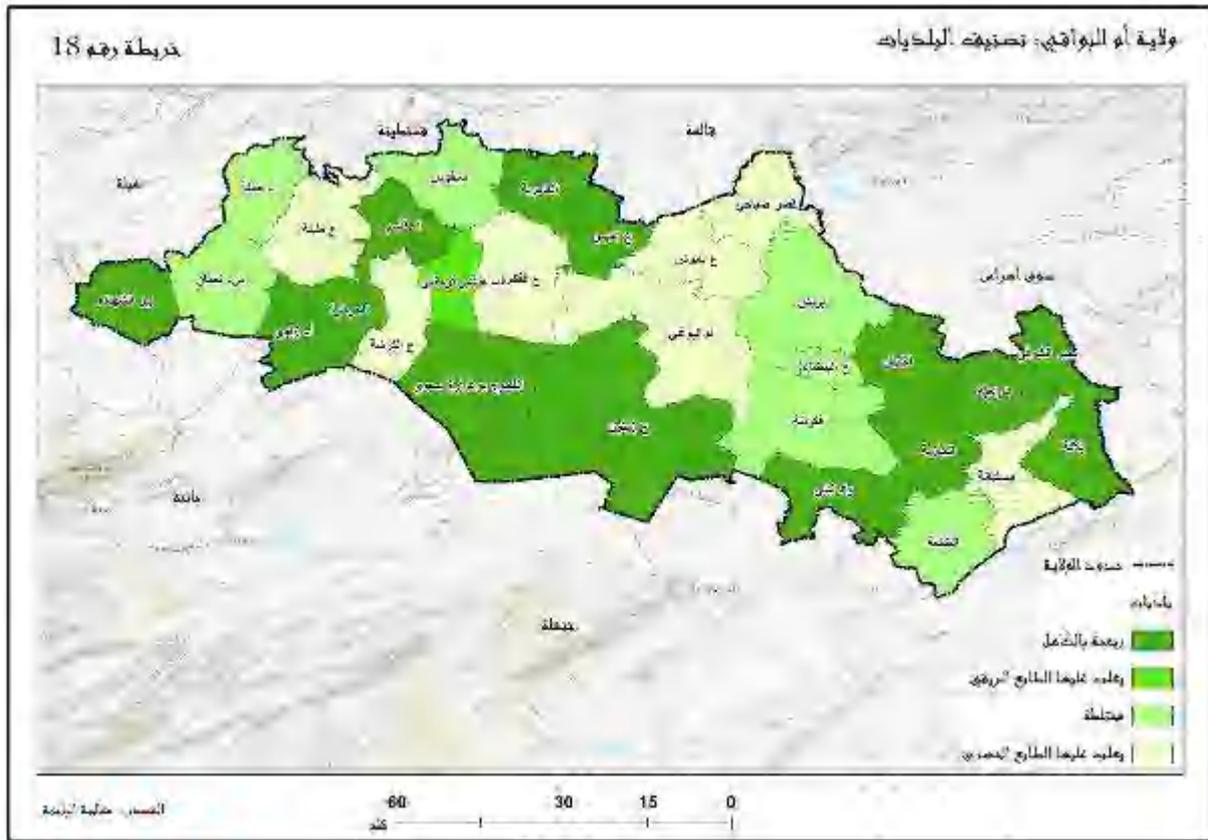
للقوف على واقع التنمية الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، تم التركيز على البلديات الريفية بالكامل، وفقا لتصنيف الديوان الوطني للإحصائيات، حسب الهيكلية الحضرية لإحصاء سنة 2008، حيث اعتبرت كل بلدية ريفية بالكامل عدد السكان الريفيين بها أكثر من 55%، وتتوزع البلديات الريفية بالكامل على ولايات الدراسة كما يلي: 16 بلدية ريفية في ولاية سكيكدة وتتمثل في كل من بلدية المرسى، بن عزوز، جندل سيدي محمد في شرق الولاية، بلدية بني بشير في الوسط، بلدية عين الزويت في الشمال وفي الجنوب نجد كل من بلدية الغدير، زردازة، وبلدية أولاد حبابة وعين بوزيان، في الجهة الغربية لدينا البلديات التالية : بين الويدان، الولجة بو البلوط، وادي الزهور، خناق مايون، اولاد عطية، قنوع وبلدية الزيتونة كما هو موضح في الخريطة رقم (16).



في ولاية قسنطينة تم تصنيف بلديتين ريفيتين بالكامل هما بلدية بني حميدان وبلدية مسعود بوجريو تقعان في الشمال الغربي للولاية الخريطة رقم (17)



أما ولاية أم البواقي تم تصنيف 14 بلدية ريفية وتتنوع على كامل اقليم الولاية يقع 6 منها في شرق الولاية، بلدية بحير الشرقي، الزرق، بلالة وبلديتي الراجية والجازية، و3 بلديات في الجنوب بلدية واد نيني، عين الزيتون، واولاد زواي، وبلدية بئر الشهداء في اقصى غرب الولاية، وبلديتين في الشمال عين الديس والعامرية،



وبلدية اولادقاسم في غرب الولاية، وبلدية الحرملية في الوسط كما هو موضح في الخريطة رقم (18).

تتباين أحجام البلديات الريفية باكمل في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي من حيث المساحة، من حيث عدد السكان، وكذا الرتبة الادارية مثل بلدية بن عزوز، أولاد عطية وبلدية الزيتون تعتبر مقر دائرة.

2-الوحدات التضاريسية في البلديات الريفية:

تكتسي دراسة الوسط الطبيعي أهمية كبيرة في تحديد طبيعة المنطقة، حيث يمكن أن يكون عاملا مساعدا على التنمية، كما يمكن ان يكون عائقا لها.

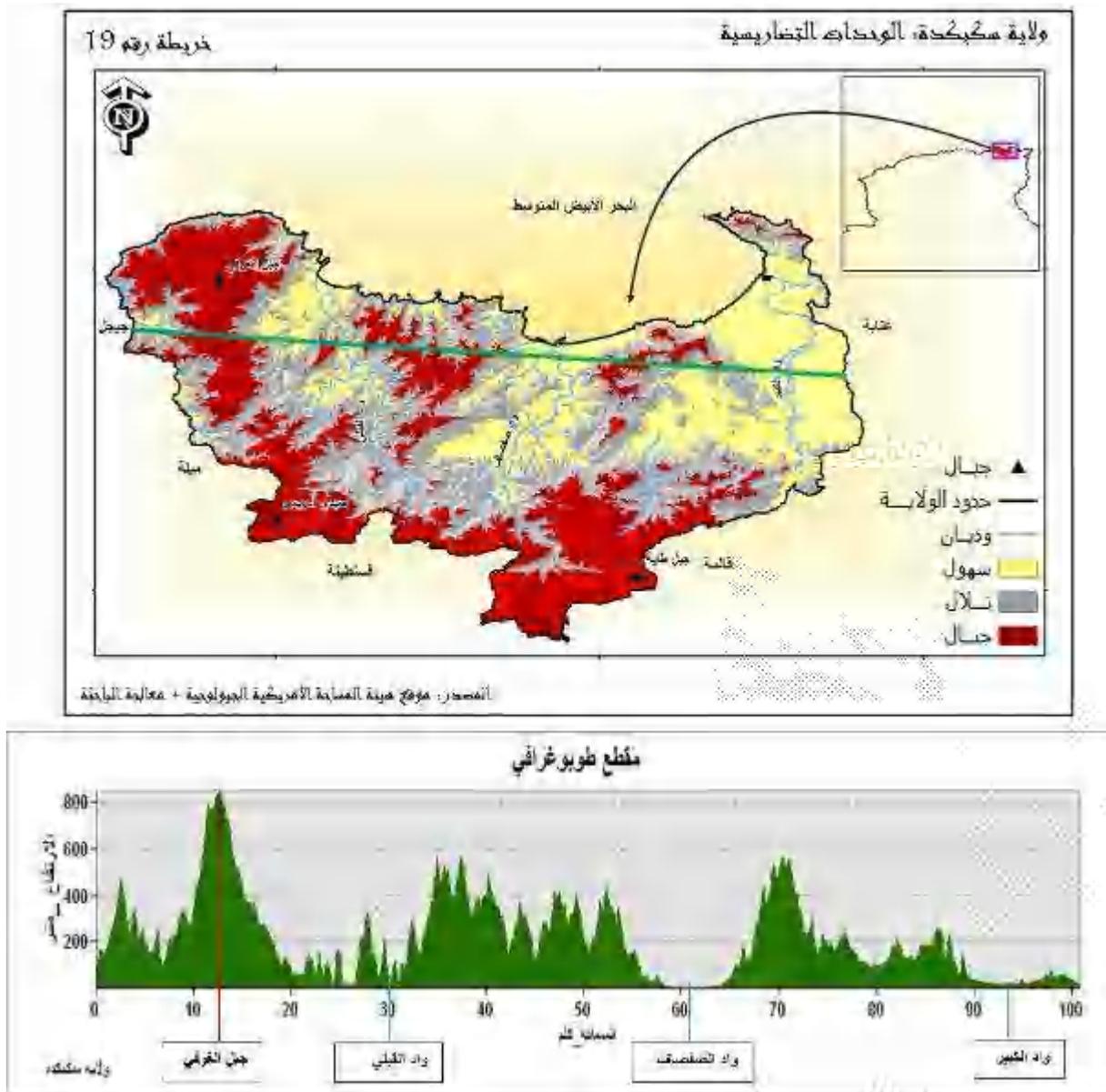
تتميز بلديات الدراسة بالتنوع في المظهر الطبوغرافي بين الجبال، التلال وكذا السهول. يتباين المظهر الطبوغرافي لتضاريس البلديات الريفية المدروسة في الولايات الثلاث سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم

البواقي من الشمال إلى الجنوب، ومن شرق إلى الغرب أهم ما يميز هذا الاختلاف هو مورفولوجية الأرض، بروز كتل جبلية وأحواض، وسهول، ويمكن تفصيل هذا السبب أو الاختلاف حسب البلديات الريفية لكل ولاية.

أ- البلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

تضم 16 بلدية ريفية بالكامل يتميز مظهرها الطبوغرافي بالتنوع ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات

الخريطة رقم (19)



الفئة الاولى : تتمثل في منطقتين جبليتين، المنطقة الاولى والواقعة في أقصى غرب الولاية، منطقة جبلية أو ما يعرف بالكتلة الجبلية القل وتضم 4 بلديات وهي : بلدية قنواع، زيتونة، أولاد اعطية، وبلدية خانق مايون، ويتميز مظهرها الطبوغرافي بالتضرس وانحدارات شديدة 25% مما يعطي وظيفة مجالية مختلفة لغياب الانبساط وصعوبة النشاط الزراعي الواسع بيها، المنطقة الجبلية الثانية وتقع في أقصى جنوب الولاية، تضم 4 بلديات، بلدية لغدير، زردازة، عين بوزيان، ولادية اولاد حبابة ويمكن تقسمها حسب الكتل الجبلية إلى منطقتين، أولاد حبابة والغدير وزردازة، امتداد للكتلة الجبلية جبل الوحش من الناحية الشمالية في مقطع قسنطينة، ابن باديس، ومن الشرق ديدوش مراد وزينغود يوسف وصولا إلى أولاد حبابة زردازة والغدير أين ينتهي هذا الامتداد، اما عين بوزيان هي امتداد طبوغرافي لكتلة سيدي دريس في مقطع زينغود يوسف، عين بوزيان لتنتهي بالإطلالة على حوض الحروش.

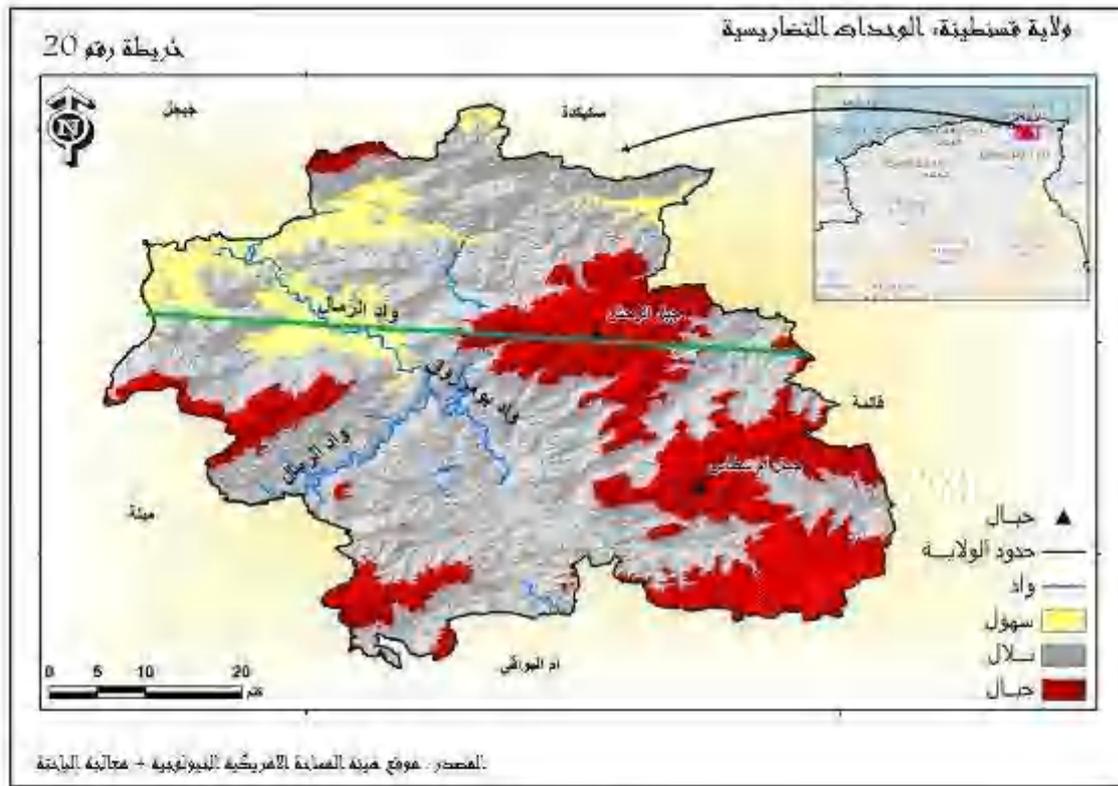
الفئة الثانية: المنطقة الانتقالية او منطقة السفوح والاحواض، وتمتد هذه الفئة على نطاق شرق غرب في وسط الولاية تظم 5 بلديات، بلدية واد زهور، الولجة بو لبلوط، بين الويدان، عين زويت، بني بشير، وبلدية جندل سيدي محمد، تتباين تضارستها بين الانبساط والتضرس، وهي عبارة عن مجموعة أحواض تتدرج فيها الارتفاعات مشكلة بعض التلال والسهول، وقم جبال، ما يجعلها متنوعة في مؤهلاتها الطبيعية، ويمكن تميز حوضين رئيسيين، حوض واد الصفصاف، وحوض واد زهور في الجهة الغربية، حوض واد الصفصاف الذي ينتهي شاملا في خليج سكيكدة، وحوض واد زهور تنتهي غربا في خليج جيجل.

الفئة الثالثة: منطقة السهول وهي منطقة تقع على نطاق ضيق في أقصى شرق الولاية تضم بلديتين، بلدية بن عزوز وبلدية المرسى في جزئها الجنوبي، انبساطها كبير الانحدارات بين 3-12 % في معظم مجالها وارتفاعاتها ضعيفة مما يعطيها مؤهلات كبيرة لسهولة استغلال المجال زراعي.

ب- البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

تضم بلديتين ريفيتين، بلدية بني حميدان ومسعود بوجريو، الوقعتان في أقصى شمال ولاية قسنطينة، وعلى الحدود بين ولايات قسنطينة، ميلة وولاية سكيكدة، المنطقة الجبلية وتقع أقصى شمال بني حميدان، وهي كتلة سيدي دريس وتعرف بالكتلة النوميديّة.

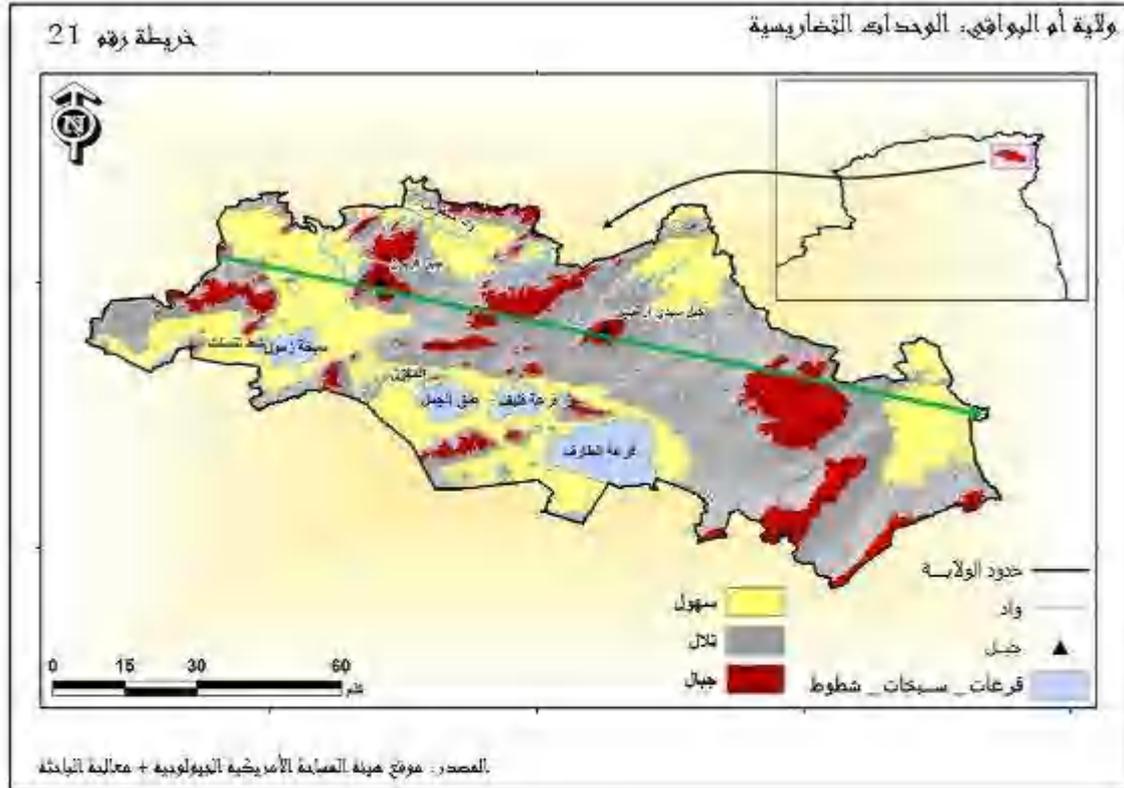
الفئة الثانية: منطقة الاحواض، تقع في وسط بلدية بني حميدان وعلى اطراف بلدية مسعود بوجريو، يمر بينهما مجريان مائيان واد سمنود في بلدية بني حميدان والواد الكبير في بلدية مسعود بوجريو.



ت-البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

يغلب على البلديات الريفية في الولاية طابع الانبساط وبعض النطاقات الجبلية، بتميز مطهرها الطبوغرافي بسلسلة من الاحواض على شكل خلايا في كل من بلدية بئر الشهداء، الحرملية، أولاد زواي، أولاد قاسم في الجهة الغربية، لفحوج وعين الزيتون في الجنوب، وبلدية العامرية في الشمال، وجزء صغير في بلدية عين الديس، كما يبرز هذا المظهر الطبوغرافي في اقصى شرق الولاية في 3 بلديات بحير الشرقي، الرحية، وبلدية بلالة، تتميز هذه الاحواض بالانبساط مقارنة بالتلال والتدرج في الارتفاع وتغير الانحدار، كما تظهر فيئة تضاريس اخرى في الولاية عبارة عن كتل جبلية ضيقة تتوزع على إقليم الولاية في نطاقات ضيقة جدا منها في شرق بلدية أولاد قاسم، شمال بلدية العامرية، جنوب بلدية عين الديس، وجنوب بلديات الجازية بواد نيني، بلالة، كما تغطي تقريبا مجال بلدية الزرق .

على العموم يغلب طابع الانبساط على البلديات الريفية لولاية أم البواقي، والذي يتشكل اساسا من مجموعة احواض المتسلسلة والتي تتخللها بعض الوديان غير دائمة الجريان، الصرف خارجي أو بعض السبخات في المنطقة الجنوبية خاصة



3- مقومات العنصر البشري :

يتحكم في استقرار السكان وتطورهم في اي مجال عدة عوامل، منها العامل التاريخي، الطبيعي وكذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويكون مرتبطا بالسياسات المتبعة بالمجال، بمعنى ان هذه العوامل هي التي تتحكم في الديناميكية الديموغرافية، وبالتالي استقرار السكان مرهون بمدى قدرة المجال من حيث المؤهلات

والسياسات التنموية على التكفل بحاجيات السكان، خاصة اذ تعلق الامر بالجانب الإقتصادي والاجتماعي وكذا الجانب الامني.

في كثير من الاحيان تشهد بعض المجالات نموا ديموغرافيا سريعا(جاذبة)، ومجالات اخرى تفرغ من سكانها (طاردة)، مما ينتج عنه اختلالات مجالية، مما ينتج عنه البحث عن السبل الكفيلة لاعادة التوازن بين المجالات من جهة، والتكفل الجيد بسكان هذه المجالات لخلق ظروف تسمح باستقرار السكان من جهة اخرى.

وفي مجال دراستنا، البلديات الريفية بالكامل في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، هناك اختلافات من عدة اوجه، اهمها من الجانب الطبيعي، الاداري، مما ادى بينا إلى طرح التساؤل التالي:

كيف كان تطور السكان في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي وهل تخضع لنفس الديناميكية؟ وماهي العوامل المتحكمة في ذلك؟

وللإجابة على هذا التساؤل، سنتطرق الي عدة عناصر في دراسة السكان، حجم وتوزيع السكان والكثافة عبر البلديات، تطور والنمو، التمرکز والتشتت.

4-السكان والديناميكية الديموغرافية في البلديات الريفية ولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي:

تتحكم عدة عوامل في استقرار السكان وتطورهم في أي اقليم، منها العوامل الطبيعية، التاريخية وكذا العوامل الإجتماعية اقتصادية، التي تكون مرتبطة بالسياسات التنموية المطبقة، وبالتالي فإن هذه العوامل هي التي تتحكم في الديناميكية الديموغرافية، ونتيجتها إما مجالات قادرة على الاحتفاظ بالسكان ومستقطبة وإما مجالات طاردة.

5-الوضعية السكانية للبلديات الريفية في ولايات سنة 2008:

نتناول في هذا الجانب تحليل العناصر الأساسية المرتبطة بالسكان، مثل توزيع حجم السكان وتطورهم، وكذا التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية

من خلال الجدول رقم (65) يظهر ان سكان البلديات الريفية بالكامل في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، قد وصل إلى 245485 نسمة، وهو يمثل 9,98% من مجموع سكان الولايات المقدر بـ 2458762 نسمة.

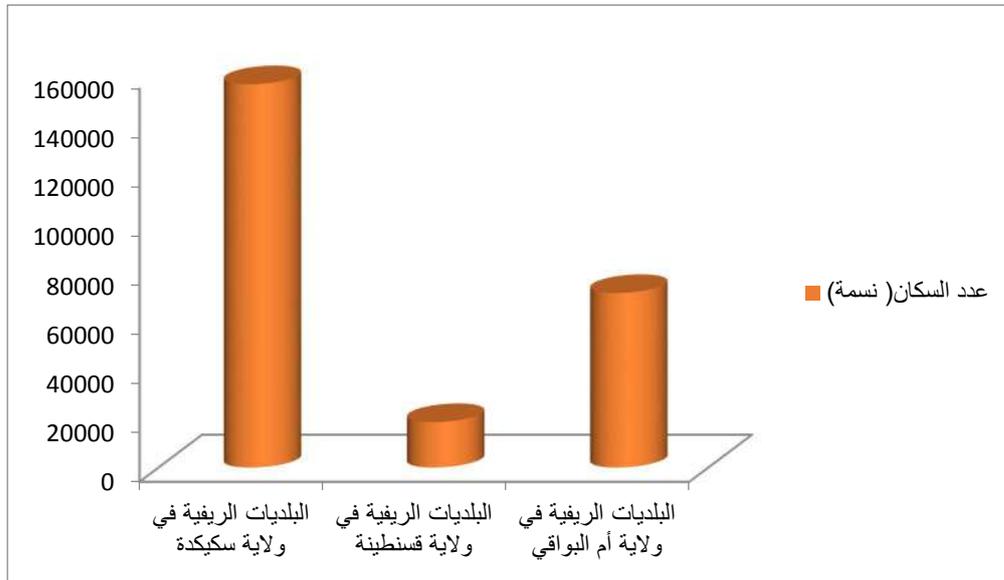
جدول رقم 65: حجم وتوزيع السكان بالبلديات الريفية 2008

البلديات	السكان	عدد السكان (نسمة)	النسبة %	مجموع سكان الولاية
البلديات الريفية في ولاية سكيكدة	156046	17,36	898678	
البلديات الريفية في ولاية قسنطينة	18447	1,97	938474	
البلديات الريفية في ولاية أم البواقي	70 992	11,42	621610	
المجموع	245485	9,98	2458762	

المصدر: الديوان الاحصاء العام للسكان والسكن 2008

لكن هذا الحجم السكاني للبلديات الريفية لا يتوزع بكيفية منتظمة بين الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، كما يوضحه الشكل رقم (44)، بحيث يظهر تمايزا بين البلديات الريفية بالكامل في الولايات

الشكل رقم 44: الولايات: توزيع حجم سكان البلديات الريفية 2008



المصدر: محافظة الغابات ولاية سكيكدة 2015 + معالجة الباحثة

- **حجم سكاني جد مرتفع:** تتميز به البلديات الريفية في ولاية سكيكدة بحجم سكاني جد مرتفع قدر بـ 156046 نسمة، اي بنسبة 17,36%، من اجمالي سكان ولاية سكيكدة المقدر بـ 898678 نسمة.

- **حجم سكاني مرتفع:** يضم هذا المستوى البلديات الريفية بالكامل في ولاية أم البواقي بحجم سكاني قدر بـ 70 992 نسمة، ما يمثل نسبة 11,42% من اجمالي سكان ولاية أم البواقي المقدر بـ 621610 نسمة.

- **حجم سكاني ضعيف جدا:** يمثل هذا المستوى البلديتين الريفيتين لولاية قسنطينة بـ 18447 نسمة أي 1,97%، من اجمالي سكان ولاية قسنطينة المقدر بـ 938474 نسمة.
هذا التميز في حجم السكان يرجع إلى تعدد البلديات الريفية بالكامل الت

لتشخيص الوضعية السكانية للبلديات الريفية بالكامل في ولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، سنتطرق إلى دراسة كل البلديات في كل ولاية على حدى.

5-1- حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في ولاية سكيكدة سنة 2008:

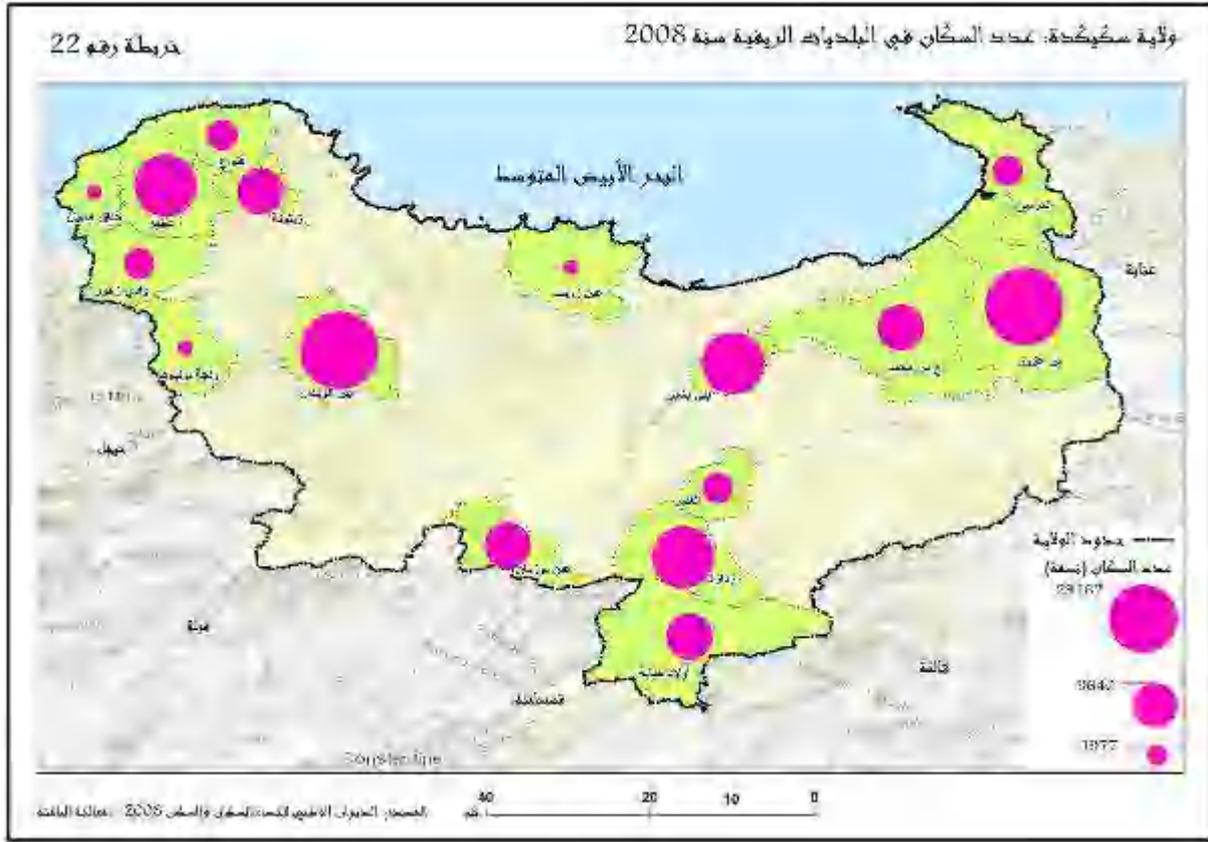
اعتمادا على آخر إحصاء للسكان والسكن لسنة 2008، نلاحظ أن هناك تباين في حجم سكان البلديات الريفية، في الولاية من بلدية لأخرى، حيث أن عدد سكان البلديات الريفية لولاية سكيكدة قد بلغ 156046 نسمة سنة 2008، ما يمثل 18% من مجموع سكان الولاية المقدر لنفس السنة بـ 898678 نسمة، لكن هذا الحجم السكاني غير متجانس بالبلديات الريفية، فأكبر حجم تتقدم به بلدية بن عزوز 29162 نسمة، وأضعفه مسجل في بلدية عين الزويت 1977 نسمة.

ويمكن إظهار الفروق في حجم السكان كما يوضحه الجدول قم (66)، والخريطة رقم (22) فيما يلي:

جدول رقم 66: ولاية سكيكدة: حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في 2008

عدد السكان (ن) 2008	البلديات
1977	عين زويت
8655	جندل سيدي محمد
29162	بن عزوز
10851	أولاد عطية
6744	وادي الزهور
8351	الزيتونة
12555	زردازس
8369	أولاد حبابة
9591	عين بوزيان
9641	بنى بشير
21629	بين الويدان
6994	قنوع
6458	الغدير
4488	الولجة بو البلوط
4587	خنق مايوم
5994	المرسى
156 046	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكان والسكن



- **حجم سكاني هام:** تنفرد به بلدية بن عزوز بأكبر عدد سكاني بين البلديات الريفية في ولاية سكيكدة بـ 19554 نسمة، وهي مقر دائرة.
- **حجم سكاني متوسط:** يضم هذا المستوى 4 بلديات أين يتراوح الحجم السكاني بها بين 21629 نسمة في بلدية بين الويدان، بلدية زردازة، وبلدية أولاد عطية بـ 12555 نسمة و 10851 نسمة على التوالي. وهي بلديات جبلية
- **حجم سكاني قليل:** يشمل هذا المستوى 8 بلديات تراوح الحجم السكاني بها بين 9641 نسمة في بلدية بني بشير كأعلى حجم في هذه المجموعة، وبلدية الغدير بـ 6458 نسمة كأدنى حجم.
- **حجم سكاني قليل جدا:** يضم هذا المستوى 4 بلديات، حيث يتراوح حجم السكان به بين 5994 نسمة في بلدية المرسى، خناق مايون 4587 نسمة، الولجة بو لبوط 4488 نسمة، وأخيرا بلدية عين الزيت 1977 نسمة.

5-2- حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في ولاية قسنطينة سنة 2008:

بلغ عدد سكان البلديات الريفية بالكامل في ولاية قسنطينة 18447 نسمة، ما يمثل 1,97% من إجمالي سكان الولاية.

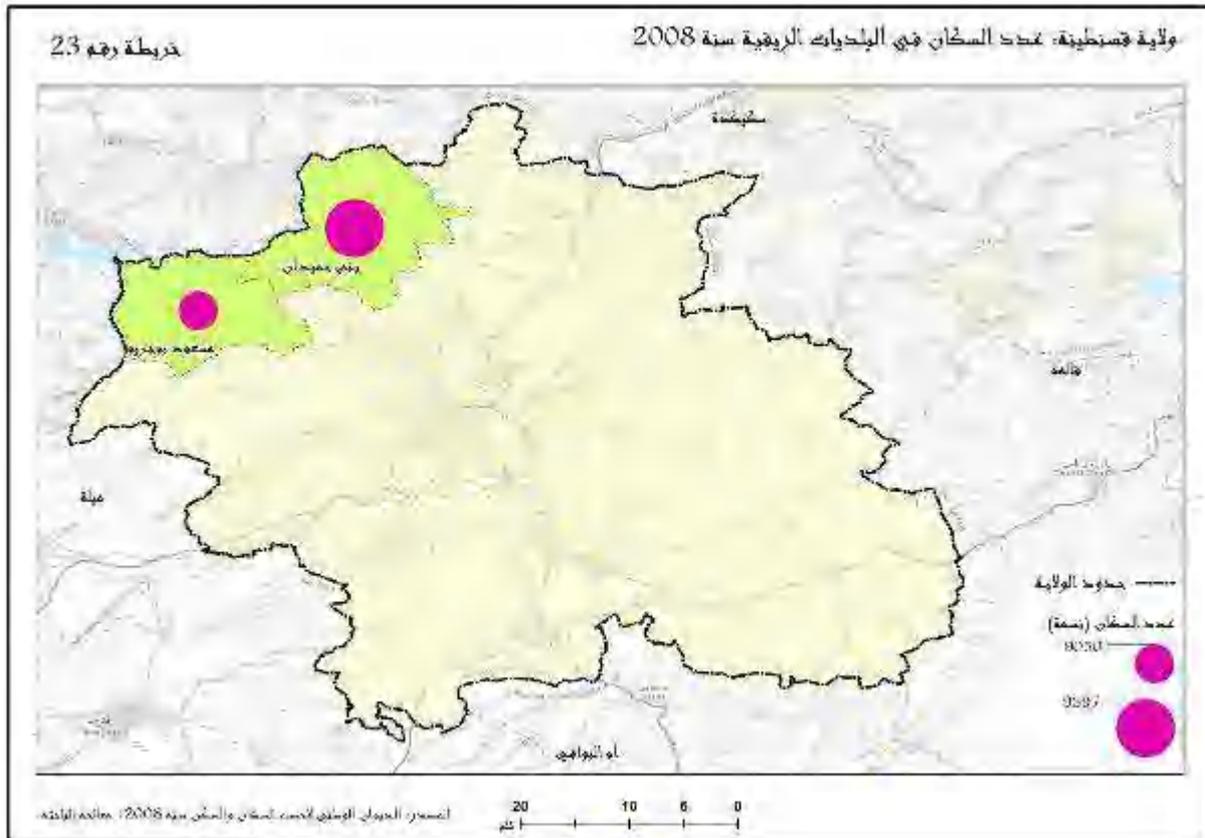
جدول رقم 67: ولاية قسنطينة: حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في 2008

البلديات	عدد السكان (ن) 2008
بني حميدان	9397
مسعود بوجريو	9050
المجموع	18447
مجموع سكان الولاية	938474

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان 2008

نلاحظ من خلال الخريطة (23) أن حجم سكان بلدية بني حميدان بلغ 9397 نسمة وبلدية مسعود

بوجريو 9050 نسمة.



3-5- الوضعية السكانية للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي سنة 2008:

يتوزع السكان على البلديات الريفية في ولاية أم البواقي توزيعا متباينا كما هو موضح في الخريطة

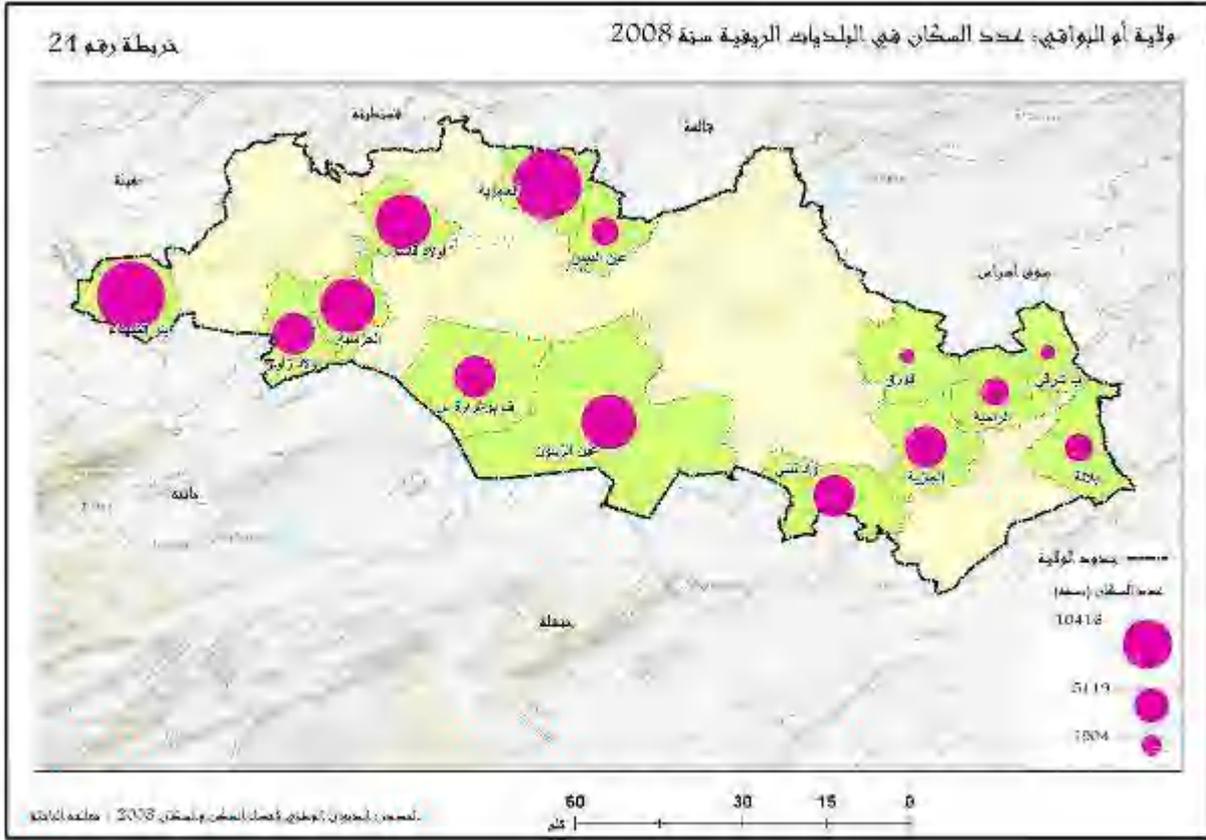
رقم (24)

سجلت بلدية العامرية أكبر عدد للسكان، والذي يقدر حسب الاحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 بـ 10416 نسمة، وسجلت بلدية بحير الشرقي أدنى عدد للسكان حيث قدر بـ 1904 نسمة، أما باقي البلديات فقد تباين فيها عدد السكان ويمكن تقسمها كما يلي:

جدول رقم 68: ولاية أم البواقي: حجم سكان البلديات الريفية لسنة 2008

البلدية	عدد السكان(ن) 2008
العامرية	10416
بئر الشهداء	9182
الحرملية	8036
أولاد قاسم	7107
عين الزيتون	5948
وادي نيني	5119
أولاد الزوى	4997
بوغرارة السعودي	4169
الجازية	3878
عين الديس	2767
الراحية	2711
البلالة	2477
الزرق	2281
بحير الشرقي	1904
المجموع	70 992,00

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان 2008



- **حجم سكاني مرتفع:** يضم هذا المستوى بلديتين، يتراوح حجم السكان بهما بين 10416 نسمة في بلدية العامرية، وبلدية بئر الشهداء 9182 نسمة.
- **حجم سكاني متوسط:** يضم هذا المستوى 5 بلديات، أين يتراوح عدد السكان بين 8000 نسمة و 5000 نسمة، وتتمثل في كل من البلديات (الحرملية 8036 نسمة، أولاد قاسم 7101 نسمة، عين الزيتون 5948 نسمة، واد نيني 5119 نسمة، وبيدية اولاد زواي 4997 نسمة)
- **حجم سكاني قليل:** يضم هذا المستوى بلديتين، بلدية بوغرارة السعودي، وبلدية الجازية ب 4169 نسمة، و 3878 نسمة على التوالي.
- **حجم سكاني قليل جدا:** يضم هذا المستوى 5 بلديات وتتمثل في كل من البلديات، عين الديس 2767 نسمة، الراحية 2711 نسمة، الباللة 2477 نسمة، الزرق 2281 نسمة، أخيرا بلدية بحير الشرقي 1904 نسمة.

6- تطور سكان البلديات الريفية في ولايات الدراسة:

لمعرفة تطور سكان البلديات الريفية في ولايات الدراسة تم تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من (1987-1998)، والثانية من (1998-2008).

6-1- تطور سكان البلديات الريفية في ولاية سكيكدة (1987_2008):

لدراسة تطور السكان يجب التطرق إلى الزيادة السكانية، والتي يعبر عنها بمعدل النمو، وهذه الزيادة تنقسم إلى الزيادة الطبيعية، وهي زيادة السكان من المواليد، والهجرة، وهي عدد السكان الوافدين أو الخارجين.

جدول رقم 69: ولاية سكيكدة، تطور سكان البلديات الريفية لسنة 1987-1998-2008

معدل النمو 2008-1998	معدل النمو 1998-1987	عدد السكان (نسمة) 2008	عدد السكان (نسمة) 1998	عدد السكان (نسمة) 1987	السكان البلديات
1,33	2,33	9640	8450	6561	بنى بشير
1,56	2,25	29162	24969	19 554	بن عزوز
2,09	1,79	21629	17587	14 465	بين الويدان
0,46	1,73	4587	4382	3 629	خناق مايوم
1,36	1,72	9591	8381	6 951	عين بوزيان
0,16	1,67	5995	5899	4 917	المرسى
1,01	1,48	8655	7831	6 659	جندل سيدي محمد
0,24	1,44	12555	12258	10 474	زردازة
0,50	1,21	6458	6145	5 385	الغدير
- 0,08	0,65	8351	8415	7 833	الزيتونة
0,47	0,59	10851	10351	9 706	أولاد عطية
- 1,20	0,25	1977	2230	2 169	عين زويت

0,50	- 0.19	8369	7959	8 123	أولاد حبابة
0,21	- 0.35	6744	6602	6 864	وادي الزهور
1,04	- 0.41	4488	4045	4 231	الولجة بو البلوط
0,69	- 0.65	6995	6531	7 016	قنوع
0,95	1,20	156047	142 035	124 537	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان 2008

المرحلة الأولى (1987_1998):

انتقل عدد السكان في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 124537 نسمة سنة 1987 إلى 142035 نسمة، سنة 1998، بفارق زيادة قدر بـ 17498 نسمة وبمعدل نمو 1.20%، ويعد المعدل ضعيفا مقارنة مع المعدل الولائي 2.21، والمعدل الوطني 2.1%، على مستوى البلديات، حيث أن 4 بلديات تسجل معدل نمو سالب ما بين 0,19%، -0,65%، وهي بلديات جبلية، والتي تعرف مصاعب في الوسط واختلالات تنموية، ومن خلال معطيات الجدول رقم (69) يمكن استخراج الفئات التالية:

- الفئة مرتفعة النمو (2.25_%_2.33%): تضم هذه الفئة بلدية بني بشير، وبلدية بن عزوز.
- الفئة متوسطة النمو (1.21_%_1.79%): تشكل أكبر فئة عدديا من حيث البلديات وهي على التوالي: بين الويدان، خناق مايون، عين بو زيان، المرسي، جندل سيدي محمد، زردازة، الغدير.
- الفئة ضعيفة النمو (0.25_%_0.65%): وتضم كل من بلدية الزيتونة، أولاد عطية وبلدية عين زويت.
- الفئة النمو ضعيف جدا: (-0,25_%_ -0,65%): وتتشكل من البلديات الجبلية، وتشمل بلديات أولاد حبابة، وادي الزهور الولجة بو البلوط، وبلدية قنوع.

أ- المرحلة الثانية (1998_2008):

ازداد عدد السكان من 142035 نسمة في إحصاء 1998 إلى 156046 نسمة في 2008، بمعدل نمو متراجع بـ 0.26% عن المرحلة الأولى، حيث عرف تطور سكان البلديات في هذه الفترة تفاوت في نسبة النمو، حيث أن معدلات النمو للبلديات متباينة ويمكن تقسيمها إلى أربعة فئات وهي:

- **الفئة الأولى:** بها معدلات نمو مرتفعة 2.09% وشملت بلدية بين الويدان.
- **الفئة الثانية بلديات متوسطة النمو (1.01_1.56%):** وضمت هذه الفئة 5 بلديات منها بلدية بن عزوز، عين بو زيان، بني بشير، الولجة بولبلوط، جنبل سيدي محمد.
- **الفئة الثالثة بلديات ضعيفة النمو (0.16_0.69%):** وسجلت هذه الفئات الضعيفة في 8 بلديات وهي بلديات تقع في المناطق الجبلية، بلدية أولاد حبابة، الغدير، أولاد اعطية، خناق مايون، زردازة، وادي الزهور، وبلدية المرسي.
- **الفئة الرابعة ضعيفة النمو جدا (0.08_1.20%-):** بلديات طاردة للسكان وتتمثل في بلديتين الزيتون وعين زويت هذه الأخيرة سجلت معدل نمو سالب بـ 1.20%-، أي تراجع عدد سكانها بـ 253 نسمة، وتعتبر هذه البلديات طاردة للسكان.

6-2- تطور سكان البلديات الريفية في ولاية قسنطينة (1987_2008):

من خلال الجدول رقم (70) يتبين عدد سكان بلديتي بني حميدان ومسعود بوجريو عرفتا تطور طفيف خلال الفترة (1987-1998) حيث انتقل عدد السكان من 13411 نسمة إلى 16172 نسمة أي بفارق زيادة قدرها 2761 نسمة وبمعدل نمو 1,72%.

جدول رقم 70: ولاية قسنطينة: تطور سكان البلديات الريفية (1987-2008)

معدل النمو	معدل النمو	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان (ن)	عدد السكان (نسمة)	السكان
2008-1998	1998-1987	2008	1998	1987	البلديات
1.4	1,46	9397	8197	6989	بني حميدان
1.3	2,19	9050	7975	6422	مسعود بوجريو
1,32	1,72	18447	16172	13411	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان

أ-المرحلة الأولى (1987-1998):

انتقل عدد السكان في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة من 13411 نسمة سنة 1987 إلى 16172 نسمة، سنة 1998، بفارق زيادة قدر ب 2761 نسمة وبمعدل نمو 1,72%، ويعد المعدل ضعيفا مقارنة مع المعدل بالمعدل الولائي المقدر ب 2,48%.

ب-المرحلة الثانية (1998_2008):

ازداد عدد السكان من 16172 نسمة في إحصاء 1998 إلى 18447 نسمة في 2008، بمعدل نمو متراجع ب 0.26% عن المرحلة الأولى، سجلت بلدية بني حميدان ومسعود بوجريو معدل نمو متوسط ب 1,32% مقارنة بالمعدل الوطني 1,5%، والولائي 1، 6%، اي تطور السكان فيها كان بطريقة عادية، حيث لم تعرف ديناميكية سريعة، وتعتبر بلديات حدودية للولاية، هذا الموقع لم يسمح لها باحتواء الفائض من سكان بلدية قسنطينة.

6-3- تطور سكان البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

أ- المرحلة الأولى (1987-1998):

قدر عدد سكان البلديات الريفية في ولاية أم البواقي سنة 1987 ب 62704 نسمة، ليرتفع إلى 65045 نسمة حسب الإحصاء العام لسنة 1998، بفارق زيادة قدر ب 2341 نسمة، وبمعدل نمو 0.33%، ويعد ضعيفا بالمقارنة مع المتوسط نمو سنوي الولائي يعادل 2.35%، والوطني 2,1%.

تميزت هذه الفترة بالتباين من حيث معدلات النمو بين البلديات الريفية الجدول قم () حيث يتراوح، بين 5.45%-، في بلدية الزرق و 2.93% في بلدية بئر الشهداء، ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى نمو سكاني مرتفع: تتكون هذه المجموعة من بلدية واحدة، يبلغ معدل النمو فيها 2,93% في بلدية بئر الشهداء.
- الفئة الثانية نمو سكاني متوسط: تتكون من 4 بلديات، حيث تتراوح وتيرة النمو فيها بين 1,79% في بلدية بحير الشرقي، بلدية عين الزيتون 1,70%، وبلدية اولاد زواي، وبلدية عين الديس ب 1.57% و 1.46% على التوالي.

• الفئة الثالثة نمو سكاني ضعيف: تتكون من 5 بلديات، النمو السكاني بها ضعيف يقل عن 1%، حيث يتراوح بين 0.93% في بلدية بلالة، الحرملية 0.63%، بلدية واد نيني 0.50%، وأخيرا بلدية العامرية 0.18%.

• الفئة الرابعة حالة نمو سكاني ضعيف جدا: تسجل حالة النمو السكاني بالسالب في كل من بلدية اولاد قاسم 0.90%-، بوغرارة السعودي 1.42%-، بلدية الراحية 3.35%-، وبلدية الزرق 5.45%-، وهذا راجع إلى الهجرة الريفية لسكان البلديات إلى مدينة عين البيضاء بالنسبة لبلدية الزرق، وبلدية بوغرارة السعودي إلى مدينة عين الفكرون، وبلدية أولاد قاسم لمدينة عين مليلة .

جدول رقم 71: ولاية أم البواقي: تطور سكان البلديات الريفية (1987_2008)

السكان	عدد السكان (نسمة)	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو	معدل النمو	البلديات
	1987	1998	1987	1998	
بحير الشرقي	1539	1870	1,79	0,18	
العامرية	9608	9795	0,18	0,62	
البلالة	2317	2566	0,93	- 0.35	
الجازية	3059	3318	0,74	1,57	
عين الديس	2338	2741	1,46	0,09	
الزرق	3214	1736	- 5,45	2,77	
بوغرارة السعودي	4281	3658	- 1.42	1.32	
أولاد الزوى	3856	4578	1,57	0,88	
بئر الشهداء	6085	8356	2,93	0,95	

0,54	0,50	5119	4851	4591	وادي نيني
2,17	- 3,55	2711	2188	3255	الراحية
- 0.08	1,70	5948	5993	4979	عين الزيتون
1,26	- 0,91	7107	6273	6935	أولاد قاسم
1,21	0,63	8036	7122	6647	الحرملية
0,88	0,33	70993	65045	62704	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان 2008

ب- المرحلة الثانية (1998_2008):

بلغ عدد سكان البلديات الريفية في ولاية أم البواقي 65045 نسمة سنة 1998 لينتقل إلى 70993 نسمة سنة 2008، بمعدل نمو 0.88%، ويعد المعدل ضعيفا مثل المرحلة الأولى مقارنة مع المتوسط الولائي 1.82%، للوقوف على الفوارق ومستويات النمو السكاني وتباينه بين البلديات وانطلاقا من الجدول رقم ()، نستخرج الفئات التالية:

- الفئة الأولى (2.17_2.77%): وتضم بلديتين الزرق والراحية، ترجع إلى الزيادة الطبيعية
- الفئة الثانية (1.57_1.21%): وتضم 4 بلديات، الجازية، بوغرة السعدي، أولاد قاسم، وبلدية الحرملية.
- الفئة الثالثة (0.95_0.18%): وتضم 5 بلديات، بلدية بئر الشهداء، أولاد زواي، العامرية، واد نيني، وبلدية واد نيني.
- الفئة الرابعة (0.35_ -0.08%): وتضم بلديتين عين الزيتون وبلالة،

7- توزيع السكان حسب نوع التجمع في البلديات الريفية بالكامل في ولايات الدراسة لسنة 2008:

بلغ عدد السكان المتجمعين بالبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي 128332 نسمة ما يمثل 52,28% من إجمالي سكان البلديات الريفية المقدر بـ 245485 نسمة، وبالمقابل تجد

سكان المنطقة المبعثرة قدر بـ 117153 نسمة أي 47,72%، اما على مستوى البلديات الريفية للولايات هناك تباين.

جدول رقم 72: الولايات: توزيع السكان حسب نوع التجمع في البلديات الريفية 2008

المجموع	سكان المنطقة المبعثرة (نسمة)		السكان المتجمعين (نسمة)		نوع التجمع البلديات
	%	العدد (ن)	%	العدد (ن)	
156046	42,13	65739	57,87	90307	البلديات الريفية في ولاية سكيكدة
18447	46,17	8517	53,83	9930	البلديات الريفية في ولاية قسنطينة
70993	60,42	42897	39,58	28095	البلديات الريفية في ولاية أم البواقي
245485	47,72	117153	52,28	128332	المجموع

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء السكن والسكان 2008

من خلال تحليلنا للجدول رقم (72)، والتي تبين توزيع السكان المتجمعين وسكان المنطقة المبعثرة حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، نجد أن البلديات الريفية في ولايتي سكيكدة وقسنطينة يتجهون نحو التجمع بنسب متقاربة بـ 57,87% و 53,83% على التوالي، في حين نجد البلديات الريفية في ولاية أم البواقي يتجهون نحو التبعثر بـ 60,42% من إجمالي السكان، وتتباين نسبة التجمع والتبعثر من بلدية لأخرى كما يوضحه الجدول رقم (73) ومنه يمكننا الخروج بثلاث حالات.

جدول رقم 73: توزيع السكان المتجمعين والمنطقة المبعثرة

المجموع	النسبة %	السكان		السكان المتجمعين 2008	البلديات
		المبعثرين 2008	النسبة %		
1977	51,90	1026	48,10	951	عين زويت
8655	15,86	1373	84,14	7 282	جندل سيدي محمد
29162	38,86	11332	61,14	17 830	بن عزوز

10851	22,22	2411	77,78	8 440	أولاد عطية
6744	9,58	646	90,42	6 098	وادي الزهور
8351	46,37	3872	53,63	4 479	الزيتونة
12555	50,41	6329	49,59	6 226	زرذازة
8369	83,88	7020	16,12	1 349	أولاد حباية
9640	52,61	5072	47,40	4 569	بنى بشير
21629	65,66	14201	34,34	7 428	بين الويدان
6995	39,83	2786	60,16	4 208	قنوع
6458	32,10	2073	67,90	4 385	الغدير
4488	47,44	2129	52,56	2 359	الولجة بو البلوط
4587	6,71	308	93,29	4 279	خنق مايوم
5995	47,72	2861	52,26	3 133	المرسى
156046	42,13	65739	57,87	90307	مجموع البلديات الريفية لولاية سكيكدة
1904	44,12	840	55,88	1064	بحير الشرقي
10416	56,80	5916	43,20	4500	العامرية
2477	79,37	1966	20,63	511	البلالة
3878	72,85	2825	27,15	1053	الجازية
2767	71,05	1966	28,95	801	عين الديس
2281	52,43	1196	47,57	1085	الزرق
4169	59,75	2491	40,25	1678	الفجوج ب س
4998	80,43	4020	19,55	977	أولاد الزوى
9182	26,77	2458	73,23	6724	بئر الشهداء
5119	53,84	2756	46,16	2363	وادي نيني
2711	78,72	2134	21,28	577	الراحية
5948	83,12	4944	16,88	1004	عين الزيتون
7107	56,11	3988	43,89	3119	أولاد قاسم
8036	67,16	5397	32,84	2639	الحرملية
70993	60,42	42897	39,58	28095	مجموع البلديات الريفية لولاية أم البواقي

9397	32,16	6375	67,84	3022	بني حميدان
9050	34,57	2142	65,43	6908	مسعود بوجريو
18447	46,17	8517	53 ,83	9930	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن لسنة 2008

الحالة الأولى (سيطرة السكان المتجمعين): تضم هذه المجموعة عشر بلديات، أين نسبة السكان المتجمعين تفوق 60%، منها 8 بلديات ريفية من ولاية سكيكدة وتخص كل من بلدية خناق مايون 93.29%، بلدية واد زهور 90.42%، جندل سيدي محمد 84.14%، عين بوزيان 76.90%، وبلدية لغدير، بن عزوز وبلدية فنواع ب 76.90%، و 61.14%، و 60.16% على التوالي، وبلدية مسعود بوجريو ب 76.33% بولاية قسنطينة وأخيرا بلدية بئر الشهداء في ولاية أم البواقي ب 72.23%.

الحالة الثانية (التوازن بين السكان المتجمعين وسكان المنطقة المبعثرة): تسجل هذه الحالة في سبعة بلديات، منها خمسة بلديات في ولاية سكيكدة وتخص كل من بلدية الولجة بو البلوط (52.26%)، (47.44%)، المرسى (52.26%، 47.26%)، وبلدية زرداظة (49.59%، 50.41%)، عين الزيت (48.10%، 51.90%)، أخيرا بلدية بني بشير (47.40%، 52.61%)، وبلديتين في ولاية أم البواقي تتمثل في كل من بلدية الزرق ب (47.57%، 52.43%)، وبلدية واد نيني (46.16%، 53.84%).

الحالة الثالثة (تفوق السكان المبعثرين): تتكون هذه المجموعة من ثلاثة عشر بلدية، تستحوذ ولاية أم البواقي على أكبر عدد من البلديات بتسعة بلديات أين النسبة فاقت 83.12% ببلدية عين الزيتون، واد نيني نسبة ببلدية العامرية ب اولاد قاسم ب 56.11%، وفي ولاية سكيكدة نجد بلديتين وهما لبدية أولاد حبابة (83.88%، 16.12%)، بين الودان (56.66%، 34.34%)، وأخيرا بلدية بني حميدان في ولاية قسنطينة ب (67.84%، 32.16%).

8- الكثافة السكانية في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم

البواقي:

تمثل الكثافة السكانية أحد أهم العناصر ومحورا مهما في الدراسات السكانية، لان عدم الانتظام في التوزيع يعبر عن خلل ومشكلات تتعلق بحاجيات السكان، وله تأخير في العمليات التنموية.

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (74) للإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، يتبين ان متوسط الكثافة للبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، قدر ب 50 نسمة/

كلم²، أي 25% من اجمالي الكثافة السكانية للولايات المقدرة بـ 195%، اما طبيعة توزيع السكان فيما بين البلديات الريفية للولايات، فتظهر اختلافات، حيث تتراوح بين 100ن/كلم² في البلديات الريفية لولاية سكيكدة، و 77ن/كلم²، 24ن/كلم² بالبلديات الريفية بكل من ولايتي قسنطينة وأم البواقي على التوالي.

جدول رقم 74: الكثافة السكانية في البلديات الريفية

الكثافة السكانية ن/كلم ²	مساحة الولاية كلم ²	مجموع سكان الولاية (ن)	الكثافة السكانية /ن/ كلم ²	المساحة كلم ²	السكان (نسمة)	السكان البلديات
218	4118	898 680	100	1651	156047	البلديات الريفية في ولاية سكيكدة
408	2297	938475	77	238	18447	البلديات الريفية في ولاية قسنطينة
100	6187	621612	24	2948	70993	البلديات الريفية في ولاية أم البواقي
195	12602	2458767	50	4837	245487	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن لسنة 2008

أما طبيعة توزيع السكان فيما بين البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، ومن خلال الخريطة رقم (25) تظهر اختلافات كبيرة، حيث يمكن تميز خمسة فئات.

الفئة الاولى : كثافة سكانية جد مرتفعة (140ن/كلم² - 245 ن/كلم²): تضم هذه الفئة 3 بلديات ريفية واقعة في ولاية سكيكدة وتخص كل من بلدية الزيتونة بـ 245 ن/كلم² وهي مركز دائرة، بالإضافة لصغر مساحتها التي تبلغ 34 كلم²، بلدية بني بشير بـ 207 ن/كلم²، ويرجع ذلك إلى صغر المساحة 42 كلم²، و 207 ن/كلم² ببلدية بين الويدان سبب ارتفاع الكثافة بهذه البلدية لسببين الاول الزيادة الطبيعية، والثاني لوجود مصنع تعبأة قارورات الغاز المستقطب لليد العاملة .

الفئة الثانية : كثافة سكانية مرتفعة (76 ن/كلم² - 140 ن/كلم²): تضم 8 بلديات تتوزع بين 7 بلديات ريفية في ولاية سكيكدة وهي بلدية بن عزوز ب 140 ن/كلم²، بلدية عين بوزيان ب 126 ن/كلم²، زردازة ب 123 ن/كلم²، بلدية بن عزوز ب 122 ن/كلم²، وبلدية أولاد عطية وقنوع ب 104 ن/كلم² و 102 ن/كلم² على التوالي

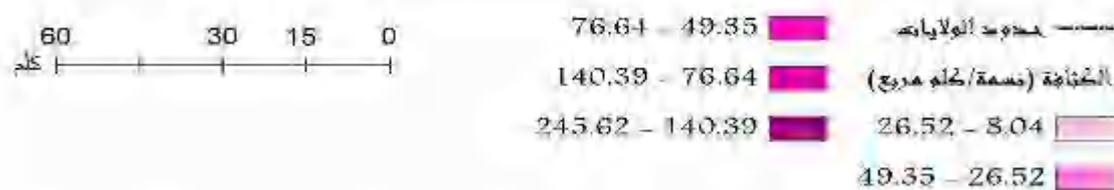
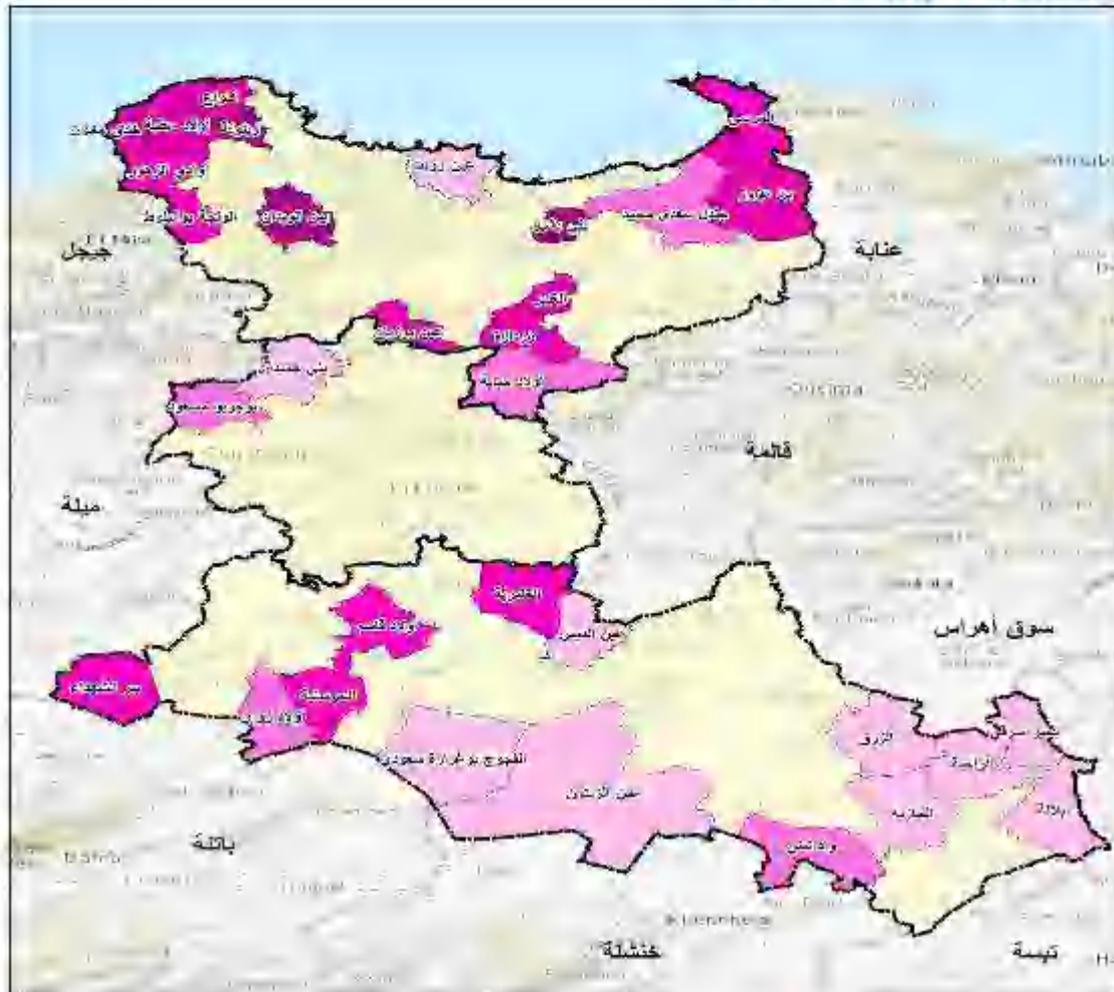
اما البلدية الثامنة هي البلدية الريفية مسعود بوجريو في ولاية قسنطينة بكثافة سكانية بلغت 85 ن/كلم².

الفئة الثالثة: كثافة سكانية متوسطة (49 ن/كلم² - 76 ن/كلم²): تضم هذه الفئة 7 بلديات تتوزع بين البلديات الريفية في الولايات سكيكدة ب 3 بلديات وهي بلدية واد الزهور ب 76 ن/كلم²، بلدية الولجة بولبلوط 64 ن/كلم²، والمرسى ب 53 ن/كلم²، وبلدية بني حميدان في ولاية قسنطينة ب 71 ن/كلم²، اما البلديات الريفية في ولاية أم البواقي تخص 3 بلديات، بلدية بئر الشهداء 61 ن/كلم²، بلدية العامرية والحرملية ب 64 ن/كلم² و 54 ن/كلم² على التوالي

الفئة الرابعة: كثافة سكانية ضعيفة (26 ن/كلم² - 49 ن/كلم²): تتكون فئة البلديات ذات الكثافة السكانية الضعيفة من بلديتين ريفيتين في ولاية سكيكدة، وهما بلدية أولاد حبابة 42 ن/كلم²، وبلدية جنبد سيدي محمد ب 40 ن/كلم²، وهي بلديات جبلية

الفئة الخامسة: كثافة سكانية ضعيفة جدا (8 ن/كلم² - 26 ن/كلم²): تشمل هذه الفئة 11 بلدية، بلدية عين زويت في ولاية سكيكدة ب 18 ن/كلم² وهي بلدية ريفية جبلية مهمشة، و 10 بلديات ريفية في ولاية أم البواقي، والبلديات التي تقل فيها الكثافة عن 26 ن/كلم²، تمس كامل الجزء الشرقي كما هو موضح في الخريطة رقم ()، بلديتي بحير الشرقي والرحية ب 16 ن/كلم² لكل واحدة، وبلديتي بلالة وبوغرارة سعودي ب 13 ن/كلم²، بلدية الجازية ب 19 ن/كلم²، بلد بلدية الزرق ب 11 ن/كلم²، وبلديتي واد نيني وبلدية عين الديس ب 26 ن/كلم² و 21 ن/كلم² على التوالي، وبلدية عين الزيتون ب 8 ن/كلم².

من خلال ما سبق نستنتج ان الاتجاه العام هو تناقص الكثافات لصالح المراكز الحضرية، وهذا الاتجاه امر طبيعي يترجم رغبة السكان في حياة أفضل داخل المراكز التي تتوفر على المرافق الضرورية للحياة، وكما يترجم عجز الارياف على الاحتفاظ بسكانها .



مصادر البيانات: التعداد الوطني لإعداد السكان والسكن 2008 + معالجة الباحث

9- السكن:

يمثل السكن عنصرا هاما في حياة البشرية، باعتباره مصدرا للاستقرار، ولا بد أن يتوفر على المقومات الأساسية، ضمن بيئة إسكانية متكاملة الخدمات والمرافق، لما لهذه الأخيرة من دور كبير في عملية التنمية الريفية، وتوفيرها يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية في الريف، وإلى الحد من هجرة اليد العاملة إلى المدن، وتثبيت الريفيين في قراهم.

أ- التوزيع الجغرافي للمساكن عبر البلديات الريفية بالولايات الدراسة سنة 2008:

يتركز السكن في البلديات الريفية في ولايات الدراسة بنسبة 49.75% في المنطقة المبعثرة، حيث بلغ عدد المساكن في هذه المنطقة على مستوى البلديات الريفية 23154 مسكن، لكن مقارنة بين البلديات الريفية لكل ولاية فقد سجلت بلديات ولاية أم البواقي نسبة 62,66%، والبلديات الريفية لولايتي قسنطينة وسكيكدة سجلتا على التوالي 47%، و42,96%.

وقد تباينت نسب توزيع السكن حسب التجمع والتشتت بين البلديات في ولايات الدراسة ويمكن تصنيفها

كالآتي:

جدول رقم 75: توزيع السكن بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة حسب التشتت والتجمع لسنة

2008

البلديات الريفية	التجمع الرئيسي		التجمع الثانوي		المناطق المبعثرة		المجموع %
	العدد (مسكن)	%	العدد (مسكن)	%	العدد (مسكن)	%	
سكيكدة	9810	35,45	5975	21,59	11887	42,96	27672
قسنطينة	1570	45,10	286	8,22	1625	47	3481
أم البواقي	4344	28,23	1403	4,12	9642	62,66	15389
المجموع	15724	33,78	7664	16,47	23154	49,75	46542

مصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكن والسكان

ب- توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية سكيكدة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008:

يتركز السكن بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة بنسبة 42,96% في المنطقة المبعثرة للبلديات حيث بلغ عدد المساكن في هذه المنطقة 11887 مسكن من إجمالي 27672 مسكن، وقد تباينت نسب توزيع السكن حسب التجمع والتشتت بين البلديات في الولاية ويمكن تصنيفها كالآتي:

جدول رقم 76: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية سكيكدة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

البلدية	التجمع الرئيسي	%	التجمع الثانوي	%	المنطقة المبعثرة	%	المجموع
عين زويت	198	35,68	0	-	357	64,32	555
جندل سيدي محمد	866	54,95	384	24,37	326	20,69	1576
بن عزوز	972	18,67	2340	44,95	1894	36,38	5206
أولاد عطية	646	29,95	962	44,60	549	25,45	2157
وادي الزهور	614	57,49	277	25,94	177	16,57	1068
الزيتونة	814	45,83	0	-	962	54,17	1776
زردازس	1007	48,25	0	-	1080	51,75	2087
أولاد حبابة	247	17,43	0	-	1170	82,57	1417
عين بوزيان	579	37,60	638	41,43	323	20,97	1540
بنى بشير	700	40,25	0	-	1039	59,75	1739
بين الويدان	466	15,50	535	17,80	2005	66,70	3006
قنوع	296	23,34	382	30,13	590	46,53	1268
الغدير	696	60,63	0	-	452	39,37	1148
الولجة بو البلوط	166	22,37	168	22,64	408	54,99	742
حنق مايون	363	49,25	289	39,21	85	11,53	737
المرسى	1180	71,52	0	-	470	28,48	1650
المجموع	9810	35,45	5975	21,59	11887	42,96	27672

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكن والسكان 2008

- تركيز كبير للسكن في التجمع الرئيسي: وتمثل في بلدية المرسى والتي بلغ عدد السكنات بها في التجمع الرئيسي 1180 مسكن بنسبة 71,52% من إجمالي الحضيرة السكنية بالبلدية 1650 مسكن، كذلك البلديات الغدير، واد الزهور، جندل سيدي محمد، والذي فاقت بها نسبة التركيز السكنات بالتجمع الرئيسي 50%.
- تركيز كبير للسكن في التجمعات الثانوية: وهي كل من بلديات بن عزوز وأولاد اعطية ب 44,95%، 44,60% على التوالي، والبلديتين مركز دوائر، وبلدية عين بوزيان ب 41,43%، وغياب هذا النوع

من التجمع في 7 بلديات (عين زويت، الزيتونة، زردازة، أولاد حبابة، بنى بشير، لغدير، وبلدية المرسي).

- **تركز كبير للسكنات في المناطق المبعثرة:** وتضم كل من بلديات أولاد حبابة، عين زويت، بنى بشير، الولجة بو البلوط، الزيتونة، زردازة، وتراوحت نسبة التركيز السكنات بالمناطق المبعثرة لهذه البلديات بين 51,75% و 82,57%، وهذه البلديات تتصف بطابعها الجبلي.

ت- توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008:

يتركز السكن بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة بنسبة 47% في المنطقة المبعثرة للبلديات، حيث بلغ عدد المساكن في هذه المنطقة 1625 مسكن من اجمالي 3481 مسكن، وقد تباينت نسب توزيع السكن حسب التجمع والتشتت بين البلديتين في الولاية ويمكن تصنيفها كالاتي:

جدول رقم 77: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008

البلدية	التجمع الرئيسي	%	التجمع الثانوي	%	المنطقة المبعثرة	%	المجموع
بني حميدان	562	32,26	0	0	1180	68	1742
مسعود بوجريو	1008	57,96	562	16,45	445	26	1739
المجموع	1570	45,10	1008	8,22	1625	47	3481
مجموع الولاية	143865	72,07	143865	23,51	8834	4	199631

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكن والسكان 2008

- **تركز السكن في التجمع الرئيسي في بلدية مسعود بوجريو بـ 1008 مسكن أي 57,96% من اجمالي السكنات في البلدية 1739 مسكن، بالمقابل تجد تركيز السكنات في المنطقة المبعثرة ببلدية بني حميدان بـ 1180 مسكن، ما يمثل 68% من مجموع السكنات فب البلدية المقدر بـ 1742 مسكن.**

ث- توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي حسب التشتت والتجمع لسنة 2008:

يتركز السكن بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي بنسبة 62,66% في المنطقة المبعثرة للبلديات، حيث بلغ عدد المساكن في هذه المنطقة 9642 مسكن من اجمالي 15389 مسكن، وقد تباينت نسب توزيع السكن حسب التجمع والتشتت بين البلديات في الولاية ويمكن تصنيفها كالآتي:

جدول رقم 78: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي حسب التشتت والتجمع لسنة

2008

البلدية	التجمع الرئيسي	%	التجمع الثانوي	%	المنطقة المبعثرة	%	المجموع
بحير الشرقي	299	54,46	0	-	250	45,54	549
العامة	0	-	909	46,10	1063	53,90	1972
البلالة	120	23,39	0	-	393	76,61	513
الجازية	301	30,56	0	-	684	69,44	985
عين الديس	206	30,88	0	-	461	69,12	667
الزرق	0	-	237	32,78	486	67,22	723
الفجوج ب س	362	38,76	0	-	572	61,24	934
أولاد الزوى	166	18,28	0	-	742	81,72	908
بئر الشهداء	1368	67,86	0	-	648	32,14	2016
وادي نيني	462	42,50	0	-	625	57,50	1087
الراحية	134	19,88	0	-	540	80,12	674
عين الزيتون	187	12,58	0	-	1300	87,42	1487
أولاد قاسم	386	27,81	126	9,08	876	63,11	1388
الحرملية	353	23,76	131	8,82	1002	67,43	1486
المجموع	4344	28,23	1403	9,12	9642	62,66	15389
مجموع الولاية	94 495	74,44	7290	5,74	25 156	19,82	126 941

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والسكن والسكان 2008

تركز كبير للسكنات في المناطق المبعثرة:

وتتضم كل من بلديات عين الزيتون، أولاد الزوى، الراحية البلالة، الجازية، عين الديس، الحرملية، الزرق، أولاد قاسم، الفجوج ب س، وادي نيني، العامرية، وتراوحت نسبة التركيز السكنات بالمناطق المبعثرة لهذه البلديات بين 53,90% و 87,42%، وهذه البلديات تتصف بطابعها الجبلي. بينما تركز السكنات في التجمع الرئيسي ببلديتين فقط يئر الشهداء ب 1368 مسكن أي 67,86% من مجموع السكنات في البلدية القدرة ب 2016 مسكن، تليها بلدية بحير الشرقي بنسبة 54,46%، غياب المساكن الثانوية في 10 بلديات ريفية في ولاية أم البواقي وهي: بلدية بحير الشرقي، البلالة، عين الديس، الفجوج، أولاد زواي، بئر الشهداء واد نيني، راحية، عين الزيتون، حيث قدر عدد المساكن ب 1403 مسكن وبنسبة 4,12% من اجمالي المساكن،

نستنتج مما سبق ان توزيع السكنات بالبلديات الريفية في الولايات المدروسة بتركز في المنطقة المبعثرة، وهذا راجع إلى دعم الدولة للسكن الريفي، الذي يهدف الي تثبيت السكان في مناطقهم، واعادة النازحين منهم في فترة التسعينات.

خلاصة الفصل:

تباينت المؤهلات والعوائق الطبيعية والبشرية بالبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، ومن خلال دراسة هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

- يغلب طابع التضرس على البلديات الريفية في ولاية سكيكدة، خاصة في أقصى غرب الولاية، ما يعرف بكتلة القل (Massif de collo) ويضم 4 بلديات، بلدية قنوع، زيتونة، أولاد عطية، وبلدية خناق مايون، والجزء الجنوبي، تضم أيضا 4 بلديات، الغدير، أولاد حبابة، زردازة وبلدية عين بوزيان، حيث هذا التضرس يشكل عائق في عمليات التنمية، أما البلديات الريفية في ولاية قسنطينة، والتي تضم بلديتين بني حميدان ومسعود بوجريو، الوقعتان في أقصى شمال الولاية، يتميز مظهرها الطبوغرافي بتلال.

- تتميز البلديات الريفية في ولاية أم البواقي عموما بالانبساط بحكم موقعها الجغرافي بالسهول العليا، وبعض النطاقات الجبلية، ويتميز مظهرها الطبوغرافي بسلسلة من الأحواض.

- من خلال الدراسة الديموغرافية التي قمنا بها، تبين أن البلديات الريفية للولايات تتميز بثقل ديموغرافي غير متجانس من حيث الحجم، تتجه وتيرة النمو في البلديات الريفية للولايات إلى الانخفاض بصفة عامة، حيث نزل معدل النمو السنوي من 1,20% للفترة ما بين 1987-1998 إلى 0,95% في عشرية 1998-2008 رغم التباين في النمو بين البلديات الريفية للولاية (- 0,19% ببلدية اولاد حبابة، 2,3% ببني بشير)، نفس الملاحظة تنطبق على بلديتي بني حميدان ومسعود بوجريو في ولاية قسنطينة، حيث تراجع معدل النمو بينهما بـ 0,26%، عكس البلديات الريفية بولايي سكيكدة وقسنطينة، معدل النمو بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي عرف تطور طفيف من 0,33% (1987-1998) إلى 0,88% (1998-2008)، وهناك تباين بين البلديات الريفية للولاية (- 0,35% ببلدية بلالة، 2,77% الزرق)

- بالنسبة لتوزيع السكان حسب نوع التجمع وجدنا ان البلديات الريفية بكل من ولايتي سكيكدة وقسنطينة يتجهون نحو التجمع بنسب متقاربة بـ 57,87% و 53,83% على التوالي، في حين نجد البلديات الريفية في ولاية أم البواقي يتجهون نحو التبعثر بـ 60,42% من إجمالي السكان، وتتباين نسبة التجمع والتبعثر بين بلديات الولايات

- تتباين البلديات الريفية في تركيبة حظيرتهم السكنية وتبرز اهم الاختلافات في، بلغ عدد السكنات في البلديات الريفية لولاية سكيكدة 27672 مسكن، مقابل 15389 مسكن، و3481 مسكن في البلديات الريفية لولايتي أم البواقي وقسنطينة
- توزيع السكن حسب التجمع والتشتت في البلديات الريفية للولايات، تبين في سيطرة نسبة السكن للمناطق المبعثرة، خاصة بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي بـ 62,66%، وبنسبة 47%، و42,96% بكل من البلديات الريفية لولايتي قسنطينة وسكيكدة على التوالي.

الفصل السادس: الديناميكية الاقتصادية
والاجتماعية بالبلديات الريفية في
الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم
البواقي

مقدمة:

يعد النشاط الإقتصادي بكل عناصره له دور كبير في تبيان وابرار أهمية اي مجال خاصة المجال الريفي كما يحدد التباينات والفوارق الموجودة بين البلديات.

فالنشاط الإقتصادي يعد من أهم المؤشرات التي تحدد العلاقات الموجودة بين السكان والمجال ومن خلاله يمكن معرفة الوضعية الإقتصادية للمجتمع ومدى تأثيرها في تخطيط المشاريع وبرامجها في المستقبل ومنه وضع استراتيجية لتنمية هذا الإقليم، كما تتدخل العوامل الإقتصادية بدورها في توزيع الكثافات من خلال قوى جذب او طرد للسكان التي تحدد اتجاهات الهجرة الداخلية، هذا ما يدفع إلى تحليل تركيبة القوة العاملة والقوة المهمشة عن الحركة الإقتصادية داخل الاقليم والمتمثلة في حجم البطالة إضافة إلى إبراز قدرات الإقليم.¹

ومنه فنشاط الإقتصادي يساهم كثيرا في ترقية المناطق الريفية، وعليه ندرس هذا العنصر بالبلديات الريفية باعتباره عنصرا مهيكلا للمجال، بالإضافة إلى دراسة التجهيزات والمرافق التي تعتبر من أهم عوامل الاستقرار السكاني، وكذا معايير قياس مدى تنمية هذه البلديات حيث لا يمكن تطور أي بلدية دون توفر التجهيزات والمرافق الضرورية لتلبية حاجيات السكان الإجتماعية، يشمل هذا العنصر التجهيزات ومرافق والبنية التحتية المتوفرة في البلديات الريفية المدروسة من طرق، وكهرباء، ومياه، والمرافق التعليمية، والصحية لتحديد الاستراتيجيات التنموية الريفية.

I- توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل سنة 2008 :

قدر مجموع اليد العاملة بالبلديات الريفية بالكامل في ولايات المدروسة 70118 عاملا وفقا لمعطيات الجدول (79)، موزعين حسب قطاعات الأنشطة ويمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

¹لحسن فرطاس، الفوارق الاجتماعية الإقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة راسة حالة بلديات السهول العليا بولاية سطيف، ص 131.

جدول رقم 79: الولايات المدروسة: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل
حسب احصاء سنة 2008

المجموع	القطاع الثالث		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		الفلاحة		القطاعات الولايات
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
42606	66,57	13331	52,56	780	36,73	1844	61,15	26651	سكيكدة
9798	15,02	3008	47,44	704	26,55	1333	10,90	4753	قسنطينة
17714	8,41	3687	-	-	36,72	2735	27,95	12183	أم البواقي
70118	100	20026	100	1484	100	5912	100	43587	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء

- أغلبية القوة العاملة تشتغل في القطاع الفلاحي، حيث قدر عددهم 43587 عاملا، من المجموع في سنة 2008، ويمثلون نسبة 62,55% وهذا يعكس الخصوصية الفلاحية بالبلديات الريفية في الولايات المدروسة.
- بروز القطاع الثالث في الدرجة الثانية بـ 20026 عاملا، وبنسبة 28,20%، ليتجاوز بذلك كل من قطاع الاشغال العمومية والبناء وقطاع الصناعة.
- انحصار اليد العاملة في قطاع الاشغال العمومية والبناء في عدد قليل بـ 5912 عاملا، لا يمثلون سوى نسبة 8,33% من المجموع.
- تراجع العاملين الصناعيين إلى المرتبة الرابعة بعدد 1484 عاملا، ما يمثل نسبة 2,09%.

1- توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية سكيكدة سنة 2008:

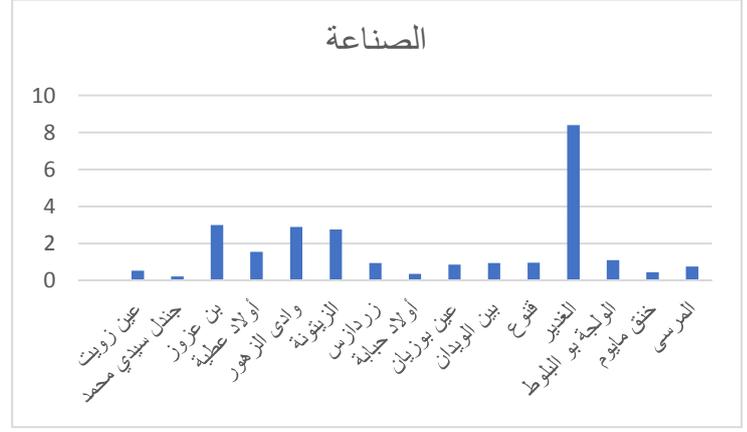
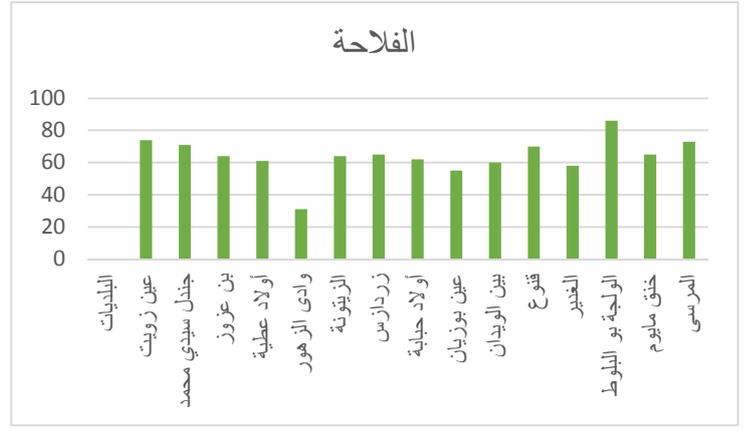
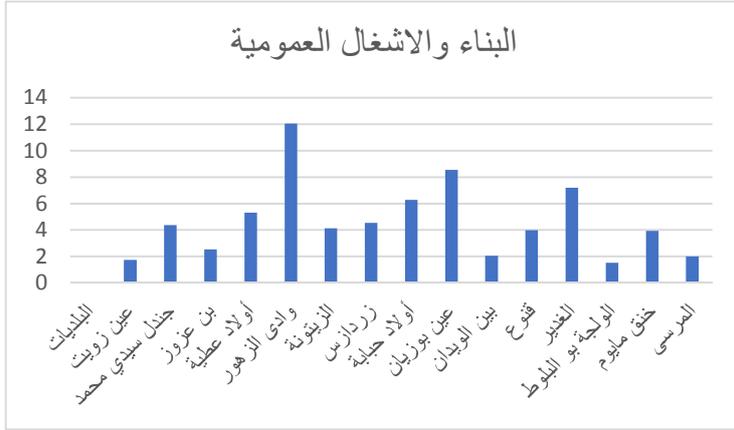
قدر مجموع اليد العاملة بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية سكيكدة 42606 عاملا وفقا لمعطيات الجدول (80)، والشكل رقم (45) موزعين حسب قطاعات الأنشطة ويمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

جدول رقم 80: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية سكيكدة حسب احصاء سنة 2008

المجموع	%	أخرى	%	الصناعة	%	البناء والاشغال العمومية	%	الفلاحة	القطاعات البلديات
750,00	23,33	175	0,53	4	1,73	13	74	558	عين زويت
3 015,00	24,71	745	0,23	7	4,38	132	71	2 131	جندل سيدي محمد
8 865,00	30,83	2733	3,00	266	2,54	225	64	5641	بن عزوز
3 330,00	31,95	1064	1,56	52	5,32	177	61	2 037	أولاد عطية
1 959,00	53,60	1050	2,91	57	12,05	236	31	616	وادي الزهور
2 467,00	29,19	720	2,76	68	4,13	102	64	1 577	الزيتونة
3 345,00	29,72	994	0,96	32	4,54	152	65	2167	زردازس
2 165,00	31,13	674	0,37	8	6,28	136	62	1347	أولاد حبابة
2 905,00	35,63	1035	0,86	25	8,54	248	55	1597	عين بوزيان
6 201,00	37,35	2316	0,95	59	2,05	127	60	3699	بين الويدان
1 657,00	24,80	411	0,97	16	3,98	66	70	1 164	قنوع
1 833,00	26,84	492	8,40	154	7,20	132	58	1 055	الغدير
1 177,00	11,81	139	1,10	13	1,53	18	86	1007	الولجة بو البلوط
1 094,00	31,08	340	0,46	5	3,93	43	65	706	خنق مايوم
1 843,00	24,04	443	0,76	14	2,01	37	73	1349	المرسى
42 606,00	31,29	13 331	1,83	780,00	4,33	1 844,00	62,55	26 651	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008

الشكل رقم 45: ولاية سكيكدة: القطاعات الاقتصادية



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008 + معالجة الباحثة

سيطرة اليد العاملة الفلاحية بكل البلديات في الولاية اين تزيد نسبة المشتغلين عن 50% في كل من

بلدية الولجة بوالبلوط 86 %، بلدية عين زويت 74 %، بلدية المرسی 73 %، بلدية جندل سيدي محمد

71 %.

2- توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية قسنطينة 2008:

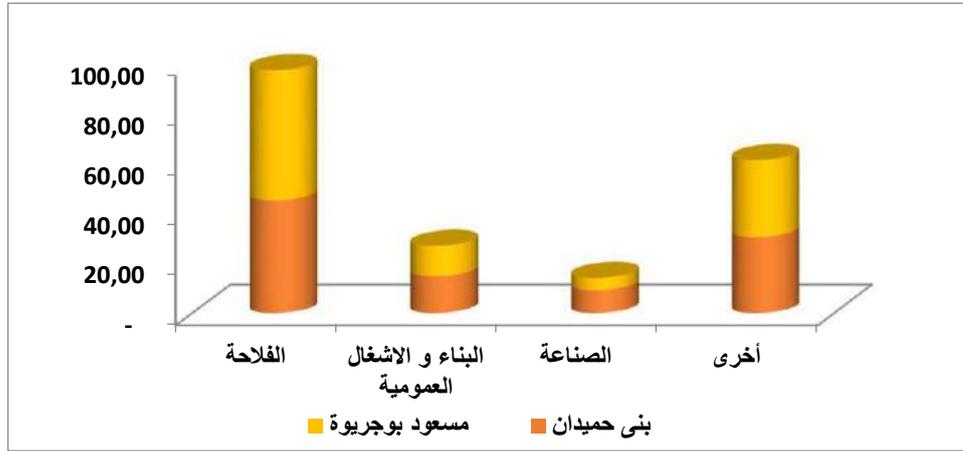
جدول رقم 81: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية قسنطينة حسب احصاء

سنة 2008

المجموع	%	أخرى	%	الصناعة	%	البناء والاشغال العمومية	%	الفلاحة	القطاعات البلديات
1 337,00	21,32	285	3,37	45	40,77	190	70,86	817	بنى حميدان
1 098,00	37,34	410	6,92	76	59,23	276	29,14	336	مسعود بوجريوة
2 435	28,33	695	4,97	121	19,14	466	47,35	1 153	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008

الشكل رقم 46: ولاية قسنطينة: القطاعات الإقتصادية



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008 + معالجة الباحثة

3- توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية أم البواقي 2008:

جدول رقم 82: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية أم البواقي حسب احصاء

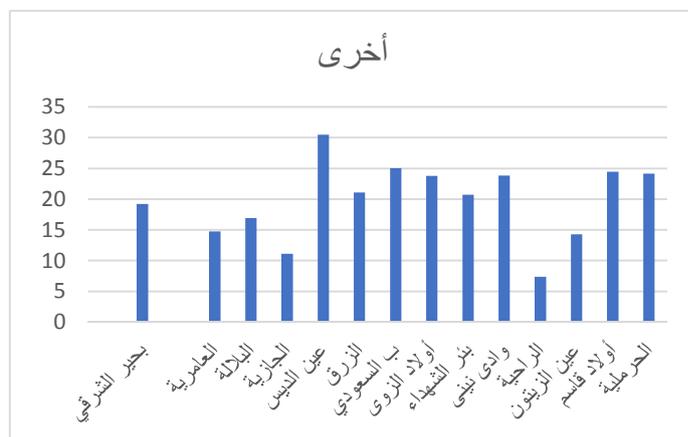
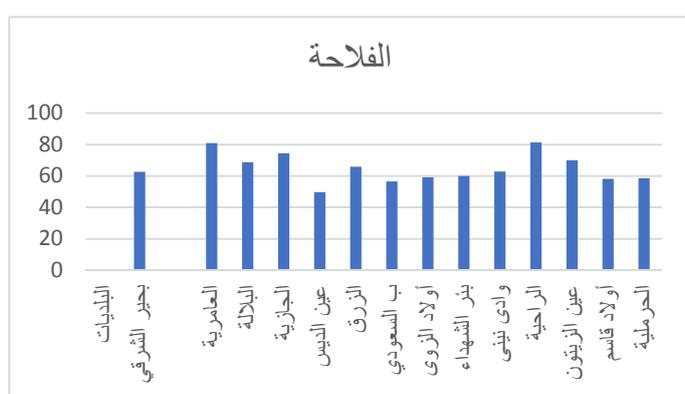
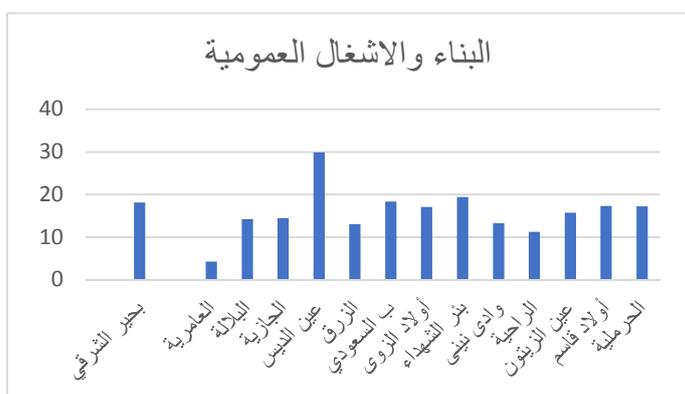
سنة 2008

المجموع	%	أخرى	%	الصناعة	%	البناء والاشغال العمومية	%	الفلاحة	القطاعات البلديات
479,00	19,21	92,00	-	-	18,16	87,00	62,63	300,00	بحير الشرقي
3 280,00	14,76	484,00	-	4,27	80,98	140,00	68,81	2 656,00	العامة
590,00	16,95	100,00	-	14,24	68,81	84,00	68,81	406,00	البلالة
856,00	11,10	95,00	-	14,49	74,42	124,00	74,42	637,00	الجازية
709,00	30,47	216,00	-	29,90	49,65	212,00	49,65	352,00	عين الديس
688,00	21,08	145,00	-	13,08	65,84	90,00	65,84	453,00	الزرق

1 247,00	25,02	312,00	-		18,36	229,00	56,62	706,00	ب السعدي
1 194,00	23,79	284,00	-		17,09	204,00	59,13	706,00	أولاد الزوى
2 182,00	20,71	452,00	-		19,39	423,00	59,90	1 307,00	بئر الشهداء
1 426,00	23,84	340,00	-		13,25	189,00	62,90	897,00	وادي نيني
719,00	7,37	53,00	-		11,27	81,00	81,36	585,00	الراحية
1 409,00	14,27	201,00	-		15,76	222,00	69,98	986,00	عين الزيتون
1 745,00	24,47	427,00	-	-	17,36	303,00	58,17	1 015,00	أولاد قاسم
2 010,00	24,18	486,00	-	-	17,26	347,00	58,56	1 177,00	الحرملية
18 534,00	19,89	3 687,00	-	-	14,76	2 735,00	65,73	12 183,00	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008

الشكل رقم 47: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات للبلديات في ولاية أم البواقي سنة 2008



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن 2008 + معالجة الباحثة

سيطرة القطاع الفلاحي بكل البلديات الريفية في ولاية أم البواقي ب 12183 عامل، أي ما مثل

نسبة 65,73 %، أعلى نسبة سجلت بكل من بلدية الراحية ب 81,36 %، العامرية ب 80,98 %، الجازية

74,42 %، عين الزيتون 69,98 %، والبلديات البلاة، الزرق، وادي نيني، بحير الشرقي، بئر الشهداء،

أولاد الزوى، الحرملية، أولاد قاسم، بوغرة السعدي.

II- شبكة الطرق في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي:

تعتبر الطرق أحد العوامل المحفزة على الإستثمار الثروات الطبيعية، وتوظيف المشاريع الجديدة، فالطرق تساعد على تنمية الأرياف والقرى، وخاصة المجالات المهمشة، يمكن للطريق أن تفتح ديناميكية نمو محلية، فيتغير وضع سكانها الإقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل، فالطريق له أهمية قصوى اذا ما تعلق الأمر بدراسة التنمية باعتباره من أهم مؤشرات قياسها.

هناك علاقة قوية بين التنمية وشبكة الطرق، حيث الشبكات بمثابة الشرايين التي تعطي حيوية للمجال الريفي، وتضمن له الاحتياجات الخاصة به، وتهدف دراسة هذا العنصر إلى معرفة الخصائص العامة للشبكات وتحديد نقاط التدخل عليها، ونظر لارتباط نشاط وديناميكية البلديات.

تتوفر البلديات الريفية في الولايات الثلاثة على شبكة من الطرق، لها دور كبير في هيكلة البلديات، ويبلغ طول الشبكة في البلديات الريفية 2176,35 كم²، وتتكون من:

أ- الطرق الوطنية:

تحتل الطرق الوطنية الصادرة من حيث الأهمية في شبكة المواصلات على مستوى الوطني، فهي احدى الهياكل القاعدية الهامة والضرورية للربط والاتصال بين البلديات، يبلغ طولها في البلديات الريفية بالولايات الثلاثة 175.56 كم².

ب- الطرق الولائية:

هي طرق التي تخدم إقليم الولاية، حيث تقوم بالربط بين البلديات، وتلعب دور مكمل للطرق الوطنية يبلغ طولها في البلديات الريفية بالولايات الثلاثة 659.88 كم².

ت- الطرق البلدية:

هي الطرق التي تربط المراكز الرئيسية للبلديات بالتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة، ولها أهمية كبيرة في فك العزلة عن المناطق النائية، ويبلغ طولها في البلديات الريفية بالولايات الثلاثة 1253.21 كم² بما أن طبيعة البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، الغير متجانسة في جهتها طبيعيا واقتصاديا سوف نتطرق لهذا العنصر لكل ولاية على حدى.

1-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

بلغ طول شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة 1090,35 كلم ما يمثل 42,14% من الطول الاجمالي بالولاية المقدر بـ 2587,32 كلم، تتوزع بين طريق وطني، ولائي وطريق بلدي كما هو موضح بالجدول رقم (83)

جدول رقم 83: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة

نوع الطرقات	الطريق الوطني		الطريق الولائي		الطريق البلدي		المجموع	
	الطول (كلم)	النسبة%	الطول (كلم)	النسبة%	الطول (كلم)	النسبة%	الطول (كلم)	النسبة%
البلديات الريفية	76,26	23,42	348,08	57,60	666,01	40,18	1090,35	42,14
الولاية	325,56	-	604,36	-	1657,4	-	2587,32	-

المصدر: مديرية الأشغال العمومية ولاية سكيكدة، 2014

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الطريق الوطني بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة بلغ 76,26 كلم، أي بنسبة 23,42% من اجمالي طول الطريق الوطني بالولاية المقدر بـ 325,56 كلم، وتعتبر كلها معبدة، يليها الطريق الولائي بـ 348,08 كلم بالنسبة للبلديات الريفية في الولاية ما يمثل 57,60% من إجمالي طول الطريق الولائي في ولاية سكيكدة المقدر بـ 604,36 كلم، أما الطريق البلدي يبلغ طوله 666,01 كلم بالبلديات الريفية ما يمثل 40,18% من اجمالي طول الطريق البلدي في الولاية البالغ 1657,4 كلم.



2-الوصولية المرورية والادماج في البلديات الريفية:

دراسة هذا العنصر او المؤشر يسمح لنا تحديد مدى العزلة والإندماج عبر تحديد نوع وعدد الطرق في كل بلدية ريفية حسب أهمية الطريق في كل البلديات الريفية في ولاية سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، ولتوضيح أهمية هذا العنصر تم تنقيط هذه الطرق حسب الأهمية كما يلي:

طريق سيار: 12 نقطة

طريق وطني: 08 نقطة

طريق ولائي: 04 نقاط

طريق بلدي: 02 نقطة

أ- الوصولية المرورية في البلديات الريفية لولاية سكيكدة

جدول رقم 84: الوصولية المرورية في البلديات الريفية لولاية سكيكدة

المجموع	طريق بلدي		طريق ولائي		طريق وطني		الطريق السيار		نوع الطريق البلديات
	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	
10	2	1	8	2	0	0	0	0	عين زويت
10	2	1	8	2	0	0	0	0	جندل سيدي محمد
26	6	3	12	3	8	1	0	0	بن عزوز
10	2	1	8	2	0	0	0	0	أولاد عطية
6	2	1	4	1	0	0	0	0	وادي الزهور
6	2	1	4	1	0	0	0	0	الزيتونة
6	2	1	4	1	0	0	0	0	زرذازس
6	2	1	4	1	0	0	0	0	أولاد حبابة
10	2	1	0	0	8	1	0	0	بني بشير
6	2	1	4	1	0	0	0	0	بين الويدان
22	2	1	0	0	8	1	12	1	عين بو زيان
10	2	1	0	0	8	1	0	0	بني بشير
22	2	1	0	0	8	1	12	1	الغدير
10	2	1	8	2	0	0	0	0	الولجة بو البلوط
6	2	1	4	1	0	0	0	0	حنق مايون
6	2	1	4	1	0	0	0	0	المرسى

المصدر: مديرية الأشغال العمومية ولاية سكيكدة، 2014

ب-الإندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية سكيكدة

ويقصد بالإندماج هو مدى ربط هذه البلديات بشبكة الطرقات (أي نقاط تقاطعات الطرقات على مستوى البلدية)، وفي هذا السياق هناك عدة أنواع من الطرقات حسب التصنيف المعروف، وبالتالي اعتمدنا في حساب مدى الإندماج على متغيرين هما:

1- نوع الطرق والتقاطع

2- إعطاء قيمة لحجم الطريقين المتقاطعين

والمعلوم ان المجالات التي يمر بها طريق وطني يكون له أكبر أهمية اقتصادية من طريق بلدي، وهكذا كلما زاد حجم الطريق زادت معه فرص التنمية.

جدول رقم 85: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق

المجموع	بلدي - بلدي		ولائي - بلدي		ولائي - وولائي		وطني - بلدي		وطني - وولائي		وطني - ووطني		سيار - ووطني		
	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	
30	0	0	22	3	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	عين زويت
38	4	2	26	5	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	جندل سيدي محمد
36	4	2	4	1	16	4	0	0	12	1	0	0	0	0	بن عزوز
28	0	0	20	4	8	2		0	0	0	0	0	0	0	أولاد عطية
18	0	0	6	1	12	3	0	0	0	0	0	0	0	0	وادي الزهور
8	0	0	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الزيتونة
4	4	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	زردازس
8	0	0	0	0	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد حياية
16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	2	0	0	بنى بشير
22	0	0	6	1	0	0	16	2	0	0	0	0	0	0	بين الويدان
52	0	0	0	0	0	0	0	0	16	2	16	2	20	1	عين بوزيان
13	0	0	13	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قتواع
48	0	0	0	0	0	0	12	2	0	0	16	2	20	1	الغدير
6	0	0	6	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الولجة بو البلوط
14	0	0	6	1	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	خنق مايون
32	14	4	12	3	6	3	0	0	0	0	0	0	0	0	المرسى

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية سكيكدة

من خلال الجدول نلاحظ أن الإندماج يتباين في البلديات الريفية لولاية سكيكدة، حيث تقاطعات الطرق بها تختلف حسب نوع الطريق وعددها، ومن خلال دراسة هذا المؤشر يمكن تمييز ثلاثة فئات:

الفئة الأولى: (بلديات مؤشر الإندماج بها كبير)

وتتضمن هذه الفئة بلديتين فقط وهما عين بوزيان والغدير، ويمر بهما الطريق السيار شرق-غرب، كما أن بلدية عين بوزيان تعتبر مفترق طرق بين البلديات الشرقية والغربية لولاية سكيكدة.

الفئة الثانية: (بلديات مؤشر الإندماج بها متوسط)

وتتضمن هذه الفئة أربعة (04) بلديات وهي: جندل سيدي محمد، عين زويت، بن عزوز وأولاد عطية، حيث أن بلديتي جندل وبن عزوز تقعان على امتداد سهل عزابة وصولاً إلى شاطئ البحر، تعبر مجالهما غير متضرس كثيراً، كما يمر بهما الطرق الوطني رقم 03 نحو ولاية عنابة، أما بلدية عين زويت الساحلية، لها من الإمكانيات السياحية ما جعل مؤشر الإندماج بها متوسط، وبلدية أولاد عطية الواقعة في غرب الولاية، والتي تعتبر مقر دائرة مما جعل المؤشر بها متوسط.

الفئة الثانية: (بلديات مؤشر الإندماج بها ضعيف)

وتتضمن باقي البلديات الريفية في ولاية سكيكدة ويبلغ عددها عشرة (10) بلديات، مما يعطي صورة واضحة على الموقع الهامشي لمعظم البلديات الريفية في الولاية، ما يجعل إلزامية التكفل والتدخل بها أكثر من ضروري.

1-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

بلغ طول شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة 195,5 كلم ما يمثل 15,02% من الطول الاجمالي بالولاية المقدر بـ 1301,2كلم، تتوزع بين طريق وطني، ولائي وطريق بلدي.

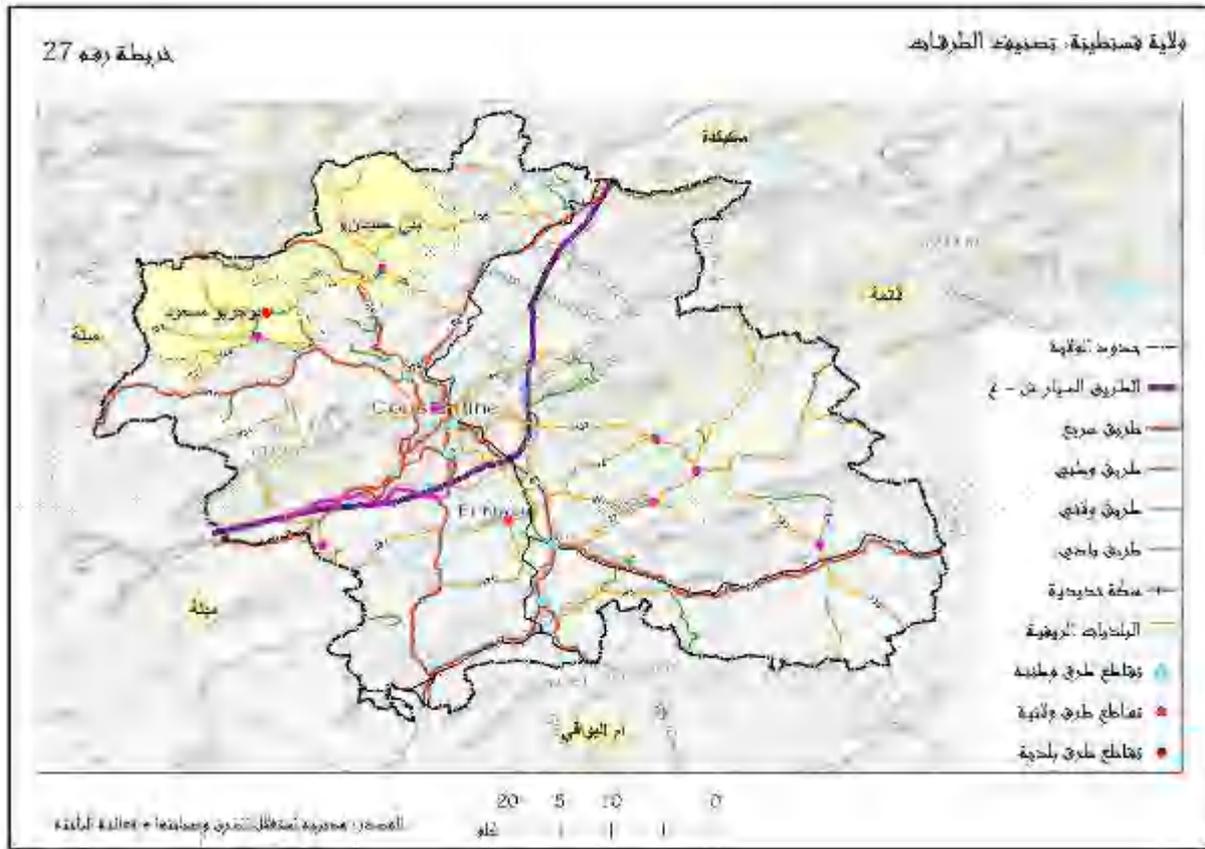
جدول رقم 86: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة

المجموع		الطريق البلدي		الطريق الولائي		الطريق الوطني		
النسبة (%)	الطول (كلم)	النسبة (%)	الطول (كلم)	النسبة (%)	الطول (كلم)	النسبة (%)	الطول (كلم)	
15,02	195,5	18,13	111,5	18,11	73	3,88	11	البلديات الريفية
-	1301,2	-	615	-	403	-	283,2	الولاية

المصدر: مديرية الأشغال العمومية ولاية قسنطينة، 2014

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الطريق الوطني بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة بلغ 11 كلم، أي بنسبة 3,88% من اجمالي طول الطريق الوطني بالولاية المقدر بـ283,2 كلم، يليها الطريق الولائي بـ 73 كلم بالنسبة للبلديات الريفية في الولاية ما يمثل 18,11% من اجمالي طول الطريق الولائي في ولاية قسنطينة المقدر بـ403 كلم، أما الطريق البلدي يبلغ طوله 111,5 كلم بالبلديات الريفية ما يمثل 18,13% من اجمالي طول الطريق البلدي في الولاية البالغ 615 كلم.

أ- الوصلية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية قسنطينة:



جدول رقم 87: الوصلية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية قسنطينة

المجموع	طريق بلدي		طريق ولائي		طريق وطني		الطريق السيار		نوع الطريق	البلديات
	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط		
28	4	8	3	12	1	8	0	0		بني حميدان
8	0	0	2	8	0	0	0	0		مسعود بوجريو

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية قسنطينة

ب-الإندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية قسنطينة

جدول رقم 88: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق

المجموع	بلدي-بلدي		ولائي-بلدي		ولائي-ولائي		وطني-بلدي		وطني - وولائي		وطني - ووطني		سيار-طريق	
	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط
44	0	0	16	4	12	3	0	0	16	2	0	0	0	0
12	0	0	0	0	12	3	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية قسنطينة

من خلال الجدول نلاحظ أن بلدية بني حميدان أكثر اندماجا من بلدية مسعود بوجريو، خاصة أن البلدية يمر بها الطرق الوطني رقم 27 الرباط بين قسنطينة وجيجل، وكذلك ثلاث (03) طرق ولائية، على عكس بلدية مسعود بوجريو التي لا يمر على مجالها أي طريق وطني.

2-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

بلغ طول شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي 890,5 كلم ما يمثل 46,8 % من الطول الاجمالي بالولاية المقدر بـ 1902كلم، تتوزع بين طريق وطني، ولائي وطريق بلدي.

جدول رقم 89: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي

المجموع	الطريق البلدي		الطريق الولائي		الطريق الوطني		البلديات الريفية	الولاية
	النسبة (%)	الطول (كلم)	النسبة (%)	الطول (كلم)	النسبة (%)	الطول (كلم)		
46,8	890,5	44	474,7	57,9	238,8	12,3	88,3	
/	1902	/	1075,5	/	412,7	/	413,9	

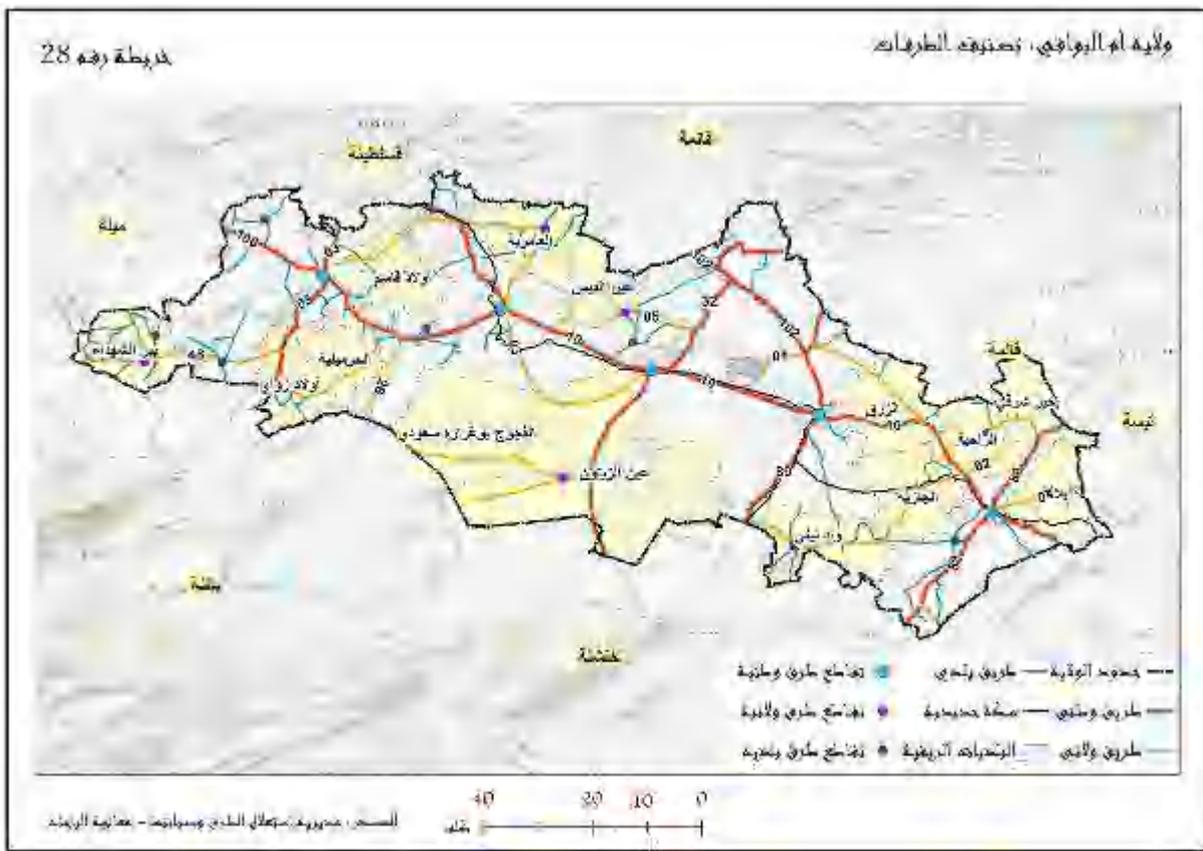
المصدر: مديرية الأشغال العمومية ولاية أم البواقي، 2014

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الطريق الوطني بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي بلغ 88,3 كلم، أي بنسبة 12,3% من اجمالي طول الطريق الوطني بالولاية المقدر بـ 413,9 كلم، يليها الطريق الولائي بـ 238,8 كلم بالنسبة للبلديات الريفية في الولاية ما يمثل 57,9% من اجمالي طول الطريق الولائي في

ولاية أم البواقي المقدر بـ412,7 كلم، اما الطريق البلدي يبلغ طوله 474,7 كلم بالبلديات الريفية ما يمثل 44% من اجمالي طول الطريق البلدي في الولاية البالغ 1075,5 كلم.

مما سبق نجد هناك تباين في سيطرة نوعية الطرق بين البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، حيث نجد سيطرة الطرق البلدية بالبلديات الريفية بـ 25,74% في ولاية سكيكدة من اجمالي طول الشبكة بالولاية المقدر 2587,32 كلم، أم البواقي بـ 24,96% من اجمالي طول الشبكة بالولاية المقدر 1902 كلم وولاية قسنطينة بـ 8,57% من اجمالي طول الشبكة بالولاية المقدر 1301,2 كلم.

أ- الوصلية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية أم البواقي:



جدول رقم 90: الوصلية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية أم البواقي

المجموع	طريق بلدي		طريق ولائي		طريق وطني		طريق سيار		نوع الطريق البلديات
	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	العدد	التنقيط	
14	1	2	1	4	1	8	0	0	بحير الشرقي
8	2	4	1	4	0	0	0	0	العامرية
4	0	0	1	4	0	0	0	0	البلالة

6	2	1	4	1	0	0	0	0	الجازية
8	4	2	4	1	0	0	0	0	عين الديس
12	0	0	4	1	8	1	0	0	الزرق
4	0	0	4	1	0	0	0	0	الفجوج ب س
14	2	1	4	1	8	1	0	0	أولاد الزوى
6	2	1	4	1	0	0	0	0	بئر الشهداء
6	2	1	4	1	0	0	0	0	وادي نيني
12	0	0	4	1	8	1	0	0	الراحية
14	2	1	4	1	8	1	0	0	عين الزيتون
6	2	1	4	1	0	0	0	0	أولاد قاسم
14	2	1	4	1	8	1	0	0	الحرملية

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية أم البواقي

ب-الإندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية أم البواقي

جدول رقم 91: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق

المجموع	بلدي - بلدي		ولائي -بلدي		ولائي -ولائي		وطني -بلدي		وطني -ولائي		وطني -وطني		سيار -وطني		
	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	العدد	التتقيط	
18	0	0	6	1	0	0	0	0	12	1	0	0	0	0	بحير الشرقي
16	0	0	8	2	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	العامرة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البلالة
8	0	0	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الجازية
8	0	0	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عين الديس
16	0	0	0	0	0	0	0	0	16	2	0	0	0	0	الزرق
8	0	0	0	0	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	الفجوج ب س
16	0	0	0	0	0	0	0	0	16	2	0	0	0	0	أولاد الزوى
16	0	0	8	2	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	بئر الشهداء
24	0	0	0	0	0	0	8	1	0	0	16	2	0	0	وادي نيني
16	0	0	0	0	0	0	0	0	16	2	0	0	0	0	الراحية
28	0	0	4	1	8	2	8	1	8	1	0	0	0	0	عين الزيتون
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد قاسم
16	0	0	0	0	0	0	8	1	8	1	0	0	0	0	الحرملية

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية أم البواقي

من خلال الجدول نميز ثلاث فئات وهي:

الفئة الأولى: (بلديات مؤشر الاندماج بها كبير)

وتضم بلدية واحدة وهي عين الزيتون الواقعة في مفترق الطريق بين ولاية أم البواقي، خنشلة، باتنة وتبسة. يمر بها الطرق الوطني رقم 32.

الفئة الثانية: (بلديات مؤشر الاندماج بها متوسط)

تضم ثمانية (08) بلديات، وكلها تم فتح طرق جديدة وإعادة تهيئة الطرقات وتعييدها

الفئة الثالثة: (بلديات مؤشر الاندماج بها ضعيف)

تضم خمسة (05) بلديات وهي البلالة، الجازية، عين الديس، الفيوج وأولاد قاسم، وتقريبا كلها بلديات هامشية مقارنة بشبكة الطرقات الكبيرة.

III- الهياكل التعليمية بالبلديات الريفية بالكامل :

يعتبر التعليم من الركائز الأساسية في تنمية، فهو يهدف إلى رفع المستوى الثقافي والفكري، وخلق ثروة بشرية قادرة على تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ولتطويره يجب أن تتوفر كل مستلزماته من التجهيزات اللازمة وهياكل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا العنصر، للوقوف على واقع التجهيزات في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي.

تضم البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي 266 مؤسسة تعليمية ما يمثل 15,56% %6 من اجمالي المؤسسات للولايات المقدر بـ 1709 مؤسسة تتوزع على الاطوار الثلاثة كما هو موضح في الجدول رقم (92).

جدول رقم 92: توزيع المؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة

مجموع المؤسسات التعليمية	%	عدد الثانويات	%	عدد الاكمائيات	%	عدد الابتدائيات	
156	10,87	5	19,51	24	26,24	127	ولاية سكيكدة
653	7,07	46	18,84	123	74,12	484	مجموع الولاية
21	3,85	2	1,59	2	5,01	19	ولاية قسنطينة

543	9,58	52	23,20	126	67,22	365	مجموع الولاية
94	7,89	3	16,19	17	22,70	84	ولاية أم البواقي
513	7,41	38	20,47	105	72,12	370	مجموع الولاية
266	7,35	10	9,60	34	18,21	222	مجموع البلديات الريفية في الولايات
1709	7,96	136	20,71	354	71,33	1219	مجموع الولايات

المصدر: مديريات التربية ولايات الدراسة 2015

تضم البلديات الريفية في الولايات الدراسة سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي 222 مؤسسة ابتدائية من مجموع 1219 مؤسسة ابتدائية بالولايات ما يمثل الدراسة تتوزع بين ولايات الدراسة كما يلي 127 ابتدائية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 484 مؤسسة أي ما يمثل 26,24% من مجموع لمؤسسات الابتدائية بالولاية، و 84 مؤسسة ابتدائية بالبلديات الريفية بولاية أم البواقي من 370 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 22,70%، تضم البلديات الريفية بولاية قسنطينة 17 مؤسسة ابتدائية من 365 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 5.66%.

- بلغ عدد مؤسسات التعليم المتوسط بالبلديات الريفية 44 مؤسسة من مجموع 354 مؤسسة بولايات الدراسة وتتوزع كما يلي: 24 مؤسسة بالبلديات الريفية لولاية سكيكدة من مجموع 123 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 19,51%، وقد عدد مؤسسات بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي ب 17 مؤسسة من مجموع 105 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 16.20%، ومؤسسات بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة من مجموع 126 مؤسسة اي ما يمثل 1.59%

- بلغ عدد المؤسسات الثانوية بالبلديات الريفية 10 ثانويات لسنة 2014 من 132 ثانوية على مستوى ولايات الدراسة، تتوزع بين ولايات الدراسة كما يلي : 5 ثانويات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 46 مؤسسة على مستوى الولاية، و 3 ثانويات بالبلديات الريفية بولاية أم البواقي من 38 مؤسسة على مستوى الولاية، وثانويتان بالبلديات الريفية بولاية قسنطينة من 52 مؤسسة على مستوى الولاية أي 3,85%.

1-التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

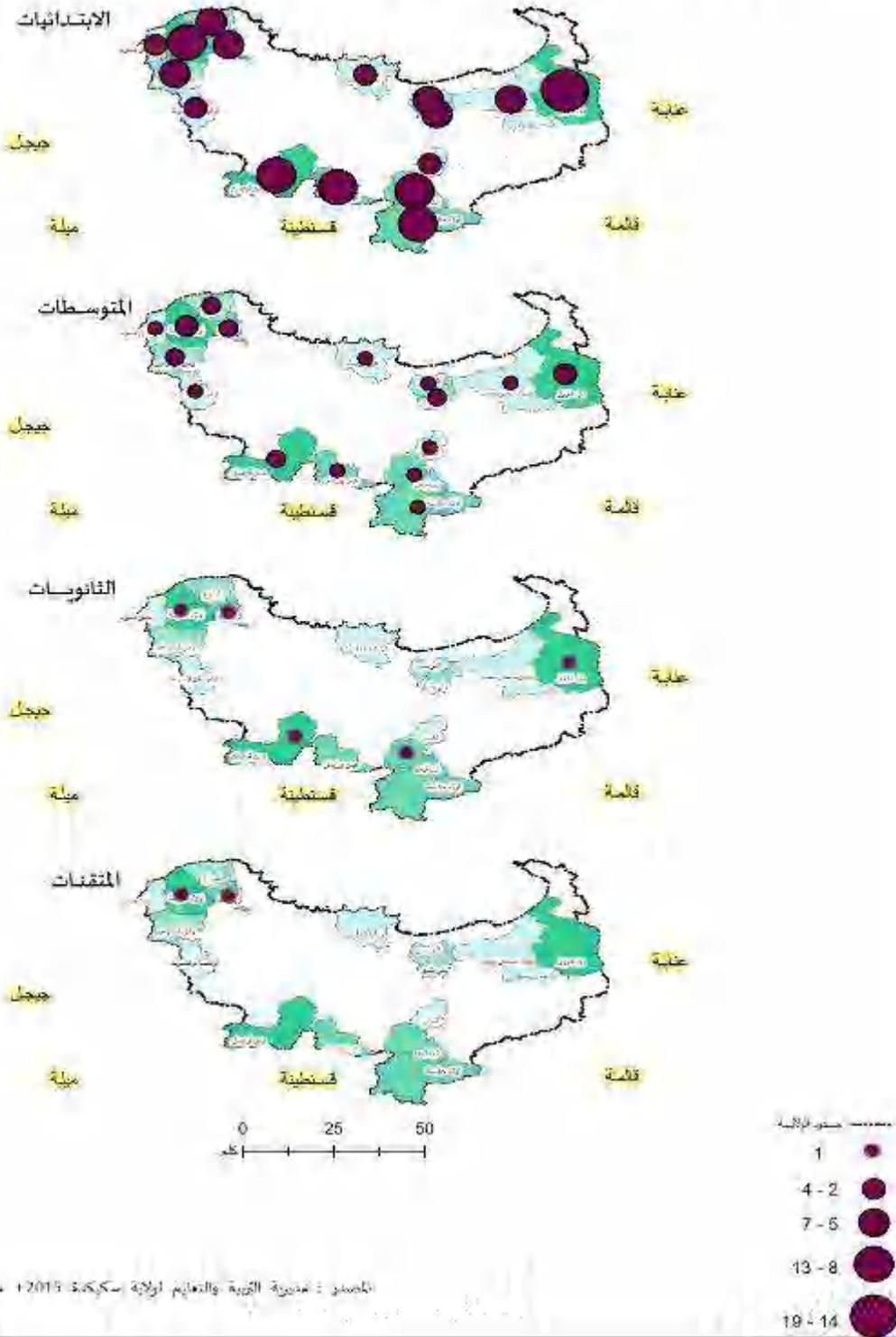
توزيع المؤسسات التعليمية متباين بين البلديات الريفية. (أنظر الخريطة رقم (29))

جدول رقم 93: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية

سكيكدة

المجموع	عدد المتقنات	عدد الثانويات	عدد المتوسطات	عدد الابتدائيات	
23	0	1	3	19	بن عزوز
10	0	0	1	9	عين بوزيان
16	0	1	2	13	بين الويدان
13	0	0	1	12	أولاد حبابة
16	1	1	3	11	أولاد عطية
11	0	1	1	9	زرزازس
9	0	0	2	7	قنوع
8	0	0	1	7	المرسى
10	1	1	2	6	الزيتونة
8	0	0	2	6	بنى بشير
6	0	0	1	5	جندل سيدي محمد
7	0	0	2	5	وادي الزهور
5	0	0	1	4	الولجة بو البلوط
4	0	0	1	3	عين زويت
4	0	0	1	3	خنق مايوم
3	0	0	1	2	الغدير
151	2	5	25	121	مجموع البلديات الريفية
653		46	123	484	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية سكيكدة 2015



2-التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

تتوزع المؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية كما هو موضح في الجدول رقم (94)، والخريطة رقم (30).

جدول رقم 94: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية
قسنطينة

عدد الابتدائيات	عدد المتوسطات	عدد الثانويات	عدد المتقنات	المجموع	
10	1	1	0	11	بني حميدان
7	1	1	1	13	مسعود بوجريو
17	2	2	1	22	مجموع البلديات الريفية
365	126	52	17	596	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية قسنطينة 2015



3- التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

تتوزع المؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية كما هو موضح في الجدول رقم (95)، والخريطة رقم (31).

جدول رقم 95: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية أم

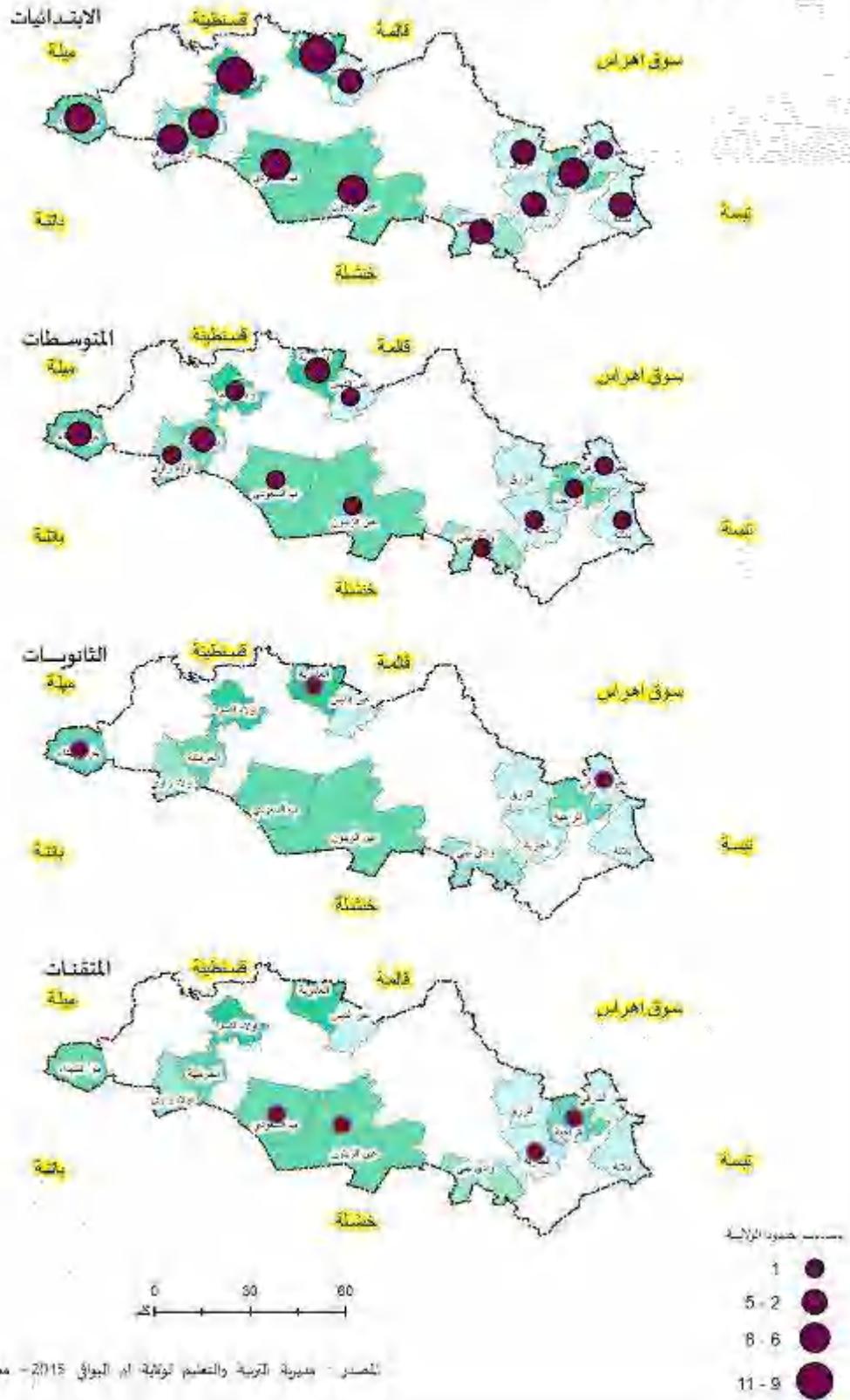
البواقي

المجموع	عدد المتقنات	عدد الثانويات	عدد المتوسطات	عدد الابتدائيات	
10	1	/	1	8	عين الزيتون
5	0	/	1	4	عين الديس
4	0	/	0	4	الزرق
6	0	/	1	5	واد نيني
3	0	1	1	1	بحير الشرقي
4	0	/	1	3	بلالة
9	1	/	1	7	الرحية
5	1	/	1	3	الجازية
12	0	/	1	11	أولاد قاسم
11	0	1	2	8	بئر الشهداء
7	0	/	1	6	أولاد زواي
9	1	/	1	7	ب السعودي
14	0	1	3	10	العامرية
9	0	/	2	7	الحرملية
108	4	3	17	84	مجموع البلديات الريفية
513	7	38	105	370	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية أم البواقي 2015

خريطة رقم: 31

ولاية أم البواقي: توزيع التجهيزات التعليمية على مستوى البلديات الريفية



تضم البلديات الريفية في ولايات الدراسة 222 مؤسسة ابتدائية من مجموع 1219 مؤسسة ابتدائية بالولايات الدراسة تتوزع بين ولايات الدراسة كما يلي : 121 ابتدائية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة من

484 مؤسسة أي ما يمثل 25% من مجموع لمؤسسات الابتدائية بالولاية، و 84 مؤسسة ابتدائية بالبلديات الريفية بولاية أم البواقي من 370 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 22.17%، تضم البلديات الريفية بولاية قسنطينة 17 مؤسسة ابتدائية من 365 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 5.66%، أما فيما بين بلديات ولايات الدراسة وحسب الخريطة رقم (31) نلاحظ التالي:

- تنصدر البلديات ذات الحجم السكاني الكبير، وهي مركز دوائر بأكثر عدد من المؤسسات أين تتراوح بين 13-19 مؤسسة ابتدائية 19 مؤسسة ابتدائية في بلدية بن عزوز، 13 مؤسسة ابتدائية ببلدية بين الويدان.
- مجموعة بلديات تضم بين 12 مؤسسة ابتدائية في بلدية أولاد حبابة و 11 مؤسسة ابتدائية ببلدية أولاد عطية، وبلدية أولاد قاسم والعامرية (ولاية أم البواقي) وبلدية بني حميدان (ولاية قسنطينة) ب 10 مؤسسات ابتدائية لكل بلدية، و 9 مؤسسات ابتدائية بكل من بلدية عين بوزيان وزردازة (ولاية سكيكدة).
- بلديات تضم 7 مؤسسات ابتدائية في كل من بلدية قنوع، المرسي (ولاية سكيكدة)، بلدية الرحية، لفجوج بوغرارة سعودي، الحرملية (ولاية أم البواقي) ب 7 مؤسسات ابتدائية، وبلدية مسعود بوجريو (ولاية قسنطينة)، و 3 بلديات تضم 6 مؤسسات ابتدائية بكل من بلدي الزيتونة وبني بشير (ولاية سكيكدة)، وبلدية أولاد زواي (ولاية أم البواقي)، أما البلديات التي تضم 5 مؤسسات ابتدائية هي بلدية جندل سيدي محمد واد الزهور (ولاية سكيكدة)، وبلدية واد نيني (ولاية أم البواقي)
- مجموعة بلديات تضم 4 مؤسسات ابتدائية فأقل وتضم كل من بلدية الولجة بو البلوط (ولاية سكيكدة)، عين الديس والجازية (ولاية أم البواقي) ب 4 مؤسسات ابتدائية لكل بلدية ثم بلدية خناق ما يوم (ولاية سكيكدة)، البلالة والجازية (ولاية أم البواقي) ب 3 مؤسسات ابتدائية واخرها بلدية لغدير ب 2 مؤسسات ابتدائية وبلدية بحير الشرقي بمؤسسة ابتدائية واحدة

كما بلغ عدد مؤسسات التعليم المتوسط بالبلديات الريفية 44 مؤسسة من مجموع 354 مؤسسة بولايات الدراسة وتتوزع كما يلي: 25 مؤسسة بالبلديات الريفية لولاية سكيكدة من مجموع 123 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 35.59%، وقد عدد مؤسسات بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي ب 17 مؤسسة من مجموع 105 مؤسسة على مستوى الولاية أي ما يمثل 16.20%، ومؤسستين بالبلديات الريفية في

ولاية قسنطينة من مجموع 126 مؤسسة أي ما يمثل 1.59%، اما فيما بين البلديات وكما هو موضح في الشكل رقم—نجد:

- أكبر عدد سجل في بلدية بن عزوز، عين بوزيان (ولاية سكيكدة)، وبلدية الجازية (ولاية أم البواقي) بـ 3 مؤسسات للتعليم المتوسط لكل بلدية
 - 7 بلديات بمؤسستين منها 5 بلديات بولاية سكيكدة (أولاد أحبابه، قنوع، الزيتون، بني بشير وبلدية واد زهور)، وبلديتين بولاية أم البواقي (عين الديس وبحير الشرقي)
 - مجموعة مكونة من 21 بلدية تضم مؤسسة واحدة فقط لتعليم المتوسط، منها 10 بلديات بولاية أم البواقي (أولاد قاسم، العامرية بئر الشهداء، الرحية، لفجوج بوغرارة سعودي، الحرملية، أولاد زواي، واديني، الزرق وبلدية البلالة)، و 9 بلديات بولاية سكيكدة (بين الويدان، أولاد عطية، زردازة، المرسي، جندل سيدي محمد الولجة بولبلوط، خنق مايوم، عين زويت وبلدية لغدير)، وبلديتي ولاية قسنطينة (بني حميدان ومسعود بوجريو).
 - غياب مؤسسة التعليم المتوسط ببلدية عين الزيتون (ولاية أم البواقي).
- أما عدد المؤسسات الثانوية بالبلديات الريفية فقد بلغ 10 ثانويات لسنة 2014 من 132 ثانوية على مستوى ولايات الدراسة، تتوزع بين ولايات الدراسة كما يلي : 5 ثانويات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 46 مؤسسة على مستوى الولاية، و3 ثانويات بالبلديات الريفية بولاية أم البواقي من 38 مؤسسة على مستوى الولاية، وثانويتان بالبلديات الريفية بولاية قسنطينة من 52 مؤسسة على مستوى الولاية، أما على مستوى البلديات نسجل مجموعة من 10 بلديات تحتوي على ثانوية واحدة، غياب مؤسسة ثانوية في 22 بلدية ريفية، 11 بلدية في ولاية سكيكدة، و 11 بلدية في ولاية أم البواقي.

4-التكوين المهني والتمهين:

- تضم البلديات الريفية 7 ملحقات لتكوين المهني تتوزع بين بلديات ولايات الراسة كما يلي: 4 ملحقات بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي (عين الزيتون، الرحية، الجازية، لفجوج بوغرارة سعودي).

IV- الخدمات الصحية بالبلديات الريفية المدروسة:

نقص في الهياكل الصحية في البلديات الريفية

تعتبر الخدمات الصحية معيار مهما لضمان صحة السكان في الريف، ولهذا يعتبر التجهيز والتأطير الصحي من المؤشرات الرئيسية التي تبرز مادي التنمية، تطور قطاع الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا بوفرة الهياكل.

توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية المدروسة: من خلال المعطيات الاحصائية التي استقينها من المصالح الصحية من مديريات الصحة للولايات المدروسة (ولاية سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي) لاحظنا العجز حيث تقتصر التغطية الصحية في البلديات الريفية المدروسة في الولايات على عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج.

1- توزيع العيادات المتعددة الخدمات:

بلغ عدد العيادات المتعددة الخدمات بالبلديات الريفية المدروسة 18 عيادة تتوزع كما يلي 15 عيادة بالبلديات الريفية لولاية سكيكدة، عيادتين بالبلديات الريفية في قسنطينة، اما على مستوى البلديات الريفية في ولاية أم البواقي عيادة واحدة.

2- توزيع قاعات العلاج:

يقدر عدد قاعات العلاج بالبلديات الريفية المدروسة بـ 103 قاعة علاج، تتوزع بين بلديات الريفية المدروسة لولايات الدراسة كالتالي: 56 قاعة علاج بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة، أما البلديات الريفية في ولاية قسنطينة قدر عدد قاعات العلاج بـ 5 قاعات علاج، و46 قاعة علاج بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي.

أما على مستوى البلديات الريفية في الولايات، هناك تباين في توزيع الهياكل الصحية، ولهذا سنتطرق الي توزيع هذه الهياكل للبلديات الريفية المدروسة لكل ولاية على حدى.

أ- توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

من خلال الجدول رقم (96) والخريطة رقم (32) نجد هناك تباين في توزيع الهياكل الصحية بين البلديات التي تقتصر على عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج، التي جاءت في إطار الصحة الجوية، بهدف تقريب مراكز العلاج من المريض وتخفيف الضغط عن المستشفيات، بلغ عدد العيادات المتعددة الخدمات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة 13 عيادة أي 37,14% من اجمالي العيادات في الولاية المقدره بـ 35 عيادة، هناك غياب هذا النوع من الخدمات الصحية في 5 بلديات وهي بلدية عين زويت، جندل

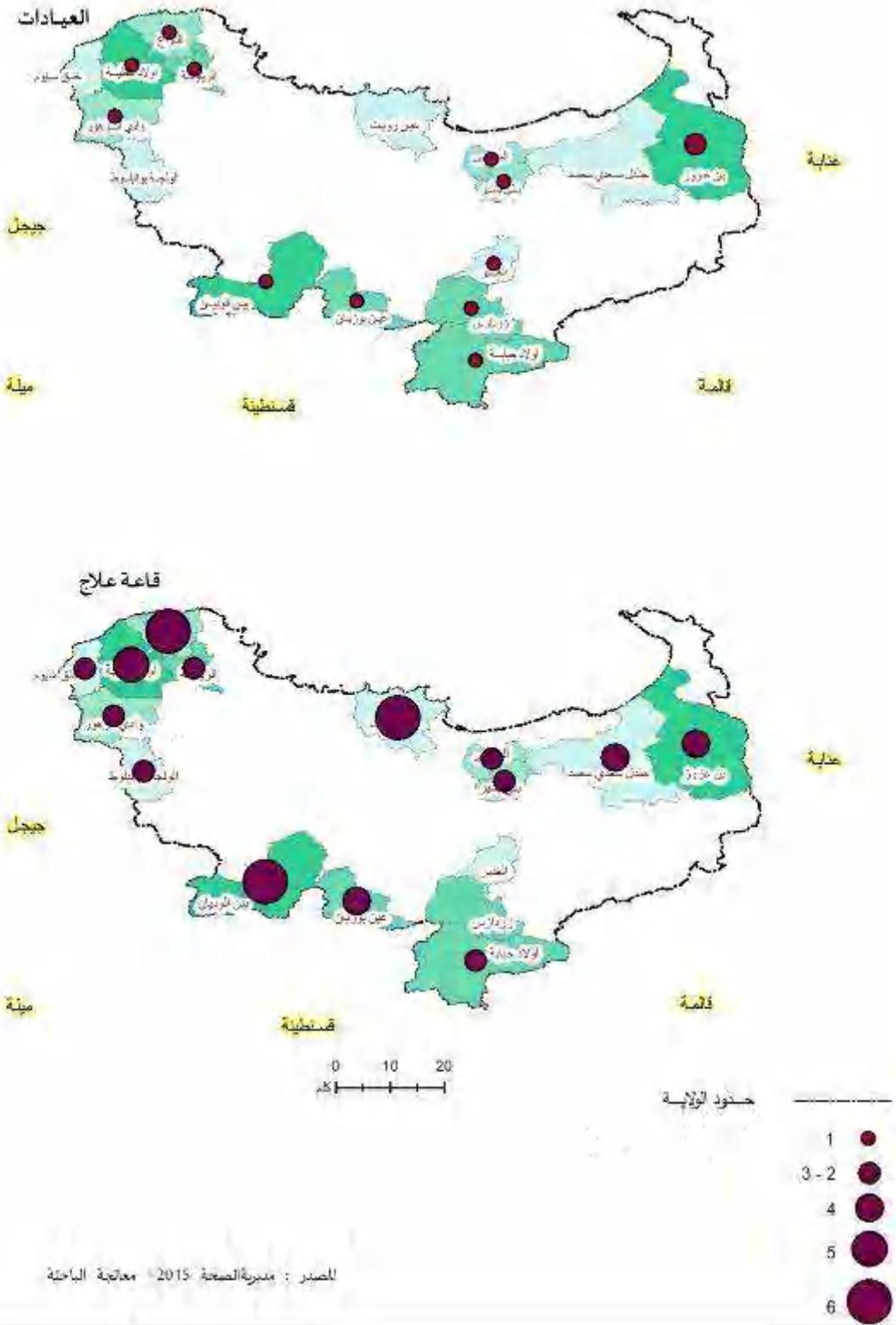
سيدي محمد، قنوع، وبلديتي الولجة بو البلوط وخناق مايون، في حين تتوفر بلدية بن عزوز بـ 3 عيادات فهي مركز دائرة، وعيادة واحدة لباقي البلديات، أما قاعات العلاج قد بلغ 48 قاعة علاج بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة بنسبة 27,2% من اجمالي قاعات العلاج في الولاية المقدره بـ 176 قاعة، وفيما بين البلديات تظهر الفروق التالية:

- 1- غياب هذا نوع ببلدتين زردازة ولغدير
- 2- عدد قاعات العلاج في باقي البلديات يتوزع بين 6 قاعات علاج بكل من بلدية عين زويت، بين الويدان، وبلدية قنوع، بلدية اولاد عطية بـ 5 قاعات.

جدول رقم 96: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة

البلديات الريفية	عيادة متعددة الخدمات	قاعات العلاج
عين زويت	0	6
جندل سيدي محمد	0	4
بن عزوز	3	4
أولاد عطية	1	5
وادي الزهور	1	2
الزيتونة	1	3
زردازس	1	0
أولاد حبابة	1	2
بنى بشير	1	2
بين الويدان	1	6
عين بو زيان	1	4
بنى بشير	0	2
الغدير	1	0
الولجة بو البلوط	0	3
خنق مايوم	0	2
المرسى	1	3
مجموع البلديات	13	48
مجموع الولاية	35	176

المصدر: مديرية الصحة لولاية سكيكدة 2015



المصدر: مديرية الصحة لولاية سكيكدة 2015

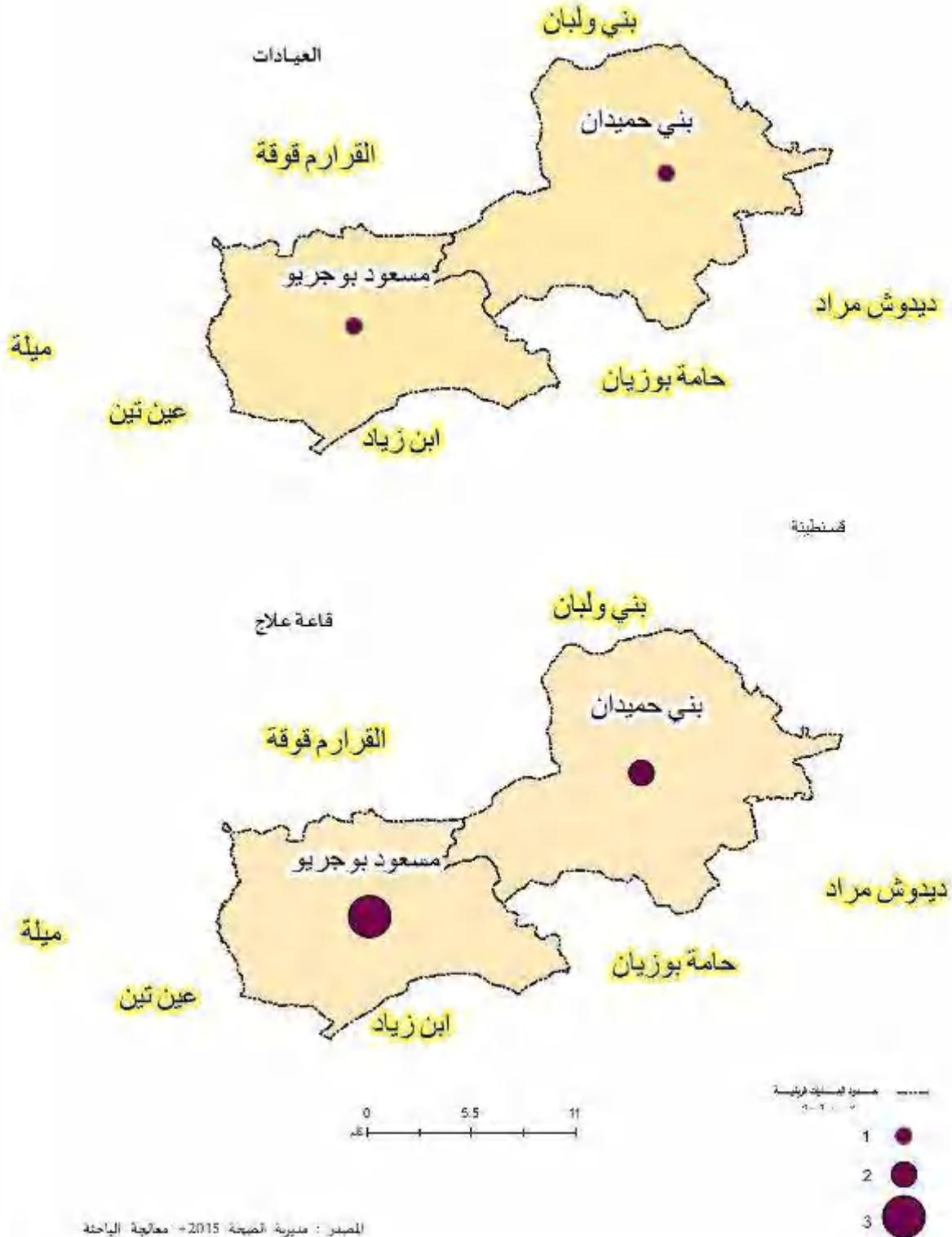
ب- توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

تعرف بلديتي بني حميدان ومسعود بوجريو نقص في التجهيزات الصحية، حيث بهما عيادتين متعددة الخدمات بـ عيادة واحدة لكل بلدية، اما قاعات العلاج تتوزع بين 3 قاعات علاج ببلدية مسعود بوجريو، وقاعتين ببلدية بني حميدان، مما يجعل سكانها مضطرين للتنقل إلى البلديات المجاورة أو المدينة. (الخريطة رقم 33).

جدول رقم 97: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة

البلديات الريفية	عيادة متعددة الخدمات	قاعات العلاج
بني حميدان	1	2
مسعود بوجريوة	1	3
مجموع البلديات	2	5
مجموع الولاية	15	37

المصدر: مديرية الصحة لولاية قسنطينة 2015



ت-توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

تعاني البلديات الريفية في ولاية أم البواقي من نقص فاضح في الهياكل الصحية، حيث تقتصر على 46 قاعة علاج بنسبة 30,66 من إجمالي القاعات في الولاية المقدر بـ 150 قاعة، وهناك تباين في توزيعها بين البلديات، تستحوذ بلديتي العامرية والراحية على 6 قاعات لكل واحدة، بلدية زواي بـ 5 قاعات، وبلدتي عين زيتون وولاد قاسم بـ 4 قاعات، أما باقي البلديات بين 1 إلى 3 قاعات كما هو موضح في الجدول رقم (98) والخريطة رقم (34)، في حين تجد بلدية بئر الشهداء فقط على مستوى البلديات الريفية في الولاية بيها عيادة واحدة متعددة الخدمات.

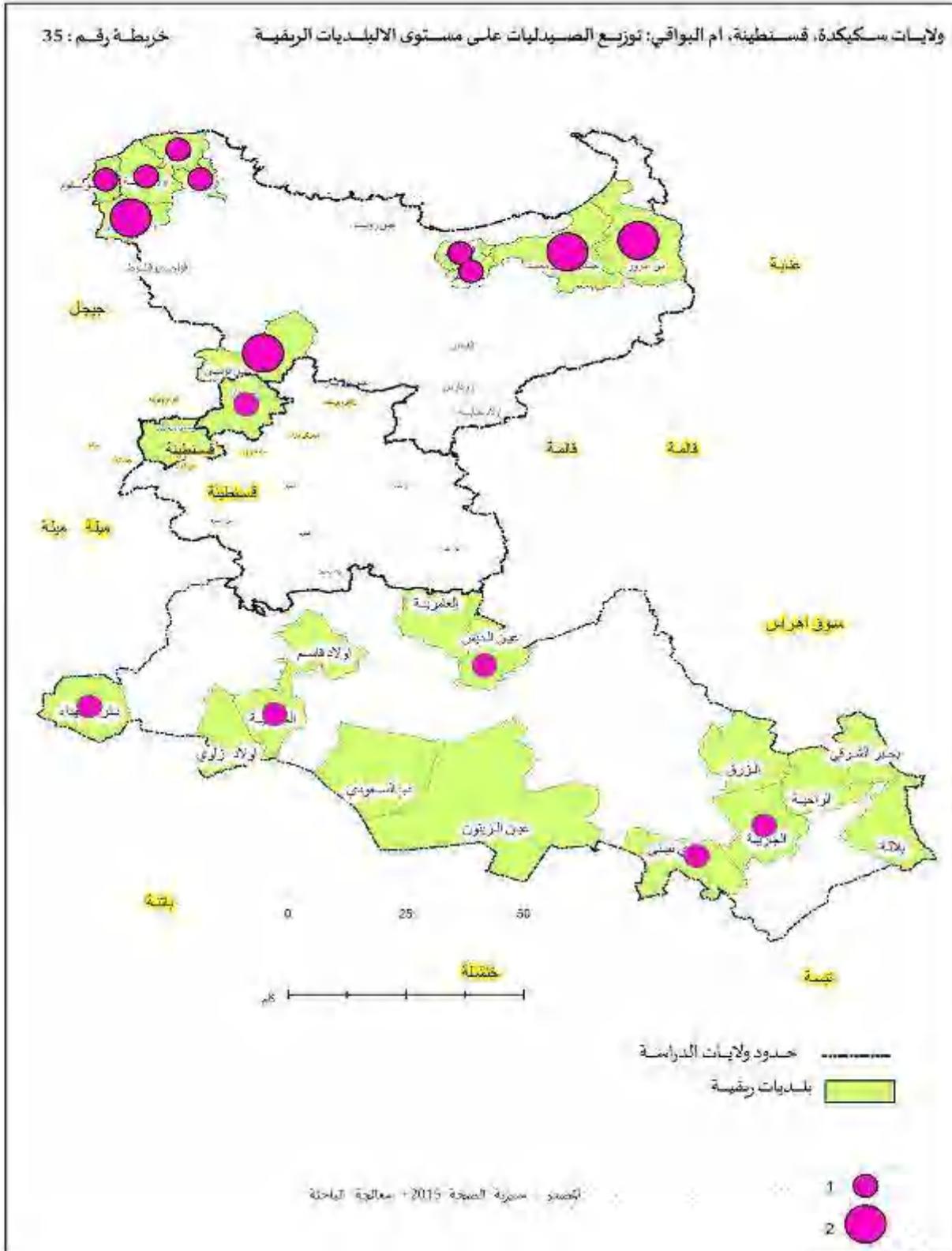
جدول رقم 98: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي

البلديات الريفية	عيادة متعددة الخدمات	قاعات العلاج
بحير الشرقي	0	1
العامرية	0	6
البلالة	0	3
الجازية	0	3
عين الديس	0	2
الزرق	0	2
الفجوج ب س	0	2
أولاد الزوى	0	5
بئر الشهداء	1	2
وادي نيني	0	3
الراحية	0	6
عين الزيتون	0	4
أولاد قاسم	0	4
الحرملية	0	3
مجموع البلديات	1	46
مجموع الولاية	21	150

المصدر: مديرية الصحة لولاية أم البواقي 2015

3- مستوى التغطية الصيدليات:

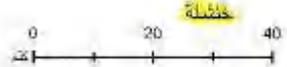
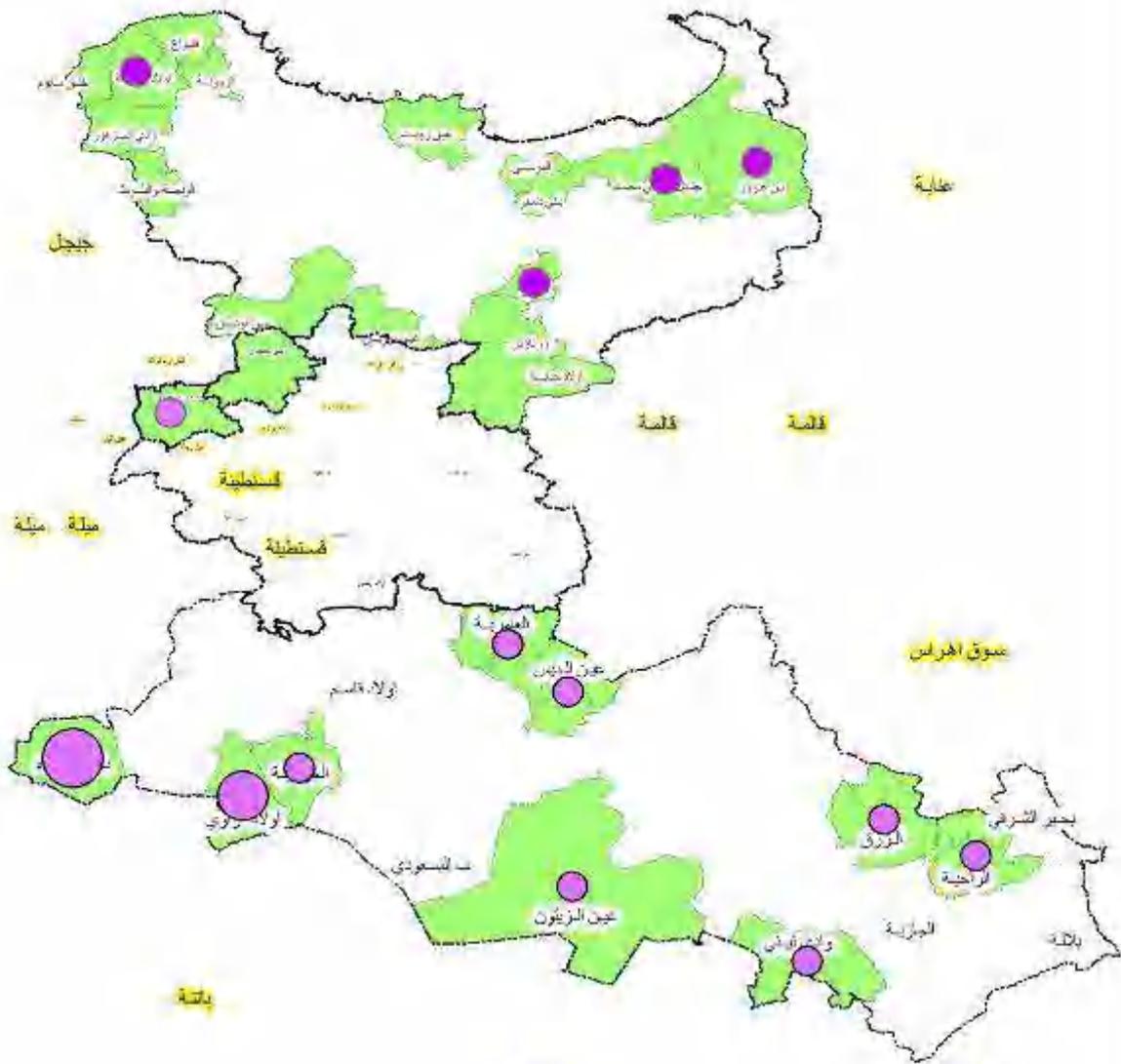
بلغ عدد الصيدليات لمجموع البلديات الريفية بالكامل في ولايات الدراسة 22 صيدلية تتوزع على البلديات الريفية كما هو موضح في الخريطة رقم (35).



نستنتج أن الوضع الصحي بالبلديات الريفية بالكامل في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي لاتزال تعاني من نقص في التغطية الصحية، ما يجعل الاستفادة من مختلف الخدمات الصحية يتطلب تنقل السكان إلى البلديات المجاورة، أو إلى كبريات المدن المتمثلة في مقرات الولاية، وهذا ما يخلق مجالات طاردة.

V- التجهيز بمحطات الوقود :

يعتبر الوقود مصدر أساسي للطاقة، خاصة ما تعلق بالتنمية، لأن النشاط الفلاحي يعتمد عليه بالإضافة للكهرباء عنصر أساسي في القيام بكل النشاطات التي لها علاقة بخدمة الأراضي، لا سيما العتاد الفلاحي، وغيرها من الأنشطة الأخرى، وعليه من خلال دراسة توزيع محطات الوقود، توصلنا إلى أن البلديات الريفية في ولاية الدراسة يوجد بها 14 محطة (كما تبينه الخريطة رقم (36))، أي بمتوسط تقريبا محطة لكل بلديتين ريفيتين، وهو ما يطرح إشكالية التنقل للتزود بهذا المصدر الطاقوي الهام من طرف الفلاحين وسكان الريف.



حدود ولايات الدراسة

- بلديات ريفية
- 1
 - 2
 - 3

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم، 2020، معالجة لباحثة

VI- واقع التنمية الفلاحية بالبلديات الريفية :

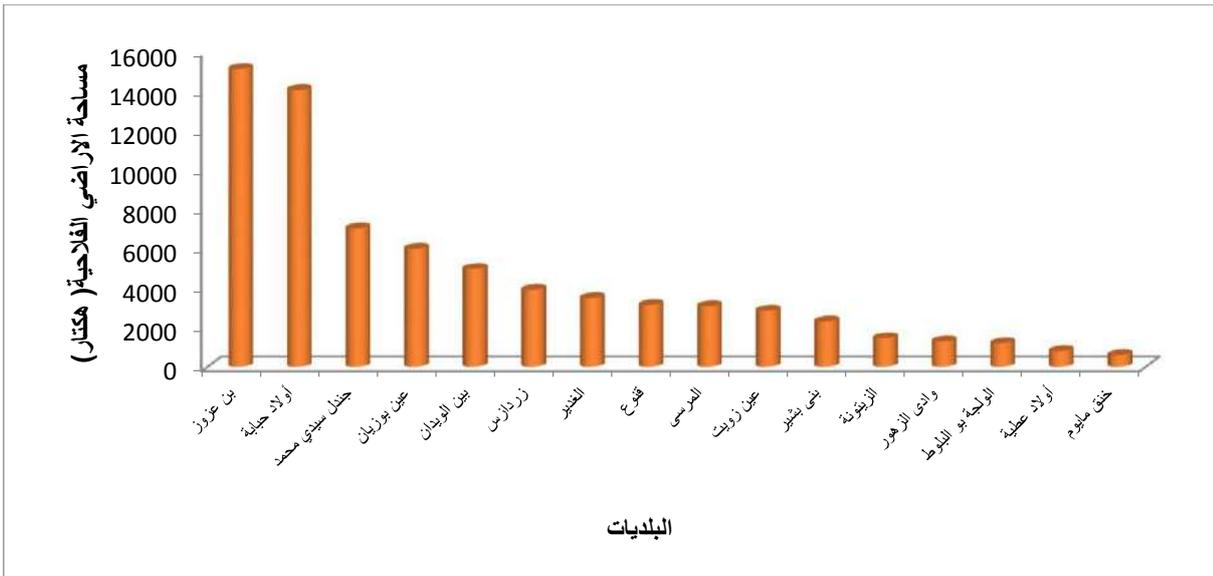
1-التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية:

تعتبر الأراضي الفلاحية المقوم الرئيس للنشاط الفلاحي، فكلما كانت ذات مساحة كبيرة ساهمت بشكل مباشر في تحسين الاستثمارات وتطوير الأنشطة الفلاحية المختلفة. وتختلف المساحة الإجمالية بين البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي ولذا سوف نأخذ التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لكل ولاية على حدى.

أ- التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية سكيكدة:

تبلغ مساحة البلديات الريفية 165100 هكتار، منها 61739,35 هكتار أراضي فلاحية، أي ما يمثل نسبة 37,4% من المساحة الإجمالية للبلديات، من الجدول رقم (99) نلاحظ ان أعلى مساحة فلاحية سجلت ببلدية بن عزوز أين قدرت مساحة الاراضي الفلاحية بها 15135 هكتار، تليها بلدية اولاد حبابة بـ 14072 هكتار، تتميز هذه البلديات بكبر مساحتها مقارنة بالبلديات الاخرى من جهة، بالإضافة إلى بلدية الطبيعة الطبوغرافية السهلية لبلدية بن عزوز، وقد سجلت اقل مساحة للأراضي الفلاحية بكل من بلديتي اولاد عطية بـ 801 هكتار، وخناق ما يون بـ 600 هكتار، وهي بلديات جبلية وكما سوف نرى لاحقا أنها تشغل مساحة كبيرة في الغابات وهذا لطبعة الطبوغرافية الجبلية للبلديتين . الشكل رقم (48)

الشكل رقم 48: التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات الريفية ولاية سكيكدة



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2014 + معالجة الباحثة

أما بالنسبة لنسبة الأراضي الفلاحية مقارنة بمجموع المساحة الإجمالية للبلديات، نلاحظ ان كل من بلديتي عين بوزيان ولغدير فقد فاقت هذه النسبة 70% من المساحة الاجمالية للبلدية، حيث بلغت مساحة الأراضي الفلاحية في بلدية عين بوزيان 6029 هكتار من أصل 7600 هكتار (مساحة البلدية)، أي بنسبة 79,33%، وقدرت في بلدية لغدير ب 3510,5 هكتار من أصل 4600 هكتار (مساحة البلدية)، أي بنسبة 76,32%، وهذا ما يعكس الطابع الريفي.

جدول رقم 99: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية سكيكدة

النسبة %	المساحة الفلاحية الاجمالية (SAT) هكتار	مساحة البلدية (هكتار)	
26,57	2870	10800	عين زويت
55,23	2319,5	4200	بنى بشير
42,97	1461	3.400	الزيتونة
46,43	3157	6.800	قنوع
7,70	801	10.400	أولاد عطية
12,77	600	4.700	خفق مايوم
14,82	1304	8.800	وادي الزهور
33,29	7056,54	21.200	جندل سيدي محمد
76,32	3510,5	4.600	الغدير
63,33	15135	23.900	بن عزوز
27,67	3099,31	11.200	المرسى
70,71	14072	19.900	أولاد حبابة
38,55	3932	10.200	زردازس
79,33	6029	7.600	عين بوزيان
48,08	5000	10.400	بين الويدان
17,14	1200	7.000	الولجة بو البلوط
	61739,35	165100	المجموع
	193179	411.800	مجموع الولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2014

ب- التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية قسنطينة:

تبلغ مساحة البلديتين 23762 هكتار، منها 23210 هكتار أراضي فلاحية، أي ما يمثل نسبة 97,67% من المساحة الاجمالية للبلديتين، من الجدول رقم (100) نلاحظ أن أعلى مساحة فلاحية سجلت ببلدية بن بني حميدان اين قدرت مساحة الاراضي الفلاحية بها 12884 هكتار، تليها بلدية مسعود بوجريو ب 10326 هكتار، اما بالنسبة لنسبة الاراضي الاجمالية للبلديتين فقد فاقت هذه النسبة 95%، وهذا ما يعكس الخصائص الريفية والمؤهلات الفلاحية الكبيرة في هاتين البلديتين.

جدول رقم 100: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية قسنطينة

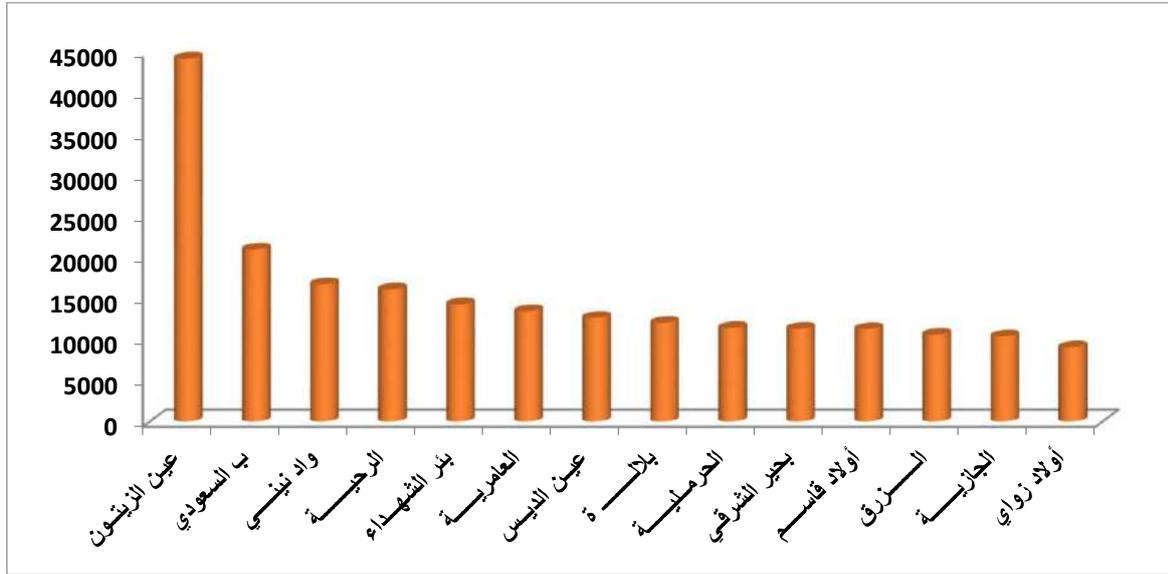
البلديات	مساحة البلدية (هكتار)	الاراضي الفلاحية SAT (هكتار)	النسبة %
بني حميدان	13102	12884	98,34
مسعود بوجريو	10660	10326	96,87
المجموع	23762	23210	97,67
مجموع الولاية	222910	198570	89

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2014

ت- التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية أم البواقي :

بلغت مساحة الأراضي الفلاحية في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي 217913 هكتار، ما يمثل نسبة 68,6% من المساحة الاجمالية للبلديات الريفية المقدر بـ 317800 هكتار، وتختلف البلديات الريفية في الولاية من حيث المساحة الفلاحية، كما هو موضح في الجدول رقم (101)، تتوزع هذه الأراضي على البلديات بمساحات مختلفة من بلدية إلى أخرى، حيث البلديات ذات المساحة الإجمالية الكبيرة، توجد بها أكبر المساحات الفلاحية، في مقدمتها بلدية عين زيتون، اين قدرت مساحة الأراضي الفلاحية بها 44243 هكتار، تليها بلدية بوغرارة السعودي بـ 21033 هكتار الشكل رقم (49)، وقد سجلت أقل مساحة للأراضي الفلاحية ببلدية أولاد زواي بـ 9111 هكتار، اما بالنسبة لنسبة للأراضي الفلاحية مقارنة بمجموع المساحة الاجمالية للبلديات، نلاحظ معظم البلديات تجاوزت 50%، ماعدا بلدية اولاد قاسم بـ 36,97% وهي بلدة متضرسة.

الشكل رقم 49: التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات الريفية



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2014 + معالجة الباحثة

جدول رقم 101: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية أم البواقي

البلديات	مساحة البلدية (هكتار)	SAT الأراضي الفلاحية (هكتار)	النسبة %
عين الزيتون	74000	44243	59,79
عين الديس	13100	12712	97,04
الزرق	19600	10675	54,46
وادي نيني	19300	16820	87,15
بحير الشرقي	17900	11392	63,64
بلالة	16200	12109	74,75
الرحية	16200	16184	99,90
الجازية	19800	10461	52,83
أولاد قاسم	30700	11350	36,97
بئر الشهداء	14800	14366	97,07
أولاد زواي	14400	9111	63,27
ب السعدي	30700	21033	68,51
العامرية	16200	13525	83,5
الحرملية	14900	11490	77,11
المجموع	317800	217913	73,92
مجموع الولاية		360885	

مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2014

تعتبر الأراضي فلاحية كل الأراضي الواقعة خارج المحيط العمراني، وتنقسم الأراضي الفلاحية

إلى:

- أراضي زراعية (SAU).

- المساحات المسقية (Superficies irriguées).

- المراعي (parcours et pacages).

- الأراضي الغير منتجة (terres improductives)، الأراضي المبنية، الغابات، الصخور.

يتباين توزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية بالكامل للولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، ولذا نتناول هذا العنصر للبلديات الريفية لكل ولاية على حدى.

2-توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولايات الدراسة:

أ- توزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية سكيكدة:

توزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية سكيكدة يظهر اختلافات في المساحة كذا النوع كما هو موضح في الجدول رقم (102)، والخريطة رقم (37).

جدول رقم 102: التوزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية سكيكدة

النسبة %	مساحة الغابات (هكتار)	النسبة %	مساحة المراعي (هكتار)	النسبة %	المساحة المسقية (هكتار)	النسبة %	المساحة الصالحة للزراعة (SAU) هكتار	
35,68	3853	65,33	1875	23,51	150	22,23	638	عين زويت
49,42	2075.61	38,03	882	20,76	232,45	48,26	1119,5	بنى بشير
97,54	3316.50	37,65	550	3,02	15	33,95	496	الزيتونة
98,84	6721	43,68	1379	8,89	73	26,01	821	قنوع
98,61	10255.2	51,44	412	2,25	10	55,31	443	أولاد عطية
91,46	4298.5	33,33	200	2	5	41,67	250	خناق مايوم
92,91	8176.5	23,01	300	11,40	87,5	58,82	767	وادي الزهور
75,75	16059.73	25,07	1769	18,05	840	65,93	4652,54	جندل سيدي محمد
30,98	1425	5,01	176	3,85	125,5	92,79	3257,5	الغدير
33,26	7949	22,16	3354	26,85	3062	75,33	11401	بن عزوز
37,46	6025	20,68	641	40,08	720	57,95	1796	المرسى

30,28	6025	31,44	4424	0	0	61,41	8642	أولاد حبابة
40,19	4099	10,76	423	4,92	145	74,85	2943	زردازس
13,55	1030	19,90	1200	0,45	20	73,51	4432	عين بوزيان
40,63	4225.90	31,10	1555	0,83	25	59,88	2994	بين الويدان
98,04	6862.87	29,17	350	4,92	32	54,17	650	الولجة بو البلوط
	35298		19490	46,21	5542,45	63,32	45302,85	المجموع
	198420		42977		11992,95	68,27	193179	مجموع الولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة 2014

تقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (SAU) بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة 45302,85 هكتار، أي ما يمثل 26,3%، من المساحة الإجمالية للولاية المقدرة بـ 193179 هكتار، حيث احتلت بلدية بن عزوز الصدارة في المساحة الصالحة للزراعة بـ 11401 هكتار، تليها بلديتي أولاد احبابة بـ 8642 هكتار، وبلدية جنبدل سيدي محمد بـ 4652,54 هكتار، وسجلت أقل مساحة في بلدية خناق مايون بـ 250 هكتار.

-المساحات المسقية: رغم الإمكانيات الهيدرغرافية الكبيرة في الولاية، لم تتعدى المساحة المسقية بالبلديات الريفية 5542,45 هكتار، أي ما يمثل 46,21% من اجمالي المساحة المسقية في الولاية والمقدرة بـ 19992,95 هكتار، وأكبر مساحة تستحوذ عليها بلدية بن عزوز بـ 3062 هكتار.

- تتوفر البلديات الريفية في ولاية سكيكدة على مساحات رعوية مهمة قدرت بـ 19490 هكتار، أي ما يمثل 45,35% من اجمالي المساحة الرعوية في الولاية 42977 هكتار، موزعة عبر كل البلديات معظمها في المناطق الجبلية، خاصة ببلدية اولاد حبابة بـ 4424 هكتار

- ما تظهره إحصائيات الجدول رقم (102)، هو بطبيعة الحال انعكاس للحتمية الطبيعية للمناطق الجبلية، اي ارتفاع مساحة المنطقة الغابية التي تبلغ بالبلديات الريفية 35298 هكتار، أي ما يمثل نسبة 17,8% من المساحة الاجمالية للغابات في الولاية بـ 198420 هكتار، حيث تجاوزت المساحة الغابية 90% في 6 بلديات خاصة الواقعة غرب الولاية بالمنطقة المعروفة بكتلة القل، وتخص كل من بلدية قنواع، ولاد عطية، الولجة بولبلوط بـ 98% من المساحة الاجمالية لكل بلدية بلدية الزيتون بـ 97%، وبلديتي واد زهور وخنق مايون بـ 93% و 91% على التوالي.

البلديات الريفية



نسبة حصة الولاية

المساحات (هكتار)

921 - 250	Lightest Green
1796 - 822	Light Green
4853 - 1767	Medium Green
11471 - 4854	Darkest Green

البلديات الريفية



نسبة حصة الولاية

المساحات (هكتار)

86 - 5	Lightest Green
232 - 89	Light Green
840 - 233	Medium Green
3062 - 841	Darkest Green

البلديات الريفية



نسبة حصة الولاية

المساحات (هكتار)

841 - 200	Lightest Green
1379 - 642	Light Green
1875 - 1380	Medium Green
4424 - 1878	Darkest Green

البلديات الريفية



نسبة حصة الولاية

المساحات (هكتار)

2076 - 1030	Lightest Green
6025 - 2077	Light Green
10255 - 6028	Medium Green
18050 - 10256	Darkest Green

المصدر: مديرية المساحات والملاحة بولاية سكيكدة 2014 معالجة الـ 2014

مما سبق نستنتج أن توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية سكيكدة تتحكم فيه الطابع الطبوغرافي، حيث نجد المساحات الصالحة للزراعة تتركز بنسبة كبيرة بالبلديات ذات الطابع السهلي بلدية بن عزوز على سبيل المثال، في حين الأراضي الرعوية والغابية تتوزع بنسب كبيرة بالبلديات الجبلية

ب- التوزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية قسنطينة:

تتوزع الأراضي الفلاحية ببلديتي بني حميدان ومسعود بوجريو حسب النوع كما هو ممثل في الجدول رقم (103) والخريطة رقم (38)، نستخرج الملاحظات التالية:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في البلديات الريفية بـ 15273 هكتار، أي ما يمثل نسبة 65,8% من إجمالي المساحة الفلاحية الإجمالية (SAT) المقدرة بـ 23210 هكتار.

- 1- الملاحظ على البلديتين ضيق المساحات المسقية حيث لا تتعدى 5% من المساحة الصالحة للزراعة بالبلديتين
- 2- تتوفر البلديتين على مساحات رعوية متوسطة قدرت بـ 7737 هكتار، تشغل بلدية بني حميدان مساحة 5001 هكتار، التي اعطتها قدرة للاستثمار في التربية الحيوانية.
- 3- المساحة الغابية في البلديتين قدرت بـ 1033 هكتار، نسبة التغطية لا تتعدى 7%

جدول رقم 103: توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية قسنطينة

النسبة %	مساحة الغابات (هكتار)	النسبة %	المساحة الرعوية	النسبة %	المساحة المسقية (هكتار)	النسبة %	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	
6,74	883	38,82	5001	0,98	77	60,59	7806	بني حميدان
1,41	150	26,5	2736	1,65	123	72,31	7467	مسعود بوجريو
4,35	1033	33,33	7737	1,31	200	65,8	15273	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة 2014

المساحة المبنية



المساحة الحقلية



المساحة الرطبة



المساحة الجبلية



ت-التوزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية أم البواقي:

تتوزع الاراضي الفلاحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي حسب النوع كما هو ممثل في الجدول رقم

(104) والخريطة رقم (39)، نستخرج الملاحظات التالية:

- تقدر المساحة الصالحة للزراعة في البلديات الريفية بـ 144491 هكتار، أي ما يمثل نسبة 85,10% من اجمالي المساحة الفلاحية الاجمالية (SAT) المقدرة بـ 217913 هكتار، اما فيما بين البلديات نجد بلدية عين الزيتون تحتل المرتبة الأولى من حيث شاسعة المساحة الصالحة للزراعة بـ 25931 هكتار، تليها بلديتي واد نيني، والعامرية بـ 14339 هكتار، و 13547 هكتار على التوالي
- ضيق المساحة المسقية بالبلديات الريفية في الولاية المقدرة بـ 4561,35 هكتار، أي ما يمثل 3,16% من المساحة الصالحة للزراعة للبلديات، و 34,73% من المساحة المسقية في الولاية المقدرة بـ 13135,30 هكتار.

جدول رقم 104: التوزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية أم البواقي

النسبة %	مساحة الغابات (هكتار)	النسبة %	المساحة الرعوية	النسبة %	المساحة المسقية (هكتار)	النسبة %	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	
1,40	160	6,98	651	0,70	60,5	93,02	8672	بحير الشرقي
0,25	40	12,95	2016	0,17	22,5	87,05	13547	العامرية
9,50	1701	47,89	4972	0,61	33	52,11	5411	البلالة
50,04	9929,1	19,58	2036	2,59	216,25	80,42	8361	الجازية
20,89	2732	25,53	1778	0,57	29,55	74,47	5187	عين الديس
45,31	8859,99	23,14	2455	0,21	17	76,86	8153	الزرق
9,36	2876,61	36,32	6842	1,86	223	63,68	11998	بوغرارة السعودي
6,14	769,45	28,74	2288	10,82	613,5	71,26	5672	أولاد الزوى
1,46	217,5	14,90	2011	5,87	674,5		11482	بئر الشهداء
20,33	3928,24	14,15	2363	3,94	565,3	85,85	14339	وادي نيني
5,06	818,6	24,07	3677	0,25	28,5	75,93	11599	الراحية
4,55	3368,9	37,28	15415	1,64	426	62,72	25931	عين الزيتون
48,89	7024,43	42,87	4861	12,82	830,75	57,13	6479	أولاد قاسم
10,67	1585,4	27,75	2942	10,72	821	72,25	7660	الحرملية
	44011,22	27,32	54307	3,16	4561,35	85,10	144491	المجموع

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2015

المساحات الزراعية



توزيع حسب النوع

5187 - 6479 هكتار	(lightest green)
6480 - 8672 هكتار	(light green)
8673 - 14339 هكتار	(medium green)
14340 - 25931 هكتار	(darkest green)

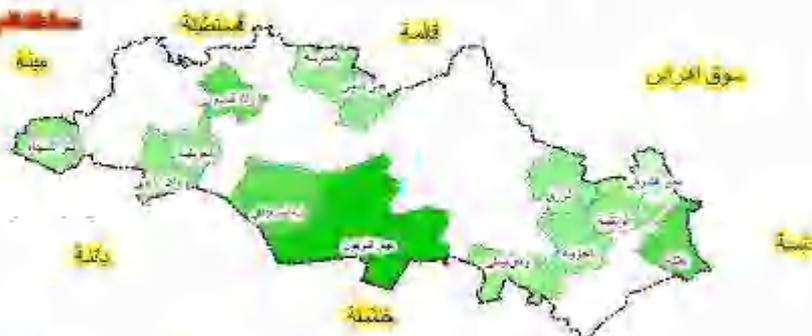
المساحات الحقلية



توزيع حسب النوع

17 - 61 هكتار	(lightest green)
62 - 223 هكتار	(light green)
224 - 675 هكتار	(medium green)
676 - 831 هكتار	(darkest green)

المساحات القصبية



توزيع حسب النوع

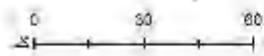
651 هكتار	(lightest green)
652 - 3677 هكتار	(light green)
3678 - 6842 هكتار	(medium green)
6843 - 15415 هكتار	(darkest green)

مساحات التوت



توزيع حسب النوع

40 - 218 هكتار	(lightest green)
219 - 819 هكتار	(light green)
820 - 1701 هكتار	(medium green)
1702 - 3928 هكتار	(dark green)
3929 - 9929 هكتار	(darkest green)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي 2014 - معالجة الباحث

3- الإنتاج الفلاحي بالبلديات في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي:

أ- الإنتاج النباتي:

ترتكز البلديات الريفية في الإنتاج النباتي على زراعة الحبوب بالدرجة الاولى باعتبارها النشاط الفلاحي الرئيسي وذات تأثير اقتصادي اجتماعي وهو النشاط الغالب، في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي، كما هو موضح في الجدول رقم (105)، هناك تباين في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، حيث تحتل البلديات الريفية في ولاية أم البواقي المرتبة الاولى من حيث المساحة بمتوسط سنوي للفترة (2009-2014) بـ 53972 هكتار لزراعة هاته الشعبة على نطاق واسع عبر البلديات الريفية الملازمة من حيث التربة والمناخ، إلا ان انتاجها يبقى مرتبط ارتباط كلي بالمناخ وكمية الأمطار المتساقطة خلال الموسم بالمقابل نجد البلديات الريفية في ولاية سكيكدة والبلديات الريفية في ولاية قسنطينة بلغ متوسط المساحة المخصصة لزراعة الحبوب لنفس الفترة بـ 10979 هكتار و 9798 هكتار على التوالي، أما من حيث المردود تحتل البلديات الريفية في ولاية قسنطينة المرتبة الأولى بـ 23,20 ق/هـ، تليها البلديات الريفية في ولايتي سكيكدة وأم البواقي بـ 12,6 ق/هـ، و 10,9 ق/هـ على التوالي.

جدول رقم 105: متوسط الإنتاج النباتي بالبلديات الريفية في الولايات المدروسة (2009-2014)

البلديات الريفية في ولاية أم البواقي			البلديات الريفية في ولاية قسنطينة			البلديات الريفية في ولاية سكيكدة			
المردود (ق/هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	المردود (ق/هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	المردود (ق/هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	
10,9	588180	53972	23,20	227279	9798	12,6	138213	10979	الحبوب
224,81	386900	1721	86,8	57829	840,6	384,83	1859228	4831,3	الخضروات
32,75	278646	8509,5	48,06	104333	2171	98,4	72805	740	الاعلاف

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي 2015

من خلال جدول إنتاج الثلاثة المحاصيل الاستراتيجية في البلديات الريفية لولايات الدراسة، نلاحظ ان هناك تباين في كميات الإنتاج من جهة، والمردود من جهة ثانية، وكميات الإنتاج هذه لا يمكن ان تعكس كميات الإنتاج في الولاية كاملة، بل تخص البلديات الريفية فقط على اختلاف عددها في كل ولاية، وعليه إذا اخدنا متوسط الإنتاج حسب عدد البلديات لكل ولاية يمكن تمييز ما يلي:

ب- إنتاج الحبوب:

تباينت كميات الإنتاج بين البلديات الريفية للولايات الثلاثة، حيث تأتي في المرتبة الأولى البلديتين الريفيتين لولاية قسنطينة بمتوسط إنتاج 113639 قنطار سنويا كل بلدية، بمردود 23.20 ق/هـ، وتأتي كميات

الإنتاج هذه نتيجة شساعة الأراضي الزراعية والتي قدرت كتوسط لكل بلدية بـ 4899 هكتار كأراضي مخصصة للحبوب، ناهيك عن نوعية الأراضي والتي في معظمها عبارة عن تلال واحواض، والمناخ الملائم، ثم تأتي في المرتبة الثانية البلديات الريفية لولاية أم البواقي بـ 42013 قنطار سنويا كتوسط لإنتاج لكل بلدية ريفية، بمتوسط مساحة قدرها 3855.14 هكتار، بمردود 10.9 ق/هـ، وهو ما يعكس الوظيفة المجالية للولاية رغم ضعف المردود وهذا نتيجة عامل التربة والمناخ، وفي الأخير البلديات الريفية لولاية سكيكدة بـ 8638 قنطار سنويا في كل بلدية ريفية، بمتوسط مساحة لكل بلدية يقدر بـ 686.18 هكتار كأراضي مخصصة للحبوب، وبمردود ضعيف نسبيا مقارنة ببلديات ولاية قسنطينة، وهذا راجع لطبيعة المجال المتضرر وضيق المساحات، والذي لا يتلاءم مع هذا النوع من النشاط الزراعي، حيث قدر هذا المردود بـ 12.6 ق/هـ .

ت- إنتاج الخضروات:

كما في إنتاج الحبوب تباين الإنتاج في الخضروات في البلديات الريفية لولايات الدراسة، حيث احتلت بلديات ولاية سكيكدة المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج قدره 116202 قنطار في كل بلدية ريفية، بمتوسط مساحة تقدر بـ 301.95 هكتار لكل بلدية ومردود 384.83 ق/هـ وهو مردود جيد، وهذا النتاج الكبير راجع إلى عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي:

- توجه السكان لهذا النشاط المتمثل في أساسا في زراعة الخضروات في مساحات ضيقة واغليها عائلية بما يسمى بالبجيرة

- ملائمة الظروف المناخية خاصة التساقطات المطرية، ووفرة المياه السطحية والجوفية للسقي.

- الدعم الذي شهده هذا النشاط في مختلف البرامج مثل التجديد الريفي، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ناهيك عن الإستثمار الخاص.

كما نجد ان البلديات الريفية لكل من ولايتي قسنطينة وأم البواقي متقاربتين في انتاج الخضروات بمتوسط إنتاج يتراوح بين 28914 قنطار في كل بلدية ريفية لولاية قسنطينة، و 27635 قنطار في كل بلدية ريفية لولاية أم البواقي بمردود تراوح بين 86.8 بولاية قسنطينة و 224.81 بولاية أم البواقي، لأن التوجه العام للإنتاج نحو الحبوب بالدرجة الأولى للأسباب المذكورة سابقا.

ث- إنتاج الأعلاف:

يرتبط هذا النوع من الإنتاج بتربية المواشي، وسجل أعلى متوسط إنتاج في البلديتين الريفيين لولاية قسنطينة بـ 52166 قنطار سنويا، خاصة ان بلدية بني حميدان تعرف بتربية المواشي خاصة الأبقار الحلوب، بمردود متوسط بقدر بـ 48.06 ق/هـ، ثم تأتي البلديات الريفية لولاية أم البواقي بـ 19903 قنطار سنويا، بمردود قدر 32.75 ق/هـ، تم تليهما البلديات الريفية لولاية سكيكدة بمتوسط إنتاج قدره 4550 قنطار سنويا، بمردود 98.4 ق/هـ.

هذا التباين في الإنتاج في البلديات الريفية في الولايات الثلاثة (03) المدروسة يعكس المؤهلات الطبيعية والوظيفة المجالية لكل منها، ناهيك عن التوجه العام للفلاحين، ناهيك عن الدعم المقدم في هذا الإطار لتشجيع الفلاحين على المحافظة وزيادة الإنتاج حسب وظيفة كل مجال.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الديناميكية الإقتصادية والإجتماعية بالبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي، يمكن استنتاج ما يلي:

- أغلبية القوة العاملة تشتغل في القطاع الفلاحي، ويمثلون نسبة 62,55% وهذا يعكس الخصوصية الفلاحية بالبلديات الريفية في الولايات المدروسة، حيث وصلت نسبة المشتغلين بالبلديات الريفية لولايتي أم البواقي وسكيكدة 65,78% و 62,55% على التوالي.
- سيطرة الطرق البلدية بالبلديات الريفية بـ 25,74% في ولاية سكيكدة من إجمالي طول الشبكة بالولاية المقدر 2587,32 كلم، أم البواقي بـ 24,96% من إجمالي طول الشبكة بالولاية المقدر 1902 كلم وولاية قسنطينة بـ 8,57%.
- نقص في الهياكل التعليمية خاصة الثانويات ومراكز التكوين المهني.
- الوضع الصحي بالبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي لاتزال تعاني من نقص في التغطية الصحية، حيث تقتصر على عيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج فقط، كما تعرف عدم التجانس في التوزيع بين البلديات.
- تباين في الإنتاج الفلاحي بين البلديات الريفية في الولايات محل الدراسة، نجد سيطرة زراعة الحبوب والاعلاف بالبلديات الريفية لولايتي قسنطينة وأم البواقي لتلامها مع الظروف الطبيعية من جهة والخصوصية المجالية من جهة أخرى، وبالمقابل نجد البلديات الريفية في ولاية سكيكدة رائدة في زراعة الخضروات.

خلاصة الباب:

تعد التجهيزات والهياكل القاعدية الوسيلة الأساسية لتثبيت السكان وخلق التوازن بين المجالات، من حيث الكم وكذا سهولة الوصول والاستفادة منها، وتساهم قلتها في العزلة وتهميش المجالات، تعتبر التجهيزات والخدمات بشكلها الكمي والنوعي أساس استقرار السكان، كالسكن، التعليم، الصحة.

شهدت بلديات الريفية في ولايات الدراسة نمو ديمغرافي متباين بين البلديات وكذا تباين في الكثافة السكانية التي تحكمت فيها عدة عوامل منها مساحة البلديات وحجمها السكاني وكذا رتبها الإدارية (مقر دائرة).

يتجه السكان البلديات الريفية محل الدراسة نحو التجمع بنسب متقاربة بـ 57,87% و 53,83% على التوالي بكل من ولايتي سكيكدة وقسنطينة، في حين نجد البلديات الريفية في ولاية أم البواقي يتجهون نحو التبعثر بـ 60,42% من إجمالي السكان، وتتباين نسبة التجمع والتبعثر بين بلديات الولايات.

- توزيع السكن حسب التجمع والتشتت في البلديات الريفية للولايات، تبين في سيطرة نسبة السكن للمناطق المبعثرة، خاصة بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي بـ 62,66%، وبنسبة 47%، و 42,96% بكل من البلديات الريفية لولايتي قسنطينة وسكيكدة على التوالي.

- أغلبية القوة العاملة تشتغل في القطاع الفلاحي بكل البلديات الريفية للولايات، بنسبة 65,48%، و 62,55% بكل من البلديات الريفية لولايتي أم البواقي وسكيكدة على التوالي، البلديات الريفية في ولاية قسنطينة بـ 48,51%، هذا ما يبرز الطابع الفلاحي وريفي للبلديات الريفية في الولايات المدروسة.

الباب الرابع: دور الجماعات المحلية في

التنمية الريفية والقطاع الخاص في

التنمية الفلاحة

مقدمة:

لقد اولت الجزائر اهتماما بالأقاليم الريفية او البلديات الريفية، من خلال وضع استراتيجية التي تعد اساسية لتنمية المناطق الريفية وخاصة المهمشة، مما تعانیه هذه الأخيرة من تدهور تنموي، وكذا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

ومن أجل بناء وتطوير الريف المتطلع له يعود من مهام وصلاحيات الجماعات المحلية (البلدية والولاية) حيث الاحصائيات في الجزائر تشير إلى ان البلديات الريفية تشكل 63,5% من المساحة الاجمالية للوطن اي (979 من اصل 1541)، ويسكنها نحو 40% من مجموع السكان 1، وهذا ما يتطلب من الجماعات المحلية الخروج من اطرها الاداري المتمثل في الخدمات العمومية (خدمات الحالة المدنية)، إلى مؤسسة فعالة وحيوية في عملية التنمية، ولذا لبد من تفعيل دور الجماعات المحلية، التي تعتبر الية من اليات التنموية في المجالات الريفية، ولنجاح واستمرار سياسة التجديد الفلاحي والريفي لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدورها في انجاح هذه السياسات، عن طريق مرافقة ومتابعة مختلف المشاريع والبرامج التنموية الموجهة للريف، عن طريق المخططات البلدية للتنمية التي تتكون من عمليات التجهيز، والهيكل القاعدية والإستثمار، المرتبطة بتحسين شروط العيش لسكان الأرياف.

**الفصل السابع: توجهات المشاريع
الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ودور
الجماعات المحلية**

مقدمة الفصل:

شرعت الجزائر خلال السنوات الاخيرة ارساء الاليات والقواعد لنهج جديد في حقل التنمية الريفية وهذا نتيجة الاختلالات الكبيرة التي عرفها المجال، بين المجالات الفلاحية الخصبة والريفية الهامشية، ولأن مفهوم الريف هو أكثر عمقا واتساعا من مفهوم الفلاحة، وباعتباره مجالا غير حضري وليس بالضرورة أن يكون فلاحي، أي أن المجال الريفي يتميز بالتنوع سواء في المؤهلات والعوائق أو الوظيفة المجالية، فتنميته وتحقيق التوازن بأقاليمه، يتطلب رؤية شاملة مبنية على أسس تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المجالية للمنطقة، وتطلعات سكانها ، لتلبية حاجياتهم اجتماعيا واقتصاديا حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2009 و 2014 تطبيق سياستين، سياسة التجديد الريفي والتي جات في اطارها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، وسياسة التجديد الفلاحي .

هذه السياسات تقودنا في دراستنا إلى طرح تساؤل محوري فيا يخص التنمية الريفية، هل حققت برامج التنمية الريفية المطبقة تنمية تستجيب لحاجيات سكان الأرياف في البلديات الريفية للولايات الثلاثة سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي وماهي نتائجها؟

I. تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية محل

الدراسة:

تعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة الاداة المعتمدة لتنفيذ هذه السياسة في شقها الريفي، والتي تعود فكرة المبادرة بها سنة 2002 في اطار مشروع التنمية الريفية التي تم الانطلاق فيها سنة 2006، وليتم تعميمها فيما بعد سنة 2009 وفي شكل مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) هذه الاخيرة تعتبر تكملة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، حيث وسعت هذه الأخيرة من حيث نوع العمليات وحجمها، وكذلك إشراك قطاعات أخرى في تنفيذ وتمويل المشاريع على غرار الصحة، الري، النشاط الحرفي...، أي بعدما كانت المشاريع تسير من طرف مديرية الغابات وتمويل جزئي فقط، أصبحت أوسع حجما وكماً من حيث العمليات وبتدخل جميع الفاعلين، من أجل استهداف مجالات ريفية أوسع وتغطية أشمل من حيث العمليات التنموية.

ومن حيث تسيير هذه المشاريع والوقوف على تطبيقها، يوجد عدة فاعلين في المشاريع الجوارية

الدمجة هما:

اللجنة التقنية الولاية: يترأسها الأمين العام للولاية، وتضم كل الإدارات والهيئات الإدارية التي لها دور في المشاريع.

اللجنة الولائية للتنمية الريفية: وهي تحت سلطة الوزارة مباشرة، دورها يمكن في الوقوف على واقع المشاريع من حيث التنفيذ، وتجديد المعطيات وتصحيح مسار المشاريع.

اللجنة التقنية للدائرة: دورها مثل دور اللجنة الولائية لكن على مستوى البلديات، يترأسها رئيس الدائرة بالإضافة إلى رؤساء البلديات التابعة للدائرة.

خلية التنشيط الريفية: تتكون من أعضاء منتخبين في المجالس الشعبية البلدية، وكذلك جزء من المجتمع المدني ممن يملكون مؤهلات وأفكار، كذلك تضم حاملي المشاريع.

1 - توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) للبلديات الريفية في 3 الولايات:

استقادت البلديات الريفية في 3 الولايات من 214 مشروع جوارى مدمج أي بنسبة 4,79% من عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي استقادت منها الولايات الثلاث والمقدرة بـ 4471 مشروع جوارى مدمج في إطار سياسة التجديد الريفي للفترة الممتدة بين 2009-2014، ووزعت هذه المشاريع على البلديات كما هو موضح في الجدول رقم (106)

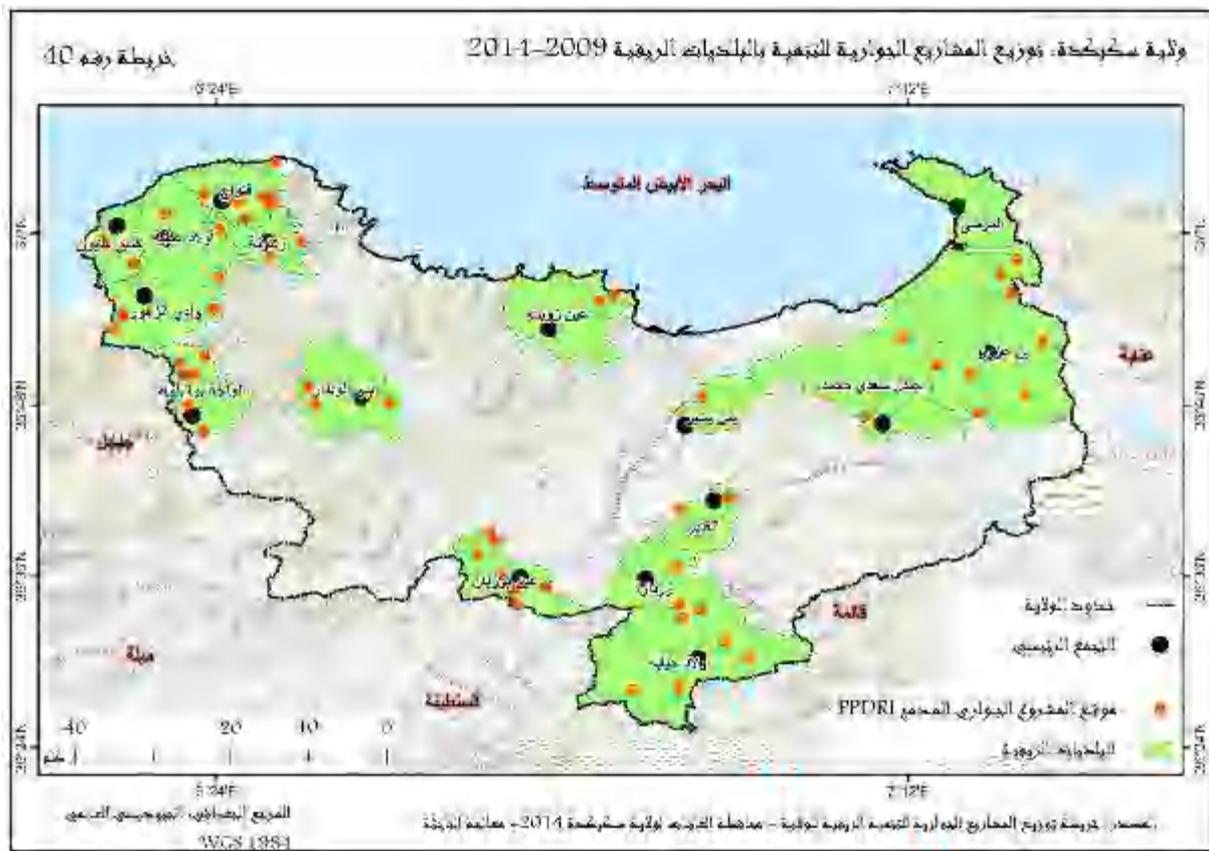
جدول رقم 106: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة للبلديات الريفية في 3 الولايات

النسبة %	عدد المشاريع	
49,07	105	البلديات الريفية في ولاية سكيكدة
7,94	17	البلديات الريفية في ولاية قسنطينة
42,99	92	البلديات الريفية في ولاية أم البواقي
100	214	المجموع

المصدر: محافظة الغابات + المعالجة 2015

1-1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

استقادت البلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 105 مشروع جوارى مدمج اي بنسبة 57,07% من عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة الي استقادت منها الولاية والمقدرة بـ 184 مشروع جوارى مدمج في إطار سياسة التجديد الريفي للفترة الممتدة بين 2009-2014 كما هو موضح في الجدول رقم (107)، مست المشاريع الجوارية في ولاية سكيكدة كل البلديات الريفية بمعدل 6 مشاريع تقريبا في كل بلدية الخريطة رقم (40)



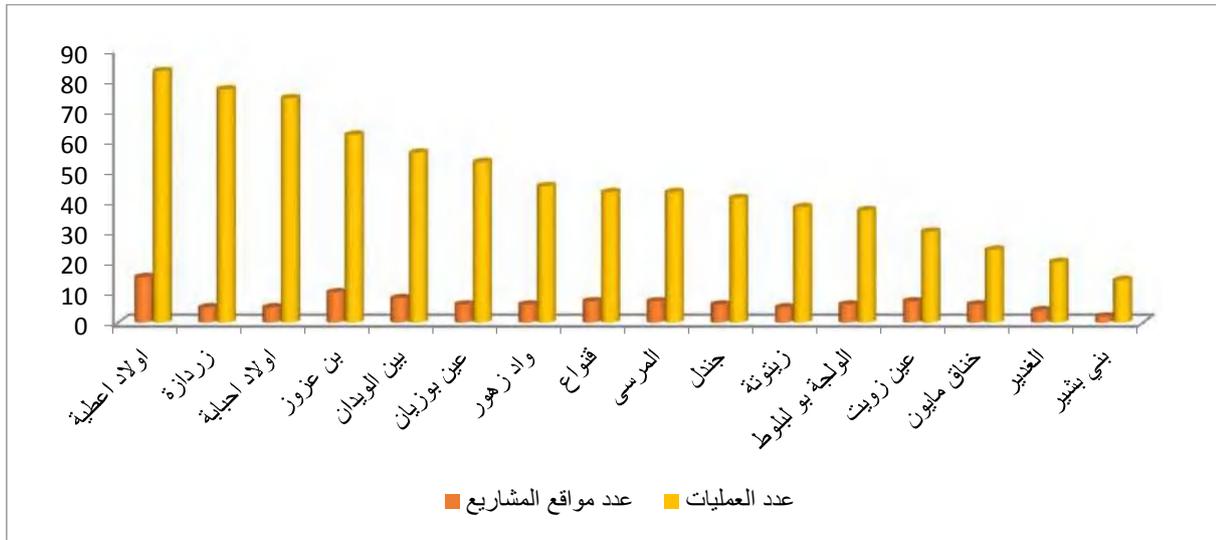
وأكبر بلدية استقادت من عدد المشاريع الجوارية المدمجة، هي بلدية اولاد عطية بـ 15 مشروع جوارى، و83 عملية، تليها بلدية بن عزوز بـ 10 مشاريع و62 عملية وبلدية بين الويدان بـ 8 مشاريع، و56 عملية وأصغر عدد للمشاريع سجل بكل من بلدية جنندل سيدي محمد بـ 4 مشاريع و20 عملية، وبلدية بني بشير بمشروعين و14 عملية.

جدول رقم 107: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة

النسبة %	عدد العمليات	النسبة %	عدد مواقع المشاريع	البلديات
11,22	83	15,28	15	اولاد اعطية
10,41	77	4,76	5	زردازة
10,00	74	4,76	5	اولاد احبابة
8,38	62	9,52	10	بن عزوز
7,57	56	7,62	8	بين الويدان
7,16	53	5,71	6	عين بوزيان
6,08	45	5,71	6	واد زهور
5,81	43	6,66	7	قنواع
5,81	43	6,66	7	المرسى
5,54	41	5,71	6	جندل
5,14	38	4,76	5	زيتوتة
5,00	37	5,71	6	الولجة بو لبلوط
4,05	30	6,66	7	عين زويت
3,24	24	5,71	6	خناق مايون
2,70	20	3,81	4	الغدير
1,89	14	1,90	2	بني بشير
41,32	740	75,07	105	المجموع

المصدر: محافظة الغابات + المعالجة 2014

الشكل رقم 50: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية سكيكدة 2009-2014



1-2- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

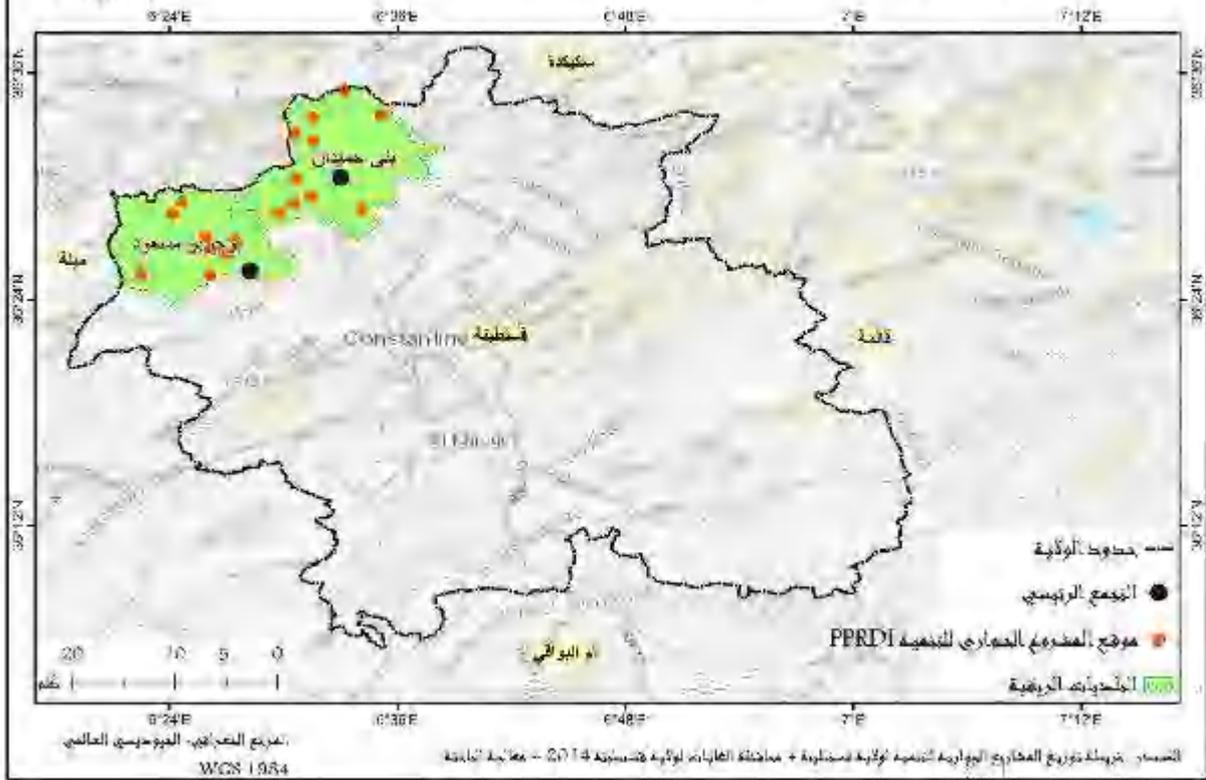
بلغ عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة 37 مشروع جوارى وقد سجلت بلدية بني حميدان أكبر عدد من المشاريع بمجموع 24 مشروع تليها بلدية مسعود بوجريو بـ 13 مشروع جوارى كما هو موضح في الجدول رقم (108) والخريطة رقم (43).

جدول رقم 108: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة

البلدية	عدد المشاريع	النسبة %	العمليات	النسبة %
بني حميدان	24	64,86	127	53,14
مسعود بوجريو	13	35,14	112	46,86
المجموع	37	100	239	100

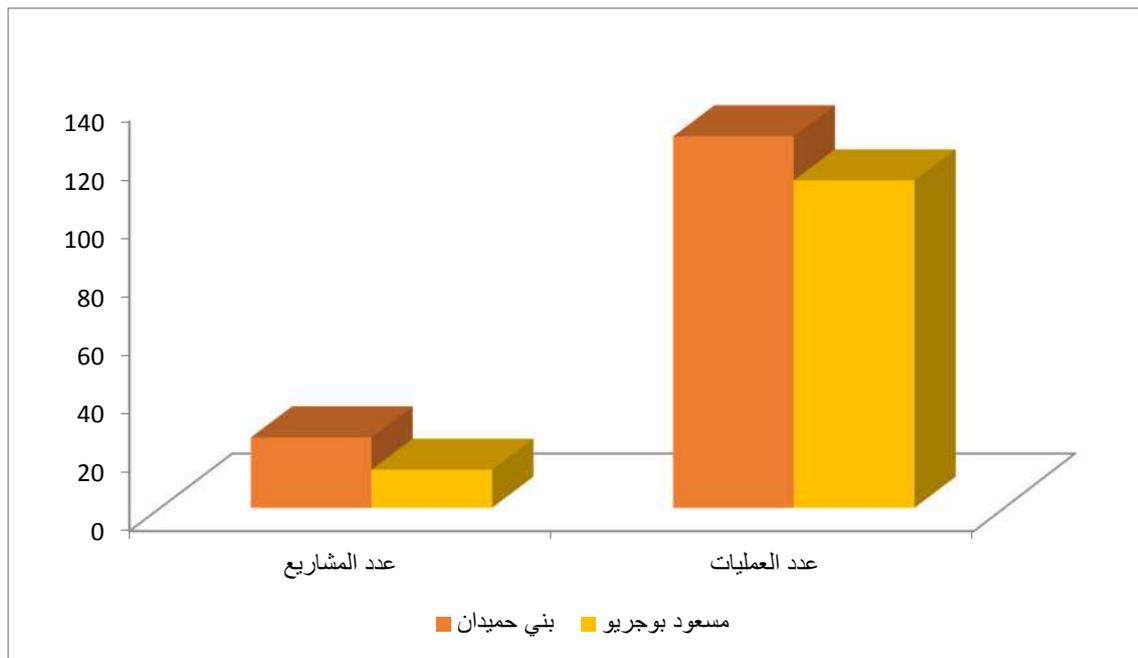
المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة + المعالجة 2015

خريطة رقم 41: ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية PPRDI بالبلديات الريفية 2009-2014



ومن الشكل رقم (51) نلاحظ بلدية بني حميدان استفدت من 127 عملية أي 53,14% من إجمالي العمليات المقدر بـ 239 عملية، وبلدية مسعود بوجريو بـ 112 عملية ما يمثل 46,86%.

الشكل رقم 51: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية قسنطينة 2009-2014



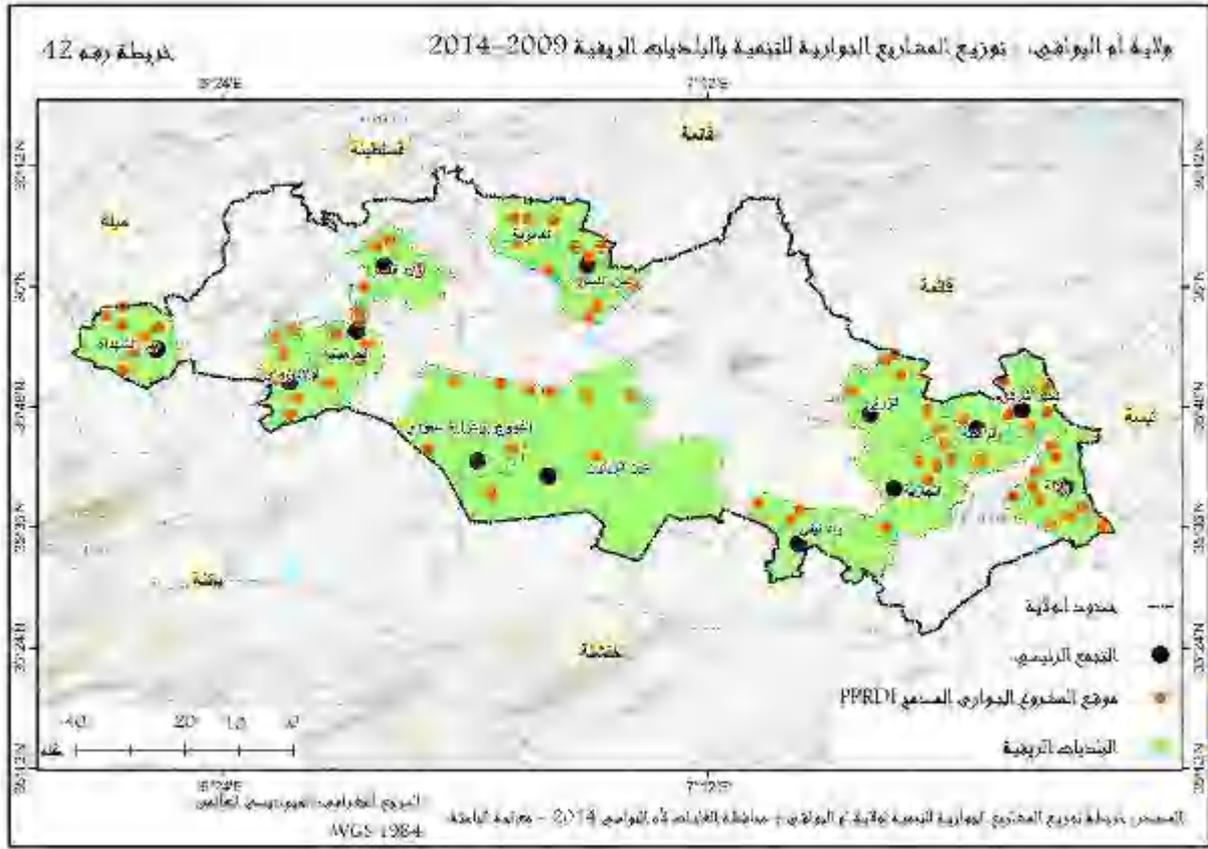
1-3- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي :

شملت المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية أم البواقي 189 مشروع جوارى للتنمية الريفية المدمجة، منها 92 مشروع جوارى بالبلديات الريفية اي بنسبة 48,68% من مجموع المشاريع في الولاية، غطت جميع البلديات بمتوسط 6 مشاريع تقريبا في كل بلدية، وتباين توزيعها بين البلديات جاء كالتالي:

جدول رقم 109: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والعمليات في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي

البلديات	عدد مواقع المشاريع	النسبة %	عدد العمليات	النسبة %
اولاد اعطية	15	15,28	83	11,22
زردازة	5	4,76	77	10,41
اولاد احبابة	5	4,76	74	10,00
بن عزوز	10	9,52	62	8,38
بين الويدان	8	7,62	56	7,57
عين بوزيان	6	5,71	53	7,16
واد زهور	6	5,71	45	6,08
قنواع	7	6,66	43	5,81
المرسى	7	6,66	43	5,81
جندل	6	5,71	41	5,54
زيتوتة	5	4,76	38	5,14
الولجة بو لبوط	6	5,71	37	5,00
عين زويت	7	6,66	30	4,05
خناق مايون	6	5,71	24	3,24
الغدير	4	3,81	20	2,70
بني بشير	2	1,90	14	1,89
المجموع	105	75,07	740	41,32
الولاية	184	/	1791	/

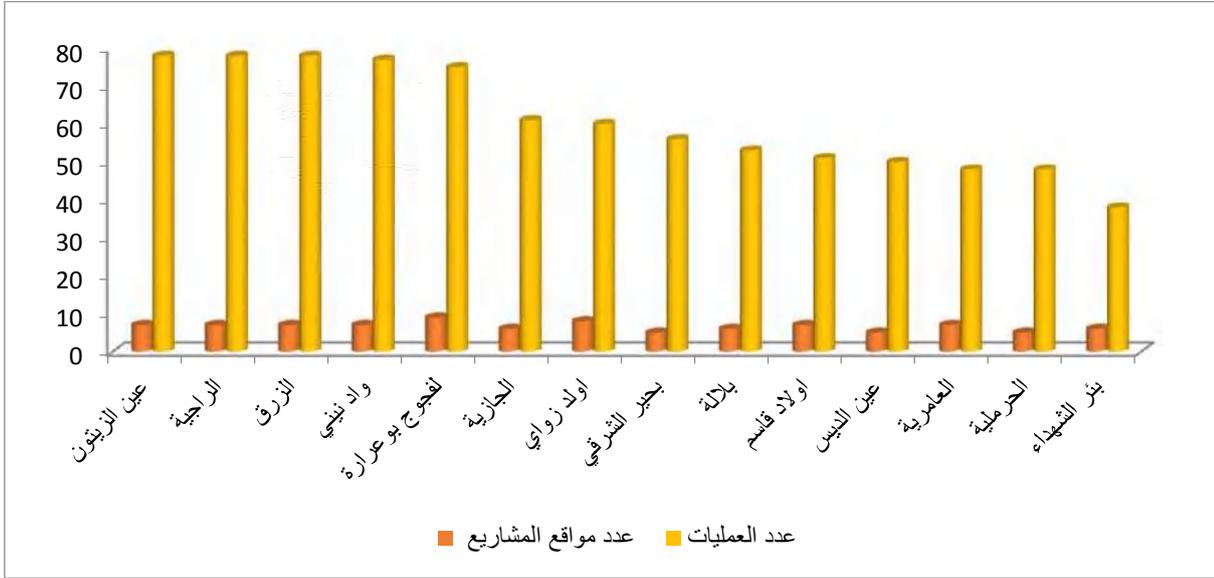
المصدر: محافظة الغابات + المعالجة 2014



من الجدول أعلاه والخريطة رقم (42) يتبين أن المشاريع وزعت على كل البلديات الريفية في الولاية، بأعداد مختلفة، وقد سجل أكبر عدد للمشاريع في بلدية لفجوج بوغرارة السعودي بمجموع 9 مشاريع، تليها بلدية اولاد زواي بـ 8 مشاريع.

أن توزيع العمليات حسب المشاريع في البلديات يوافق عددها الشكل رقم (52)، حيث نلاحظ ان البلديات التي وقع بها أكبر عدد من المشاريع هي التي بها أكبر عدد من العمليات، وتضمنت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي 836 عملية أي 50,48% من إجمالي العمليات في الولاية المقدر بـ 1656 عملية، وهناك تباين في عدد العمليات بين البلديات، حيث سجل أكبر عدد منها في البلديات التالية : بلدية عين الزيتون، الراحية والزرق بـ 78 عملية، وبلدية واد نيني بـ 77 عملية، في حين نجد البلديات التي سجلت أقل عدد من العمليات بكل من بلدية العامرية والحرملية بـ 48 عملية وبلدية بئر الشهداء بـ 38 عملية.

الشكل رقم 52: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي 2009-2014



2- حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة:

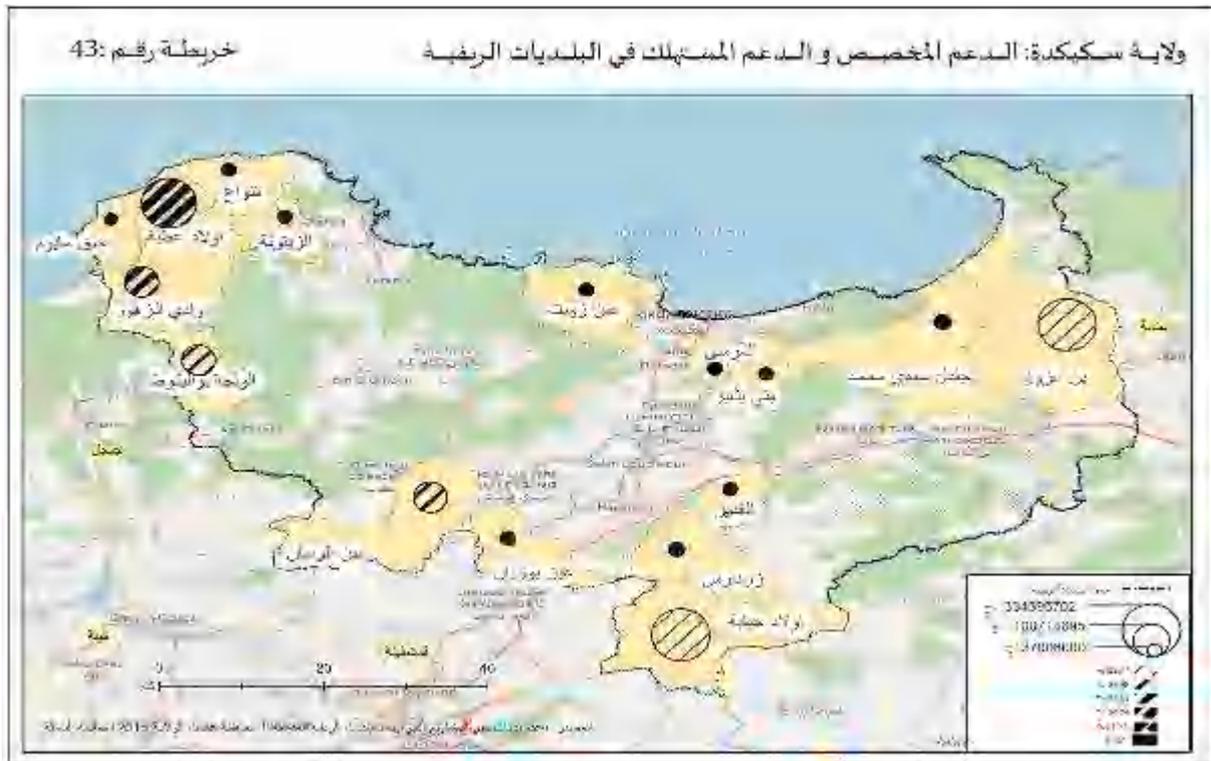
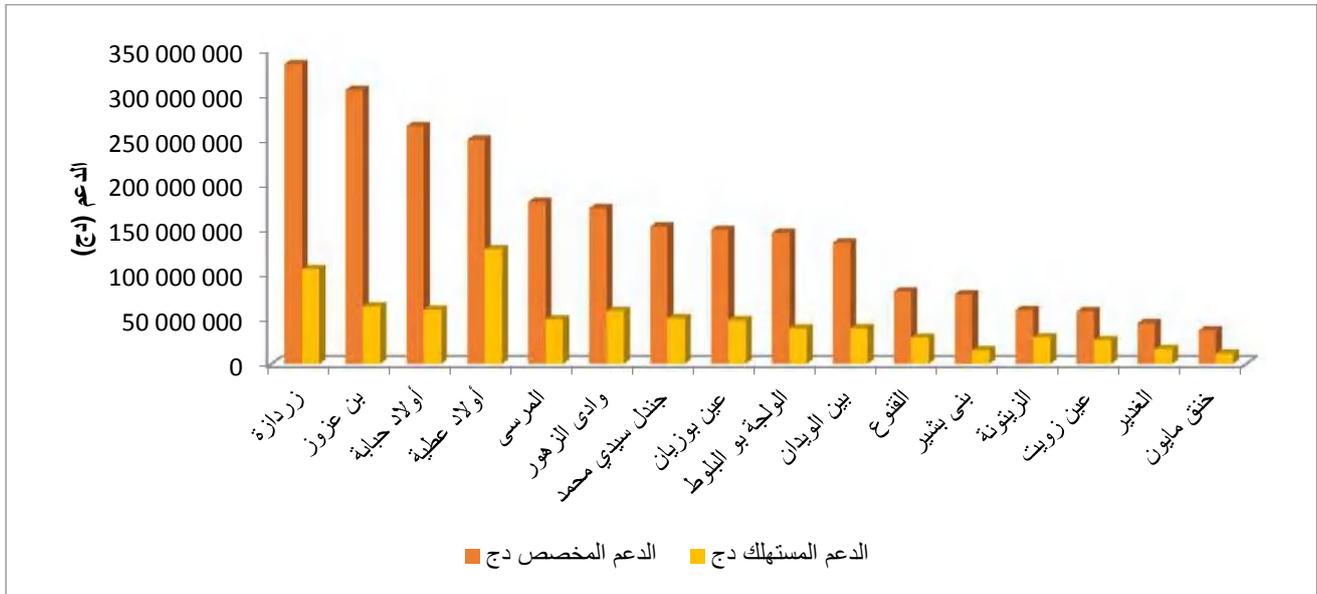
بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة، وحسب عقود النجاعة الموقعة من 2009 حتى 2014، قيمة 2 452 171 954 دج أي بنسبة 40,54%، من إجمالي مبلغ الدعم المخصص للمشاريع الجوارية في الولاية المقدر بـ 6048752106 دج، فيما استهلك منه 772355254,6 دج أي 30,50% من إجمالي الدعم المخصص للبلديات ومن الجدول رقم (110) والخريطة رقم (43) نلاحظ تباين في نسبة الدعم المحقق بين البلديات حيث نجد ثلاث بلديات نسبة الدعم المحقق تقارب 50% وهي كل من بلدية أولاد عطية بـ 51,07%، الزيتونة وعين زويت بـ 49,19% و 45,26% على التوالي، وبالمقابل تجد 5 بلديات لم تتعدى نسبة الدعم المستهلك 30% وهي كل من بلدية المرسى والولجة بالبلوط بـ 27,33% و 26,98% على التوالي، بلدية أولاد احبابة بـ 22,88%، وبلديتي بن عزوز وبني بشير بـ 20,94% و 19,29% على التوالي.

جدول رقم 110: قيمة ونسبة الدعم المخصص في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية
سكيكدة

النسبة %	الدعم المستهلك دج	الدعم المخصص دج	البلديات الريفية لولاية سكيكدة
32,49	48599331,74	149 586 584	عين بوزيان
45,26	26442719,28	58 428 992	عين زويت
20,94	63955450,18	305 422 840	بن عزوز
19,29	14972100,39	77 606 998	بنى بشير
29,41	39736128,28	135 094 657	بين الويدان
33,33	51020517,8	153 094 399	جندل سيدي محمد
36,24	16402206,64	45 253 998	الغدير
36,06	29085108,14	80 666 998	قنوع
29,98	11095642,21	37 008 000	خفق مايوم
27,33	49381017,46	180 714 695	المرسى
33,92	58842713,87	173 480 623	وادي الزهور
22,88	60646972,03	265 070 531	أولاد حبابة
26,98	39466430,61	146 292 234	الولجة بو البلوط
51,07	127668471	249 983 414	أولاد عطية
31,55	105492208,4	334 396 702	زرذازة
49,19	29548236,68	60 070 290	الزيتونة
30,50	772355254,6	2 452 171 954	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة + المعالجة 2014

الشكل رقم 53: الدعم المخصص والمستهلك بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة



3- حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

من الجدول نلاحظ أن الحجم المالي المخصص للبلديات الريفية في ولاية قسنطينة قدر بـ

996 878 733 دج أي بنسبة 17,08% من إجمالي مبلغ الدعم المخصص للولاية 5 836 963 365

دج، اما المبلغ المستهلك بالبلديتين قدر بـ 193 356 523 دج أي 19,39% من حجم الدعم المخصص، هناك تباين طفيف في نسبة الدعم المستهلك بين البلديتين، بلدية بني حميدان 22,15% ومسعود بوجريو 17,87%.

جدول رقم 111 : قيمة ونسبة الدعم المخصص في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة

البلديات	الدعم المخصص دج	الدعم المستهلك دج	النسبة %
بني حميدان	354 101 580	78 431 414	22,15
مسعود بوجريو	642 777 194	114 925 109	17,87
المجموع	996 878 773	193 356 523	19,39

المصدر : محافظة الغابات لولاية قسنطينة + المعالجة 2014



4- حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

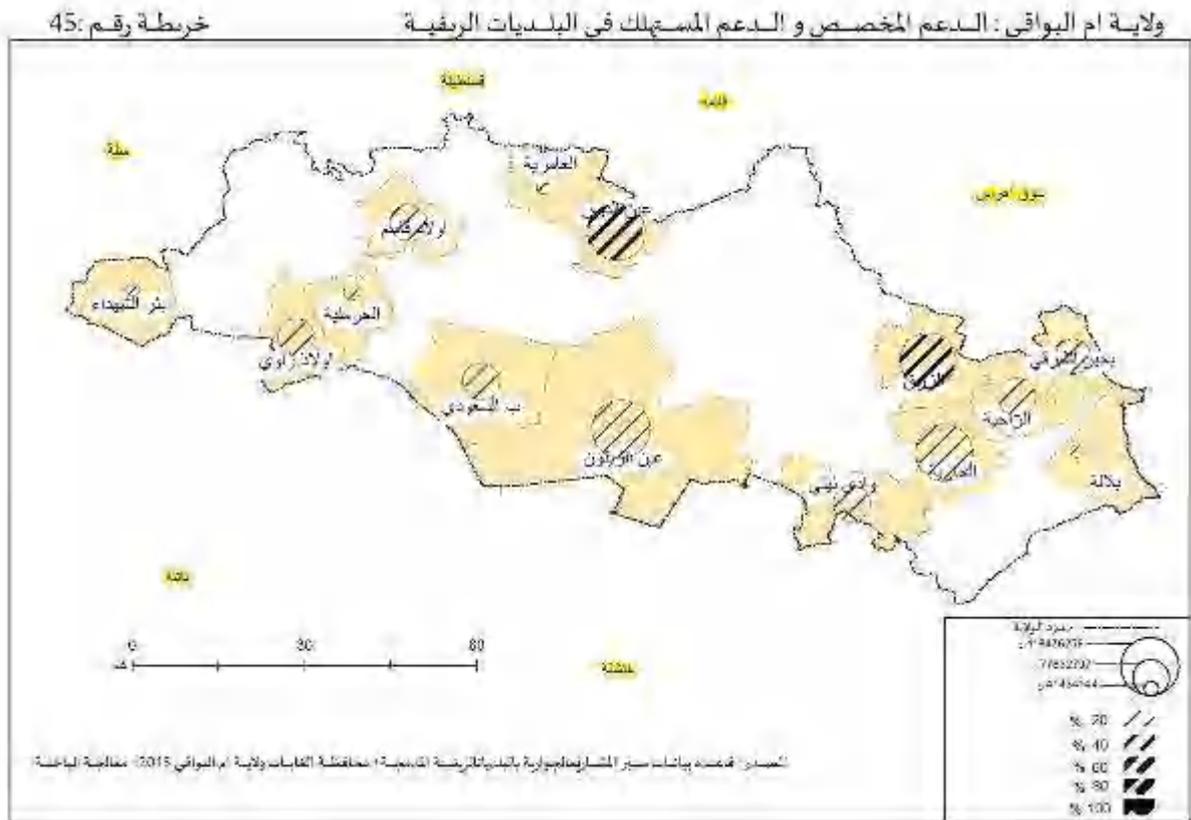
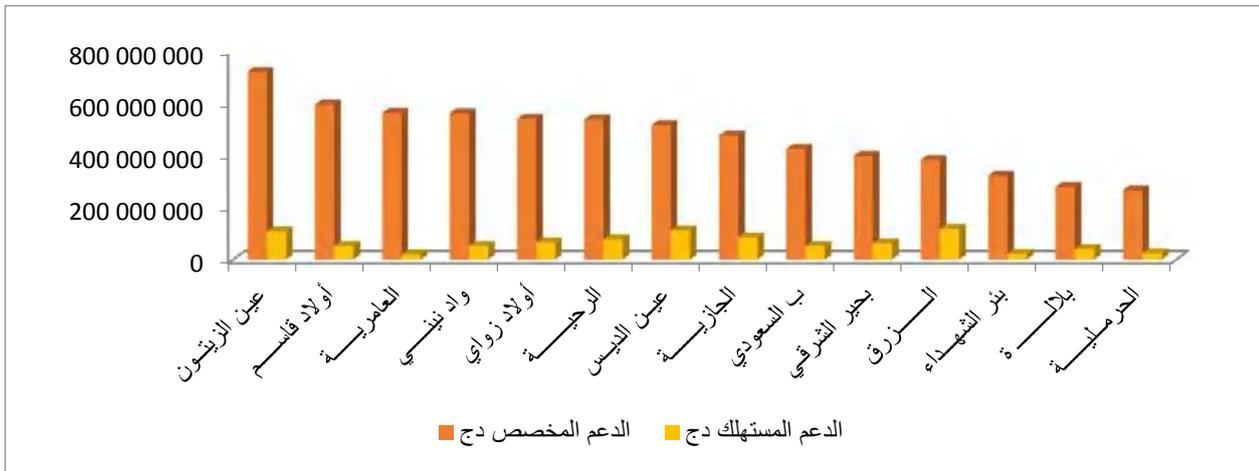
بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة، وحسب عقود النجاعة الموقعة من 2009 حتى 2014، قيمة 6599 219 000 دج اي بنسبة 49,62%، من اجمالي مبلغ الدعم المخصص للمشاريع الجوارية في الولاية المقدر بـ 13 298 256 000 دج، فيما بلغ المبلغ المستهلك بالبلديات قيمة 895 384 864 دج اي بنسبة 13,57% من المبلغ الدعم المخصص، وبنسبة 47,54% من المبلغ المستهلك في الولاية الذي بلغ 1883455022 دج، ومن الجدول رقم(112) والخريطة رقم (45) نلاحظ تباين في نسبة الدعم المحقق بين البلديات والتي تعتبر نسب ضعيفة مقارنة بالمبالغ المالية المخصصة، نلاحظ ان أكبر نسبة للدعم المستهلك ببلدية الزرق بـ 30,88% وبلدية عين الديس بـ 21,71%، في حين نجد باقي البلديات النسبة لا تتجاوز 16%.

جدول رقم 112: قيمة ونسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي

النسبة %	الدعم المستهلك دج	الدعم المخصص دج	البلديات
14,97	108 052 564	721 693 000	عين الزيتون
21,71	112 318 734	517 415 000	عين الديس
30,88	118 476 256	383 704 000	الزرق
9,43	53 084 865	562 853 300	واد نيني
15,52	61 987 207	399 495 000	بحير الشرقي
14,78	41 434 144	280 369 000	بلالة
14,41	77 632 797	538 685 500	الرحية
18,09	86 215 645	476 676 000	الجازية
8,90	53 028 908	595 855 400	أولاد قاسم
6,60	21 331 900	323 189 000	بئر الشهداء
12,19	65 970 113	541 323 000	أولاد زواي
12,25	52 270 865	426 692 000	ب السعودي
3,38	19 044 043	564 102 800	العامرة
9,18	24 536 823	267 166 000	الحرملية
13,57	895 384 864	6 599 219 000	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي + المعالجة 2014

الشكل رقم 54: الدعم المخصص والمستهلك بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي



مما سبق نلاحظ ان الدعم المستهلك بكل البلديات الريفية للولايات الثلاثة يعتبر ضعيف مقارنة بحجم الدعم المخصص لها، ولمعرفة الأسباب سوف نتطرق إلى توجهات المشاريع الجوارية المدمجة بهذه المجالات ودور الجمعات المحلية (البلدية والولاية) باعتبار مجالات البلديات الريفية تقع مسؤولية تنميتها، والتكفل بسكانها على عاتق السلطات المحلية.

II-توجهات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ودور الجماعات المحلية:

تباينت برامج المشاريع الجوارية من بلدية لأخرى، حيث أن تركيبة هذه المشاريع لم تكن موحدة، ولا يمكن الجزم أنها أخذت بعين الاعتبار خصوصية المجال في حد ذاته (المؤهلات والعوائق)، وهذا راجع إلى أن تنفيذ المشاريع لم يكتمل ولم تكن نسبة الإنجاز متساوية، وبالتالي فإن دراسة وتحليل توجهات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة اعتمدنا فيه على البرامج المنجزة والدعم المالي المحقق فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات المبرمجة.

ولدراسية وتحديد توجهات هذه المشاريع الجوارية، فقد صنفنا التنمية إلى ثلاث محاور رئيسية والتي جاءت في إهداف المشاريع وهي:

أ- التنمية الإقتصادية:

وهي المشاريع التي غلب عليها طابع اقتصادي تترجمه تنفيذ عمليات تهدف إلى خلق ثروة اقتصادية وتحسين مداخل السكان، على غرار النشاطات الفلاحية (الزراعة، تربية المواشي)، نشاطات اقتصادية خارج النشاط الفلاحي، ويعتبر هذا النوع من التنمية (الإقتصادية) مهم جدا للمجالات الريفية (باعتبارها مناطق هشة) ذات مؤهلات فلاحية متوسطة على ضعيفة في أغلبها، إذا ما استثنينا المناطق الفلاحية الخصبة ذات المؤهلات الكبيرة والتي وجهت لها برامج تنموية أخرى تدرج في إطار سياسات التنمية الفلاحية.

ب- التنمية الإجتماعية:

وهي المشاريع التي ميزها استثمار كبير في البرامج ذات الطابع الاجتماعي (التجهيز)، وشمل عدة عمليات تدرج في هذا النوع من التنمية على غرار تهيئة الطرقات، السكن الريفي، الإنارة، الصرف الحي، توفير مياه الشرب، عيادات صحية، تهيئة المدارس، والهدف من هذه العمليات هو تثبيت السكان وخلق توازن بين الريف والمدينة على المدى البعيد، أي وضع قاعدة للتنمية الإجتماعية عبر سلسلة من التجهيزات تساعد على استقرار سكان الأرياف.

ت- حماية وتثمين الوسط الطبيعي:

وهي مشاريع تغلب عليها عمليات تهدف حماية الوسط الطبيعي والمحتفظه عليه من كل شكل من أشكال التدهور، كتصحيح مجاري المياه، التشجير، الحماية من الحرائق...، وكلها تخص المجالات الريفية في حد ذاتها دون الأخذ بعين الاعتبار عدد وكثافة السكان في المجال.

وعليه وللوصول إلى نتائج تبرز توجهات المشاريع الجوارية من خلال طبيعة التنمية في كل البلديات الريفية التي برمجت وانجزت بها هذه المشاريع، صنفنا المشاريع حسب البرامج المنجزة إلى ثلاث أنواع التي ذكرناها سابقا، ومن تم قمنا بإسقاطها حسب نسبة الإنجاز في مثلث المتغيرات (triangle des variations).

1-توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية سكيكدة:

استفادت كل البلديات الريفية في الولاية من عمليات في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، حيث حقق بها استثمار قدره **772355254,67** دج، وتباين تحقيق هذا الإستثمار في العمليات من بلدية لأخرى، وكذا من حيث الإستثمار حسب نوع العمليات وتوجهاتها، وكانت كما يلي:

جدول رقم 113: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية سكيكدة

نوع عمليات التنمية البلديات	عمليات التنمية الإجتماعية		عمليات التنمية الإقتصادية		عمليات حماية الوسط	
	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)
عين بوزيان	50,05	24324720,42	37,43	18191196,32	12,52	6083415
عين زويت	17,40	4600001,08	25,72	6799993,2	56,89	15042725
بن عزوز	44,21	28272294,5	12,62	8072208,68	43,17	27610947
بني بشير	30,06	4 500 001,35	22,44	3359996,64	47,50	7112102.40
بين الويدان	9,21	3658299	79,69	31667397,28	11,10	4410432
جندل سيدي محمد	17,78	9071878,47	45,94	23436606,83	36,28	18512032,5
الغددير	41,15	6750002,025	32,63	5352205,4	26,22	4299999,21
قنواع	43,72	12715905,44	13,91	4045932	42,37	12323270,7
خناق مايون	23,76	2636000	33,46	3713106,51	42,78	4746535.70
المرسى	12,37	6110055,89	41,00	20247379,82	46,62	23023581,75
واد زهور	88,83	52270713,47	4,13	2431955,4	7,04	4140045
اولاد حياية	31,70	19224399,42	28,18	17091884,91	40,12	24330687,7

24,07	9 498 690,63	12,47	4919995,08	63,47	25047744,9	الولجة بو البوط
21,19	27050354,99	11,56	14755065,16	67,25	85863050,84	أولاد عطية
41,57	43853764	16,58	17491143,53	41,85	44147300,84	زرذازة
48,31	14274889,24	16,36	4834627,44	35,33	10438720	الزيتونة
34,23	246313472,82	27,13	186410694,20	38,63	339631087,65	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2014+ المعالجة

من الجدول نلاحظ أن حجم الدعم المحقق متباين من بلدية لأخرى وقد سجلت أكبر حصة من هذا الدعم المحقق في بلديتي أولاد عطية وزرذازة بنسبة 16.53% و 13.66% على التوالي، وباقي البلديات لم تصل النسبة بها 08%.

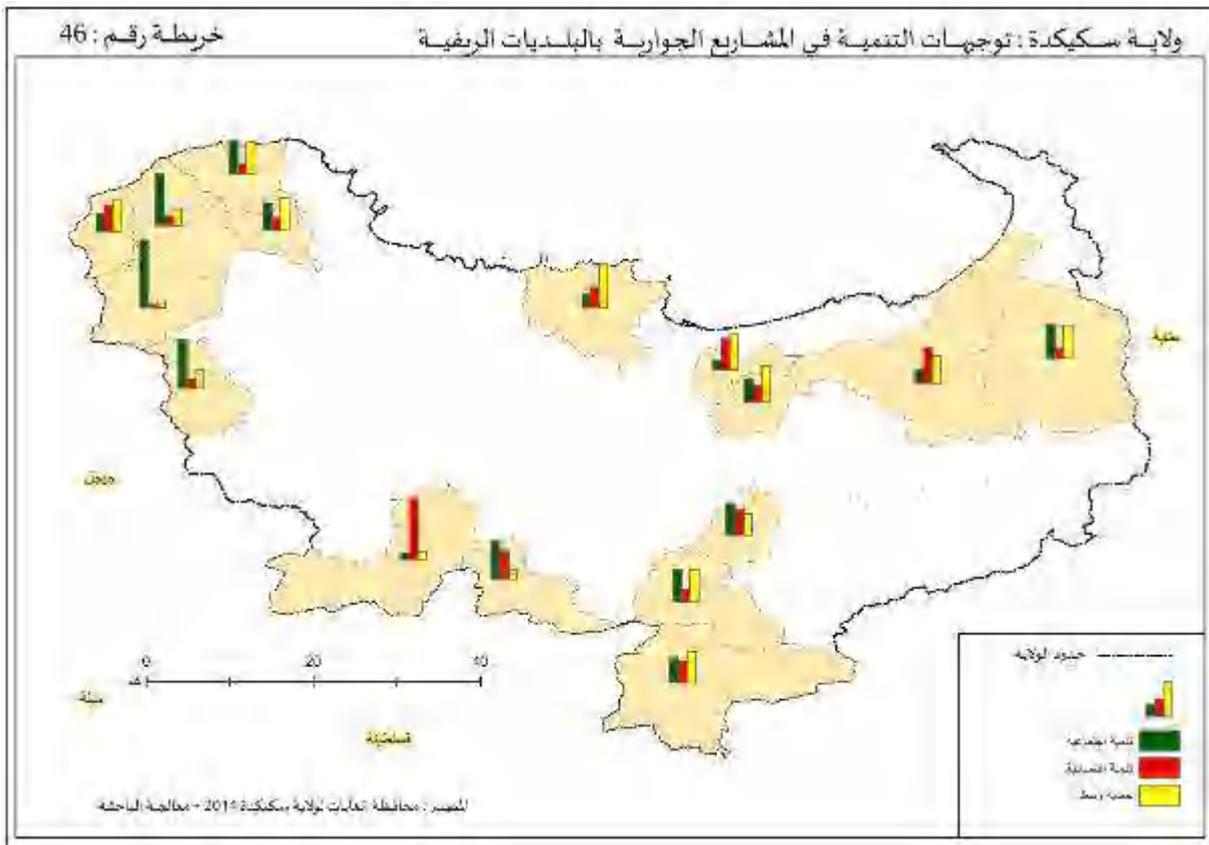
أما بالعودة إلى حجم الدعم المحقق حسب نوع العمليات وتوجهاتها في التنمية بين اجتماعية، اقتصادية وحماية الوسط، نلاحظ ان العمليات التي حققت أكبر حجم استثمار حسب النوع في عمليات التنمية الإجتماعية ولاتي بلغ بها 339631087,65 دج، ما يمثل نسبة 38.63%، تليها عمليات حماية الوسط بـ 246313472,82 دج بنسبة 34.23%، ثم عمليات التنمية الإقتصادية بـ 186410694,20 دج بنسبة 27.13%.

هذا التوجه العام لعمليات التنمية من خلال المشاريع الجوارية، يعكس واقع المجالات الريفية ومدى هشاشتها من خلال التركيز على العمليات ذات الطابع الاجتماعي (تهيئة الطرقات، الصرف الصحي، السكن الريفي...)، وهذا من أجل العمل أكثر على تثبيت السكان في الوسط، مع التركيز أيضا على عمليات الوسط، أما بالنسبة للعمليات ذات الطابع الإقتصادي (أقل حجم دعم محقق من إجمالي العمليات) فإن تحقيق الإستثمار بها ضعيف، وحتى من ناحية نوع النشاطات، نجدها كلها في تربية الحيوانات الصغيرة (petit élevages).

وبالرجوع إلى البلديات ونوع العمليات المحققة، نجد بلدية فقط فاقت بها نسبة تحقيق العمليات ذات الطابع الإقتصادي متمثلة في بلدية بين الويدان، والواقعة في الجهة الغربية لولاية سكيكدة، في حوض بني والبان، والذي يمتاز بترب رسوبية خصبة ومؤهلات فلاحية جيدة، على غرار زراعة الزيتون على السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس التلي والتلال الموجودة التي تنتشر على طول الحوض، ما جعل العمليات ذات الطابع الإقتصادي خاصة الفلاحية منها تنال اهتمام كبير في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

أما البلديات التي غلب على مشاريعها طابع عمليات التنمية الإجتماعية وسجلت نسب استثمار محقق كبير بها، فهي ثلاثة (03) بلديات وهي وادي زهور، الوجة بوالبلوط وأولاد عطية، والتي فاقت بها نسبة تحقيق هذه العمليات ذات الطابع الاجتماعي 60%، وكل هذه البلديات الثلاثة تقع في أقصى غرب الولاية، في منطقة متضرسة تتمثل في الكتل الجبلية القليلة وتمتد حتى حدود ولاية جيجل بمؤهلات فلاحية ضعيفة في معظمها نتيجة الانحدارات الكبيرة والغطاء الغابي الهام. وهذا التوجه في النسب الكبيرة للاستثمار في العمليات ذات الطابع الاجتماعي بهذه المناطق يهدف إلى توفير أكبر عدد ممكن من التجهيزات للسكان خاصة ان معظمهم ينتشرون بطريقة مبعثرة في المناطق الجبلية على شكل سكنات فردية لا تتجاوز في معظمها 20 سكن، ولا يحوزون على مساحات فلاحية كبيرة، ضف إلى ذلك تأثر هذه المنطقة بالهجرة الجماعية منها سنوات الأزمة الأمنية، ما جعل التركيز على إعادة تعميمها وتوفير بعض التجهيزات التي تساعد على ذلك.

أما بالنسبة لحماية الوسط فقد سجلت اعلى نسبة للعمليات التي تدخل في هذا الإطار ببلدية عين زويت الواقعة وسط شمال الولاية، وهي بلدية ساحلية ذات طابع سياحي بالدرجة الأولى، وعليه تم التركيز على عمليات حماية الوسط من كل شكل من أشكال التدهور، على غرار تصحيح مجاري المياه والتشجير..



2-توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية قسنطينة:

بلغ عدد البلديات الريفية في الولاية بلديتين، استفادا وطبقت بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، حيث حقق بها استثمار قدره 193356523,96 دج، وتباين هذا الدعم المحقق حسب نوع عمليات التنمية وجاء كما يلي:

جدول رقم 114: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية قسنطينة

نوع عمليات التنمية البلديات	عمليات التنمية الإجتماعية		عمليات التنمية الإقتصادية		عمليات حماية الوسط	
	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)
بني حميدان	6750003,78	8,61	47922576,91	61,10	23758833,38	30,29
مسعود بوجريو	6000003,36	5,22	60743451,47	52,85	48181655,0592	41,93
المجموع	12750007,14	6.91	108666028,38	56.97	71940488,44	36.10

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2014+ المعالجة

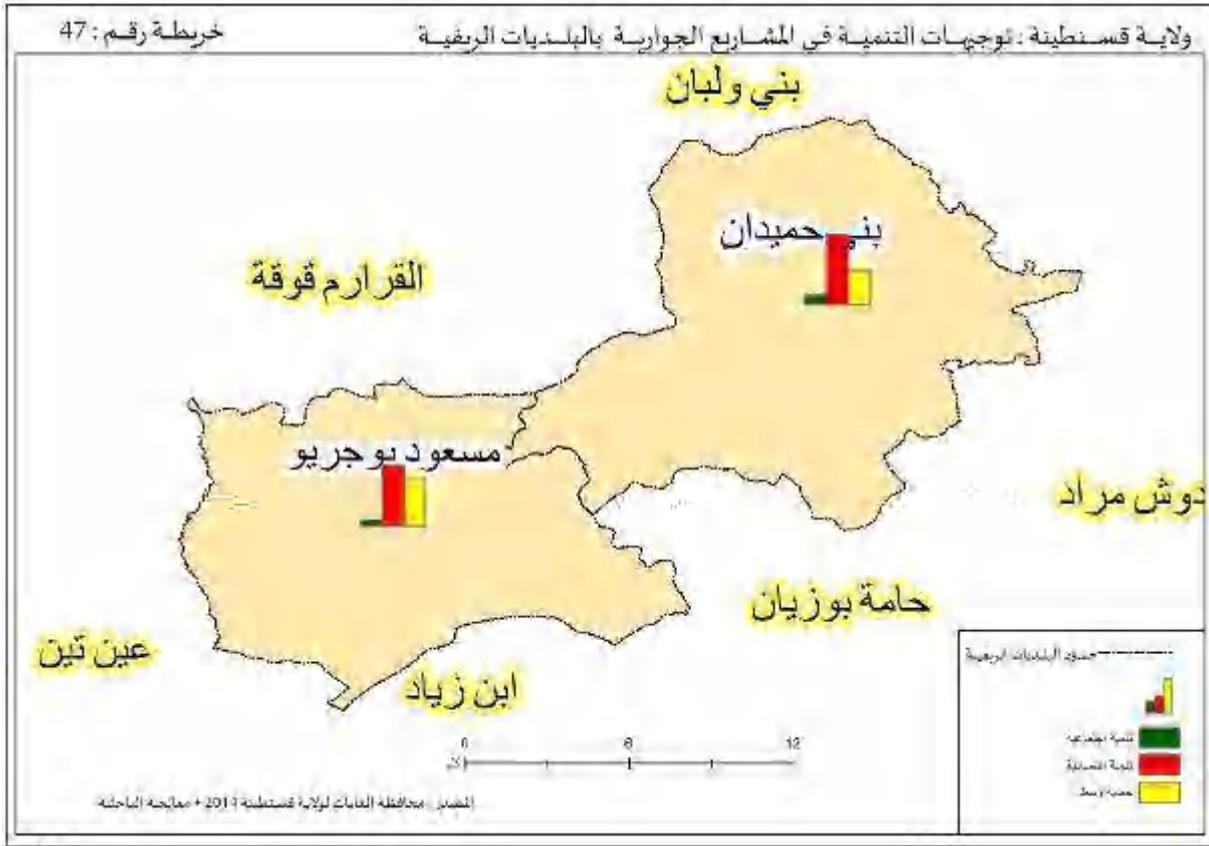
من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر دعم محقق في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كان في بلدية مسعود بوجريو وبلغ 114925109,9 دج ما يمثل نسبة 59.43 % من حجم الدعم او الإستثمار المحقق في البلديتين، مقابل 78431414,07 دج في بلدية بني حميدان، ما يمثل نسبة 40.56 %.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ ان العمليات ذات الطابع الإقتصادي سجل بها أعلى نسبة تحقيق للإستثمار من حجم الإستثمار الكلي في المشاريع الجوارية، إذ بلغ 108666028,38 دج ما يمثل نسبة 56.19 %، تليها عمليات ذات طابع حماية الوسط بـ 71940488,44 دج بنسبة 37.20 %، اخيرا عمليات ذات الطابع الاجتماعي بحجم دعم محقق بقدر بـ 12750007,14 دج بنسبة 6.59 %.

ويمكن تفسير هذا التوجه بالتركيز على عمليات التنمية الإقتصادية وحماية الوسط إلى:

- التنمية الإقتصادية: وتركزت تقريبا كلها على نشاطات فلاحية خصت بالدرجة الاولى تربية الحيوانات الصغيرة (النحل، الدجاج، الأرانب...) وبعض الزراعات في الأشجار المثمرة مثل الزيتون خاصة.
- حماية الوسط: وشملته عمليات مثل تصحيح مجاري المياه، إعادة التشجير...

وهذا التركيز على هذين النوعين من العمليات من دون عمليات التنمية الإجتماعية وحسب ما وقفنا عليه ميدانيا هو أن هذين البلديتين صحيح ريفيتين، لكن مستوى التجهيز بهما متوسط إلى فوق المتوسط خاصة ما تعلق بالطرق والتي معظم المواقع مربوطة بشبكة طرق مهياة، واغلب السكان استفادوا من برامج السكن الريفي مسبقا، وبالتالي تم التركيز على نشاطات أخرى ذات طابع خارج التجهيز.



3- توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية أم البواقي :

استفادت البلديات الريفية والمقدر عددها 14 في ولاية أم البواقي من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، حيث حقق بها استثمار قدره 85,85 895384864 دج،

جدول رقم 115: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية أم البواقي

عمليات التنمية الاجتماعية		عمليات التنمية الاقتصادية		عمليات حماية الوسط		نوع عمليات التنمية البلديات
النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	النسبة (%)	الدعم المحقق (دج)	
3,12	3500000	10,09	11336270,00	86,79	97482464,00	عين الديس
15,39	16626123	10,98	11863769	73,63	79562672	عين الزيتون
19,53	10210000	27,99	14633100	52,47	27427765	بـ السعودي
36,00	14915000	38,48	15942999	25,53	10576145,00	بلالة
1,53	947700	23,86	14788970	74,61	46250537	بحير الشرقي
0	0	66,61	14208400	33,39	7123500	بئر الشهداء
18,21	15700000	14,60	12589940	67,19	57925705	الجازية
1,58	300000	61,37	11687043	37,06	7057000	العامرية
20,98	11137950	27,26	14469880	51,76	27477035,25	واد نيني
3,51	1862000	38,17	20243408	58,31	30923500	أولاد قاسم
3,33	2 200 000	21,25	14020403	75,41	49749710	أولاد زواي
13,34	10354037,2	22,52	17483000	64,14	49795760	الرحية
24,73	29302842,4	17,67	20933080	57,60	68240334,00	الزرق
17,12	4200000	44,58	10937700	38,31	9399123	الحرملية
12,74	121255652,60	30,39	205137962,00	56,87	568991250,25	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي 2014+ المعالجة

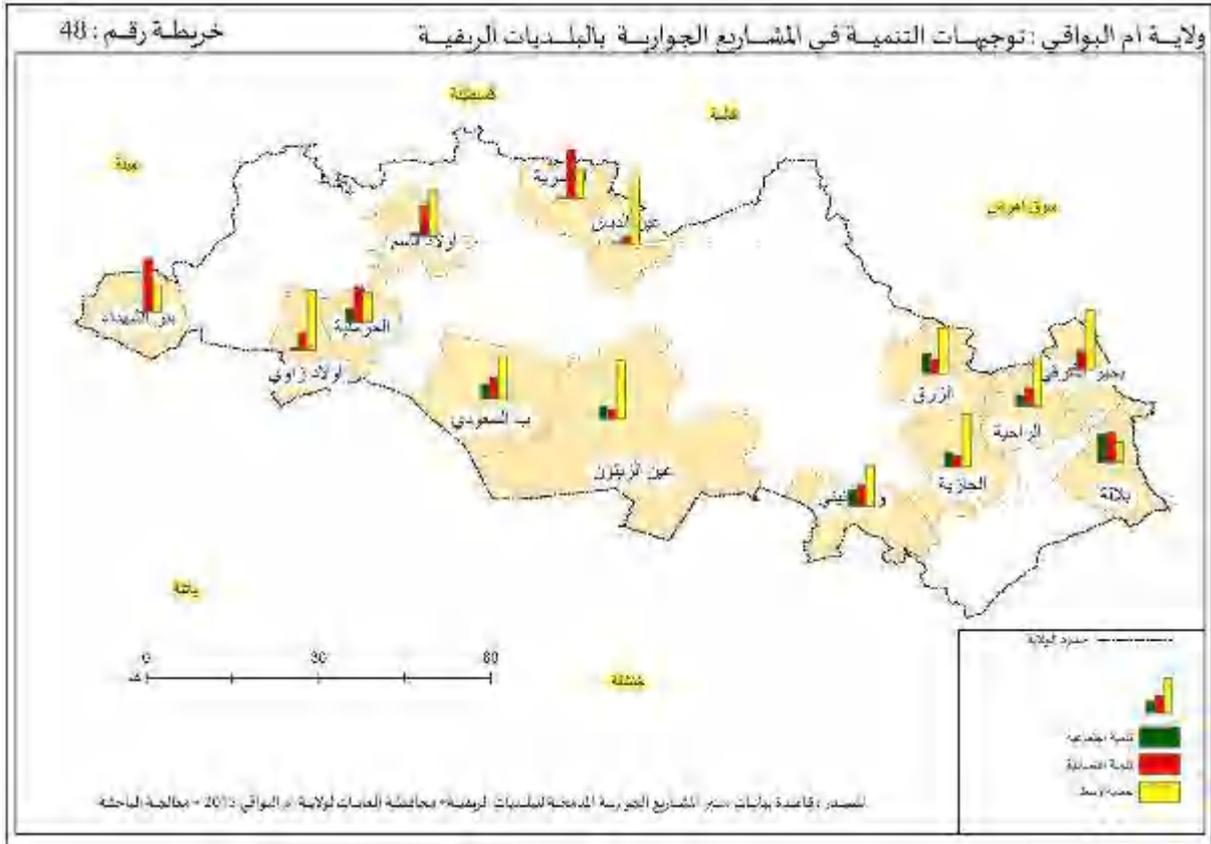
نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الدعم المحقق في البلديات الريفية لولاية أم البواقي متباين حسب طابع العمليات بين التنمية الاجتماعية، الاقتصادية وحماية الوسط، وهي كما يلي حسب حجم ونسبة هذا الدعم:

- أولاً: حماية الوسط بـ 568991250,25 دج بنسبة 56.87 %.
- ثانياً: التنمية الإقتصادية بـ 205137962,00 دج بنسبة 30.39 %.
- ثالثاً: التنمية الإجتماعية بـ 121255652,60 دج بنسبة 12.74 %.

هذا التوجه في تنفيذ عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في هذه البلديات والذي ركز من خلاله على حماية الوسط الطبيعي، وهي عمليات هدف للمحافظة فقط على الوسط من أشكال التدهور على غرار التعرية مثلاً، وهذا ما يطرح تساؤل حول هذا التوجه في ظل احتياجات سكان المناطق التي استفادت من المشاريع من الناحية الإقتصادية والإجتماعية بالدرجة الأولى على غرار التجهيزات.

وبالرجوع إلى الدعم المحقق حسب نوع العمليات على مستوى البلديات يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- **مشاريع ذات طابع حماية الوسط الطبيعي:** وضمت عشرة (10) بلديات وهي عين الديس، عين الزيتون، بوغرارة السعودي، بحير الشرقي، الجازية، واد نيني، اولاد قاسم، أولاد زواي، الرحية والزرق، وفاققت بها كلها نسبة الدعم المحقق في عمليات حماية الوسط 50%.
- **مشاريع ذات طابع التنمية الإقتصادية:** وهي البلديات التي غلب على عمليات مشاريعها المنجزة من خلال الدعم المحقق نشاطات ذات طابع اقتصادي، على غرار تربية الحيوانات الصغيرة، بعض الزراعات...، وضمت بلديتين فقط وهما بير الشهداء الواقعة في أقصى غرب الولاية على امتداد سهلي محاذية لبلدية عيم مليلة، والعامرية التي تقع في أقصى شمال الولاية على الحدود مع ولاية قالمة، وقد فاققت نسبة تحقيق دعم هذه النشاطات 60 %.
- **مشاريع ذات طابع التنمية الإجتماعية:** لم تسجل أي بلدية غلب على عمليات مشاريعها طابع التنمية الإجتماعية.



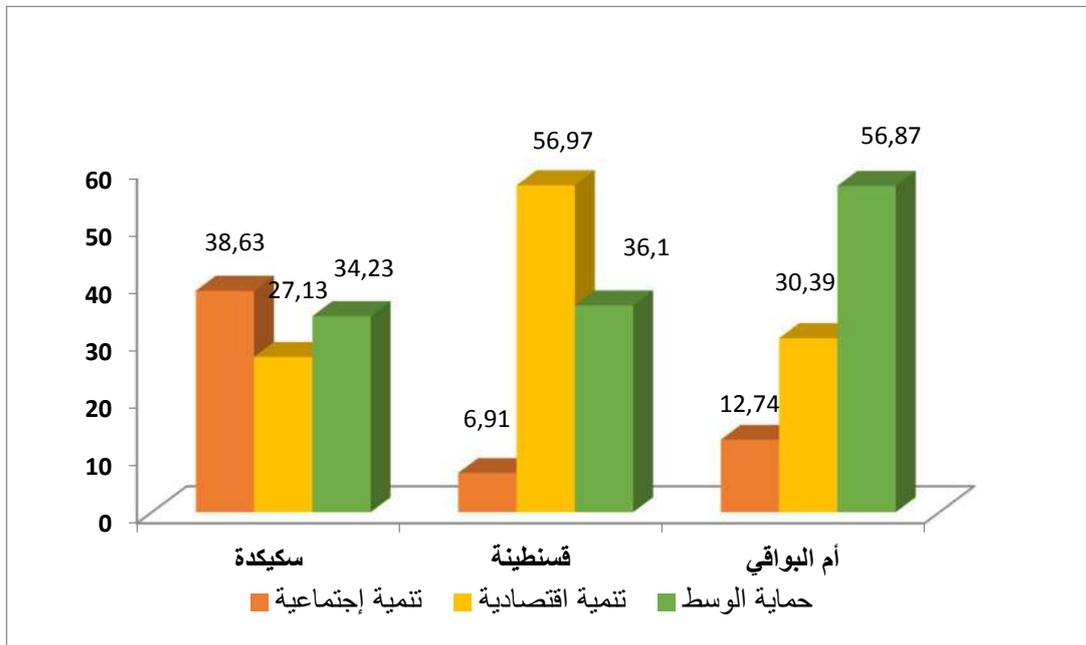
مما سبق توجهات التنمية من خلال الإستثمار المحقق في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في الثلاثة (03) ولايات، يتبين ان هذه التوجهات حسب الانواع المدروسة (تنمية اقتصادية، اجتماعية، حماية الوسط)، متباينة من ولاية لأخرى وهي كالتالي:

- بلديات ولاية سكيكدة: غلب على الدعم المحقق في عمليات المشاريع الطابع الاجتماعي.
- بلديات ولاية قسنطينة: غلب على الدعم المحقق في عمليات المشاريع الطابع الإقتصادي.
- بلديات أم البواقي: غلب على الدعم المحقق في عمليات المشاريع حماية الوسط.

وبالرجوع إلى الخصائص الطبيعية والبشرية المدروسة، لا سيما ما تعلق بالمؤهلات الفلاحية، الانبساط والانحدار والمناخ، توزيع السكان، فهذا التوجه يمثل استمرار للمحاولات السابقة لما يعرف بسياسات تنمية الريف، والتي تركز على التجهيز (إن صح التعبير) كأولوية لها، كمحاولة لتثبيت السكان، وهو ما جعل هذه المشاريع لا يمكنها وضع اسس تنمية ريفية حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين البعد الإقتصادي، الاجتماعي والمحافظة على الوسط، بما يتماشى مع الوظيفة المجالية لكل فضاء ريفي يضمن تلبية الحاجيات المعيشية للسكان، والتجهيز وحماية الوسط، وهذا ما وقفنا عليه حقيقة من خلال دراسة توجهات المشاريع في البلديات الريفية والتي جاءت كما يلي:

المجال	الخصائص الطبيعية	السكان	توجيه المشاريع من خلال عمليات التنمية
سكيدة	وسط جبلي تتخله أحواض ضيقة	كثافة عالية	تنمية اجتماعية
قسنطينة	وسط جبلي تلي	متوسطة	تنمية اقتصادية
أم البواقي	وسط سهلي (السهول العليا)	ضعيفة	حماية الوسط

الشكل رقم 55: التوجهات التنموية الريفية في البلديات الريفية للولايات المدروسة



III- دور الجماعات المحلية:

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في إطار سياسة التجديد الريفي، وألزم في بناء هذه المشاريع تدخل كل الفاعلين (الولاية بمخططها القطاعي PSD وعبر مخططات مديرياتها حسب القطاعات، وكذلك البلدية بمخططاتها التنموية، أي أن برمجة عمليات وتمويل تركيبة هذه المشاريع يقع على عاتق الجهة (الفاعل) من تمويل متابعة وتنفيذ، استجابة لمتطلبات سكان الموقع بعد التحقيقات. في هذا السياق وبما ان هذه المشاريع الجوارية موجهة إلى المجالات الريفية في أقاليم البلديات، والتي تعتبر ككيان إداري يقع على عاتقه التنمية والاستجابة لمتطلبات هذه الفضاءات الريفية بسكانها ووسطها الطبيعي، تطرح إشكالية مدى مساهمة وقدرة الجماعات المحلية (البلدية والولاية) بأدوات التنمية

المحلية ممثلة في المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات القطاعية للتنمية PSD على تقديم مساهمة حقيقية في إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي جاءت في إطار سياسة وطنية؟

1- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية سكيكدة:

1-1 دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:

سننظر في هذا العنصر إلى دراسة مساهمة ودور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر نقطتين:

- علميات المخطط البلدي في تركيبة المشاريع
- استثمار المخطط البلدي في المشاريع الجوارية
- أ- المخططات البلدية للتنمية وتركيبه عمليات المشاريع الجوارية:
تتمثل العمليات المنجزة في إطار المخططات البلدية للتنمية في:
- تهيئة وإنجاز طرقات، تهيئة وإنجاز شبكات الصرف الصحي
- تهيئة وإنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب، تهيئة وإنجاز بعض حجرات دراسية، تهيئة قاعات علاج...

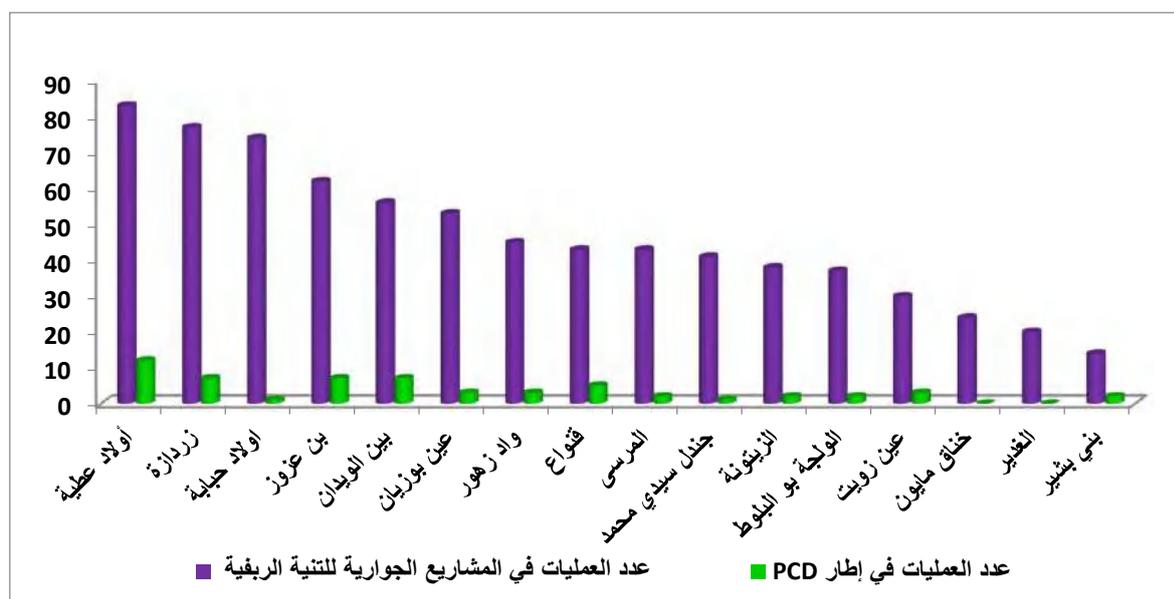
جدول رقم 116: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية سكيكدة

الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PCD	النسبة
1	أولاد عطية	15	83	12	14.46
2	بني بشير	2	14	2	14.29
3	بين الويدان	8	56	7	12.50
4	قنوع	7	43	5	11.63
5	بن عزوز	10	62	7	11.29
6	زرذازة	5	77	7	9.09
7	عين بوزيان	6	53	4	7.55

6.67	3	45	6	واد زهور	8
5.41	2	37	6	الولجة بو البلوط	9
5.26	2	38	5	الزيتونة	10
4.65	2	43	7	المرسى	11
3.33	1	30	7	عين زويت	12
2.44	1	41	6	جندل سيدي محمد	13
1.35	1	74	5	اولاد حبابة	14
0.00	0	20	4	الغدير	15
0.00	0	24	6	خناق مايون	16
7.57	56	740	105	المجموع	

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2014+ المعالجة

الشكل رقم 56: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية سكيكدة



بلغ عدد العمليات في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية لولاية سكيكدة 740 عملية، ساهمت البلديات من خلال مخططاتها البلدية (PCD) بـ 56 عملية، ما يمثل نسبة 7.57%،

وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما اعتبرت هذه المواقع التي استفادت ونفذت فيها المشاريع الجوارية تابعة إقليميا لهذه البلديات، والتي هي في الأساس تحت وصايتها إداريا وتنمويا.

وبالنظر إلى مساهمة مخططات كل بلدية، نلاحظ ان هناك نوع من التباين ولو طفيف (باعتبار كل المساهمات ضعيفة) نجد ان البلديات التي حققت أكبر عدد من العمليات في إطار مخططها التنموي لم تتعدى بها 12 عملية من 83 عملية وهذا في بلدية أولاد عطية بنسبة 14.46% ونفس النسبة تقريبا في كل من بلديات بني بشير، بين الويدان، قنوع وبن عزوز. وباقي البلديات لم تتجاوز نسبة 10%، أما بلديتي خناق مايون والغدير لم تساهم في المشاريع الجوارية عبر مخططاتها التنموية ولو بعملية واحدة.

هذه النسب الضعيفة لمساهمة البلديات في المشاريع ترجع لسببين إما عدم قدرة البلديات على مسايرة تطلعات المجالات الريفية وبرمجة عمليات تنموية، أو جعلها في ذيل أولويات المخططات البلدية وبالتالي تخصص جزء بسيط من البرنامج.

ب- استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 117: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية

الرقم	البلديات	عدد المواقع	الحجم المالي الإجمالي المبرمج للمشاريع	الحجم المالي للعمليات في إطار PCD	النسبة
1	بن عزوز	10	63955450.18	16134947.47	25.23
2	قنوع	7	29085108.14	5392705.44	18.54
3	جندل سيدي محمد	6	51020517.8	8165947.47	16.01
4	عين بوزيان	6	48599331.74	5700000	11.73
5	زرذازة	5	105492208.4	12200000	11.56
6	واد زهور	6	58842713.87	5850000	9.94
7	المرسى	7	49381017.46	4429037.86	8.97
8	أولاد عطية	15	127668471	7800000	6.11
9	الزيتونة	5	29548236.68	1333000	4.51
10	عين زويت	7	26442719.28	1000000	3.78
11	بني بشير	2	14972100.39	0	0.00
12	بين الويدان	8	39736128.28	0	0.00

0.00	0	16402206.64	4	الغدير	13
0.00	0	11095642.21	6	خناق مايون	14
0.00	0	60646972.03	5	اولاد حبابة	15
0.00	0	39466430.61	6	الولجة بو البلوط	16
8.80	68005638.24	772355254.7	105	المجموع	

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2014+ المعالجة

من الجدول نلاحظ أن الحجم المالي المحقق للاستثمار المخططات البلدية للتنمية في إطار المشاريع الجوارية بلغ حوالي 68 مليون دج من حجم مالي إجمالي محقق للمشاريع والمقدر بـ 772 مليون دج، أي بنسبة 8.80 %، وهي نسبة لم تصل العشر، وهي نسبة مساهمة ضعيفة جدا، تعكس دور البلديات عبر مخططاتها التنموية.

1-2- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 118: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية

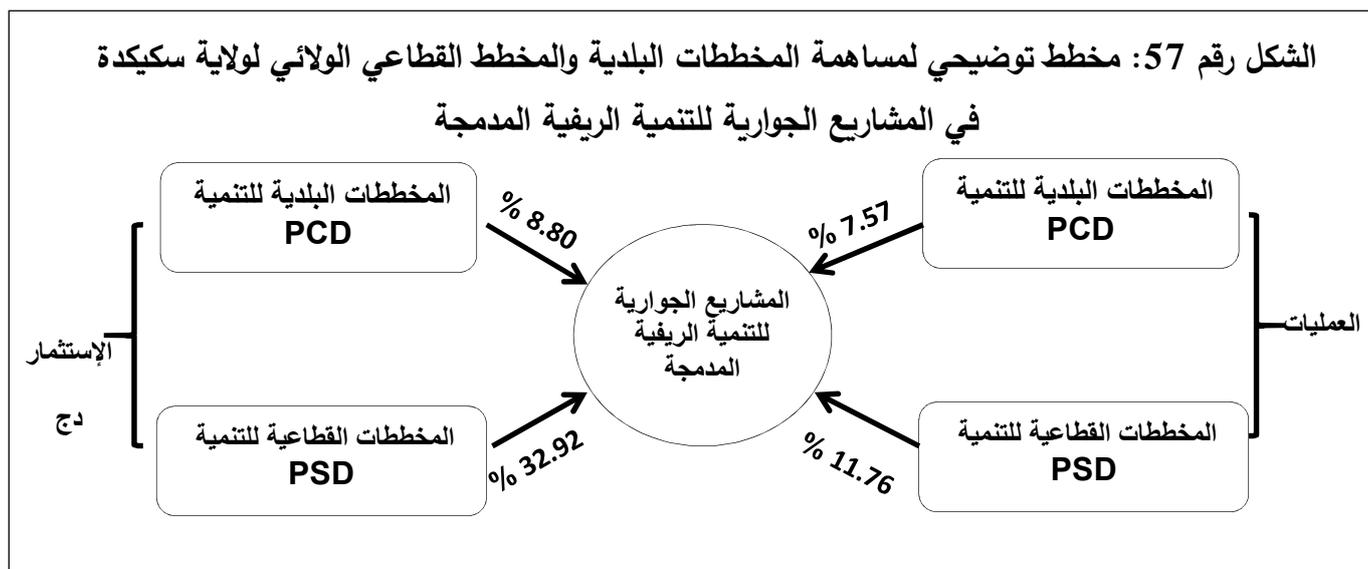
الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PSD	النسبة
14	خناق مايون	6	24	9	37,50
12	الولجة بو البلوط	6	37	7	18,92
1	أولاد عطية	15	83	15	18,07
10	جنديل سيدي محمد	6	41	7	17,07
11	الزيتونة	5	38	6	15,79
7	واد زهور	6	45	7	15,56
9	المرسى	7	43	5	11,63
3	اولاد حبابة	5	74	8	10,81
13	عين زويت	7	30	3	10,00
2	زردازة	5	77	7	9,09
16	بني بشير	2	14	1	7,14
8	قنواع	7	43	3	6,98
4	بن عزوز	10	62	4	6,45

5,66	3	53	6	عين بوزيان	6
3,57	2	56	8	بين الويدان	5
0,00	0	20	4	الغدير	15
11,76	87	740	105	المجموع	

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2014 + المعالجة

استقدت البلديات الريفية في ولاية سكيكدة من 87 عملية في إطار المخططات القطاعية للتنمية أي بنسبة 11,76% من مجموع عدد العمليات المبرمجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، من الجدول رقم (118) نلاحظ كل البلديات استقادت مجالاتها الريفية من عمليات المخططات القطاعية للفترة الممتدة بين 2009-2014.

تباين عدد العمليات في إطار المخططات القطاعية، وقد سجل أكبر عدد للعمليات في بلدية خناق مايون ب 37,50%، وبالمقابل بلدية الغدير لم تستفيد من أي عملية في إطار هذه المخططات القطاعية.



2- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية قسنطينة:

2-1- دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:

سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة مساهمة ودور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر نقطتين:

- عمليات المخطط البلدي في تركيبة المشاريع.
- استثمار المخطط البلدي في المشاريع الجوارية.

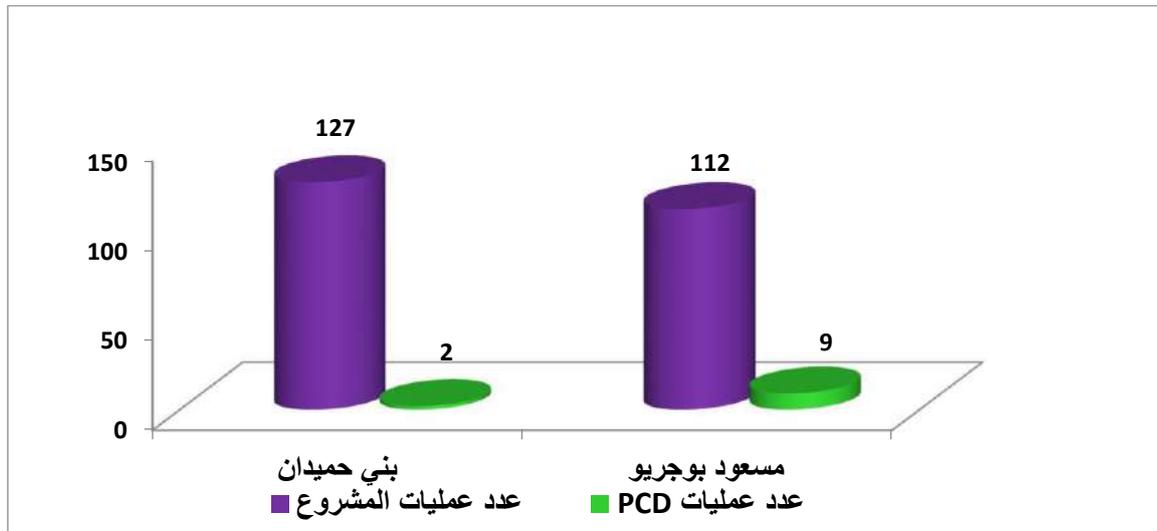
أ- المخططات البلدية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 119: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية قسنطينة

الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PCD	النسبة
1	بني حميدان	24	127	2	1,57
2	مسعود بوجريو	13	112	9	8,04
المجموع		37	239	11	4.60

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2014 + المعالجة

الشكل رقم 58: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية قسنطينة



بلغ عدد العمليات في المشاريع الجوارية للبلديتين 37 مشروع، حقق بها 239 عملية تنوعت بين التنمية الإجتماعية، الإقتصادية وحماية الوسط.

يبين الجدول أن المخططات البلدية للتنمية PCD ساهمت بما مجموعه 11 عملية من مجموع 239 عملية، ما يمثل نسبة 4.60%، وهي نسبة ضعيفة جدا ومساهمة قليلة جدا، إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن مواقع هذه المشاريع تقع في مجال البلدية وتحت وصايتها.

وبالمقارنة بين البلديتين نلاحظ ان بلدية بني حميدان سجلت في مخططاتها البلدية عمليتين فقط في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بنسبة لا تتعدى 1.57%، مقابل 09 عمليات في المخططات البلدية لمسعود بوجريو بنسبة 8.04%.

وهذا الضعف في مساهمة البلديتين بمخططاتها البلدية في المشاريع مرده ضعف ميزانية هذه البلديات مقابل مجال ريفي واسع وكبير أعطى صفة البلديتين الريفيتين في ولاية قسنطينة.

ب- استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 120: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية

الرقم	البلديات	عدد المواقع	الحجم المالي الإجمالي المبرمج للمشاريع	الحجم المالي للعمليات في إطار PCD	النسبة
1	بني حميدان	24	78731413	0	0
2	مسعود بوجريو	13	114133089	0	0
	المجموع	37	192864502	0	0

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2014+ المعالجة

كما لاحظنا ورغم المساهمة الضعيفة للمخططات البلدية للتنمية، والتي لم تتعدى 4.60% من عدد عمليات المشاريع، إلا أن تنفيذ هذه العمليات لم يتم ولم تحقق أي عملية ميدانيا، ما يطرح تساؤلات حول العراقيل التي حالت دون تنفيذ هذه العمليات على قلتها.

2-2- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية:

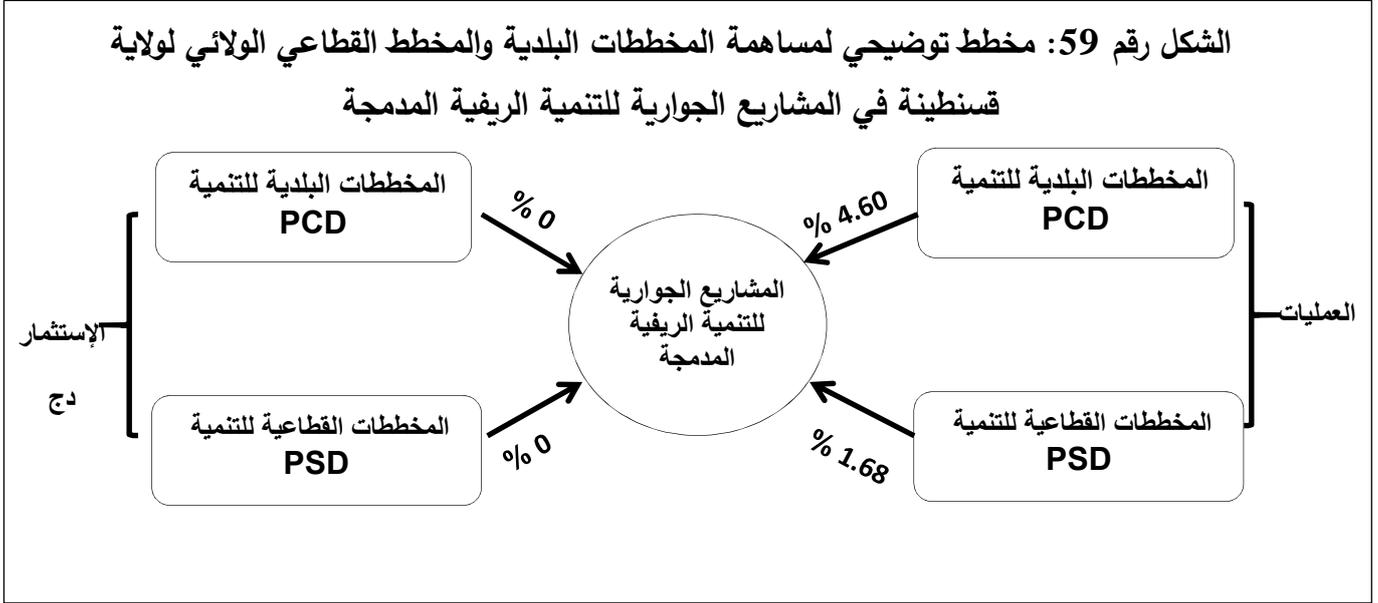
جدول رقم 121: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية

الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PSD	النسبة
01	بني حميدان	24	127	01	0.78
02	مسعود بوجريو	13	112	01	0.89
	المجموع	37	239	02	1.68

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2014+ المعالجة

استفادت البلديات الريفية في ولاية قسنطينة من عمليتين فقط في إطار المخططات القطاعية للتنمية أي بنسبة 1.68% من مجموع عدد العمليات المبرمجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، أي

كل بلدية استقادت من عملية فقط، وهي مساهمة جد قليلة مقارنة بالعدد الإجمالي للعمليات في المشاريع والذي بلغ 239.



3- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية أم البواقي:

1-3- دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:

سننظر في هذا العنصر إلى دراسة مساهمة ودور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر نقطتين:

- عمليات المخطط البلدي في تركيبة المشاريع.
- استثمار المخطط البلدي في المشاريع الجوارية.

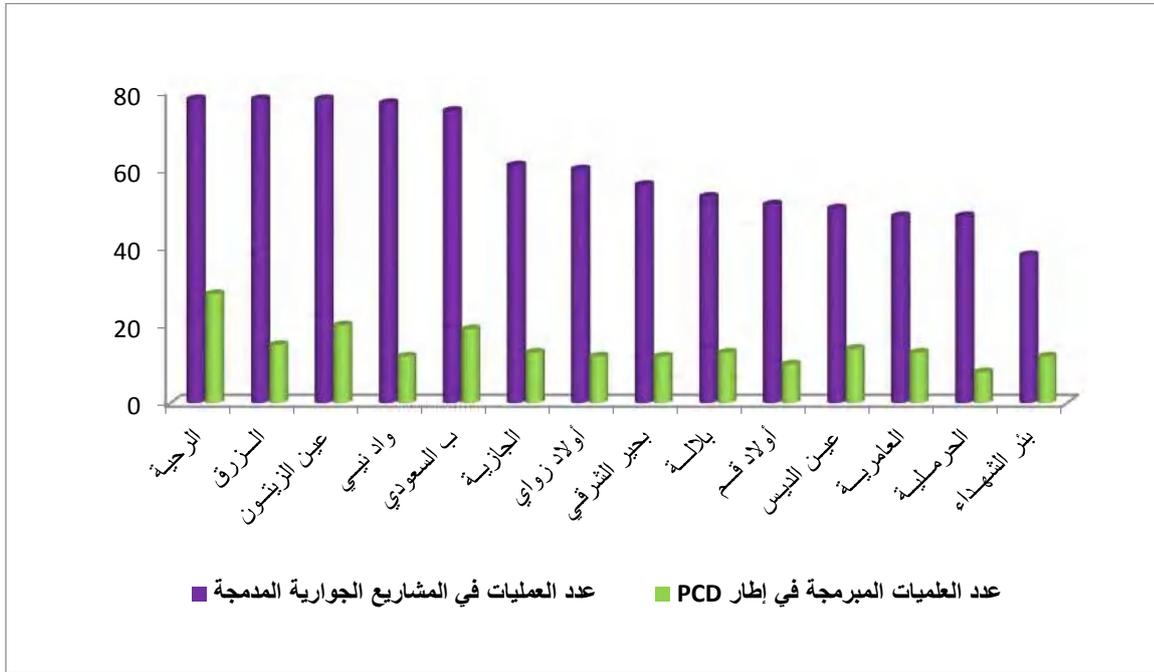
أ- المخططات البلدية للتنمية وتركيبه عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 122: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية أم البواقي

الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PCD	النسبة
1	الرحية	7	78	28	35.90
2	الزرق	7	78	15	19.23
3	عين الزيتون	7	78	20	25.64
4	واد نبي	7	77	12	15.58
5	ب السعودي	9	75	19	25.33
6	الجازية	6	61	13	21.31
7	أولاد زواي	8	60	12	20.00
8	بحير الشرقي	5	56	12	21.43
9	بلالة	6	53	13	24.53
10	أولاد قاسم	7	51	10	19.61
11	عين الديس	5	50	14	28.00
12	العامرية	7	48	13	27.08
13	الحرملية	5	48	8	16.67
14	بئر الشهداء	6	38	12	31.58
	المجموع	47	851	119	28.33

المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي 2014 + المعالجة

الشكل رقم 60: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة
عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية أم البواقي



بلغ عدد العمليات في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية لولاية أم البواقي 420 عملية، ساهمت البلديات من خلال مخططاتها البلدية (PCD) بـ 119 عملية، ما يمثل نسبة 28.33%، وهي نسبة معتبرة أكبر من ولايتي سكيكدة وقسنطينة.

وبالنظر إلى مساهمة مخططات كل بلدية، نلاحظ ان هناك نوع من التباين ولو طفيف نجد ان البلديات التي حققت عدد من العمليات في إطار مخططاتها التنموي وتراوحت بين 16 و35%، وسجلت أكبر نسبة لهذه المساهمة كل بلديات الرحيبة، عين الزيتون وبوغرارة السعدي، وأقل مساهمة في المشاريع الجوارية بعمليات من المخططات البلدية للتنمية كانت في بلدية الحرملية بـ 08 عملية.

وبالمقارنة مع الولايات الأخرى فإن بلديات ولاية أم البواقي سجلت مساهمة كبيرة بمخططاتها البلدية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

ب- استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 123: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي

الرقم	البلديات	عدد المواقع	الحجم المالي الإجمالي المبرمج للمشاريع	الحجم المالي للعمليات في إطار PCD	النسبة
1	الزرق	7	118,476,256	19354330	16.34
2	عين الزيتون	7	108,052,564	0	0
3	عين الديس	5	112,318,734	0	0
4	واد نيني	7	53,084,865	0	0
5	بحير الشرقي	5	61,987,207	0	0
6	بلالة	6	41,434,144	0	0
7	الرحية	7	77,632,797	0	0
8	الجازية	6	86,215,645	0	0
9	أولاد قاسم	7	53,028,908	0	0
10	بئر الشهداء	6	21,331,900	0	0
11	ب السعوي	9	52,270,865	0	0
12	العامرية	7	19,044,043	0	0
13	الحرملية	5	24,536,823	0	0
14	أولاد زواي	8	65,970,113	0	0
2.16	المجموع	92	895,384,864	19354330	2.16

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2014+ المعالجة

من الجدول نلاحظ أن كل البلديات ورغم برمجتها لعمليات في إطار مخططاتها البلدية، والتي كانت معتبرة، إلا أنه لم يتم تنفيذ وتحقيق الإستثمار بها ولو في عملية واحدة، باستثناء بلدية الزرق والتي حققت من العمليات المبرمجة في مخططها البلدي في إطار المشاريع الجوارية مبلغ 19354330 دج أي بنسبة 16.34%.

هذه المعطيات وعدم مساهمة البلديات في مشاريع برمجت أصلا لتنمية مجالات تابعة للبلدية، يطرح تساؤلات، هل البلديات حقا عاجزة أم أن حجم الإستثمار الذي من المفروض كان موجه للتنمية الريفية في إطار المشاريع الجوارية حول أو تم حذفه؟؟

2-3- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية:

جدول رقم 124: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية في

ولاية أم البواقي

الرقم	البلديات	عدد المواقع	عدد العمليات في المشاريع الجوارية المدمجة	عدد العمليات المبرمجة في إطار PSD	النسبة
14	عين الزيتون	7	78	7	8.97
12	الزرق	7	78	2	2.56
1	الرحية	7	78	3	3.85
10	واد نيني	7	77	6	7.79
11	ب السعودي	9	75	2	2.67
7	الجازية	6	61	4	6.56
9	أولاد زواي	8	60	4	6.67
3	بحير الشرقي	5	56	4	7.14
13	بلالة	6	53	5	9.43
2	أولاد قاسم	7	51	3	5.88
16	عين الديس	5	50	1	2.00
8	العامرية	7	48	2	4.17
4	الحرملية	5	48	0	-
6	بئر الشهداء	6	38	1	2.63
المجموع		92	851	44	8.97

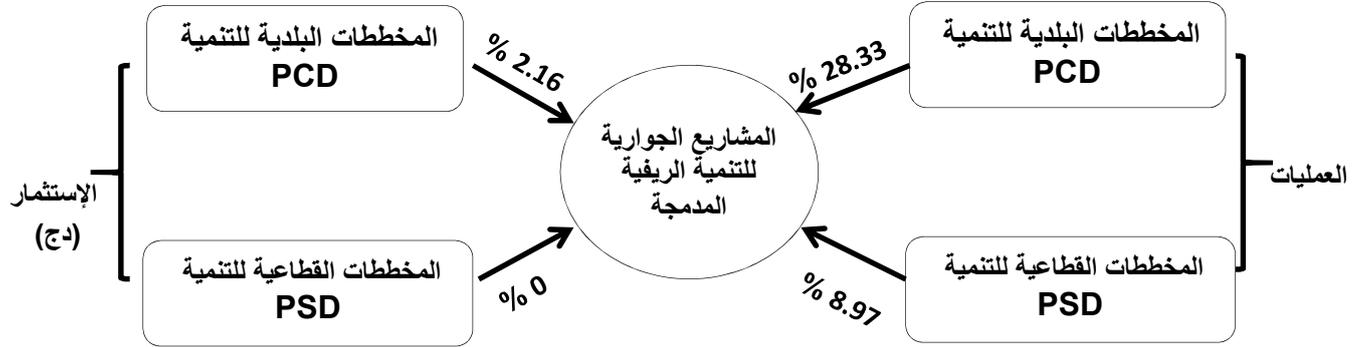
المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي 2014+ المعالجة

استفادت البلديات الريفية في ولاية أم البواقي من 44 عملية في إطار المخططات القطاعية للتنمية أي بنسبة 8.97% من مجموع عدد العمليات المبرمجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، من الجدول رقم (124) نلاحظ كل البلديات استفادت مجالاتها الريفية من عمليات المخططات القطاعية للفترة الممتدة بين 2009-2014، ما عدا بلدية الحرملية.

تباين عدد العمليات في إطار المخططات القطاعية الشكل رقم (61)، وقد سجل أكبر عدد للعمليات في بلدية عين الزيتون بـ 7 عمليات.

الشكل رقم 61: مخطط توضيحي لمساهمة المخططات البلدية والمخطط القطاعي الولائي لولاية أم البواقي

في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة



مما سبق يمكن القول أن المخطط البلدي والقطاعي للتنمية في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي في الفترة الممتدة بين 2009-2014، في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، لم تكن لهما مساهمة كبيرة في هذه المشاريع، لا من حيث عدد العمليات ولا من حيث الحجم المالي.

IV - هشاشة المجالات الريفية والسياسة الجديدة لتنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل) :

منذ سنة 2002 وعبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي طبقت بمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وصولا للسياسة التجديد الريفي عبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وما لاحظنا من خلال دراستنا خاصة وأن هذه الأخيرة (PPDRI) وإن اختلفت عن سابقتها في عدد الفاعلين والمتدخلين وزيادة كبيرة لعدد المشاريع، انتج شبكة من المتدخلين وشبكة من المواقع كانت نتيجة تطبيق هذه المشاريع جزئي وخص بعض النشاطات لا كلها، وما زاد في عدم بلوغ النتائج المرجوة دور السلطات المحلية، البلدية عن طريق المخطط البلدي للتنمية PCD والولاية عن طريق المخطط القطاعي للتنمية PSD، التي كان دورها جد محتشم ولم يعتبر حقا عن إرادة فعلية للنهوض بهذه المناطق الهشة والتي بقيت تعاني التهميش ومستويات تنمية ضعيفة.

هذه الوضعية وبمرور السنوات وتعاقب سياسة التنمية الريفية على مدار تقريبا عشرون (20) سنة على هذه المجالات، أصبح لزاما وضع تصور جديد للتنمية والتكفل بهذه المجالات، حيث وضعت الدولة تصور جديد شامل خارج قطاع التنمية الريفية (خارج وصاية الوزارة المكلفة بالتنمية الريفية)، كانت بدايتها بتصنيف المجالات الهشة سميت بالمناطق المهمشة (مناطق الظل)، وللتكفل بها أخذت

اسم تنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل). وبالتالي العمل على تنميته حسب ما جاء في الاهداف المسطرة، وتكون ذات بعد اجتماعي بالدرجة الاولى، وهو ما يطرح تساؤل جوهري:

ماهي المناطق المهمشة (مناطق الظل)، وماهي المجالات التي صنفت تحت هذا الاسم؟

1- مفهوم المناطق المهمشة (مناطق الظل):

هو مصطلح مستعار من العلوم التجريبية وله معنيين، أولهما المعنى الحقيقي في علم الاتصال، ويعني انقطاع التواصل بواسطة الذبذبات لأسباب عدة، والمعنى الاصلاحي في علم التهيئة العمران ويعني غياب عناصر الرفاه والحياة الكريمة من بنيات تحتية سكن لائق ومرافق، وهو في الأقاليم المختلفة تبدو المناطق المهمشة (مناطق الظل) في شكل مناطق سكنية عشوائية أو سكنات هشة أو سكن يفتقر البنيات التحتية من طرقات وماء وكهرباء ومن مرافق صحية وتعليمية وغيرها.

هل هذه المناطق المهمشة (مناطق الظل) لم تستعد من برامج تنموية من قبل، وما علاقتها بالمجالات الريفية المستفيدة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة؟

2- الفاعلين وآليات تنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل):

تم احصاء المناطق المهمشة (مناطق الظل) بناء على تصنيفات قامت بيها مصالح البلدية بالوقوف على عدة محاور:

- مستوى التجهيز (الطرقات، شبكات الصرف الصحي، الانارة العمومية، النقل... الخ)

- المستوى الاجتماعي (السكن، التعليم، الصحة، التزويد بمياه الشروب... الخ)

وتعتبر الأمانة العامة للولاية هي المسؤول الاول على متابعة هذه المشاريع الموجهة لهذه المناطق،

اما التنفيذ تشرف عليه البلدية، بتمويل متعدد من كل الفاعلين على المستوى الولائي كل حسب

قطاعه، وفي هذا السياق نجد كل من مديرية الاشغال العمومية، الصحة، التعليم، السكن... الخ

أما العمليات بعد إحصاء هذه المواقع وتصنيفها واعتمادها كالمناطق المهمشة (مناطق الظل)، تبرمج

برامج وعمليات ترى من خلال السلطات بالتنسيق مع السكان أنها لها الأولوية في التنفيذ.

3- المناطق المصنفة كالمناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية للولايات

سكيدة، قسنطينة وولاية أم البواقي:

على غرار ولايات الوطن تم احصاء 965 منطقة ظل في الولايات الثلاثة محل الدراسة، ومن خلال الاحصائيات المتحصل عليها من الدائرة تم احصاء 501 منطقة ظل في ولايات الدراسة، مقسمة حسب الولايات:

- ولاية سكيدة 100 منطقة ظل.

- قسنطينة 37 منطقة ظل.

- أم البواقي 86 منطقة ظل.

اما على مستوى البلديات الريفية.

صنفت في البلديات الريفية في الولايات سكيدة، قسنطينة وولاية أم البواقي المناطق المهمشة (مناطق الظل) كما هو موضح في الجدول رقم (125)

جدول رقم 125: تصنيف المناطق المهمشة (مناطق الظل) بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة

النسبة %	عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية	عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل)	
19,96	100	501	سكيدة
18,5	37	200	قسنطينة
32,58	86	264	أم البواقي

المصدر: الامانة العامة للولايات سكيدة، قسنطينة وأم البواقي 2021

3-1- المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية سكيدة:

تم احصاء 100 منطقة ظل بالبلديات الريفية في ولاية وبمقارنتها بعدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي قدرت بنفس البلديات بـ 105 موقع، حيث سجلت نسبة تطابق المناطق

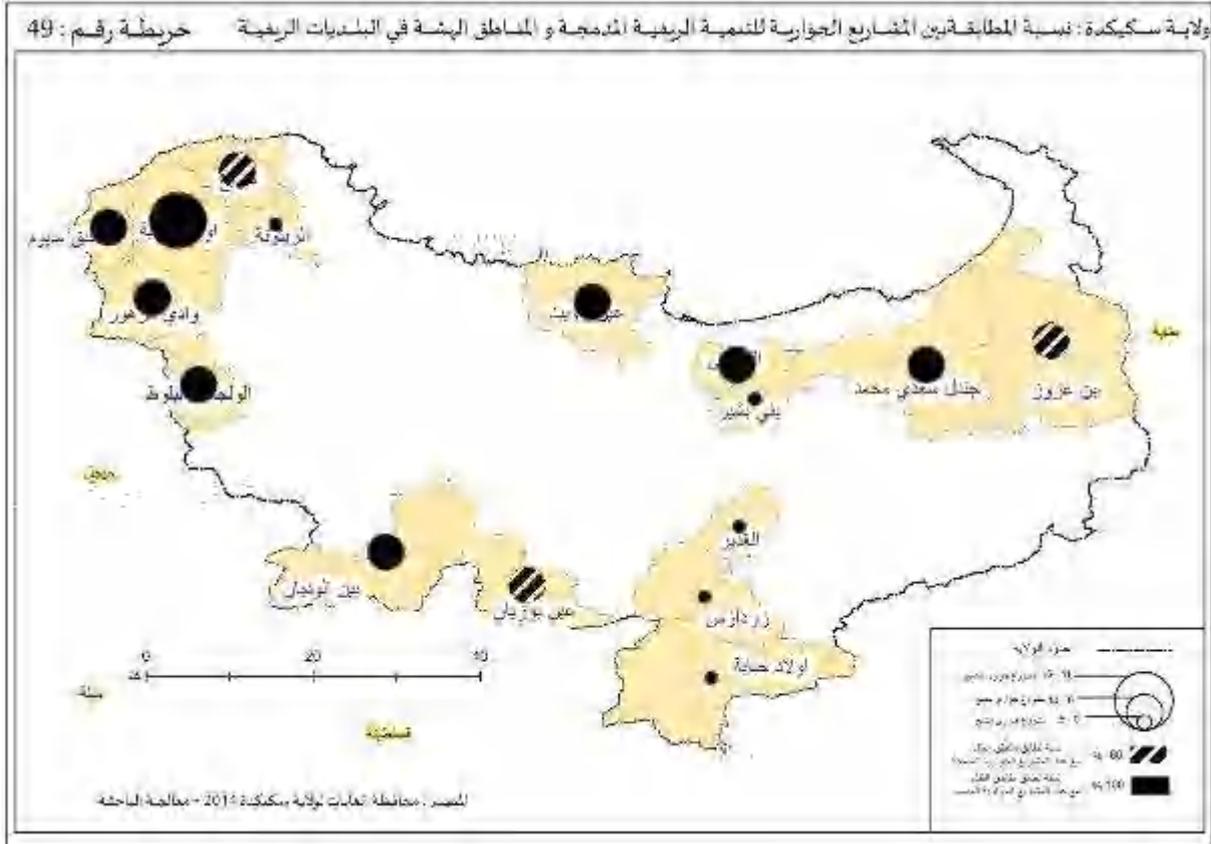
المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) 95,24%
كما هو ممثل في الجدول رقم (126)

جدول رقم 126: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية
للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة

نسبة التطابق %	عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الدمجة (PPDRI)	عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل)	البلدية
66,66	6	4	عين بوزيان
100	7	7	عين زويت
80	10	8	بن عزوز
100	2	2	بني بشير
100	8	8	بين الويدان
100	6	6	جندل سيدي محمد
100	4	4	الغدير
71,43	5	7	القنواع
100	6	6	خناق مايون
100	7	7	المرسى
100	6	5	واد زهور
100	5	5	اولاد حبابة
100	6	6	الولجة بو البلوط
100	15	15	أولاد عطية
100	5	5	زرذازة
100	5	5	الزيتونة
95,24	105	100	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية سكيكدة 2015+ الامانة العامة للولاية 2021

أما على مستوى البلديات وكما هو ممثل في الخريطة رقم (49) نجد 13 بلدية نسبة التطابق بين عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) وعدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) 100%، في حين نسبة التطابق في بلدية بن عزوز بلغت 80%، وبلديتي القنوع وعين بوزيان بـ 71,43% و 66,66% على التوالي.



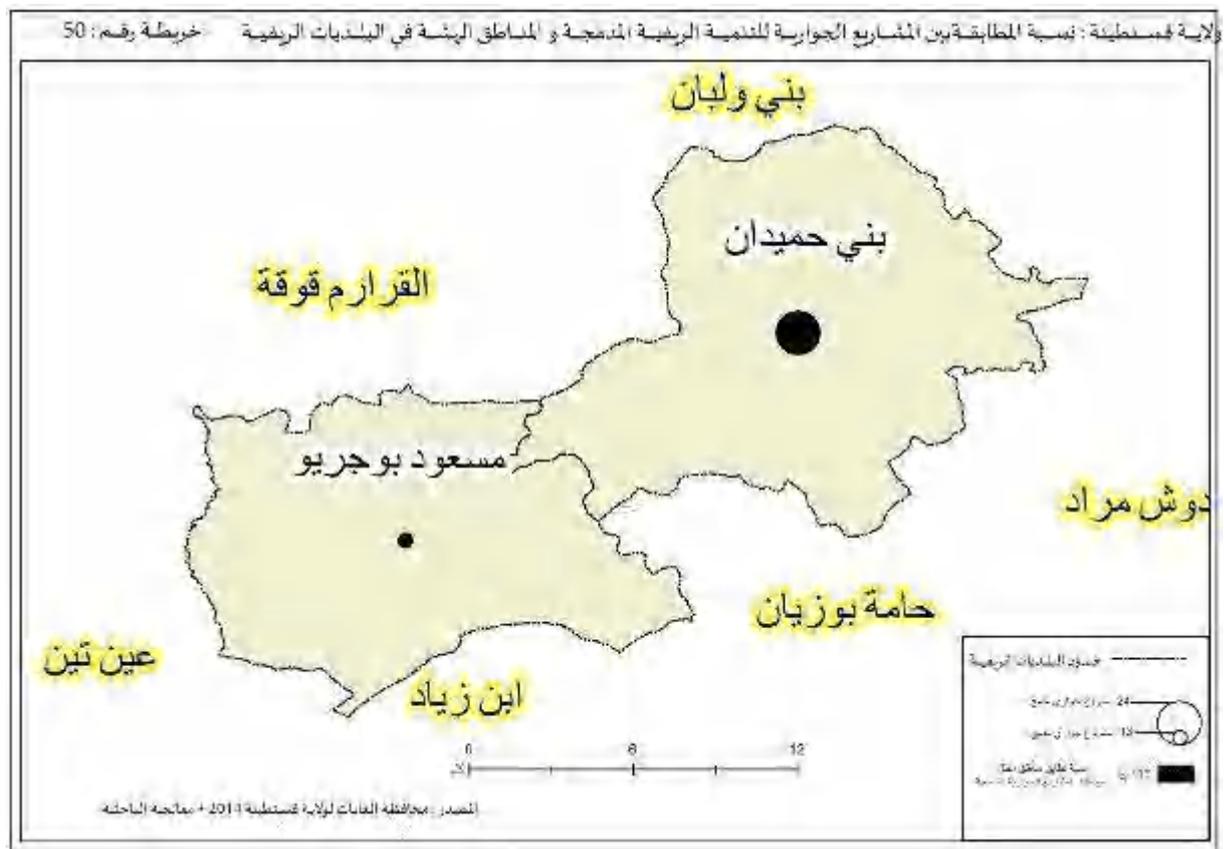
3-2- المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:

ببلديتي بني حميدان ومسعود بوجريو تم احصاء 37 منطقة ظل في ولاية وبمقارنتها بعدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي قدرت بنفس البلديات بـ 37 موقع، حيث سجلت نسبة تطابق المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) 100% كما هو ممثل في الجدول رقم (127) والخريطة رقم (50).

جدول رقم 127: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة

البلدية	عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل)	عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)	نسبة التطابق %
بني حميدان	24	24	100
مسعود بوجريو	13	13	100
	37	37	100

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة 2015+ الامانة العامة للولاية 2021



3-3- المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:

قدر عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي بـ 86 منطقة ظل أي بنسبة تطابق 93,48% مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) المقدر بـ 92 موقع جوارية كما هو موضح في الجدول رقم (128).

جدول رقم 128: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي

نسبة التطابق %	عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)	عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل)	البلدية
77,77	9	7	لفجوج بوعرارة
100	8	8	اولد زواي
100	7	7	عين الزيتون
71,43	7	5	العامرية
100	7	7	واد نيني
85,71	7	6	اولاد قاسم
85,71	7	6	الراحية
100	7	7	الزرق
100	6	6	بلالة
100	6	6	بئر الشهداء
100	6	6	الجازية
100	5	5	عين الديس
100	5	5	بحير الشرقي
100	5	5	الحرملية
93,48	92	86	المجموع

المصدر: محافظة الغابات لولاية أم البواقي 2015+ الامانة العامة للولاية 2021

أما على مستوى البلديات وكما هو ممثل في الخريطة رقم (51) نجد 10 بلديات نسبة التطابق بين عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) وعدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) 100%، في حين نسبة التطابق في بلديتي اولاد قاسم والراحية بـ 85,71% لكل منهما، وبلديتي لفجوج بوعرارة والعامرية بـ 77,77% و 71,43% على التوالي.

خلاصة الفصل:

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2014، تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة التي جاءت برؤيا جديدة، أهمها إشراك أكبر عدد من الفاعلين والمتدخلين في المشروع، كذلك توسعة العمليات وعددها، وعدد المواقع المستفيدة من المشاريع.

- العمليات كلها تصب في إطار التجهيز والتنمية الإجتماعية، على غرار تهيئة وإنجاز الطرق، الصرف الصحي، قنوات مياه الشرب، تهيئة أو إنجاز قاعة علاج...، وهذه العمليات الهدف منها في العموم هو تثبيت السكان لا أكثر.

أما المساهمة عبر المخططات البلدية (PCD)، والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) في البلديات الريفية للولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي من حيث عدد العمليات في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لم تتعدى 12 %، وهي نسبة جد ضعيفة، لا تعكس فعلا فعالية دور الجماعات المحلية في تنمية مجالاتها الريفية، قد كانت مساهمتها في هذه المشاريع جد ضعيفة ومحدودة، وكانت كالاتي:

- لم يتعدى الإستثمار المالي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لكل من المخططين (البلدي والقطاعي) على مستوى البلديات الريفية للولايات الثلاثة في خمس سنوات (2009-2014)، نسبة 8,80 %، في المخططات البلدية للتنمية لبلديات ولاية سكيكدة، و1.55 % في المخططات القطاعية

- نسبة 0 % في المخططات البلدية للتنمية لبلديات ولاية قسنطينة، و1,68 % في المخططات القطاعية

- نسبة 2,16 % في المخططات البلدية للتنمية لبلديات ولاية أم البواقي 0% في المخططات القطاعية -رغم أن المجالات الريفية في البلديات، هي مجالات تقع مسؤولية تنميتها، والتكفل بسكانها على عاتق السلطات المحلية (البلدية والولاية)، إلا أن هذه الأخيرة، لم تقم بدورها، وهذا ما تعكسه مخططاتها البلدية للتنمية، وحتى المخططات القطاعية للتنمية، وإن برمجت بعض العمليات تكون في بعض التجهيزات، مما يجعل الهدف منها تثبيت السكان فقط.

-ان مناطق المصنفة كمناطق ظل هي نفسها المستفيدة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) في سياسة التجديد الريفي.

الفصل الثامن: دور القطاع الخاص لنهوض بالقطاع الفلاحي

مقدمة:

تسعى الجزائر لتطوير وتحديث القطاع الفلاحي لما له من أهمية من حيث مساهمته في رفع معدل النمو الإقتصادي وخلق مناصب شغل وكذا تأمين مدخلات الإنتاج لصناعات التحويلية، كما يمثل القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، ومع بروز مفهوم اقتصاد السوق أو التحرر الإقتصادي، والذي يهدف إلى تشجيع المبادرات الخاصة في جميع الأنشطة الإقتصادية حيث تعد برامج الخصخصة وتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من اليات الوصول إلى اقتصاد السوق، ولم يكن القطاع الفلاحي في معزل عن تلك التوجهات. ويركز التوجه الراهن على أهمية دور القطاع الفلاحي في التنمية الفلاحية، ونظرا لم يتسم به الإستثمار في القطاع الفلاحي من مخاطر نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، قامت الحكومة بوضع سياسات واليات قانونية اللازمة لجعل القطاع الفلاحي جاذبا للإستثمار. التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال العشريتين الأخرتين والتفكير الجاد والمستمر في البحث عن حلول لمشكلة التنمية الفلاحية أثمر مجموعة من المخططات والبرامج الوطنية تسعى في مجموعها وبشكل من التناسق والتكامل على عصرنه القطاع (خاصة الإستثمارات الفلاحية...) الارتقاء بمستوى الفلاح نحو الاحترافية وتوفير إنتاج نباتي وحيواني كمي ونوعي.

I - آليات توجيه الفلاحي للتنمية القطاع :

توجيه الإستثمار الفلاحي نحو الخواص

تتجه الجزائر في الوقت الراهن نحو نمط جديد من التنمية الفلاحية قائم أساسا على تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية، مع وضع ضوابط حددتها الدولة منها الضوابط التقنية وكذا تخصيص نوع الفروع النباتية والحيوانية خاصة ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، البطاطا، الحليب... الخ) حسب طبيعة كل منطقة، وللوقوف على الاتجاه الذي اتخذته الدولة بالاعتماد على الخواص لتنمية القطاع الفلاحي من جهة وتنمية الفروع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع من جهة أخرى، تم اختار عينة من البلديات من ولايات الدراسة بعينها دون أخرى للأسباب التالية:

- 1- تم اختيار البلديات عينة الدراسة بناء على الفصول السابقة.
- 2- تم اختيار الفروع الاستراتيجية التالية: الحبوب، البطاطس، الطماطم الصناعية والحليب.
- 3- تم اختيار المستثمرات والفروع مع مدراء المصالح الفلاحية لولايات الدراسة، بناء على الاسئلة التي تم طرحها.

وفي هذا الصدد تم اخيار كل من بلدية عين عبيد في فرع الحبوب وبلدية بني حميدان في فرع الحليب في ولاية قسنطينة، في ولاية أم البواقي وقع الاختيار على كل من بلدية سيقوس في فرع الحبوب وبلدية أم البواقي في انتاج الحليب، وبلديتي ولاية سكيكدة في فرعي البطاطس ببلدية الحروش، والطماطم الصناعية ببلدية بن عزوز.

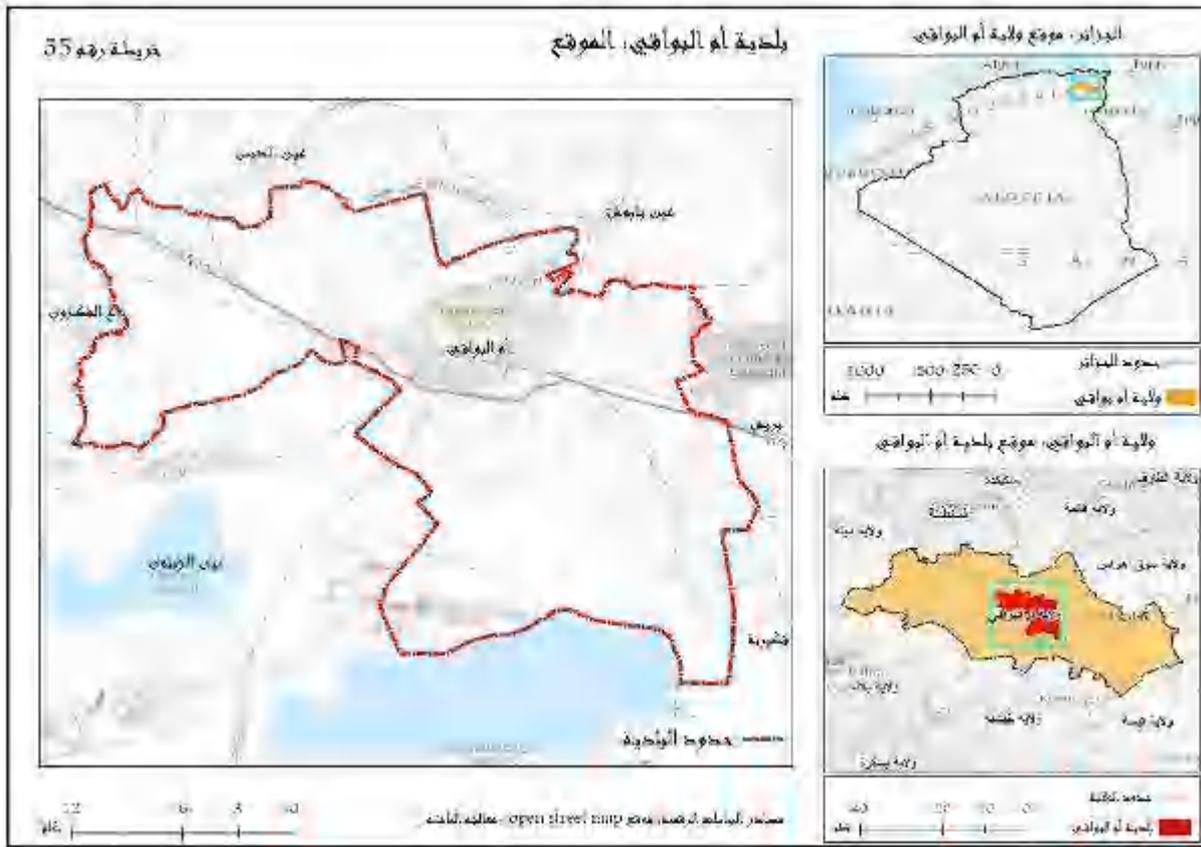
1- خصائص البلديات:

1-1- خصائص بلديات ولاية قسنطينة:

1-1-1- بلدية بني حميدان

تقع بلدية بني حميدان في شمال ولاية قسنطينة، وتتربع على مساحة تقدر: 131.02 كلم²، ويبلغ عدد سكانها 9367 نسمة حسب إحصاء 2008.

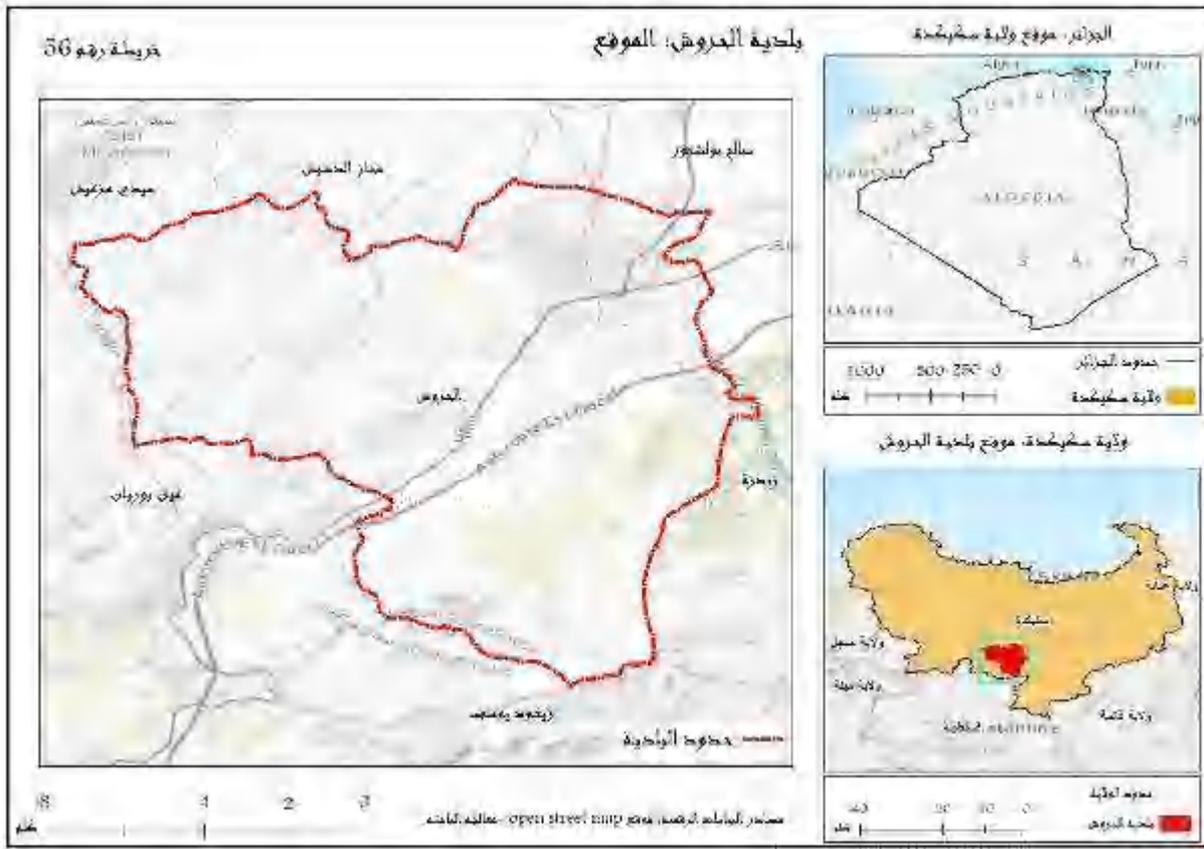
يحدها من الشرق بلدية زيغود يوسف، ومن الغرب بلديتا مسعود بوجريو والقرارم قوقة (ولاية ميلة) ومن الجنوب بلديتا حامة بوزيان وديدوش مراد ومن الشمال بلدية بني والبان (ولاية سكيكدة).



1-3-3- خصائص بلديات ولاية سكيكدة:

1-3-3-1- بلدية الحروش:

تقع بلدية الحروش جنوب ولاية سكيكدة. يحدها من الشمال بلدية أمجاز الدشيش (ولاية سكيكدة) من الشمال الشرقي بلدية صالح بوشعور (ولاية سكيكدة) من الجنوب الشرقي بلدية زردزارة (ولاية سكيكدة) من الجنوب الغربي بلدية عين بو زيان (ولاية سكيكدة) من الشمال الغربي بلدية سيدي مزغيش (ولاية سكيكدة).



يبلغ عدد سكانها 48994 نسمة سنة 2008. وهي من أهم المناطق في إنتاج الحبوب وزراعة البطاطا.

1-3-2- بلدية بن عزوز:

تقع بلدية بن عزوز بالجهة الشمالية الشرقية لولاية سكيكدة على الإمتداد الشمالي الشرقي لأقدام السلسلة النوميديّة القسنطينية كما أن البلدية تقع ضمن منطقة سهلية تتخلها كتل جبلية متوسط ارتفاعها 250م إضافة إلى وادين رئيسيين هما واد الكبير وواد المابون اللذان يمتدان من الجنوب إلى الشمال مرورا بالمركز الرئيسي باتجاه البحر المتوسط.

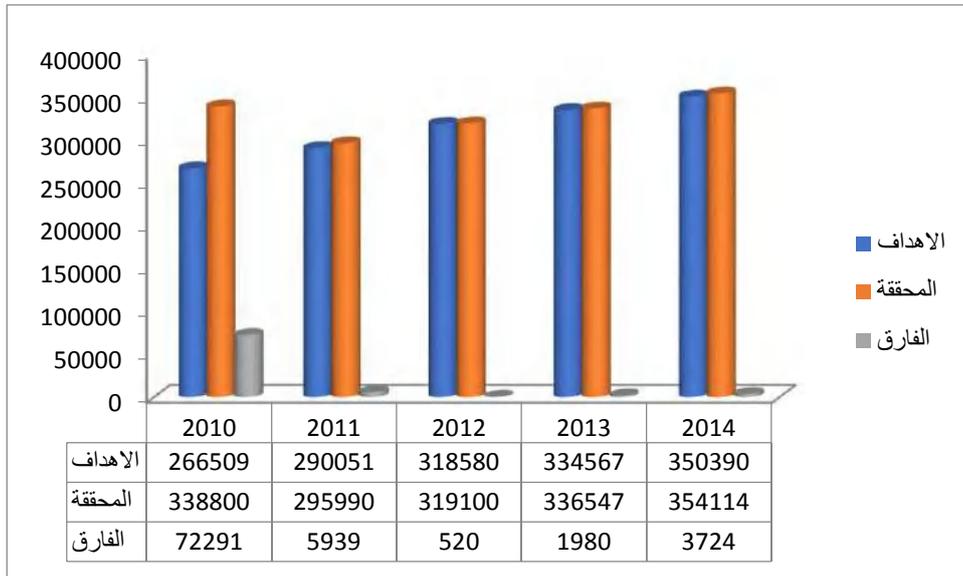
كما أن الطبيعة الطبوغرافية للبلدية جعلها تقع ضمن شبكة مواصلات تتمثل أهمها في الطريق الوطني

رقم 44 والطريقين الولائيين رقم 6 ورقم 12، تتربع على مساحة 240 كلم، ويقدر عدد سكانها 29162 نسمة حسب الاحصاء العام لسكن والسكان لسنة 2008.

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، أم البواقي وسكيكدة 2014

نلاحظ من خلال المعطيات المدونة في الجدول أعلاه، البلديات عينة الدراسة يسود فيها القطاع الخاص حيث تجاوزت نسبة المستثمرات الخاصة بيها 80%، وقد ساهم هذا القطاع وبفضل الاعانات الي استند منها في اطار المخططات للتنمية الفلاحية المختلفة برزت مستثمرات فلاحية اعطت قيمة مضافة للفروع الاستراتيجية ففي شعبة الحبوب تصدرت كل من بلدية عين ابييد (ولاية قسنطينة) وبلدية سيقوس (ولاية أم البواقي) المراتب الاولى في الانخراط في مختلف البرامج الفلاحية التي انتهجت منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إلى غاية تطبيق سياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي(2010-2014) واستقدتا من مبالغ هامة في اطار الدعم الموجه من مختلف الصناديق الممولة للقطاع الفلاحي خاصة في فرع تكثيف زراعة الحبوب(القمح الصلب) حيث صنفتا كقطب فلاحي لزراعة الحبوب، ومن خلال الشكل رقم (62) نلاحظ ان انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2009-2014) سجلت فروق ايجابية بالبلديتين .

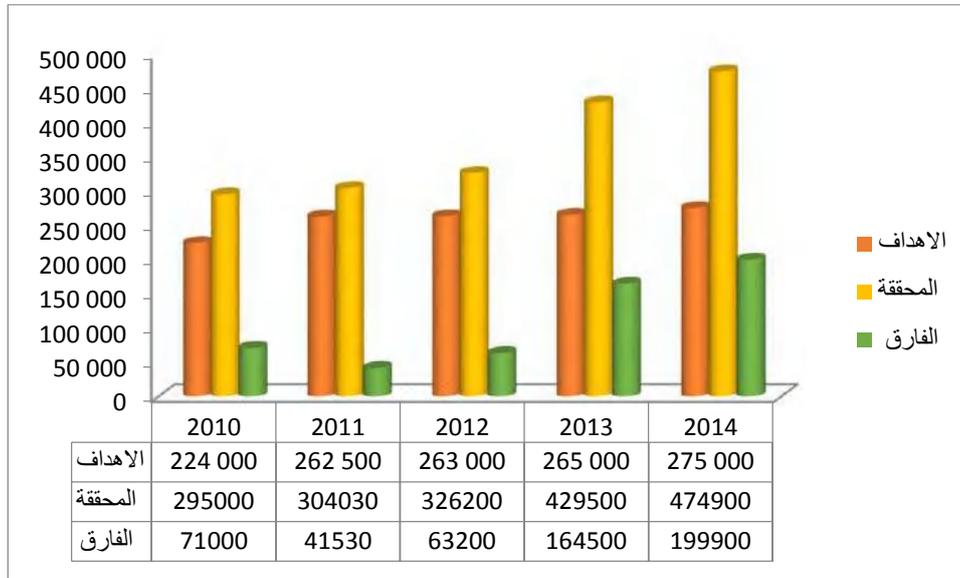
الشكل رقم 62: بلدية عين عبيد: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، أم البواقي وسكيكدة 2014 + معالجة الباحثة

في شعبة البطاطا نجد بلدية الحروش في الريادة على مستوى ولايات الوطن وسجلت فروق ايجابية في هذه الشعبة مقارنة بعقود النجاعة كما هو ممثل بالشكل رقم (63).

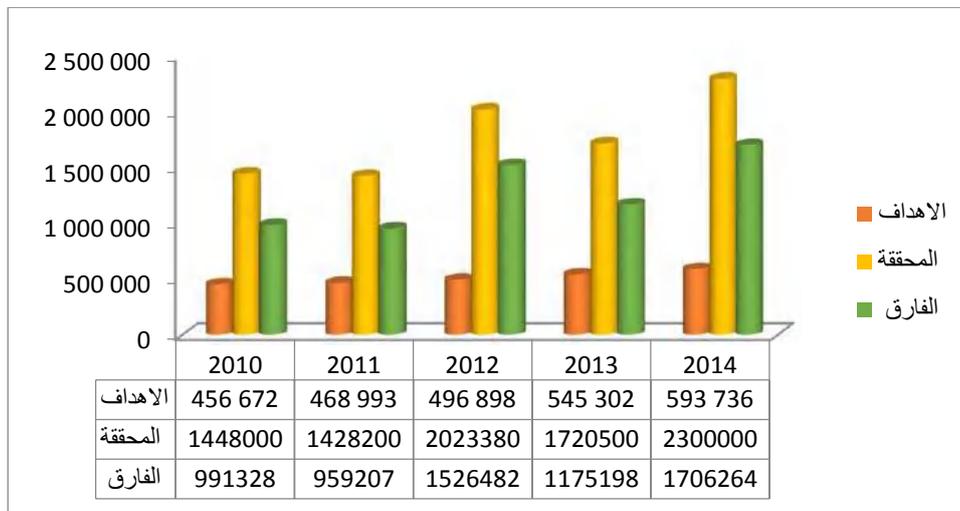
الشكل رقم 63: بلدية الحروش: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2009-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، أم البواقي وسكيكدة 2014 + معالجة الباحثة

تحتل زراعة الطماطم الصناعية المراتب الاولى على المستوى الوطني، وتصل المساحة المخصصة لهذه الشعبة إلى 8000 هكتار سنويا، وتبقى بلدية بن عزوز الرائدة وطنيا في انتاج الطماطم، حيث تقدر المساحة المزروعة بها ب 4000 هكتار، ويعود هذا التطور الذي عرفته هذه الشعبة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للفلاحين لتحفيزهم وبشجيعهم، ومن الشكل رقم (64) لاحظ ان بلدية بن عزوز حققت نتائج اجابية في هذه الشعبة في الخماسي 2009-2014.

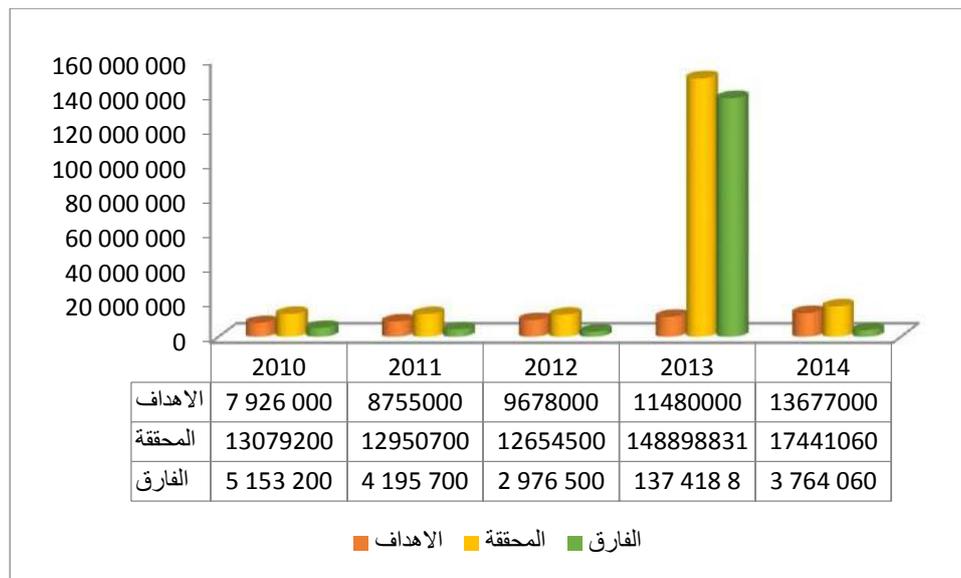
الشكل رقم 64: بلدية بن عزوز: انجازات شعبة الطماطم مقارنة بعقود النجاعة (2009-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، أم البواقي وسكيكدة 2014 + معالجة الباحثة

شعبة الحليب هي الأخرى عرفت تطور في إطار السياسات التنموية الفلاحية وكانت من اولويات الدولة لأهمية هذه المادة في التغذية، وتعتبر بلديتي بني حميدان في ولاية قسنطينة، وبلدية أم البواقي في ولاية أم البواقي رائدتين في تطوير هذه الشعبة، ومن الشكل رقم (65) نلاحظ ان بلدية بني حميدان حققت فارق اجابي في هذه الشعبة خلال الخماسي 2009-2014 في اطار عقود النجاعة، ونفس الشيء بالنسبة لبلدية أم البواقي.

الشكل رقم 65: بلدية بني حميدان: انجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014)



المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية قسنطينة، أم البواقي وسكيدة 2014 + معالجة الباحثة

II- واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر :

أدت الظروف الإقتصادية الجديدة التي تواجهها بلادنا (انخفاض أسعار البترول، عجز الميزانية...) بالسلطات العمومية إلى البحث عن حلول للخروج من هذه الوضعية بالاعتماد على بعض القطاعات كقطاع السياحة، والقطاع الفلاحي هذا الاخير الذي تنظر له كقطاع استراتيجي له الاولوية منتج للقيمة المضافة وموفر لمناصب شغل خاصة بعدما حظي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الامن الغذائي، وكذا التصدير إلى الخارج.

وهذا من خلال تلك الانجازات الممثلة بتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة خلال السنوات الاخيرة من ادخال حركية كبرى على القطاع الفلاحي، رصدت

له حوافز وتشجيعات كان لها الاثر الايجابي. وبهدف تجسيد الاهداف التي حددتها الدولة في هذا القطاع التي تعتمد عليه الجزائر كثيرا للخروج من تبعيتها للإيرادات البترولية.

يشكل القطاع الفلاحي في الجزائر منذ القديم أهم مرتكزات ودعائم الإقتصاد الوطني الذي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية في جذب الإستثمارات الوطنية والاجنبية، لما يتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتشريعية وكذا حجم الاغلفة المالية الكبيرة المخصصة لدعم وتطوير الإستثمار في هذا القطاع. قصد تشجيع وترقية مختلف فرص لاستثمار الفلاحي المحلية والجهوية وتجسيدها في الميدان، كما يهدف إلى تخفيض الاستيراد وترقية الصادرات الفلاحية.

تتجه الجزائر في الوقت الراهن نحو نمط جديد من التنمية الفلاحية قائم أساسا على تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية: ما واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر؟

1- تعريف الإستثمار الفلاحي:

تعددت مفاهيم الإستثمار الفلاحي حسب الباحثين والتشريع الجزائري.

1-1- التعريف الأول:

هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة (الأرض والعمل ورأس المال ...) وتشغلها بقصد انتاج مواد فلاحية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على افضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الإقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي بجب ان يحقق الإستثمار الفلاحي أكبر كمية كبيرة من الربح، اما الإنتاج الاشتراكي فيجب ان يحقق الإستثمار الفلاحي افضل عائد اقتصادي واجتماعي في ان واحد. ويتم الإستثمار الفلاحي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير ان مفهوم الإستثمار الفلاحي يطابق في بعض الاحيان مفهوم الإستثمار الصناعي، فقد اتجه الكثير من الإستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي اصبح يتم وفق اسس صناعي.¹⁴

¹⁴ مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والتدريب، للدول الإسلامية، التقرير الإقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي، 2010، مركز أنقرة، تركيا، ص 51، على الموقع: www.seric.org

1-2-التعريف الثاني:

يعتبر الإستثمار الزراعي أحد أنواع الإستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الإستثمار الزراعي أكثر حساسية من الإستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث فبالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الإقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، يتأثر الإستثمار الزراعي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع والبرد..الخ، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الإستثمار، الذي يعتبر جزءا من معدل الإستثمار في الإقتصاد الوطني¹⁵.

2-تعريف المستثمر:

يعتبر مستثمرا فلاحيا، كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا، ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.¹⁶

المستثمرون في القطاع الفلاحي: يتوزع المستثمرون في القطاع الفلاحي في الجزائر على نوعين هما:

- النوع الأول: مستثمر يريد أن يستثمر بماله الخاص في القطاع الفلاحي يبحث فقط عن عقار هذا النوع يجب أن يراعي في مشروعه ما يلي :
- . ألا يغير من خلال مشروعه الطابع الفلاحي للعقار .
- . ألا يكون للمشروع انعكاس سلبي على البيئة.
- . أن يكون المشروع منتجا.
- . أن يراعي قوانين الإقتصاد الجزائري الخاصة بالإستثمار.

¹⁵ محمود ياسين، الإستثمار الزراعي، على الموقع: <http://www.arab-ency.com>

¹⁶ القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46.

-النوع الثاني : مستثمر يبحث عن دعم الدولة. هذا النوع يجب أن يراعي كل الضوابط المذكورة بالنسبة للنوع الأول يضاف إلى ذلك مراعاته للقوانين والشروط المذكورة في القرارات والمنشورات الوزارية من الجهة المختصة.

3- الإستثمار الفلاحي في الجزائر:

نظرا لم يتسم به الإستثمار في القطاع الفلاحي من مخاطر نسبيا مقارنة بالقطاعات الاخرى، قامت الحكومة بوضع سياسات واليات قانونية اللازمة لجعل القطاع الفلاحي جاذبا للاستثمار، ومع انتقال البلاد إلى اقتصاد السوق اعطى الحرية للاستثمار الخاص، خاصة مع صدور قانون الإستثمار 93-12 سنة 1993 وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الدولة، والإصلاح الزراعي الذي عرفه القطاع سنة 1987 وسنة 1990، كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الفلاحي وهذا بفضل الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية والاهتمام بالإستثمارات التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال العشريتين الآخريتين والتفكير الجاد والمستمر في البحث عن حلول لمشكلة التنمية الفلاحية أثمر مجموعة من المخططات والبرامج الوطنية تسعى في مجموعها وبشكل من التناسق والتكامل على عصنة القطاع (خاصة المستثمرات الفلاحية...) الارتقاء بمستوى الفلاح نحو الاحترافية وتوفير إنتاج نباتي وحيواني كمي ونوعي.

4- دور الفلاح في الإستثمار الفلاحي:

باعتبار الفلاح فاعل في التنمية الفلاحية، وحتى نتمكن من معرفة مدى نطاق صفة المستثمر على الفلاح قمنا بأخذ نماذج لفلاحين استطاعوا تحقيق مستوى من النجاح والمساهمة في الإنتاج المحلي، وتم اختيار اكثر نماذج نجاحا على مستوى بلديات ولايات الدراسة المتمثلة في كل من بلدية عين أعبيد وبني حميدان بولاية قسنطينة، وبلديتي أم البواقي وسيقوس بولاية أم البواقي وبلدية الحروش وبلدية بن عزوز بولاية سكيكدة وحسب الفروع الاستراتيجية (الحبوب، البطاطا وفرع الحليب) من جهة أخرى

وللحصول على المعلومات اعتمدنا على المقابلة الشخصية التي تسمح لنا التواصل مباشرة مع

المستثمرين

1-شعبة الحبوب:

خصائص المستثمرات الفلاحية المتخصصة في الحبوب: تم اختار مستثمرتين تقعان في منطقة السهول العليا القسنطينية هذا من الناحية الجغرافية ومن الناحية الادارية لولاية قسنطينة وأم البواقي.

1-1-المستثمرة الفلاحية رقم 01:

واقعة بإقليم بلدية عين عبيد (ولاية قسنطينة) تابعة للمستثمر (ز، هـ) البالغ من العمر 37 سنة تقني سامي في الفلاحة هذه المستثمرة تخضع لمناخ شبه جاف، ذات نشاط فلاحى يميزه زراعة الحبوب وتربية المواشي (الابقار، الاغنام والماعز وتربية النحل).

- قدرت المساحة المستعملة بالمستثمرة ب 400هكتار، منها 280هكتار ملك و120هكتار كراء، خصصت منها 364هكتار (اي 91% من المساحة الصالحة للزراعة للقمح الصلب)، و28هكتار للأعلاف منها 8هكتارات لزراعة الشعير، وزراعة الاشجار المثمرة خصص لها 8هكتارات (اشجار النكتارين 2600شجرة والتفاح 1700شجرة بمرود 60كلغ /للشجرة).

تستحوذ على162رأس غنم، 30 رأس بقر و30 خلية نحل مملوءة أستقادت منها في اطار سياسة التجديد الفلاحي(سنة 2012) بلغ الغلاف المالى الذى استعدت منه المستثمرة ب 1692640دج، ويصل المرود من القمح الصلب إلى 50ق/هـ.

صورة رقم 5: تعدد النشاطات الفلاحية في المستثمرة الفلاحية رقم 01



1-2-المستثمرة الفلاحية رقم 02:

واقعة بإقليم بلدية سيقوس (ولاية أم البواقي) لصاحبها (ع، ش) البالغ من العمر 58 سنة، مستوى ابتدائي، تقع المستثمرة ضمن نطاق مناخي شبه جاف ذات نشاط زراعي زراعة الحبوب ورعي تربية المواشي (الاعنام والماعز)

تشغل مساحة قدرها 150 هكتار ملك، خصصت منها 120 هكتار لزراعة الحبوب، 25 هكتار للأعلاف و5 هكتارات بقول جافة (الحمص). تستحوذ على 100 رأس غنم و10 رؤوس أبقار، استفدت هذه المستثمرة في إطار الدعم الذي تقدمه الدولة من جرار، حفر بئر عميق، تحقق مردود من القمح الصلب 35ق/هـ.

جدول رقم 130: توزيع المساحة بالمستثمرتين

المساحة المخصصة للأشجار المثمرة (هـ)	المساحة المخصصة للبقول الجافة (هـ)	المساحة المخصصة للأعلاف (هـ)	المساحة المخصصة للحبوب (هـ)	المساحة المستعملة بالمستثمرة (هـ)	
8	-	28	364	400	مستثمرة عين عبيد
-	5	25	120	150	مستثمرة سيقوس

المصدر: تحقيق ميداني 2016

- العتاد الفلاحي:

تمتلك كلا المستثمرتين العتاد الفلاحي الازم يفي بكل متطلبات الفلاحية عبر كل العمليات الزراعية وخاصة عتاد الجر، عتاد تهيئة الأرض وآلات الحصاد.

جدول رقم 131: العتاد الفلاحي

عتاد الحصاد	عتاد تهيئة الأرض	عتاد الجر	
03	05	10	مستثمرة عين عبيد
03	03	03	مستثمرة سيقوس

المصدر: تحقيق ميداني 2016

2-شعبة البطاطا:

1-2-المستثمرة الفلاحية رقم 03:

تقع في بلدية الحروش (ولاية سكيكدة) تابعة لقدماني لحسن وعائلته وتعتبر مؤسسة لا نتاج البذور وشتائل البطاطا تتربع على مساحة قدرها 600هكتار، منها 240 هكتار ملك و360 هكتار كراء، تخصص 200هكتار لزراعة الحبوب (القمح الصلب) و400هكتار لزراعة بذور البطاطا، وتم ارتقائها من مستثمرة

إلى مؤسسة سنة 2000 وتعد مؤسسة رائدة في إنتاج شتائل بذور البطاطا على المستوى الوطني وتشرف على تطوير هذه الزراعة بالعديد من ولايات الوطن من خلال تزويدهم بالبذور.

لقد استفدت في إطار السياسات التنموية الفلاحية التي انتهجتها الدولة منذ 2000 بغلاف مالي قدر بـ 221 113 952 دج (الري الفلاحي، 4 جرارات، غرف تبريد) حيث تتوفر المستثمرة على مركبي تبريد هامين بطاقة اجمالية بـ 14 الف متر مكعب وتقدر القدرة الإنتاجية لبذور البطاطا بـ 400 ألف طن سنويا وبلغ مردود الحبوب بـ 35ق/هـ.

ومؤخرا دخلت المؤسسة مجال التسويق العصري، حيث أنّ عملية بيع وشراء المنتج تتم على مستوى الإدارة بخلاف السنوات السابقة، أين كانت تتم على مستوى الحقول والمزارع، وتعتمد هذه المؤسسة في تطوير منتجها على العنصر البشري والأساليب التكنولوجية الحديثة.

3-شعبة الطماطم:

3-1-المستثمرة رقم 04:

تقع ببلدية بن عزوز (ولاية سكيكدة) لصاحبها () البالغ من العمر 50 سنة مستوى ثانوي، تتربع على مساحة قدرها 10 هكتار طبعتها العقارية ملك، تخضع لمناخ رطب وتقع في المحيط المسقي لزيت العنبة، لان زراعة الطماطم تحتاج الي السقي من 3000 إلى 4000م /هكتار، يقدر الإنتاج بهذه المستثمرة بـ 7000 قنطار وبمردود 700ق/هـ.

4-شعبة الحليب:

لجات الدولة في مجال تربية الابقار إلى تشجيع المستثمرين وكذا المربيين من اجل النهوض بهذا الفرع الاستراتيجي.

4-1-المستثمرة الفلاحية رقم 05: واقعة بإقليم بلدية بني حميدان (ولاية قسنطينة) لصاحبها (ع)، (إ) البالغ من العمر 40 سنة، تقني سامي في الفلاحة وتخضع المستثمرة لمناخ شبه رطب، ذات نشاط فلاحي يميزه تربية المواشي خاصة الابقار والابقار الحلوب وزراعة الاعلاف، مساحتها تقدر بـ 320 هكتار، 200 هكتار ملك و 120 هكتار كراء تستغل كلها في زراعة الاعلاف، يستحوذ على 100 بقرة حلوب، واستفدت من دعم الدولة بـ 1838400,00 دج.

(استفد من التلقيح الاصطناعي، 120 عجلة 3 اشهر) يبلغ انتاج البقرة الوحدة 30ل/ للبقرة.

4-2-المستثمرة الفلاحية رقم 06:

واقعة بإقليم بلدية أم البواقي (ولاية أم البواقي) ضمن نطاق مناخي شبه جاف ذات نشاط زراعي زراعة الزيتون وتربية الابقار الحلوب، تعتبر مزرعة من الطراز الحديث تتربع على مساحة 20هكتار منها 11هكتار مخصصة لزراعة الزيتون مع وجود معصرة للزيتون، تستحوذ على 55 بقرة حلوب، يبلغ انتاج البقرة الواحدة بـ 25 ل/ للبقرة.

تتعامل كلا المستثمرتين مع شركة الصومام لتسويق إنتاج الحليب.

5-اليد العاملة:

توفر المستثمرات محل الدراسة عددا معتبرا من مناصب عمل دائمة وموسمية كما يوضحه الجدول رقم (132)

جدول رقم 132: مناصب العمل الدائمة والموسمية بالمستثمرات

مناصب العمل الموسمية	مناصب العمل الدائمة	
32	09	المستمرة الفلاحية رقم 1
20	05	المستثمرة الفلاحية رقم 2
600	40	المستمرة الفلاحية رقم 3
25	07	المستمرة الفلاحية رقم 4
20	14	المستمرة الفلاحية رقم 5
130	05	المستثمرة الفلاحية رقم 6

المصدر: تحقيق ميداني 2016

6-النتائج المستخلصة من دراسة النماذج:

- تحليل مختلف المعايير سمحت لنا بتوصل إلى ان المستثمرات محل الدراسة تبدي خصائص متعددة:
- حجم المستثمرات متباينة بين المستثمرات الكبيرة والمتوسطة (مستثمرة الواقعة ببلدية أم البواقي) وهذا يعني ان حجم المستثمرات لا يشكل عائق امام الإستثمار الفلاحي،
- زراعات متنوعة، زراعة الحبوب الأشجار المثمرة، البطاطا، الاعلاف، الزيتون وكذا تربية المواشي. التنوع في استعمال المساحة يضمن ديمومته.
- التحكم في المسار التقني.
- امتلاك لكل العتاد الفلاحي الذي يسمح بقيام العمليات الفلاحية في الوقت الازم.
- استعمال الطرق التكنولوجية الحديثة لتحكم في التغذية وكمية الإنتاج خاصة بالمستثمرتين الخاصة بإنتاج الحليب.
- خلق مناصب شغل دائمة.
- ادخال عدة تغيرات على القطاع الفلاحي ويتجلى هذا في:
- اعطاء حرية التسيير للفلاح يسير مستثمرته عكس الفترة الاشتراكية اين كانت تحدد.
- حجم المستثمرة ووضع المخطط الزراعي الآن أصبح الفلاح يشتري ويأجر الاراضي
- وصول إلى نتائج جيدة من حيث المردود بكل الشعب محل الدراسة، ولقد كان لأساليب الدعم التقني والمالي دور في تغيير اساليب الإنتاج الفلاحي كما صرح المستثمرين، وبإمكانهم اليوم الاعتماد على أنفسهم لتمويل مستثمراتهم وكذا المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي
- أصبح الفلاحين مهنيين متمكنين ومتحكمتين في وسائل الإنتاج تقنيا وماديا كل في مجاله.

خلاصة:

كل الإصلاحات التي تبنتها الجزائر إلى ارساء قواعد تضمن الامن الغذائي للبلاد والحفاظ على الاراضي الفلاحية وتشجيع الإستثمار وهذا بفضل سياسة الدعم عن طريق اجهزة الدولة التي اعطت أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي واعتباره القطاع الاستراتيجي من اجل النهوض بالإقتصاد الوطني في ظل الوضعية الإقتصادية المضطربة وازمة تدني اسعار البترول .اعطته الدولة اهتماما كبيرا، وادركت اهميته في دعم الإقتصاد الوطني وخلق مصادر دخل بديلة عن المحروقات، وبالتالي توجيه كل الجهود لاستغلال هذه القدرات وتنويع النشاط بفضل المساحة الشاسعة التي تتوفر عليها الجزائر وتنوع الاقاليم الفلاحية من الشمال إلى منطقة الهضاب والجنوب ومناخ متنوع ايضا وكذا الميزة التي اختصت بها الجزائر ان الفلاح في الجنوب بإمكانه انتاج محاصيل زراعية وخاصة الخضروات في اوقات لا يمكن الاخرين انتاجها، وهي الفرصة التي لا بد على المستثمرين استغلالها لتصدير المنتج. جاءت سياسة الدولة لهدف استقطاب الإستثمارات الخاصة لمسايرة طموحها لتقليص فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية، والتوجه نحو التصدير من خلال إعادة توجيه المسار التنموي في هذا القطاع، أن تنمية وتطوير القطاع الفلاحي خلال السنوات القادمة لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على الأموال العمومية بمفردها وإنما تشجع السلطات العمومية على استقطاب استثمارات خاصة مدمجة (إنتاج، تحويل، تسويق) في المجال الفلاحي وتربية المواشي..

سمحت لنا الدراسة التي قمنا بها على النماذج المختارة ان الفلاح اليوم أصبح قادر على خوض الإستثمار الفلاحي والمشاركة الفعالة لنهوض بالقطاع.

خلاصة الباب الرابع:

تعتبر تنمية المجالات الريفية من واجبات ومسؤولية الجماعات المحلية، بالنظر لكون هذه المجالات تابعة لها إقليمياً وإدارياً، وعادة ما تتدخل فيها هذه الجماعات المحلية عن طريق برامجها المحلية على غرار برمجت مشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD أو عن طريق المخططات القطاعية الولائية PSD، لكن الواقع أثبت عدم قدرة هذين الأداةين على تغطية وتلبية النقائص وتطلعات سكان المجالات الريفية في البلديات لسببين رئيسيين أولهما عدم القدرة المالية لتمويل المشاريع من جهة، وتحديد الاحتياجات مع ضبط المشاريع بصفة دقيقة تراعي الخصوصية الريفية لهذه المجالات وسكان الأرياف.

وما وقفنا عليه في دراسة هذا الباب لاسيما دور الجماعات المحلية في تنفيذ سياسة التجديد الريفي عبر تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، هو أن هذه الجماعات ومن منطلق مسؤوليتها في تنمية هذه المجالات الريفية وتحقيق تطلعات سكانها ، وبالنظر لكونها غير قادرة على تحقيق هذه التنمية لاعتبارات مالية ...، كانت المشاريع الجوارية فرصة حقيقية لها خاصة وأن عدد الفاعلين في المشاريع كبير ومصادر التمويل كثيرة، أي أن الجماعات المحلية كانت قادرة على بذل جهود أكثر والاستفادة لأقصى حد من هذه المشاريع لتحقيق أهداف التنمية، وهو عكس ما حدث وما وقفنا عليه في دورها في تنفيذ وتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، إذ كان دورها جد محدود من حيث المشاركة بمخططاتها البلدية للتنمية والقطاعية، ولم تتعدى نسبة المساهمة 10%، ناهيك عن التمويل الضعيف، ضف إلى ذلك دورها الثانوي في مراقبة والسهر على تنفيذ العمليات التنموية من طرف الفاعلين الآخرين. وما يثبت صحة هذه النتائج ما جاء في سياسة تنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل) بعد الانتهاء من المشاريع الجوارية، وهو إعادة تصنيف كل المواقع تقريبا التي استفادة من المشاريع كمناطق ظل، وهو كاف لرسم صورة واضحة عن فشل دور الجماعات المحلية في تنفيذ سياسة التجديد الريفي.

على صعيد آخر وفي شق التنمية الفلاحية وتطبيق سياسة التجديد الفلاحي، كان للخواص دور كبير وفعال ومفصلي في تحقيق قفزة نوعية في الإنتاج وزيادة المساحات، لأن الدافع الإقتصادي كان كفيل بالدفع نحو تعزيز الإستثمارات الفلاحية خاصة في ظل تطبيق عقود النجاعة، وهو عكس ما حدث مع الجماعات المحلية في التنمية الريفية عبر سياسة التجديد الريفي.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

لطالما شكل تحقيق الاكتفاء الغذائي من خلال تطوير قطاع الفلاحة وتنمية الريف الجزائري بصفة عامة محور اهتمام عديد السياسات القطاعية في الفترة الاشتراكية وفي العشرين السنة الاخيرة، وهو ما ترجمته جملة السياسات خاصة بعد سنة 2000، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية فيما بعد، وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والهدف المتوخى كان دوما تطوير القطاع الفلاحي بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي وجعل القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي في الإقتصاد الوطني هذا من جهة، وتنمية المجالات الفلاحية، خاصة ان هشاشتها بلغت مستويات أين أصبحت طاردة من جهة ثانية.

وفي دراستنا لموضوع التنمية الريفية عوائق وآفاق في شمال شرق الجزائر، والتي خصينا بالدراسة فيها مقطع من الشمال إلى الجنوب يتمثل ثلاث ولايات شرقية، وهي سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي، بتباين مجالاتها وخصائصها الطبيعية ومؤهلاتها وعوائقها وتنظيمها المجالي، خاصة بالتركيز على البلديات الريفية الكاملة بها والتي بلغ عدد 16 بلدية في ولاية سكيكدة، بلديتين في ولاية قسنطينة، و14 بلدية في ولاية أم البواقي توصلنا إلى عدة نتائج.

تباينت مجالات هذه الولايات بما فيها البلديات الريفية بها من حيث خصائصها ومقومات التنمية بها، خاصة ما تعلق بالمؤهلات والعوائق الطبيعية، وما يتبعه من مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا السياق توصلنا إلى أن الولايات الثلاث تشترك في بعض الخصائص، على غرار تقارب مؤشرات المناخ بها مع تدرج في الجفاف من الشمال إلى الجنوب، كما أن المظهر التضاريسي بها متباين، حيث يسود مجال ولاية سكيكدة التضرس وعدم الاستواء في معظم اراضيها التي تميزها الانحدارات، لا سيما في الجهة الغربية والشرقية، والتي توجد بهما معظم البلديات الريفية، مما يجعل من مجالها ذو عوائق خاصة ما تعلق بسهولة استغلال المجال على غرار النشاطات الفلاحية الواسعة، كما لها مقومات اقتصادية أخرى تتمثل في مناخها الجيد نسبيا والذي يساعد لحد كبير في استغلال مياه التساقطات أو المياه السطحية والجوفية في السقي للقيام بنشاطات تعتمد على المساحات الضيقة على غرار زراعة الخضروات والأشجار المثمرة والتي عادة ما تشكل النشاط الأساسي للعائلات (البحيرة) وتدخّل في إطار تنوع النشاطات التي يقوم بها سكان الريف، وهو ما وقفنا عليه من خلال الإنتاج الزراعي أين بلغ متوسط إنتاج الخضروات بالبلديات الريفية بها 12233 قنطار لكل بلدية، وهو حجم كبير مقارنة بالبلديات الريفية في الولايات الأخرى.

أما مجال ولاية قسنطينة والذي يعرف بالمنطقة الانتقالية والذي يتميز بالأحواض والتلال، ومحدود بكتل جبلية من الجهة الشرقية والجهة الشمالية خاصة، ليتحول تدريجيا في الجنوب لمنطقة سهول عليا. فيها من الإمكانيات الفلاحية والمؤهلات الطبيعية ما يجعل البلديتين الريفيتين بها والواقعتين على السفوح الجنوبية للكتلة النوميديّة، خاصة بلدية بني حميدان، تأخذ مكان جيد في ترتيب البلديات المنتجة فلاحيا، خاصة ما وقفنا عليه في انتاج الحبوب والذي بلغ متوسط انتاج البلدية الواحدة من البلديتين 113266 قنطار، والأعلاف الموجهة لتربية المواشي، بمردود جيد مقارنة بباقي البلديات الريفية في الولايتين الأخيرين. وفي جنوب ولاية قسنطينة يبدأ مجال ولاية أم البواقي الممتد على السهول العليا والتي تتميز بالانبساط وهشاشة الترب، ومناخ شبه جاف، مما يجعل مؤهلات التنمية الفلاحية والريفية ذات طابع خاص تعتمد بالدرجة الأولى على العمل على توفير المياه خاصة الجوفية أو تحويل مياه السدود لسد حاجيات النشاطات الإقتصادية خاصة الزراعة بالدرجة الأولى.

وما توصلنا إليه في هذه الدراسة أيضا انه بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، لا سيما بالاعتماد على عقود النجاعة *contrats de performances*، حقق الإنتاج الزراعي زيادة معتبرة نتيجة الدعم المقدم سواء في حجم الإستثمارات او على صعيد المرافقة وتشجيع الفلاحين خاصة في المساحات الصغيرة والمتوسطة، وهو من المؤشرات الجيدة في التنمية الفلاحية والتي بدأت تظهر بوادر تحقيق نتائج جيدة، يبقى العمل عليها فقط من أجل تحقيق الاكتفاء في بعض المنتوجات، والمحافظة أو زيادة الإنتاج في المنتوجات التي حققت الاكتفاء.

أما على الصعيد الآخر وفي الشق الثاني من الدراسة، والذي خصصناه للوقوف على عوائق وآفاق التنمية في مجال البلديات الريفية في ولايات الدراسة، بالتركيز على المقومات الإقتصادية والإجتماعية بها، واسقاط نتائج تطبيق سياسة التجديد الريفي، خاصة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وهذا في إطار السياسة القطاعية التي أعلنتها الدولة، والهادفة إلى تحقيق تنمية في المجالات الريفية والتكفل بالسكان اقتصاديا واجتماعيا، وحماية الوسط الطبيعي للريف، فأبرز ما وقفنا عليه هو آليات التطبيق، والتي اعتمدت على مبدأ الإدماج، ما جعل كثرة المتدخلين والفاعلين، وعدد كبير من المشاريع الجوارية والنشاطات أهم عائق أمام تنفيذ هذه المشاريع، والتي ظلت نسب التقدم بها ضعيفة، خاصة ما تعلق بالنشاطات ذات الطابع الإقتصادي هذا من جهة، من جهة ثانية تركيبة النشاطات التي في معظمها وجهت للجانب التجهيزي وحماية الوسط، والتي لم تحقق تطلعات سكان الريف بهذه البلديات الريفية، التي هي أصلا تعاني من التهميش، وهو ما يبينه مستوى التجهيز بشبكة الطرقات بها، ناهيك عن الجانب المعيشي الذي يعتمد فيه

أغلب السكان على تعدد النشاطات والنشاط في قطاعات أخرى خارج الفلاحة. ومما توصلنا إليه أيضا أن تنفيذ هذه السياسة خاصة المشاريع الجوارية والتي وجهت في الأساس إلى البلديات الريفية والهامشية، والتي تقع في نطاق مسؤولية الجماعات المحلية، هذه الأخيرة كانت شبه غائبة ويبرز ذلك مساهمتها الضعيفة جدا في إطار مخططاتها البلدية PCD في المشاريع الجوارية سواء في اقتراح النشاطات أو التمويل وهو ما يستلزم إعادة النظر في كفاءات تسيير وتنمية هذه المجالات.

وما يتثبت عدم توفيق هذه المشاريع في تحقيق الأهداف المسطرة (التنمية الريفية)، وبعد إطلاق سياسة التكفل بالمناطق المهمشة (مناطق الظل)، ومما توصلنا إليه أن أغلبية المواقع التي استفادت في إطار سياسة التجديد الريفي من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة، أعيد تصنيفها مناطق ظل وهو ما يثبت فشل التعامل مع هذه المجالات الريفية التي تحمل إرث وتراكمات وفوارق في التنمية من البعد التاريخي، وفشل السياسات السابقة، ناهيك عن عدم الاعتماد أولا على التدقيق في مؤهلاتها وعوائقها ومن تم تحديد وظائفها المجالية قبل الحديث عن المشاريع وكيفية تسييرها وتنفيذها، لأن محاولة التعامل مع المجالات الريفية على أنها أنها مجالات فلاحية أضحى غير مجدي، لأن أغلب هذه المجالات ما جعلها فقيرة وهامشية هو افتقارها للمساحات الزراعية التي تحقق الحاجيات الإقتصادية لسكانها .

ومما سبق وبناء على النتائج المذكورة سابقا فقد توصلنا إلى جملة من التوصيات التي نرى فيها أنها يمكن أن تدفع بأفاق التنمية الفلاحية والريفية إلى مستوى آخر يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستمرار في الدعم الفلاحي وفق شروط وعقود النجاعة، وهو ما أظهرته نتائج تطبيقها في بعض الشعب الزراعية التي حققت نمو وزيادة.

- دعم وتشجيع القطاع الخاص خاصة المستثمرين الخواص الجدد في القطاع الفلاحي، من خلال مرافقتهم تقنيا ودعمهم إن استوجب الامر لزيادة الإنتاج.

- تخطي عقبة التسويق للمنتوج الفلاحي، خاصة في ظل الفوارق في هوامش الربح بين الفلاحين والمستهلكين، وخلق آليات التسويق المباشر او تنظيمه.

- خلق أقطاب الامتياز في الإنتاج الفلاحي.

- إعادة تحديد المفاهيم فيما يتعلق بالتنمية الريفية، والتي لا يجب في كل حال من الاحول اعتبارها تنمية فلاحية، بل وجب التحديد الجيد لوظائفها المجالية، خاصة خارج الفلاحة على غرار السياحة، الصناعات

التحويلية والتقليدية المحلية، بما يسمح بخلق نشاطات اقتصادية لصالح سكان الريف خارج الفلاحة وتماشيا مع مؤهلات وعوائق مجالاتهم.

- تقليص المتدخلين في تنفيذ المشاريع الموجهة للريف، وخلق هيئة تتكفل بالتنفيذ، مع بقاء التمويل مشترك من الفاعلين.

- تخصيص ميزانية خاصة في المخططات البلدية للتنمية موجهة لعمليات ونشاطات للتكفل باحتياجات المجالات الريفية.

- الأخذ بعين الاعتبار أثناء صياغة المشاريع البعد التراثي للمحافظة على الطابع المحلي للريف، والحد من المظاهر أخذت يوم بعد يوم تحوله إلى شبه مجالات حضرية في مظهر ريفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد اللبابيدي، الجغرافية الريفية، دمشق، 1994.
- 2- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
- 3- أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، دار الأمة، 1997.
- 4- بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 5- حبيب عدنان رشيد وآخرون، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري، دراسة النمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1985.
- 6- حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسات مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
- 7- حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007.
- 8- حمدي أحمد الديب، جغرافية العمران الريفي، أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.
- 9- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002.
- 10- سعيد بركات، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، صادر عن وزارة الفلاحة، سنة 2000.
- 11- عبد المطب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.
- 12- عبيد لخضر المجموعات المحلية في الجزائر (المجلس العبي الولائي، المجلس الشعبي البلدي)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
- 13- علي لبيب، جغرافية السكان، الثابت والمتحول، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- 14- الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1967.
- 15- محمد عبد الرحيم، أساسيات الإدارة والتنظيم، مطبعة دار التأليف، مصر، 1993.

16- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية، وإعادة تنظيم مسارها، في الجزائر، الجزء الأول، بناء إقتصاد عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.

17- مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

الرسائل الجامعية:

1- حميد صباح، أحواض الخدمة بمنطقة ميله، محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها، دراسة حالة البلديات (ميلة، عين التين، سيدي خليفة، زغاية، القرام)، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري 2002.

2- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة 2000-2005، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005.

3- سليمان نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي SIG لتسيير المجال حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جوان 2009.

4- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2011.

5- صالح ويلي: التنمية الريفية على السفوح الجنوبية للسلسلة النوميذية، حالة بلديتي بني حميدان، حمالة، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010.

6- صلاح ويلي، التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بين تطبيق السياسات القطاعية ودور الجماعات المحلية حالة ولايتي قسنطينة وميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1.

7- عبد الكريم عيون، المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف، رسالة دكتوراه، 2003

8- علاوة بولحواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة إقليم جيجل، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، ماي 2000.

9- عياش خديجة، التنمية الفلاحية في الجزائر - دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة لنيل رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2010-2011.

- 10- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- 11- فاطمة بيدي: ولاية ميله، التنظيم الترابي والتنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، 1998.
- 12- لحسن فرطاس، السكان والسكن وتنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 1995.
- 13- لحسن فرطاس، السكان والسكن وتنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، 1995.
- 14- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر 2013-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

المقالات:

- 1- بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
- 2- توفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة واقع المرأة الريفية دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 .
- 3- حراق مصباح/ أ.هبول محمد/ أ.مقران عبد الرزاق، مقال تحت عنوان "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية ميله (2009-2014)", مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015.
- 4- د/ ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية جوان 2016 - العدد التاسع.

Ouvrages :

- 1- Paul robert, le nouveau petit robert de la langue français, Paris nouvelle édition millésime 2007
- 2- Denis herbel et autres, Manuel de formation aux politiques agricoles en Afrique, paris : Maisonneuve et larose, 2013.
- 3- Marc cote : L'Algérie ou l'espace retourné, média plus, Algérie 1983
- 4- Marc cote : l'Algérie, média plus, 2003.
- 5- A.colin, les concepts de géographie humaine, 8^{eme} édition, Paris, 2001.

Les thèses :

- 1- Marc cote : mutation rurale en Algérie, cas des hautes plaines de l'est, thèse doctorat d'état, université de Nice OPU 1981, 2eme édition.
- 2- Albert Tauveron, Réflexion sur une étude d'aménagement rural, université des sciences sociales de Grenoble.
- 3- Cherrad Salah Eddine, problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, doctorat d'état, Montpellier, 1987.

Documents :

- 1- BNDER : étude de développement rural intégré de la wilaya de Constantine 1989.
- 2- Le plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine 2014.

Rapports :

- 1- Unesco et Fao : L'éducation pour le développement rurale, vers des orientations nouvelles, (étude conjointe), 2005

الفهارس

1	مقدمة عامة:
9	الباب الأول: عوائق وإمكانات التنمية الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي
10	مقدمة الباب:
12	الفصل الأول: التنمية الريفية في إطار التنمية العامة
13	مقدمة الفصل:
13	I-الريف : مفهوم، أهداف وأركان
13	1-مفهوم الريف:
15	2-مفهوم التنمية الريفية:
15	3-أهداف التنمية الريفية:
16	4-أركان التنمية الريفية:
2014	II- سياسات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر : الاصلاحات الجديدة من سنة 2000 إلى 2014
17	1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2002):
18	1-1-تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:
18	1-2-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:
19	2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2002_2003:
19	2-1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:
20	2-2-الجهاز المالي:
20	2-3-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:
20	2-4-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC:
21	2-5-القرض الفلاحي والتأمينات الإقتصادية:

21	3-سياسة التجديد الفلاحي 2007-2013:
22	4-عقود الناجعة:
23	5-سياسة التجديد الريفي 2007-2014:
23	5-1- الإطار العام لسياسة التجديد الريفي:
24	5-2- مراحل ظهور سياسة التجديد الريفي:
25	5-3- الرزنامة العملية لبرنامج التجديد الريفي:
27	5-4- أهداف سياسة التجديد الريفي:
27	5-6- برامج التجديد الريفي وأدوات تنفيذ السياسة:
28	5-7- التعريف بالمشروع الجوّاري للتنمية الريفية:
28	5-8- المعنين بهذا المشروع:
31	خلاصة الفصل الأول:

32 الفصل الثاني: الدراسة التشخيصية لولايات الدراسة (سكيكدة، قسنطينة، وأم البواقي)

33	مقدمة:
33	1-الإطار الطبيعي:
33	1-1-موقع ولايات الدراسة :
33	1-1- الموقع الجغرافي:
35	1-2- التقسيم الإداري لولايات الدراسة:
37	1-3- تصنيف البلديات الحضرية والريفية بولايات الدراسة:
39	2-1- البنية التضاريسية:
43	3-الانحدارات:
44	4- التربة:
45	أ-ولاية سكيكدة:

45	ب-ولاية قسنطينة:
46	ت- ولاية أم البواقي:
47	5- النظام المناخي:
48	5-1- التساقط:
48	5-2- التوزيع الفصلي للتساقط:
49	5-3- الحرارة:
50	5-4- الرطوبة:
50	5-5- الرياح:
51	6- الشبكة الهيدروغرافية:
51	6-1- شبكة المياه السطحية:
54	6-2- المياه الجوفية:
55	6-3- السدود والسدود الترابية:
56	7- الغطاء النباتي:
56	7-1- الغابات:
63	II- السكان:
63	1-الوضعية السكانية للولايات سنة 1987-1998-2008:
64	1-1- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 1987:
64	1-2- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 1998:
64	1-3- توزيع الحجم السكاني حسب الولايات سنة 2008:
64	2- تطور سكان الولايات بين 1987-2008:
66	3- تطور سكان الحضر والريف 1987-2008:
69	4- سكان الريف في ولايات:

- 69 4-1-حجم سكان الريف بالولايات سنة 1987:
- 70 4-2-حجم سكان الريف بولايات الدراسة سنة 1998:
- 70 4-3-حجم سكان الريف بولايات الدراسة سنة 2008:
- 71 5-تطور سكان الريف بالولايات 1987-2008:
- 72 6-توزيع السكان حسب نوع التجمع بالولايات:
- 72 6-1-توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية بالولايات لسنة 1987:
- 73 6-2-توزيع سكان المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 1987:
- 73 6-3-توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية بالولايات لسنة 2008:
- 73 6-4-توزيع سكان المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 2008:
- 73 7-تطور الكثافة السكانية الريفية بالولايات بين 1987 و 2008:
- 74 III- التركيبة الإقتصادية في ولايات الدراسة (1987_2008):
- 75 1-القوة النشطة:
- 76 2-عدد المشتغلين فعلا:
- 77 2-1- عدد المشتغلين فعلا بولاية سكيكدة:
- 77 2-2- عدد المشتغلين فعلا بولاية قسنطينة:
- 77 2-3- حجم المشتغلين فعلا بولاية أم البواقي:
- 77 3-معدل البطالة:
- 79 4-وضعية التشغيل بولايات الدراسة سنة 1987:
- 79 5-وضعية التشغيل بولايات الدراسة سنة 2008:
- 80 IV - السكن:
- 80 1-التوزيع المجالي للمساكن بالولايات:
- 80 1-1- التوزيع المجالي للمساكن بولايات الدراسة سنة 1987:

81	1-2-توزيع المساكن حسب التشتت حسب الولايات لسنة 1987:.....
82	1-3-التوزيع المجالي للمساكن بولايات الدراسة سنة 2008:.....
84	2-تطور توزيع حظيرة السكن حسب نوع التجمع لفترة 1987-2008:.....
87	3-السكن في المجال الريفي بالولايات سنة 1987-2008:.....
88	4- معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 1987:.....
89	5- معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 2008:.....
90	خلاصة الفصل الثاني :
93	خلاصة الباب الأول:.....
94	الباب الثاني: نتائج تطبيق سياسات الفلاحية والريفية في الولايات.....
95	مقدمة الباب:.....
96	الفصل الثالث: التنمية الفلاحية في ولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي.....
97	مقدمة:.....
97	1- التوزيع العام للأراضي في الولايات :
98	1- التوزيع العام للأراضي بولاية سكيكدة:.....
98	1-1-المساحة الصالحة للزراعة:.....
98	1-2- المراعي:.....
98	1-3- المساحة الغير زراعية:.....
99	2-التوزيع العام للأراضي بولاية قسنطينة :
99	2-1-المساحة الصالحة للزراعة:.....
99	2-2- المراعي:.....
99	2-3- المساحة الغير زراعية:.....
100	3-التوزيع العام للأراضي بولاية أم البواقي:.....

100	3-1- المساحة الصالحة للزراعة:
100	3-2-المراعي:
100	3-3-الأراضي الغير زراعية:
101	II - المستثمرات الفلاحية بالولايات :
102	1-حسب النوع:
102	2-حسب المساحة:
105	III -الاستغلال الزراعي :
105	1-الإنتاج النباتي:
105	1-1-الإنتاج النباتي في ولاية سكيكدة:
108	1-2-الإنتاج النباتي في ولاية قسنطينة:
110	1-3-الإنتاج النباتي في ولاية أم البواقي:
112	2-الإنتاج الحيواني في ولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي:
113	IV- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولايات (2000-2005):
114	1-توزيع المستثمرات المنخرطة في برنامج التنمية الفلاحية في ولايات الدراسة :
115	2-المستفيدين حسب حجم المستثمرات في الولايات :
116	3-المستفيدين من المخطط الوطني حسب الطبيعة القانونية للمستثمرات :
116	4-المساحة المخصصة للإنتاج النباتي في إطار المخطط في ولايات الدراسة:
119	5- الحجم المالي للولايات في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2005):
120	6-آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولايات الدراسة:
120	6-1-الأثر على المساحة:
121	6-2-الأثر على الإنتاج الفلاحي:
124	III-تطبيق سياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي في ولايات الدراسة (2009-2014):

1-الدعم الفلاحي في إطار سياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي (2009-2013):	125
2- تقييم انجازات عقود النجاعة في ولايات (2010-2014):	125
3-إنجازات الشعب الفلاحية الاستراتيجية في ولايات الدراسة (2010-2014):	125
3-1-الانجازات في الشعب النباتية في الولايات :	126
3-2-نجازات الإنتاج الحيواني مقارنة بعقود النجاعة في الولايات (2010-2014):	139
IV-تقييم سياسة التنمية الفلاحية في إطار سياسة التنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي :	144
1-الإنتاج النباتي:	145
أ-إنتاج الحبوب:	145
ب-إنتاج الأعلاف:	146
2- الإنتاج الحيواني:	148
أ-شعبة الحليب:	148
خلاصة الفصل الثالث:	150
<hr/>	
الفصل الرابع: التنمية الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وولاية أم البواقي:	151
<hr/>	
مقدمة:	152
I- تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية PPDR في الولايات:	152
1-خصائص المواقع:	152
1-1-برامج العمليات:	153
1-2- عمليات تخص برنامج التنمية الفلاحية -الغابية:	154
II.الانجازات في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولايات الدراسة:	159
III.تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولايات الدراسة:	159
1-توزيع عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولايات الدراسة:	159
2-حجم الدعم المخصص والمستهلك في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وأم البواقي:	161

أ-حجم الدعم المخصص والمستهلك في سكيكدة:	161
ب-حجم الدعم المخصص والمستهلك في قسنطينة:	162
ت-حجم الدعم المخصص والمستهلك في أم البواقي:	164
3-الآثار التنموية لمشاريع الجوارية للتنمية المندمجة في ولايات الدراسة:	165
4-المشاريع ذات الطابع الاجتماعي:	165
5-السكن الريفي:	165
6-فك العزلة:	168
7-الإنارة الريفية:	170
8-المشاريع ذات الطابع الإقتصادي:	171
9-المشاريع الإستثمارية الفردية في الولايات المدروسة:	171
أ-تربية الحيوانات:	172
ب-زراعة الأشجار المثمرة:	172
خلاصة الفصل الرابع:	174
<hr/>	
الباب الثالث: مقومات التنمية في الباديات الريفية في ولايات الدراسة	175
<hr/>	
مقدمة الباب:	176
<hr/>	
الفصل الخامس: الخصائص الطبيعية والديناميكية الديموغرافية والسكن في البلديات الريفية في ولايات الدراسة	177
<hr/>	
مقدمة الفصل:	178
1-تشخيص البلديات الريفية بالكامل:	178
2-الوحدات التضاريسية في البلديات الريفية:	180
أ-البلديات الريفية في ولاية سكيكدة:	181
ب-البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:	182

183	ت-البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:
184	3-مقومات العنصر البشري :
185	4-السكان والديناميكية الديموغرافية في البلديات الريفية ولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي:
185	5-الوضعية السكانية للبلديات الريفية في ولايات سنة 2008:
187	5-1-حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في ولاية سكيكدة سنة 2008:
189	5-2-حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في ولاية قسنطينة سنة 2008:
190	5-3-الوضعية السكانية للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي سنة 2008:
192	6-تطور سكان البلديات الريفية في ولايات الدراسة:
193	6-1-تطور سكان البلديات الريفية في ولاية سكيكدة (1987_2008):
195	6-2-تطور سكان البلديات الريفية في ولاية قسنطينة (1987_2008):
196	6-3-تطور سكان البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:
198	7-توزيع السكان حسب نوع التجمع في البلديات الريفية بالكامل في ولايات الدراسة لسنة 2008:..
201	8-الكثافة السكانية في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي:
204	9-السكن :
205	أ-التوزيع الجغرافي للمساكن عبر البلديات الريفية بالولايات الدراسة سنة 2008:
205	ب-توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية سكيكدة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008:
207	ت-توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008: ...
208	ث-توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي حسب التشتت والتجمع لسنة 2008: ..
210	خلاصة الفصل:
212	الفصل السادس: الديناميكية الإقتصادية والإجتماعية بالبلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي

- مقدمة: 213
- I-توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل سنة 2008 : 213
- 1-توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية سكيكدة سنة 2008: 214
- 2-توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية قسنطينة 2008:.. 217
- 3-توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل في ولاية أم البواقي 2008:.. 217
- II-شبكة الطرق في البلديات الريفية في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي: 219
- أ-الطرق الوطنية:..... 219
- ب-الطرق الولائية:..... 219
- ت-الطرق البلدية: 219
- 1-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة: 220
- 2-الوصولية المرورية والاندماج في البلديات الريفية:..... 221
- أ-الوصولية المرورية في البلديات الريفية لولاية سكيكدة..... 222
- ب-الاندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية سكيكدة 223
- 1-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة: 225
- أ-الوصولية المرورية والاندماج في البلديات الريفية لولاية قسنطينة: 226
- ب-الاندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية قسنطينة..... 227
- 2-شبكة الطرق في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي: 227
- أ-الوصولية المرورية والاندماج في البلديات الريفية لولاية أم البواقي: 228
- ب-الاندماج المجالي للبلديات الريفية لولاية أم البواقي..... 229
- III- الهياكل التعليمية بالبلديات الريفية بالكامل : 230
- 1-التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة: 232
- 2-التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة:..... 233

- 3-التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي: 236
- 4-التكوين المهني والتمهين: 239
- IV- الخدمات الصحية بالبلديات الريفية المدروسة: 239
- 1-توزيع العيادات المتعددة الخدمات: 240
- 2-توزيع قاعات العلاج: 240
- أ-توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة: 240
- ب-توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة: 242
- ت-توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي: 245
- 3-مستوى التغطية الصيدليات: 247
- V- التجهيز بمحطات الوقود: 248
- VI- واقع التنمية الفلاحية بالبلديات الريفية : 250
- 1-التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية: 250
- أ-التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية سكيكدة: 250
- ب-التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية قسنطينة: 252
- ت-التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية أم البواقي : 252
- 2-توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولايات الدراسة: 254
- أ-توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية سكيكدة: 254
- ب-التوزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية قسنطينة: 257
- ت-التوزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية ولاية أم البواقي: 259
- 3-الإنتاج الفلاحي بالبلديات في الولايات سكيكدة، قسنطينة، وولاية أم البواقي: 261
- أ-الإنتاج النباتي: 261
- ب-إنتاج الحبوب: 261

262	ت-إنتاج الخضروات:
263	ث-إنتاج الأعلاف:
264	خلاصة الفصل:
265	خلاصة الباب:
<hr/>	
266	الباب الرابع: دور الجماعات المحلية في التنمية الريفية والقطاع الخاص في التنمية الفلاحية
<hr/>	
267	مقدمة :
<hr/>	
268	الفصل السابع: توجهات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ودور الجماعات المحلية
<hr/>	
269	مقدمة الفصل:
269	1.تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية محل الدراسة:
270	1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) للبلديات الريفية في 3 الولايات:
271	1-1-توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة:
273	1-2-توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة:
275	1-3-توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي :
277	2- حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة:
279	3-حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة:
281	4- حجم الدعم المخصص والمستهلك في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:
284	II-توجهات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ودور الجماعات المحلية:
285	1-توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية سكيكدة:

- 288 2-توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية قسنطينة:
- 289 3-توجهات التنمية في المشاريع الجوارية في بلديات ولاية أم البواقي :
- 293 III -- دور الجماعات المحلية:
- 1- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية
سكيكدة:..... 294
- 1-1- دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:..... 294
- 1-2- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية: 297
- 2- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية
قسنطينة:..... 298
- 1-2- دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:..... 298
- 2-2- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية: 300
- 3- دور الجماعات المحلية في برمجة وتنفيذ عمليات المشاريع الجوارية في البلديات الريفية لولاية أم
البواقي:..... 301
- 1-3- دور المخططات البلدية للتنمية في المشاريع الجوارية:..... 301
- 2-3- المخططات القطاعية للتنمية وتركيبية عمليات المشاريع الجوارية: 305
- IV - هشاشة المجالات الريفية والسياسة الجديدة لتنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل) : 306
- 1- مفهوم المناطق المهمشة (مناطق الظل):..... 307
- 2- الفاعلين وآليات تنمية المناطق المهمشة (مناطق الظل): 307
- 3- المناطق المصنفة كالمناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية للولايات سكيكدة،
قسنطينة وولاية أم البواقي:..... 308
- 1-3- المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة: 308
- 2-3- المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة: 310

311	3-3-المناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي:
314	خلاصة الفصل:
315	الفصل الثامن: دور القطاع الخاص لنهوض بالقطاع الفلاحي
316	مقدمة:
316	I -آليات توجيه الفلاحي للتنمية القطاع :
317	1-خصائص البلديات:
317	1-1-خصائص بلديات ولاية قسنطينة:
319	1-2-خصائص بلديات ولاية أم البواقي:
321	1-3-خصائص بلديات ولاية سكيكدة:
323	2-الهيكل العقاري للبلديات محل الدراسة:
326	II-واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر :
327	1-تعريف الإستثمار الفلاحي:
327	1-1-التعريف الأول:
328	1-2-التعريف الثاني:
328	2-تعريف المستثمر:
329	3-الإستثمار الفلاحي في الجزائر:
329	4-دور الفلاح في الإستثمار الفلاحي:
330	1-شعبة الحبوب:
330	1-1-المستثمرة الفلاحية رقم 01:
331	1-2-المستثمرة الفلاحية رقم 02:
332	2-شعبة البطاطا:
332	2-1-المستثمرة الفلاحية رقم 03:

333	3-شعبة الطماطم:
333	3-1-المستثمرة رقم 04:
333	4-شعبة الحليب:
334	4-2-المستثمرة الفلاحية رقم 06:
334	5-اليد العاملة:
335	6-النتائج المستخلصة من دراسة النماذج:
336	خلاصة:
337	خلاصة الباب الرابع:
339	الخلاصة العامة:
344	قائمة المراجع
		الملخص

فهرس الجداول:

- جدول رقم 1: بعض معايير التريف والتحضر ومفهومهما في بعض دول العالم 14
- جدول رقم 2: ولايات الدراسة: التقسيم الاداري للولايات..... 35
- جدول رقم 3: ولايات الدراسة تصنيف البلديات إلى ريفية وحضرية 37
- جدول رقم 4: ولايات الدراسة: المتوسطات الشهرية للتساقط (ملم) لفترة (1990-2012) 48
- جدول رقم 5: ولايات الدراسة: التوزيع الفصلي للتساقط لفترة (1990-2012)..... 49
- جدول رقم 6: ولايات الدراسة: توزيع المتوسطات الحرارة لفترة (1990-2012) 49
- جدول رقم 7: ولايات الدراسة: متوسط الرطوبة النسبية الشهرية (1990-2012) 50
- جدول رقم 8: ولايات الدراسة: السرعة المتوسطة للرياح (1990-2012) 50
- جدول رقم 9: ولايات الدراسة: المياه الجوفية 54
- جدول رقم 10: توزيع المساحة الغابية في ولايات الدراسة 56
- جدول رقم 11: توزيع المساحة الغابية في ولاية سكيكدة 57
- جدول رقم 12: توزيع المساحة الغابية في ولاية قسنطينة 59
- جدول رقم 13: توزيع المساحة الغابية في ولاية أم البواقي 61
- جدول رقم 14: الوضعية السكانية في الولايات سكيكدة، قسنطينة وأم البواقي سنة 1987-1998-
2008 63
- جدول رقم 15: ولايات الدراسة تطور السكان (1987_2008) 65
- جدول رقم 16: ولايات الدراسة تطور سكان الريف والحضر بين 1987-2008 68
- جدول رقم 17: ولايات الدراسة تطور حجم سكان الريف 1987 69
- جدول رقم 18: ولايات الدراسة حجم سكان الريف 1998 70
- جدول رقم 19: ولايات الدراسة حجم سكان الريف 2008 71
- جدول رقم 20: ولايات الدراسة تطور سكان الريف 1987-2008 71
- جدول رقم 21: توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 1987 72
- جدول رقم 22: توزيع حجم سكان التجمعات الثانوية المنطقة المبعثرة بالولايات لسنة 2008 73
- جدول رقم 23: ولايات الدراسة الكثافة السكانية الريفية (1987_1998_2008)..... 74
- جدول رقم 24: ولايات الدراسة تطور القوة النشطة 1987-2008 75
- جدول رقم 25: ولايات الدراسة تطور عدد المشتغلون فعلا 1987-2008 76

- جدول رقم 26: ولايات الدراسة معدل البطالة 1987_2008 78
- جدول رقم 27: ولايات الدراسة وضعية التشغيل سنة 1987 79
- جدول رقم 28: ولايات الدراسة وضعية التشغيل سنة 2008 80
- جدول رقم 29: ولايات الدراسة توزيع المساكن حسب التشتت 1987 81
- جدول رقم 30: ولايات الدراسة توزيع المساكن حسب التشتت 2008 82
- جدول رقم 31: ولايات الدراسة تطور حضيرة السكن حسب النوع لفترة 1987-2008 86
- جدول رقم 32: ولايات الدراسة توزيع السكن الريفي سنة 1987 87
- جدول رقم 33: معدل إشغال المسكن بولايات الدراسة في سنة 2008 89
- جدول رقم 34: ولايات الدراسة التوزيع العام للأراضي 97
- جدول رقم 35: ولايات الدراسة المستثمرات الفلاحية 101
- جدول رقم 36: ولايات الدراسة المساحة الفلاحية للمستثمرات 103
- جدول رقم 37: ولاية سكيكدة الإنتاج النباتي (2013-2014) 105
- جدول رقم 38: ولاية قسنطينة الإنتاج النباتي (2013-2014) 108
- جدول رقم 39: ولاية أم البواقي الإنتاج النباتي (2013-2014) 110
- جدول رقم 40: ولايات الدراسة الإنتاج الحيواني (2013-2014) 113
- جدول رقم 41: ولايات الدراسة تطور عدد المنخرطين في برنامج التنمية الفلاحية (2000-2005) 114
- جدول رقم 42: ولايات الدراسة المساحة المخصصة للإنتاج النباتي (2000-2005) 117
- جدول رقم 43: ولايات الدراسة المساحة المخصصة حسب الفروع (2000-2005) 117
- جدول رقم 44: ولايات الدراسة الحجم المالي (2000-2009) 119
- جدول رقم 45: ولايات الدراسة تطور المساحة الصالحة للزراعة والمسقية 121
- جدول رقم 46: ولايات الدراسة تطور الإنتاج النباتي 122
- جدول رقم 47: ولايات الدراسة تطور الإنتاج الحيواني 123
- جدول رقم 48: تطور إنتاج الحبوب في الولايات أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي 145
- جدول رقم 49: تطور إنتاج الاعلاف في الولايات أثناء تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي 147

- جدول رقم 50: تطور الإنتاج الحليب في الولايات أثناء تطبيق المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية وبعد تطبيق التجديد الفلاحي.....148
- جدول رقم 51: المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية والريفية في ولايات الدراسة (2003-2009) 153
- جدول رقم 52: توزيع العمليات الجماعية في ولايات الدراسة.....154
- جدول رقم 53: عمليات الري في ولايات الدراسة.....155
- جدول رقم 54: ولايات الدراسة: العمليات الإجتماعية في إطار المشاريع التنموية الريفية (2003-2009) 156
- جدول رقم 55: العمليات الإقتصادية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2009) 157
- جدول رقم 56: تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2009) 158
- جدول رقم 57: ولايات الدراسة توزيع عدد المشاريع الجوارية (2009_2014) 159
- جدول رقم 58: ولايات الدراسة: برامج التجديد الريفي.....160
- جدول رقم 59: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية سكيكدة161
- جدول رقم 60: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية قسنطينة163
- جدول رقم 61: قيمة الدعم المخصص والمستهلك في ولاية أم البواقي164
- جدول رقم 62: الولايات: السكن الريفي للخماسي (2010-2014).....166
- جدول رقم 63: الولايات المدروسة: تربية الحيوانات في إطار (PPDRI)172
- جدول رقم 64: الولايات : زراعة الاشجار المثمرة في إطار (PPDRI)173
- جدول رقم 65: حجم وتوزيع السكان بالبلديات الريفية 2008.....186
- جدول رقم 66: ولاية سكيكدة: حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في 2008.....188
- جدول رقم 67: ولاية قسنطينة: حجم وتوزيع سكان البلديات الريفية في 2008190
- جدول رقم 68: ولاية أم البواقي : حجم سكان البلديات الريفية لسنة 2008191
- جدول رقم 69: ولاية سكيكدة، تطور سكان البلديات الريفية لسنة 1987-1998-2008.....193
- جدول رقم 70: ولاية قسنطينة: تطور سكان البلديات الريفية (1987-2008)195
- جدول رقم 71: ولاية أم البواقي: تطور سكان البلديات الريفية (1987_2008)197
- جدول رقم 72: الولايات: توزيع السكان حسب نوع التجمع في البلديات الريفية 2008199
- جدول رقم 73: توزيع السكان المتجمعين والمنطقة المبعثرة.....199

- جدول رقم 74: الكثافة السكانية في البلديات الريفية.....202
- جدول رقم 75: توزيع السكن بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008
205.....
- جدول رقم 76: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية سكيكدة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008
206.....
- جدول رقم 77: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية قسنطينة حسب التشتت والتجمع لسنة 2008
207.....
- جدول رقم 78: توزيع السكن للبلديات الريفية في ولاية أم البواقي حسب التشتت والتجمع لسنة 2008
208.....
- جدول رقم 79: الولايات المدروسة: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية بالكامل حسب
احصاء سنة 2008 214.....
- جدول رقم 80: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية سكيكدة حسب احصاء سنة
2008 215.....
- جدول رقم 81: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية قسنطينة حسب احصاء سنة
2008 217.....
- جدول رقم 82: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات بالبلديات الريفية ولاية أم البواقي حسب احصاء سنة
2008 217.....
- جدول رقم 83: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة 220.....
- جدول رقم 84: الوصولية المرورية في البلديات الريفية لولاية سكيكدة 222.....
- جدول رقم 85: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق 224.....
- جدول رقم 86: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة 225.....
- جدول رقم 87: الوصولية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية قسنطينة 226.....
- جدول رقم 88: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق 227.....
- جدول رقم 89: شبكة الطرق بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي 227.....
- جدول رقم 90: الوصولية المرورية والإندماج في البلديات الريفية لولاية أم البواقي 228.....
- جدول رقم 91: تصنيف البلديات الريفية من حيث أهمية شبكة الطرق 229.....
- جدول رقم 92: توزيع المؤسسات التعليمية بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة 230.....

جدول رقم 93: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية سكيكدة	232.....
جدول رقم 94: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية قسنطينة	233.....
جدول رقم 95: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية أم البواقي	236.....
جدول رقم 96: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة	241.....
جدول رقم 97: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة	243.....
جدول رقم 98: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي	245.....
جدول رقم 99: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية سكيكدة	251.....
جدول رقم 100: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية ولاية قسنطينة	252.....
جدول رقم 101: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في البلديات الريفية لولاية أم البواقي	253.....
جدول رقم 102: التوزيع الاراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية سكيكدة	254.....
جدول رقم 103: توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية قسنطينة	257.....
جدول رقم 104: التوزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية لولاية أم البواقي	259....
جدول رقم 105: متوسط الإنتاج النباتي بالبلديات الريفية في الولايات المدروسة (2009-2014)	261.....
جدول رقم 106: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة للبلديات الريفية في 3 الولايات	270.....
جدول رقم 107: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والعمليات بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة	272.....
جدول رقم 108: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة	273.....
جدول رقم 109: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والعمليات في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي	275.....
جدول رقم 110: قيمة ونسبة الدعم المخصص في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة	278.....

جدول رقم 111 : قيمة ونسبة الدعم المخصص في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية قسنطينة.....	280
جدول رقم 112: قيمة ونسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي.....	282
جدول رقم 113: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية سكيكدة.....	285
جدول رقم 114: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية قسنطينة.....	288
جدول رقم 115: الدعم المحقق في عمليات التنمية الريفية حسب النوع في ولاية أم البواقي.....	290
جدول رقم 116: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية سكيكدة.....	294
جدول رقم 117: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية.....	296
جدول رقم 118: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبه عمليات المشاريع الجوارية.....	297
جدول رقم 119: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية قسنطينة.....	299
جدول رقم 120: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية.....	300
جدول رقم 121: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبه عمليات المشاريع الجوارية.....	300
جدول رقم 122: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية أم البواقي.....	302
جدول رقم 123: استثمار المخططات البلدية للتنمية في عمليات المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي.....	304
جدول رقم 124: المخططات القطاعية للتنمية وتركيبه عمليات المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي.....	305
جدول رقم 125: تصنيف المناطق المهمشة (مناطق الظل) بالبلديات الريفية في ولايات الدراسة.....	308
جدول رقم 126: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة.....	309
جدول رقم 127: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية قسنطينة.....	311

- جدول رقم 128: نسبة تطابق عدد المناطق المهمشة (مناطق الظل) مع عدد مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي 312
- جدول رقم 129: بلديات الدراسة: الهيكل العقاري 323
- جدول رقم 130: توزيع المساحة بالمستثمرتين 332
- جدول رقم 131: العتاد الفلاحي 332
- جدول رقم 132: مناصب العمل الدائمة والموسمية بالمستثمرات 334

فهرس الأشكال:

- الشكل رقم 1: التركيبة الإدارية لولايات الدراسة 35
- الشكل رقم 2: ولايات الدراسة تطور السكان (1987_2008)..... 65
- الشكل رقم 3: ولايات الدراسة : سكان الريف والحضر(1887-1998-2008)..... 67
- الشكل رقم 4: ولايات الدراسة: توزيع المساكن حسب التشتت لسنة 1987..... 82
- الشكل رقم 5: ولايات الدراسة: توزيع المساكن حسب التشتت لسنة 2008..... 84
- الشكل رقم 6: ولاية سكيكدة: المساحة الفلاحية للمستثمرات..... 104
- الشكل رقم 7: المساحة الفلاحية للمستثمرات في ولايتي قسنطينة، وأم البواقي..... 104
- الشكل رقم 8: ولايات الدراسة: تطور عدد المنخرطين في برنامج التنمية الفلاحية 114
- الشكل رقم 9: : ولاية سكيكدة : انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) . 126
- الشكل رقم 10: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) . 127
- الشكل رقم 11: ولاية أم البواقي: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 127
- الشكل رقم 12: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة الأعلاف مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 128
- الشكل رقم 13: ولاية أم البواقي: انجازات شعبة الأعلاف مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 129.....
- الشكل رقم 14: ولاية سكيكدة: انجازات شعبة الأعلاف مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014).. 129
- الشكل رقم 15: سكيكدة: انجازات شعبة البقول الجافة (2010-2014) 130
- الشكل رقم 16: ولاية قسنطينة انجازات شعبة البقول الجافة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 130.....
- الشكل رقم 17: ولاية أم البواقي إنجازات شعبة البقول الجافة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 131.....
- الشكل رقم 18: ولاية سكيكدة انجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 131
- الشكل رقم 19: ولاية سكيكدة انجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 132
- الشكل رقم 20: ولاية أم البواقي: انجازات شعبة الخضروات مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 132.....
- الشكل رقم 21: ولاية سكيكدة: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) .. 133
- الشكل رقم 22: ولاية قسنطينة: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) . 134

- الشكل رقم 23: ولاية أم البواقي: إنجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 135
- الشكل رقم 24: ولاية سكيكدة: إنجازات شعبة الطماطم الصناعية مقارنة بعقود النجاعة (2010_2014) 135.....
- الشكل رقم 25: ولاية سكيكدة: إنجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 136.....
- الشكل رقم 26: ولاية قسنطينة: إنجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 137.....
- الشكل رقم 27: ولاية أم البواقي : إنجازات شعبة الاشجار المثمرة مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 138.....
- الشكل رقم 28: ولاية أم البواقي: إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010_2014) 139.....
- الشكل رقم 29: ولاية قسنطينة إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 140.....
- الشكل رقم 30: ولاية سكيكدة : إنجازات شعبة اللحوم الحمراء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 140.....
- الشكل رقم 31: ولاية قسنطينة : إنجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 141.....
- الشكل رقم 32: ولاية سكيكدة : إنجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 141.....
- الشكل رقم 33: ولاية أم البواقي : إنجازات شعبة اللحوم البيضاء مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 142.....
- الشكل رقم 34: ولاية أم البواقي : إنجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 143
- الشكل رقم 35: ولاية قسنطينة: إنجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014).. 143..
- الشكل رقم 36: ولاية سكيكدة: إنجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 144... 144...
- الشكل رقم 37: تطور انتاج الحليب في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات 146.....
- الشكل رقم 38: تطور انتاج الأعلاف في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات 148.....
- الشكل رقم 39: تطور انتاج الحليب في ظل المخطط الوطني والتجديد الفلاحي في الولايات 149.....

- الشكل رقم 40: ولاية سكيكدة: حجم الدعم المخصص والمستهلك في إطار المشاريع 162.....
- الشكل رقم 41: ولاية قسنطينة: حجم الدعم المخصص والمستهلك في إطار 163.....
- الشكل رقم 42: ولاية أم البواقي: حجم الدعم المخصص والمستهلك في إطار المشاريع الجوارية للتنمية
الفلاحية والريفية 165.....
- الشكل رقم 43: ولايات الدراسة: فك العزلة (2010-2014)..... 170.....
- الشكل رقم 44: الولايات: توزيع حجم سكان البلديات الريفية 2008..... 186.....
- الشكل رقم 45: ولاية سكيكدة: القطاعات الإقتصادية 216.....
- الشكل رقم 46: ولاية قسنطينة: القطاعات الإقتصادية 217.....
- الشكل رقم 47: توزيع اليد العاملة حسب القطاعات للبلديات في ولاية أم البواقي سنة 2008.... 218....
- الشكل رقم 48: التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات الريفية ولاية سكيكدة 250.....
- الشكل رقم 49: التوزيع العام للأراضي الفلاحية لبلديات الريفية 253.....
- الشكل رقم 50: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية سكيكدة 2009-2014
..... 273.....
- الشكل رقم 51: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية قسنطينة 2009-2014
..... 274.....
- الشكل رقم 52: توزيع عدد مواقع المشاريع والعمليات بالبلديات الريفية لولاية أم البواقي 2009-2014
..... 277.....
- الشكل رقم 53: الدعم المخصص والمستهلك بالبلديات الريفية في ولاية سكيكدة 279.....
- الشكل رقم 54: الدعم المخصص والمستهلك بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي 283.....
- الشكل رقم 55: التوجهات التنموية الريفية في البلديات الريفية للولايات المدروسة..... 293.....
- الشكل رقم 56: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن
طريق مخططاتها البلدية في ولاية سكيكدة 295.....
- الشكل رقم 57: مخطط توضيحي لمساهمة المخططات البلدية والمخطط القطاعي الولائي لولاية سكيكدة
في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة..... 298.....
- الشكل رقم 58: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن
طريق مخططاتها البلدية في ولاية قسنطينة 299.....

- الشكل رقم 59: مخطط توضيحي لمساهمة المخططات البلدية والمخطط القطاعي الولائي لولاية قسنطينة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.....301
- الشكل رقم 60: مساهمة الجماعات المحلية في عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة عن طريق مخططاتها البلدية في ولاية أم البواقي.....303
- الشكل رقم 61: مخطط توضيحي لمساهمة المخططات البلدية والمخطط القطاعي الولائي لولاية أم البواقي في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.....306
- الشكل رقم 62: بلدية عين عبيد: انجازات شعبة الحبوب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 324
- الشكل رقم 63: بلدية الحروش: انجازات شعبة البطاطا مقارنة بعقود النجاعة (2009-2014). 325
- الشكل رقم 64: بلدية بن عزوز: انجازات شعبة الطماطم مقارنة بعقود النجاعة (2009-2014) 325
- الشكل رقم 65: بلدية بني حميدان: انجازات شعبة الحليب مقارنة بعقود النجاعة (2010-2014) 326.....

فهرس الخرائط:

- 34 خريطة رقم 1: ولايات الدراسة الوقع الجغرافي
- 36 خريطة رقم 2: ولايات الدراسة: التقسيم الإداري
- 38 خريطة رقم 3: ولايات الدراسة: تصنيف البلديات
- 40 خريطة رقم 4: ولايات الدراسة: الوحدات التضاريسية
- 44 خريطة رقم 5: ولايات الدراسة: الانحدارات
- 47 خريطة رقم 6: الجزائر: توزيع النطاقات المناخية الكبرى
- 52 خريطة رقم 7: ولاية سكيكدة: الشبكة الهيدروغرافية
- 53 خريطة رقم 8: ولاية قسنطينة: الشبكة الهيدروغرافية
- 54 خريطة رقم 9: ولاية أم البواقي: الشبكة الهيدروغرافية
- 58 خريطة رقم 10: ولاية سكيكدة: الغطاء النباتي
- 60 خريطة رقم 11: ولاية قسنطينة: الغطاء النباتي
- 62 خريطة رقم 12: ولاية أم البواقي: الغطاء النباتي
- 107..... خريطة رقم 13: ولاية سكيكدة استغلال الأراضي
- 109..... خريطة رقم 14: ولاية أم البواقي: استغلال الأراضي
- 111..... خريطة رقم 15: ولاية أم البواقي: استغلال الأراضي
- 179..... خريطة رقم 16: ولاية سكيكدة: النباتات الريفية
- 179..... خريطة رقم 17: ولاية قسنطينة: البلديات الريفية
- 180..... خريطة رقم 18: ولاية أم البواقي: البلديات الريفية
- 181..... خريطة رقم 19: ولاية سكيكدة: الوحدات التضاريسية
- 183..... خريطة رقم 20: ولاية قسنطينة: الوحدات التضاريسية
- 184..... خريطة رقم 21: ولاية سكيكدة: الوحدات التضاريسية
- 189..... خريطة رقم 22: ولاية سكيكدة: عدد السكان في البلديات الريفية سنة 2008
- 190..... خريطة رقم 23: ولاية قسنطينة: عدد السكان في البلديات الريفية سنة 2008
- 192..... خريطة رقم 24: ولاية أم البواقي: عدد السكان في البلديات الريفية سنة 2008
- 204..... خريطة رقم 25: ولايات الدراسة: الكثافة السكانية بالبلديات الريفية سنة 2008
- 221..... خريطة رقم 26: ولاية سكيكدة: تصنيف الطرق بالبلديات الريفية

- خريطة رقم 27: ولاية قسنطينة: تصنيف الطرق بالبلديات الريفية 226
- خريطة رقم 28: ولاية أم البواقي: تصنيف الطرق بالبلديات الريفية 228
- خريطة رقم 29: ولاية سكيكدة: توزيع التجهيزات التعليمية على البلديات الريفية 233
- خريطة رقم 30: ولاية قسنطينة: توزيع التجهيزات التعليمية على البلديات الريفية 235
- خريطة رقم 31: توزيع المؤسسات التعليمية عبر بلديات الريفية لسنة الدراسية 2014 في ولاية أم البواقي 237
- خريطة رقم 32: ولاية سكيكدة: توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية 242
- خريطة رقم 33: ولاية قسنطينة: توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية 244
- خريطة رقم 34: توزيع الهياكل الصحية بالبلديات الريفية في ولاية أم البواقي 246
- خريطة رقم 35: الولايات المدروسة: توزيع الصيدليات في البلديات الريفية 247
- خريطة رقم 36: الولايات المدروسة: توزيع محطات البنزين في البلديات الريفية 249
- خريطة رقم 37: ولاية سكيكدة: توزيع الأراضي الفلاحية 256
- خريطة رقم 38: ولاية قسنطينة: توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية 258
- خريطة رقم 39: ولاية أم البواقي: توزيع الأراضي الفلاحية حسب النوع في البلديات الريفية 260
- خريطة رقم 40: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة للبلديات الريفية في 3 الولايات 271
- خريطة رقم 41: ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR بالبلديات الريفية 2009- 274
- خريطة رقم 42: ولاية سكيكدة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR بالبلديات الريفية 2009- 276
- خريطة رقم 43: ولاية سكيكدة: الدعم المخصص والدعم المستهلك في البلديات الريفية 279
- خريطة رقم 44: ولاية قسنطينة: الدعم المخصص والدعم المستهلك في البلديات الريفية 280
- خريطة رقم 45: ولاية أم البواقي: الدعم المخصص والدعم المستهلك في البلديات الريفية 283
- خريطة رقم 46: ولاية سكيكدة: توجهات التنمية في المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية 287
- خريطة رقم 47: ولاية قسنطينة: توجهات التنمية في المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية 289
- خريطة رقم 48: ولاية أم البواقي: توجهات التنمية في المشاريع الجوارية بالبلديات الريفية 292
- خريطة رقم 49: ولاية سكيكدة: نسبة المطابقة بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية 310

- خريطة رقم 50: ولاية قسنطينة: نسبة المطابقة بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية.....311
- خريطة رقم 51: ولاية أم البواقي: نسبة المطابقة بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمناطق المهمشة (مناطق الظل) في البلديات الريفية.....313
- خريطة رقم 52: موقع بلدية بني حميدان.....318
- خريطة رقم 53: موقع بلدية عين عبيد.....319
- خريطة رقم 54: موقع بلدية سيقوس.....320
- خريطة رقم 55: موقع بلدية أم البواقي.....321
- خريطة رقم 56: موقع بلدية الحروش.....322
- خريطة رقم 57: موقع بلدية بن عزوز.....323

فهرس المخططات:

- مخطط رقم 1: سياسة التجديد الريفي وأهداف التنفيذ 29
- مخطط رقم 2: مخطط توضيحي للعلاقة بين تجديد الإقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي 30

فهرس الصور:

- صورة رقم 1: السكن الريفي الجماعي ببلدية مسعود بوجريو 167
- صورة رقم 2: السكن الريفي الجماعي ببلدية صالح بوالشعور 167
- صورة رقم 3: فتح دروب 169
- صورة رقم 4: الإنارة الريفية 171
- صورة رقم 5: تعدد النشاطات الفلاحية في المستثمر الفلاحية رقم 01 331

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف بالدراسة والتحليل على استراتيجية تنمية وإعادة بعث المناطق الريفية، من خلال النشاطات الإقتصادية وتنمين الموارد الطبيعية، وإقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام والخاص، حيث عرفت مرحلة التجربة اللامركزية الإدارية التي تجسدت في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية القائمة على مسعى تصاعدي تشاركي مندمج، والتجديد الفلاحي والريفي يرمي إلى حكمة جديدة للقطاع الفلاحي والريفي التي تقوم على إعادة تركيز دور الدولة على مهامها الرئيسية مسؤولة وفعالة لجميع المتدخلين في القطاع.

منذ سنة 2000 تبنت الدولة الجزائرية سياستين منفصلتين موجهتين لعالم الريف والتنمية الفلاحية، لكن سرعان ما تبعتها سياسة جديدة تمثلت في التجديد الريفي والفلاحي، اعتمدت بالأساس على تبني عقود النجاعة التي من خلالها يمكن للمسؤولين تقييم نتائج تطبيق السياسة في التنمية الريفية و التنمية الفلاحية بسهولة أكبر. وكانت النتائج حسب الدراسة التي قمنا بها على مدى عدة سنوات في شق التنمية الفلاحية جيدة في الغالب. وقد ترجمتها عمليا كميات أو مستويات الإنتاج وكذا معدلات المردودية.

ويمكن لنا أن نشير هنا إلى شيء مهم يتمثل في إعادة تجربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في هذا الميدان، ولكن تحت اسم مغاير هو المشاريع المدمجة، من خلال إشراك أكبر عدد من الفاعلين في الميدان، وزيادة عدد النشاطات في المشاريع. وما وقفنا عليه في هذا الجانب المهم هو تلك النسب الضعيفة المحققة في الانجاز، ناهيك على نوع النشاطات الذي أعطى صورة ضبابية غير واضحة عن الهدف المنشود في هذه المشاريع.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك كله الغياب الواضح لدور الجماعات المحلية (البلدية والولاية) من خلال المساهمة الضعيفة في هذه المشاريع، و التي لم تتعدى على سبيل المثال نسبة (15%) في البلديات الريفية في ولاية سكيكدة و (10%) في البلديات الريفية في ولاية أم البواقي. وهذا الأمر ما يضع بين قوسين عدم تحقيق الاستراتيجية في شق التنمية الريفية للأهداف المرجوة. وما يدل على ذلك هو إعادة تصنيفها بعد خمس سنوات كمناطق ظل

الكلمات الدالة:

التنمية الريفية، الفلاحة، العوائق والمؤهلات، التجديد الفلاحي والريفي، عقود النجاعة

Abstract

The present study purports to analyze the strategy of developing and reviving rural areas through economic activities, valorization of natural resources and the establishment of new relations between public and private sectors. The stage of decentralized administration has been concretized in local rural developmental projects based on ascending cooperative integrative endeavor and agricultural/rural renovation aiming at a new governance of the agricultural and rural sector whereby the role of the state is reinforced to fulfill its responsibility with more efficiency for the benefit of all intervening actors.

Since 2000, Algeria has adopted two separate policies towards the rural area and the agricultural development. Yet, these policies were soon followed by a new policy of rural and agricultural renovation based essentially on the adoption of efficiency contracts whereby those in charge can evaluate more easily the results of implementing such policies in rural and agricultural development. The results of the present study, which has been carried out over many years in the domain of agricultural development, prove to be essentially good and they translated by the quantities and levels of production and profitability rates.

An important point need to be raised here, which is the duplication of this experience of local projects of rural development in this domain under a different appellation, that of integrative projects, by involving more people and augmenting the number of activities in the projects. However, we notice in this respect, a lower rate of achievement, in addition to the nature of the activities, which gave an opaque vision of the aims behind such projects.

Moreover, we also notice the clear absence of the local authorities (the municipality and the province) which is translated by their poor participation in these projects (no more than 15% in rural municipalities in the province of Skikda, and no more than 10% in the rural municipalities in the province of Oum El Bouaghi). This proves the inefficiency of the strategy in matter of rural development as proved by the fact that these regions are still classified, five years later, as gray areas.

Keywords

Rural developement- agriculture-constraints and potentiels-agricultural and rural renewel-performance contracts

Résumé

Le but de la présente étude est d'analyser la stratégie du développement et de la relance des régions rurales à travers les activités économiques, la valorisation des ressources naturelles et l'établissement de nouvelles relations entre le secteur public et privé. L'étape de l'administration décentralisée fut concrétisée par des projets de proximité œuvrant au développement rural basé sur l'effort ascendant coopératif et intégratif et la rénovation agricole et rurale visant une nouvelle gouvernance du secteur agricole et rural qui vaudra une recentralisation du rôle de l'état pour une plus grande efficacité envers tous les acteurs intervenants dans le secteur.

Depuis 2000, l'Algérie a adopté deux politiques à part visant le monde rural et le développement agricole. Cependant ces politiques ont été vite suivies par une nouvelle politique de rénovation rurale et agricole basée essentiellement sur les contrats d'efficacité qui permettent aux responsables d'évaluer plus aisément les résultats de l'application de ces politiques dans le développement rural et agricole. Les résultats de cette étude, qui s'est étalée sur plusieurs années dans le domaine du développement agricole, se révèlent bons en général. Ils se traduisent en réalité par les quantités et niveaux de production et les taux de rentabilité.

Il est important de noter ici qu'une duplication de cette même expérience des projets de proximité ruraux a vu le jour sous une différente appellation, celle des projets intégrés, à travers l'implication de plus d'acteurs dans le secteur et l'augmentation du nombre des activités dans les projets. Nous avons noté, dans cette perspective, un taux faible de réalisation en plus de la nature des activités qui a donné une image opaque des objectifs visés par ces projets.

En outre, nous remarquons l'absence quasi-totale des collectivités locales (commune et wilaya) par leur faible participation dans ces projets (pas plus de 15% dans les communes rurales dans la wilaya de Skikda et pas plus de 10% dans les communes rurales dans la wilaya d'Oum El-Bouaghi). Cela traduit l'inefficacité de la stratégie dans le domaine du développement rural surtout que ces régions sont encore classifiées comme zones d'ombre cinq ans plus tard.

Mots clés : Développement rural, agriculture, contrainte et potentialité, renouveau agricole et rural, contrat de performances